

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باتنة 1 الحاج لخضر



كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم الإعلام والاتصال وعلم المكتبات

المعالجة الإعلامية للآزمات الاقتصادية في الجزائر

"دراسة أزمة البترول (2015 - 2016) في جريدتي الشعب والخبر"

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في علوم الإعلام والاتصال.

تخصص: وسائل الإعلام والمجتمع

إشراف الأستاذ:

أ.د. قادري حسين

إعداد الطالب:

بلال بوفينزة

أعضاء اللجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
سمير رحمانى	أستاذ محاضر "أ"	باتنة 1	رئيسا
حسين قادري	أستاذ التعليم العالي	باتنة 1	مشرفا ومقررا
سيدهم خالدة هناء	أستاذ التعليم العالي	باتنة 1	عضوا مناقشا
مصطفى هادف	أستاذ محاضر "أ"	باتنة 1	عضوا مناقشا
ياسين قرنانى	أستاذ محاضر "أ"	سطيف 2	عضوا مناقشا
نفيسة نايلي	أستاذ محاضر "أ"	ام البواقي	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2019

الشكر

عملا بقول النبي صلى الله عليه وسلم: " من لم يشكر الناس لم يشكر الله."

أشكر الله تعالى الذي وفقني وسدد خطاي لانجاز هذا العمل المتواضع، ومن باب الامتنان والاعتراف بالجميل أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف، البروفيسور حسين قادري الذي لم يتوان في الإشراف على هذه الأطروحة، وعلى نصائحه السديدة ومعلوماته القيمة التي لم ييخل بها علينا، وعلى مجهوداته التي بدنها أثناء انجازنا لهذا العمل، فجزاه الله عنا خير الجزاء وأدامه لخدمة العلم والوطن.

الإهداء.

أهدي ثمرة عملي هذا إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله ورعاهما وأطال في عمرهما.

إلى جميع إخوتي الكرام.

إلى كل الزملاء.

إلى كل من عرفني من قريب أو بعيد.

لكم جميعا أهدي هذا العمل المتواضع.

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة.

تعتبر الأزمة الاقتصادية الناتجة عن تراجع أسعار البترول في الأسواق العالمية إحدى التحديات الراهنة التي دفعت بالحكومة الجزائرية إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات كإحدى الحلول الوقائية للتخفيف من تداعيات الأزمة، مما أثار اهتمام وسائل الإعلام الجزائرية بصفة عامة والصحافة المكتوبة بصفة خاصة التي يبقى دورها في مثل هذه التحديات، إما دورا ايجابيا يتمثل في تقديم معالجة متكاملة وشاملة لهذا الموضوع، أو يكون دورها سلبيا قائما على تقديم معالجة ناقصة بعيدة عن الموضوعية والمصداقية.

لذا سنحاول من خلال دراستنا هذه تسليط الضوء على الطريقة التي انتهجتها كل من جريدتي الشعب والخبر في معالجة هذا الموضوع، الذي تمت دراسته من خلال تقسيمه إلى أربعة فصول أساسية، فصل أول متعلق بالإجراءات المنهجية للدراسة، وفصلين نظريين أحدهما موسوم بدور الإعلام في الأزمات، والثاني جاء تحت عنوان الصحافة الجزائرية والأزمات الاقتصادية، أما الفصل الرابع فخاص بالجانب التطبيقي، الذي تحدثنا فيه عن الخطوات الأساسية الخاصة بتحليل مضمون كل جريدة، وذلك بتحديد فئات الشكل والمضمون، وتشكيل الجداول وتحليلها وتفسيرها، ثم قمنا بعرض مجموع النتائج المتوصل إليها.

الكلمات المفتاحية: المعالجة- الإعلام- الأزمة - الأزمة الاقتصادية.

Study Summary.

The economic crisis resulting from the decline in oil prices in the world markets is one of the current challenges that led the Algerian government to take a series of measures as a preventive solution to mitigate the repercussions of the crisis, which aroused the interest of the Algerian media in general and the written press in particular, Either a positive role is to provide an integrated and comprehensive treatment of this subject, or its role is negative based on the provision of incomplete treatment away from objectivity and credibility.

In this study, we will attempt to shed light on the way in which EL-CHAAB and Al-KhAbar newspapers dealt with this subject, which was studied by dividing it into four basic chapters, The first chapter deals with the methodological procedures of the study and two theoretical chapters. Under the title of the Algerian press and the economic crises, The fourth chapter deals with the practical aspect, in which we talked about the basic steps to analyze the content of each newspaper, by defining categories of form and content, design, analysis, we then presented the total results obtained.

Keywords: Treatment – Media – Crisis – Economic Crisis.

الفهارس

فهرس المحتويات

الشكر

الإهداء

ملخص الدراسة

7..... فهرس المحتويات

11..... فهرس الجداول

13..... فهرس الأشكال

16..... مقدمة

الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة.

19..... أولا: مشكلة الدراسة

21..... ثانيا: فرضيات الدراسة

22..... ثالثا: أهمية الدراسة

23 رابعا: أهداف الدراسة

23..... خامسا: أسباب اختيار الدراسة

24 سادسا: مفاهيم الدراسة

28..... سابعا: نوع الدراسة ومنهجها

29..... ثامنا: أدوات جمع البيانات

42..... تاسعا: مجتمع الدراسة وعينته

46..... عاشرا: حدود الدراسة

47..... إحدى عشر: الدراسات السابقة

54.....	اثنا عشر: المقاربة النظرية للدراسة (نظرية البنائية الوظيفية)
الفصل الثاني: دور الإعلام في الأزمات.	
66.....	تمهيد.....
67.....	أولاً: تعريف الأزمة وخلفياتها التاريخية.....
67.....	1-1- تعريفات الأزمة.....
69.....	2-1- التطور التاريخي لمصطلح الأزمة.....
70	3-1- الأزمة والمفاهيم المرتبطة بها.....
74.....	ثانياً: تشخيص وتحليل الأزمة.....
74	1-2- أسباب نشوء الأزمة وخصائصها.....
77..	2-2- معايير تصنيف الأزمة ومراحل تطورها.....
85.....	3-2- أبعاد الأزمة.....
87.....	4-2- مناهج تشخيص الأزمة.....
89.....	ثالثاً: الإعلام والأزمة.....
89.....	3-1- التطور التاريخي لبحوث إعلام الأزمات.....
91...	3-2- خصائص إعلام الأزمات.....
93.....	3-3- دور إعلام الأزمات ووظائفه.....
97	3-4- مراحل التعامل الإعلامي مع الأزمات.....
100.....	خلاصة.....

الفصل الثالث: الصحافة الجزائرية والأزمات الاقتصادية.

102.....	تمهيد.....
103.....	أولاً: الخلفية التاريخية للأزمات الاقتصادية وأنواعها.....
103.....	1-1- تاريخ الأزمات الاقتصادية.....
104.....	2-1- أنواع الأزمات الاقتصادية.....
105.....	3-1- الأزمات النفطية في العالم.....
113.....	ثانياً: الأزمة النفطية (2015) وانعكاساتها على الجزائر.....
113.....	1-2- أسباب الأزمة النفطية.....
117.....	2-2- تداعيات الأزمة النفطية على الجزائر.....
120.....	3-2- الحلول التي انتهجتها الجزائر لمواجهة الأزمة.....
126.....	ثالثاً: الدور الإعلامي للصحافة المكتوبة أثناء الأزمات الاقتصادية.....
126.....	1-3- مسار الصحافة الجزائرية بعد الاستقلال.....
137.....	2-3- وظائف الصحافة الجزائرية أثناء الأزمات الاقتصادية.....
139.....	3-3- معالجة الصحافة الجزائرية للأزمات الاقتصادية "أزمة البترول 2015-2016 أنموذجاً".....
143.....	خلاصة.....

الفصل الرابع: المعالجة الإعلامية لأزمة البترول 2015-2016 في جريدتي الشعب والخبر.

146.....	أولاً: الدراسة التحليلية الخاصة بجريدة الشعب.....
146.....	1-1- التعريف بجريدة الشعب.....
148.....	2-1- تحديد فئات الشكل (كيف قيل؟).....
157.....	3-1- تحديد فئات المضمون (ماذا قيل؟).....

176.....	1-4- النتائج العامة للدراسة.....
179.....	1-5- نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات.....
180.....	ثانيا: الدراسة التحليلية الخاصة بجريدة الخبر.....
180.....	2-1- التعريف بجريدة الخبر.....
184.....	2-2- تحديد فئات الشكل (كيف قيل؟).....
195.....	2-3- تحديد فئات المضمون (ماذا قيل؟).....
213.....	2-4- النتائج العامة للدراسة.....
218.....	2-5- نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات.....
221.....	الخاتمة.....
225.....	قائمة المصادر والمراجع.....

الملاحق

237.....	ملحق 01.....
241.....	ملحق 02.....

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(01)	يمثل حجم العينة الخاصة بجريدي الشعب والخبر وعدد مواضيع أزمة البترول في كل عدد	46
(02)	يمثل توزيع موضوعات أزمة البترول(2016-2015) حسب المساحة الإجمالية لجريدة الشعب والمساحة الخاصة بالتحليل	147
(03)	يمثل عدد الموضوعات الخاصة بأزمة البترول (2016-2015) في جريدة الشعب	149
(04)	يمثل توزيع الموضوعات الصحفية الخاصة بأزمة البترول حسب الموقع في جريدة الشعب	151
(05)	يمثل طبيعة الصور المستخدمة في أزمة البترول ضمن جريدة الشعب	153
(06)	يمثل توزيع موضوعات أزمة البترول حسب نوع القوالب الصحفية المستخدمة في جريدة الشعب	154
(07)	يمثل الأسباب الاقتصادية لانهيار أسعار البترول حسب المعالجة الإعلامية لجريدة الشعب	156
(08)	يمثل الأسباب السياسية لانهيار أسعار البترول حسب المعالجة الإعلامية لجريدة الشعب	158
(09)	يمثل تداعيات انهيار أسعار البترول على المجال الاقتصادي في الجزائر ضمن جريدة الشعب	160
(10)	يمثل تداعيات انهيار أسعار البترول على المجال الاجتماعي في الجزائر ضمن جريدة الشعب	161
(11)	يمثل الحلول المتخذة لمواجهة الأزمة في الجزائر حسب المعالجة الإعلامية لجريدة الشعب	163
(12)	يمثل الحلول التي اتخذتها الجزائر لمواجهة الأزمة في مجال تنويع الاقتصاد الوطني في جريدة الشعب	165
(13)	يمثل فئة القيم الواردة في مواضيع أزمة البترول ضمن جريدة الشعب	167
(14)	يمثل اتجاهات مضمون مواضيع أزمة تراجع أسعار البترول في جريد الشعب	169
(15)	يمثل مصادر المواد الإعلامية الخاصة بأزمة البترول في جريدة الشعب	171
(16)	يمثل فئة الفاعلين في مواضيع أزمة البترول ضمن جريدة الشعب	173
(17)	يمثل الأهداف التي تسعى جريدة الشعب إلى تحقيقها من خلال المواضيع المنشورة	174
(18)	يمثل توزيع موضوعات أزمة البترول(2016-2015) حسب المساحة الإجمالية لجريدة الخبر والمساحة الخاصة بالتحليل.	183
(19)	يمثل عدد الموضوعات الخاصة بأزمة البترول (2016-2015) في جريدة الخبر	185
(20)	يمثل توزيع الموضوعات الصحفية الخاصة بأزمة البترول حسب الموقع في جريدة الخبر	187
(21)	يمثل طبيعة الصور المستخدمة في أزمة البترول ضمن جريدة الخبر	189
(22)	يمثل توزيع موضوعات أزمة البترول حسب نوع القوالب الصحفية المستخدمة في جريدة الخبر	191
(23)	يمثل الأسباب الاقتصادية لانهيار أسعار البترول حسب المعالجة الإعلامية لجريدة الخبر	194
(24)	يمثل الأسباب السياسية لانهيار أسعار البترول حسب المعالجة الإعلامية لجريدة الخبر	195
(25)	يمثل تداعيات انهيار أسعار البترول على المجال الاقتصادي في الجزائر ضمن جريدة الخبر	197
(26)	يمثل تداعيات انهيار أسعار البترول على المجال الاجتماعي في الجزائر ضمن جريدة الخبر	199

فهرس الجداول

200	يمثل الحلول المتخذة لمواجهة الأزمة في الجزائر حسب المعالجة الإعلامية لجريدة الخبر	(27)
202	يمثل الحلول التي اتخذتها الجزائر لمواجهة الأزمة في مجال تنويع الاقتصاد الوطني في جريدة الخبر	(28)
204	يمثل فئة القيم الواردة في مواضيع أزمة البترول ضمن جريدة الخبر	(29)
205	يمثل اتجاهات مضمون مواضيع أزمة تراجع أسعار البترول في جريدة الخبر	(30)
207	يمثل مصادر المواد الإعلامية الخاصة بأزمة البترول في جريدة الخبر	(31)
209	يمثل فئة الفاعلين في مواضيع أزمة البترول ضمن جريدة الخبر	(32)
211	يمثل الأهداف التي تسعى جريدة الخبر إلى تحقيقها من خلال المواضيع المنشورة	(33)

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
148	يمثل مساحة المادة الإعلامية المتعلقة بأزمة البترول (2015-2016) في جريدة الشعب.	(01)
150	يمثل النسب المئوية الخاصة بعدد موضوعات أزمة البترول (2015-2016) في جريدة الشعب.	(02)
152	يمثل مكان نشر مواضيع أزمة البترول (2015-2016) في جريدة الشعب.	(03)
153	يمثل النسب المئوية للصور المستخدمة في أزمة البترول 2015-2016 ضمن جريدة الشعب.	(04)
155	يمثل توزيع القوالب الصحفية الخاصة بأزمة البترول 2015-2016 في جريدة الشعب.	(05)
157	يمثل الأسباب الاقتصادية لاختيار أسعار البترول حسب جريدة الشعب.	(06)
158	يمثل الأسباب السياسية لاختيار أسعار البترول حسب جريدة الشعب.	(07)
160	يمثل تداعيات اختيار أسعار البترول على المجال الاقتصادي في الجزائر.	(08)
162	يمثل تداعيات اختيار أسعار البترول على المجال الاجتماعي في الجزائر.	(09)
164	يمثل الحلول المتخذة لمواجهة أزمة البترول في الجزائر حسب المعالجة الإعلامية.	(10)
166	يمثل الحلول التي اتخذتها الجزائر لمواجهة أزمة البترول في مجال تنويع الاقتصاد الوطني.	(11)
168	يمثل نسب القيم الواردة في مواضيع أزمة البترول 2015-2016 ضمن جريدة الشعب.	(12)
170	يمثل اتجاه جريدة الشعب نحو أزمة البترول 2015-2016.	(13)
172	يمثل المصادرة المعتمدة من طرف جريدة الشعب أثناء معالجتها لموضوع أزمة البترول 2015-2016.	(14)
173	يمثل النسب المئوية الخاصة بالأطراف الفاعلة في موضوع أزمة البترول 2015-2016 ضمن جريدة الشعب.	(15)
184	يمثل مساحة المادة الإعلامية المتعلقة بأزمة البترول (2015-2016) في جريدة الخبر.	(16)
186	يمثل النسب المئوية الخاصة بعدد موضوعات أزمة البترول (2015-2016) في جريدة الخبر.	(17)
188	يمثل مكان نشر مواضيع أزمة البترول (2015-2016) في جريدة الخبر.	(18)
190	يمثل النسب المئوية للصور المستخدمة في أزمة البترول 2015-2016 ضمن جريدة الخبر.	(19)
192	يمثل توزيع القوالب الصحفية الخاصة بأزمة البترول 2015-2016 في جريدة الخبر.	(20)
194	يمثل الأسباب الاقتصادية لاختيار أسعار البترول حسب جريدة الخبر.	(21)
196	يمثل الأسباب السياسية لاختيار أسعار البترول حسب جريدة الخبر.	(22)
198	يمثل تداعيات اختيار أسعار البترول على المجال الاقتصادي في الجزائر.	(23)

فهرس الأشكال

199	يمثل تداعيات انخيار أسعار البترول على المجال الاجتماعي في الجزائر.	(24)
201	يمثل الحلول المتخذة لمواجهة أزمة البترول في الجزائر حسب المعالجة الإعلامية.	(25)
203	يمثل الحلول التي اتخذتها الجزائر لمواجهة أزمة البترول في مجال تنويع الاقتصاد الوطني	(26)
204	يمثل نسب القيم الواردة في مواضيع أزمة البترول 2015-2016ضمن جريدة الخبر.	(27)
206	يمثل اتجاه جريدة الخبر نحو أزمة البترول 2015-2016.	(28)
207	يمثل المصادرة المعتمدة من طرف جريدة الخبر أثناء معالجتها لموضوع أزمة البترول 2015-2016.	(29)
209	يمثل النسب المئوية الخاصة بالأطراف الفاعلة في موضوع أزمة البترول 2015-2016 ضمن جريدة الخبر.	(30)

مقدمة الدراسة

تحتل وسائل الإعلام في عصرنا الحالي مكانة متميزة انطلاقاً من طبيعة وظائفها واتساع قدراتها على إنتاج ونشر المعلومات، وزيادة تأثيرها في الجماهير التي تعتمد عليها في تلبية حاجاتها المعرفية والترفيهية وغيرها، حيث أصبحت تمثل المصدر الرئيسي الذي يستقي منه الأفراد المعلومات حول مختلف الأحداث خاصة في ظل الظروف الحالية التي تشهدها المجتمعات كالصراعات والأزمات الطارئة لإيجاد التفسيرات الملائمة لهذه الأحداث، الأمر الذي يتطلب منها دوراً فعالاً في تقديم معالجة إعلامية متميزة من خلال حجم ومضمون المعلومات المقدمة للجمهور.

تعد الصحافة المكتوبة إحدى الوسائل الإعلامية التي تولي اهتماماً لمختلف القضايا التي تثير اهتمام الرأي العام وذلك من خلال ما تقدمه من معلومات وافية حولها، ولعل ما يشهده العالم اليوم من أحداث وتطورات متسارعة خير دليل على ذلك، حيث أدت بعض التجاذبات الإيديولوجية والاقتصادية والسياسية القائمة على مستوى الساحة العالمية والإقليمية إلى حدوث بعض الاضطرابات والهزات الأمنية والسياسية التي خلفت من ورائها العديد من الأزمات، كالأزمة الاقتصادية الناتجة عن تذبذب وعدم استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية، مما أثر على العديد من اقتصاديات الدول القائمة على سياسة الريع النفطي.

تعتبر الجزائر إحدى الدول المتضررة من هذه الأزمة، الأمر الذي دفع بها إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات الرامية إلى التخفيف من تداعيات الصدمة الخارجية، والبحث عن حلول وبدائل لبناء اقتصاد وطني خارج قطاع المحروقات، هذه الإجراءات لاقت اهتماماً من طرف الصحافة الوطنية التي خصصت حيزاً كبيراً من صفحاتها لمعالجة هذه الأزمة، وقد حاولنا من خلال دراستنا هذه تسليط الضوء على الاهتمام الإعلامي الذي أولته كل من جريدة الشعب والخبر لموضوع الأزمة الاقتصادية الناتجة عن تراجع أسعار البترول، وقد اشتملت دراستنا الموسومة بالمعالجة الإعلامية للآزمات الاقتصادية في الجزائر على أربعة فصول:

الفصل الأول: هذا الفصل خصص للإطار المنهجي، حيث تم فيه عرض مفصل لمشكلة الدراسة وفرضياتها، وأسبابها وأهميتها وأهدافها، كما قمنا بتحديد أهم المفاهيم التي لها علاقة بموضوع الدراسة، وبعدها عرجنا على تحديد نوع الدراسة ومنهجها مع تحديد نوع الأداة المناسبة لجمع البيانات والمعلومات، إضافة إلى تحديدنا للمجال الزمني والمكاني الذي أجريت فيه الدراسة، وبعد ذلك قمنا بتسليط الضوء على بعض الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع دراستنا، حيث قمنا بتلخيص محتوى هذه الدراسات وإبراز علاقتها بموضوع دراستنا، وبما أن

الدراسات العلمية لا تخلو من مقاربات نظرية، فقد اعتمدنا على مدخل البنائية الوظيفية وذلك من خلال تعريف هذا المدخل والتطرق إلى أهم الفرضيات التي يركز عليها وكيفية إسقاطها على موضوعنا محل الدراسة.

الفصل الثاني: جاء هذا الفصل تحت عنوان الإعلام ودوره في الأزمات وقد تضمن ثلاثة عناصر أساسية، حيث تطرقنا في العنصر الأول إلى الخلفية التاريخية للازمة، أما العنصر الثاني فكان منصبا حول تشخيص وتحليل الأزمة، فيما تطرقنا في العنصر الثالث إلى الإعلام والأزمة.

الفصل الثالث: تم إدراجه تحت عنوان الصحافة الجزائرية والأزمات الاقتصادية، وقد تناولناه من خلال ثلاثة عناصر أساسية، حيث تطرقنا في العنصر الأول إلى الأزمات الاقتصادية، أما العنصر الثاني فتناولنا من خلاله الأزمة الاقتصادية الراهنة وانعكاساتها على الجزائر، فيما قمنا في العنصر الثالث بتسليط الضوء على الدور الإعلامي للصحافة المكتوبة أثناء الأزمات الاقتصادية.

الفصل الرابع: وهو فصل خاص بالجانب التطبيقي، حيث تطرقنا فيه إلى تحديد الخطوات المنهجية الخاصة بتحليل مضمون أعداد كل من جريدة الشعب والخبر، حيث قمنا بحصر هذه الخطوات في تحديد فئات الشكل والمضمون انطلاقا مما تم التطرق إليه على مستوى فرضيات الدراسة، ثم قمنا بتصميم استمارة تحليل المحتوى والقيام بعملية التفريغ، بعد ذلك قمنا بتشكيل الجداول الخاصة بفئات التحليل والقيام بتحليلها وتفسيرها، وأخيرا قمنا بعرض مجموع النتائج التي خلصنا إليها من طبيعة المعالجة الإعلامية لازمة البترول 2015-2016 في جريدتي الشعب والخبر، مع التأكد من صحة الفرضيات أو نفيها في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج.

الفصل الأول

الإشكالية والإطار المنهجي للدراسة.

أولاً: تحديد مشكلة الدراسة.

ثانياً: فرضيات الدراسة

ثالثاً: أهمية الدراسة

رابعاً: أهداف الدراسة

خامساً: أسباب اختيار الموضوع

سادساً: تحديد مفاهيم الدراسة

سابعاً: نوع الدراسة ومنهجها

ثامناً: أدوات جمع البيانات

تاسعاً: مجتمع البحث وعينته

عاشراً: حدود الدراسة.

إحدى عشر: المقاربة النظرية للدراسة.

اثنا عشر: المقاربة النظرية للدراسة.

الإطار المنهجي للدراسة.

أولاً: تحديد مشكلة الدراسة.

عرفت المجتمعات البشرية منذ فجر تاريخها حتى عصرنا الحالي العديد من التطورات التي خلفت من ورائها أثارا مشهودة وغيرت مجرى الأحداث، وتعتبر بعض المجتمعات العربية إحدى المجتمعات التي صنعت الحدث، حيث شهدت قيام انتفاضات شعبية أطلق عليها بثورات الربيع العربي مما أدى إلى بروز حالة من التعقيد على جميع المجالات الحياتية، وهو تعقد غالبا ما أنتج الكثير من الأزمات المتعددة الأبعاد التي تتسم برهانات وانعكاسات وخيمة تمس الفرد والمجتمع والدولة، هذه الأزمات وفي ظل الانفجار الإعلامي غير المسبوق ألقت بظلالها وتأثيرها على طبيعة الأداء الإعلامي الذي أثير بشأنه الجدل والنقاش بين مختلف الباحثين حول مدى احترافية وسائل الإعلام من خلال ممارستها الإعلامية أثناء هذه الأزمات.

في ظل التطور الحاصل في مجال وسائل الإعلام والاتصال بشتى أصنافها (المقروءة والمسموعة والمرئية)، واختراقها لجميع ميادين الحياة لما لها من دور فاعل في نقل الأخبار والوصول إلى مصادر المعلومات وتأديتها لوظائف عديدة ومتنوعة، من كشف للحقائق و نشر للأخبار وتحليلها وتفسيرها ومراقبتها للبيئة، من خلال توعية أفراد المجتمع بمختلف الأخطار والأحداث المحيطة بهم قصد تجنبها خاصة في الأوقات الحرجة التي يمر بها المجتمع، أين يزداد تعرض الفرد لها من أجل الحصول على المعلومات والابتعاد عن الشائعات، توصل **هارولد لاسويل Harold Lasswell** إلى أن عملية الاتصال ترمي إلى تحقيق ثلاثة وظائف أساسية هي: "مراقبة المحيط من خلال الكشف عن كل ما يمكن أن يهدد أو يخل بنظام القيم لمجموعة ما أو العناصر التي تشكلها وربط مجموعة الأجزاء المشكلة لمجموعة ما لإنتاج استجابة تجاه المحيط إضافة إلى نقل التراث الاجتماعي.¹"

ولعل التحولات التي تشهدها معظم بلدان الوطن العربي اليوم نتيجة حدوث بعض التجاذبات السياسية والاقتصادية والإيديولوجية بين بعض القوى الدولية والإقليمية وما نتج عنها من حروب ونزاعات عسكرية خاصة في منطقة الشرق الأوسط قد أدت إلى بروز العديد من الأزمات الحادة، منها الأزمة الاقتصادية الناتجة عن انهيار

¹ - أرمان وميشال ما تيار: تاريخ نظريات الاتصال، ترجمة نصر الدين العياضي والصادق رابح، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ط1، 2005)، ص52.

وعدم استقرار أسعار البترول، وعلى الرغم من تضارب الآراء بين المحللين والخبراء حول أسبابها إلا أن معظمها يشير إلى أن العامل الجيو سياسي يبقى من بين العوامل الرئيسية في إغراق سوق النفط، حيث نزل سعر البرميل من 109 دولار سنة 2014 إلى 52 دولار سنة 2015 مما أثر سلبا على العديد من الدول التي تعتمد في بناء

اقتصادها على الربيع النفطي، وتعتبر الدولة الجزائرية من بين الدول المتضررة من أزمة انهيار أسعار البترول، الأمر الذي دفع بالحكومة إلى البحث عن حلول وبدائل لمواجهة هذه الأزمة من خلال الإعلان عن سياسة التقشف الذي تضمنه قانون المالية لسنة 2016، وكذلك استضافة الجزائر للملتقى الاستثنائي للطاقة المنعقد ما بين 26 و28 سبتمبر من نفس السنة من أجل تثبيت الإنتاج وعودة ارتفاع الأسعار.

وفي مثل هذه الأزمات تلعب وسائل الإعلام بصفة عامة والصحافة المكتوبة بصفة خاصة دور الرقيب لكل ما يحدث على أرض الواقع من خلال الدور الوظيفي الذي تؤديه والمتمثل في نقل المعلومات والأخبار وتغطية الأحداث ومسارقتها وتصبح بذلك مصدرا لكل ما يجري من تطورات، حيث يبقى دورها إما ذو تأثير إيجابي على الرأي العام مم يخفف من حدة هذه الأزمة ويقلل من نتائجها الضارة، أو يكون ذو تأثير سلبي الأمر الذي يؤدي إلى تفاقمها وحدوث أزمات فرعية أخرى تكون نتائجها وخيمة على جميع المجالات، وتعتبر جريدتي الشعب والخبر من بين الصحف الوطنية التي أولت اهتماما بأزمة انهيار أسعار البترول لسنة 2015-2016، الأمر الذي دفع بنا إلى معالجة هذا الموضوع من أجل معرفة طبيعة المعالجة التي انتهجتها كل جريدة في تقديم المعلومات إما بالتقليل من شأن الأزمة أو باتباع سياسة التهويل، وكذلك التركيز على جوانب معينة من الأزمة وإهمال جوانب أخرى مما قد يؤثر على فهم الرأي العام لأسباب الأزمة والنتائج المترتبة عنها، وبناء عليه تم صياغة التساؤل الرئيسي لدراستنا على النحو التالي: كيف عالجت جريدتي الشعب والخبر أزمة البترول (2015-2016) في الجزائر؟

ولتوضيح مضمون مشكلة بحثنا قمنا بصياغة عدة تساؤلات أخرى وفقا لتصنيف المنهجي الآتي:

1- تساؤلات مرتبطة بالشكل:

- ما هو حجم المساحة المخصصة لمواضيع أزمة البترول 2015-2016 في الجريدتين؟
- ما هو موقع المواضيع الخاصة بأزمة البترول 2015-2016 داخل الجريدتين؟
- ما هي طبيعة الصور المستخدمة من طرف الجريدتين أثناء معالجتهما لموضوع أزمة البترول 2015-2016؟

- ما هي القوالب الصحفية الأكثر استخداما لدى الجريدتين في معالجة مواضيع الأزمة محل الدراسة؟

2- تساؤلات مرتبطة بالمضمون:

- ما هي أهم المواضيع الخاصة بأزمة البترول 2015-2016 حسب المعالجة الإعلامية؟

- ما هي القيم الواردة ضمن الجريدتين أثناء معالجتهما للأزمة محل الدراسة؟

- ما هو اتجاه الجريدتين نحو مواضيع أزمة البترول 2015-2016؟

- ما هي الأهداف التي تسعى كل جريدة إلى تحقيقها من خلال هذه المعالجة؟

ثانيا: فرضيات الدراسة.

إذا كان النشاط العقلي في المرحلة السابقة قد انتهى إلى تحديد الإطار النظري الخاص بمشكلة الدراسة وعناصرها، فإن استمرار هذا النشاط بعد ذلك يكون في اتجاه اقتراح حلول أو تفسيرات لهذه المشكلة، وذلك من خلال إتباع إجراءات علمية تقوم باختيار هذه التفسيرات، أو التحقق من كفاية بدائل الحلول لاختيار الصالح واستبعاد الزائف منها، وأول هذه الإجراءات العلمية هو وضع تصورات أو تفسيرات مؤقتة للعلاقة بين مختلف الحقائق التي يرى الباحث في وجودها أو غيابها حلا وتفسيرا للمشكلة¹.

وعلى أساس هذا الوصف ارتأيت أن أحدد الفرضيات الخاصة بالموضوع محل الدراسة على النحو التالي:

- تخصص كلا الجريدتين مساحة كبيرة لمواضيع أزمة البترول 2015-2016 عبر صفحاتهما.

- تركز الجريدتين على الخبر الصحفي كإحدى الأشكال الإعلامية دون غيره من الأشكال الأخرى.

- تركز جريدة الشعب بشكل كبير على نشر مواضيع أزمة البترول 2015-2016 في صفحات الركن الاقتصادي، بينما تركز جريدة الخبر على صفحات الركن الوطني.

1 - سمير محمد وهي: بحوث جامعية في الصحافة والإعلام، (د،ب: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، 2004)، ص176.

- تركز جريدة الشعب على قيمة التعاون أثناء معالجتها للازمة محل الدراسة، عكس جريدة الخبر التي تركز على قيمة التضامن.

- تسعى الصحيفتان من خلال معالجتهما لموضوع أزمة البترول في الجزائر إلى تنوير الرأي العام بالوضع المتأزمة التي آل إليها الاقتصاد الوطني.

ثالثا: أهمية الدراسة.

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع في حد ذاته، بحيث نجد أن موضوع الأزمات الاقتصادية يعتبر من بين المواضيع الحساسة ذات الصلة الوثيقة بالمجتمع، حيث تبرز أهمية هذه الدراسة في مجالين مختلفين من المعرفة:

الأهمية في المجال العلمي:

- تكمن أهمية دراستنا هذه في كونها تتناول احد أهم المواضيع الأكثر تداولاً ونقاشاً بين مختلف الباحثين السياسيين والاقتصاديين في الآونة الأخيرة، الأمر الذي يضيف عليها طابع الجدية والحداثة.

- تساعد هذه الدراسة مختلف الباحثين والأكاديمين في مجال علوم الإعلام والاتصال في الحصول على معلومات ودراسات حول كيفية تناول الإعلام الجزائري لمختلف الأزمات الاقتصادية.

الأهمية في المجال العملي:

- تزايد الاهتمام بالأزمة الاقتصادية الناتجة عن تراجع أسعار النفط أدى إلى زيادة اهتمام وسائل الإعلام المحلية والدولية بها مما دفع بنا للقيام بدراسة علمية دقيقة في هذا المجال.

- تبرز أهمية الموضوع كذلك في فهم الأجندة الإعلامية للصحيفتين (الشعب والخبر)، حيث سنتعرف على الأولويات وما إذا كان موضوع الأزمة الاقتصادية يحتل مكانة مهمة في هذه الأجندة أم لا.

- تقديم تحليلات وتفسيرات لموضوع الأزمة الاقتصادية من خلال تتبع عرضه في الصحافة المكتوبة ودورها في التعامل مع مثل هذه الأزمات.

رابعاً: أهداف الدراسة.

إذا كان الهدف الرئيسي والأساسي لأي بحث هو الوصول إلى حقيقة تخص موضوع معين والإحاطة به لإزالة الغموض واللبس، فإن دراستنا هذه قد جاءت لتحقيق عدة أهداف أبرزها معرفة مستوى أداء الإعلام الجزائري في تناوله للآزمة الاقتصادية التي تشهدها الجزائر، من خلال التركيز على نموذجين هما جريدة الشعب والخبر وتحليل مضمونهما حول أزمة انهيار أسعار البترول، ثم المقارنة بين نتائجهما، ومن بين الأهداف الأساسية التي يسعى الباحث إلى تحقيقها من خلال هذه الدراسة هي:

- التعريف بأهمية وسائل الإعلام أثناء الأزمة ودورها الفعال في إيصال الأخبار إلى الجمهور المستهدف.
- كيفية تعاطي وسائل الإعلام مع أزمة انهيار أسعار البترول وإبراز أدائها في ظل هذه الظروف ومقارنته مع الظروف العادية.
- مدى الاهتمام الذي توليه وسائل الإعلام لازمة انهيار أسعار البترول من خلال الكشف عن نوع المعالجة التي تنتهجها هذه الوسائل، هل هي معالجة تحليلية مقدمة في شكل حلول ودراسات؟ أو أنها مجرد معالجة تتسم بالعمومية والارتجالية وعدم التخطيط، أو أنها معالجة مسيئة تحكمها مصالح جهات معينة.
- الكشف عن مدى التزام وسائل الإعلام بأساليب المهنية والاحترافية أثناء معالجتها لموضوع الأزمة الاقتصادية، أو انسياقها وراء أساليب الإثارة والتحريض والتهويل.

خامساً: أسباب اختيار الموضوع.

إن اختيارنا لموضوع الدراسة لم يكن وليد الصدفة بل كانت ورائه دوافع وأسباب محددة أدت بنا إلى طرح هذا الموضوع ودراسته، منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي ويمكن تلخيصها فيما يلي:

5-1- الأسباب الذاتية.

- الميل الشخصي إلى مثل هذه المواضيع التي تتطلب المزيد من الجهد والتعمق أكثر في مجال البحث.

- الرغبة في التعرف أكثر على مختلف الأسباب التي تؤدي إلى حدوث مثل هذه الأزمات، مع التركيز على الدور الذي تؤديه وسائل الإعلام والاتصال أثناء مراحل الأزمة.

5-2- الأسباب الموضوعية.

- قلة الدراسات والبحوث الإعلامية التي تتعلق بالتناول الإعلامي لمختلف الأزمات الاقتصادية لاسيما الجزائرية منها.

- إبراز الاختلاف بين الجريدتين في تناولهما لمختلف مراحل الأزمة، خاصة في ظل عراقية جريدة الشعب ذات الملكية العامة، في مقابل حداثة جريدة الخبر ذات الملكية الخاصة لاسيما في ظل المضايقات التي أصبحت تتعرض لها نتيجة تعارض خطها الافتتاحي مع السلطة السياسية في الجزائر.

- الاهتمام الواسع الذي أصبحت تحظى به الأزمة الاقتصادية عبر وسائل الإعلام المحلية والدولية.

- إثراء المكتبة ببحث علمي جديد.

سادسا: تحديد مفاهيم الدراسة.

يتم التعبير عن الرمز ودلالته أو معناه في المجال العلمي الواحد بالمفهوم، ولهذا يقال أن لكل علم مفاهيمه الخاصة، وهي مجموعة الرموز ذات المعاني والتصورات المشتركة في مجالات هذا العلم وتطبيقاته¹.

ويواجه الباحث بعد تحديد مشكلة بحثه الكثير من المفاهيم التي يجب استخدامها في دراسته، وحتى يتجنب اللبس أو سوء الفهم فإن الباحث يقوم بتحديد هذه المصطلحات تحديدا دقيقا، لأن ذلك يعد جزءا من تحديد مشكلة البحث، ومن أجل ذلك ارتأينا أن نتطرق لشرح بعض المفاهيم التي تساهم بطريقة أو أخرى في تحليل وتفسير الموضوع محل الدراسة ومن بين هذه المفاهيم ما يلي:

6-1- المعالجة:

لغة: علاج الأمر، أي أصلحه، ويقال عالج عاله علاجا ومعالجة، أي زاوله ودأواه¹.

¹ - محمد عبد الحميد: نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، (القاهرة: د، د، ط2، 2000)، ص392.

اصطلاحاً: المعالجة هي اتخاذ مادة الدراسة أو البحث وعرضها بطريقة منهجية كمعالجة موضوع أو مشكل، وتقديمه وعرضه².

6-2- الإعلام:

لغة: من المصدر أعلم، يعلم، إعلاماً بالأمر، أي أخبره به، أطلع عليه، كما يعني إخطار، إشعار ونشر معلومات رسمية³.

اصطلاحاً: يعرف الإعلام على أنه "تزويد الناس بالأخبار الصحيحة والسليمة التي تساعد على تكوين رأي صائب في واقعة من الوقائع، أو مشكلة من المشكلات، بحيث يعبر هذا الرأي تعبيراً موضوعياً عن عقلية الجماهير واتجاهاتهم وميولهم"⁴.

كما يعرف الإعلام كذلك من الناحية الاصطلاحية على أنه "نشر الحقائق والأخبار والأفكار والآراء بين الجماهير بوسائل الإعلام المختلفة، كالصحافة والسينما والمحاضرات والندوات والمؤتمرات وغيرها بغية التوعية والإقناع والتأييد"⁵.

التعريف الإجرائي للمعالجة الإعلامية:

بالجمع بين لفظي المعالجة والإعلام، وإسقاطاً على الموضوع محل الدراسة يمكننا أن نعرف المعالجة الإعلامية على أنها: "المتابعة الإعلامية التي انتهجتها كل من جريدتي الشعب والخبر في تغطيتهما لمختلف الأخبار الخاصة بالأزمة الاقتصادية الناتجة عن انهيار أسعار البترول، أو هي الطريقة أو الكيفية التي تنتهجها الصحيفتين (جريدة الشعب و

¹ - الطاهر أحمد الزاوي: ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير وأساس البلاغة، (د،ب: دار الفكر، ط3، ج3، د،س)، ص291.

² - Hachette : **dictionnaire de français, Algérie**, (ENAG, 1993), p1656

³ - حسان جعفر وعصام حداد: المنبع الموسع، قاموس، عربي-عربي، (لبنان: دار صبح، ط1، 2011)، صص148-149.

⁴ - عبد الرزاق محمد الدليمي: إشكاليات الإعلام والاتصال في العالم الثالث، (عمان: مكتبة الرائد العلمية، ط1، 2004)، ص18.

⁵ - أحمد زكي بدوي: معجم مصطلحات الإعلام، (لبنان: دار الكتاب اللبناني، ط2، 1994)، ص84.

الخبر) في تناولهما للموضوع المطروح سواء كانت صورا أو نصوصا، وكيفية معالجتهما وتحليلهما لهذا الموضوع من ناحية الشكل والمضمون.

6-3- الأزمة:

لغة: جاء في المعجم الوجيز في مادة أزم: أزم على الشيء أزما، أي عض بالفم كله عضا شديدا، ويقال أزم الفرس على اللجام، وأزمت السنة أزما، أي اشتد قحطها، تأزم: أصابته أزمة، والأزمة هي الشدة والقحط، والجمع أوازم وأزمات¹.

ويعرفها قاموس hachette: "أن الأزمة هي لحظة عصبية وحاسمة تؤثر بشكل عام على تطور شركة، مؤسسة، فرد"².

اصطلاحا: يرى محمد رشاد الحملاوي أن الأزمة هي عبارة عن خلل يؤثر تأثيرا ماديا على النظام كله، كما أنه يهدد الافتراضات الرئيسية التي يقوم عليها هذا النظام، وعليه يتطلب وجود الأزمة توافر شرطين على الأقل:

الأول: يجب أن يتعرض النظام كله للتأثير الشديد إلى الحد الذي يحمل معه وحدته بالكامل.

الثاني: تصبح الافتراضات والمسلمات التي يؤمن بها بعض أعضاء المنظمة موضعا للتحدي لدرجة أن يظهر لهم بطلان هذه الافتراضات والمسلمات أو تجعلهم يلجئون إلى أساليب دفاعية اتجاه هذه الافتراضات، ومعنى ذلك أن الأزمة في جوهرها تهديد مباشر وصريح لبقاء المنظمة واستمرارها وأيضا لكيانها³.

¹ - مجمع اللغة العربية: المعجم الوجيز، (القاهرة: المطبعة الأميرية، 1998)، ص15.

² - Henriette walter : dictionnaire hachette, (France : edition illustrée, 2009), p403.

³ - محمد رشاد الحملاوي: إدارة الأزمات تجارب محلية وعالمية، (القاهرة: مكتب عين الشمس، ط2، 1995)، ص29.

6-4- إعلام الأزمات:

اصطلاحاً: هو مجموع العمليات التي تقوم بها وسائل الإعلام قبل وأثناء وبعد حدوث الأزمات والكوارث، من أجل إعلام الجمهور وإخباره عن مختلف الأحداث المؤدية أو المسببة للكوارث، ليس في حدود أوطانها فحسب بل في كل أنحاء العالم¹.

التعريف الإجرائي: المقصود بإعلام الأزمات هو كيفية تناول وسائل الإعلام للآزمات التي يتعرض لها المجتمع بمراحلها المختلفة، حيث يكون الإعلام أحد المصادر الهامة التي يعتمد عليها الجمهور في الحصول على المعلومات والأخبار الخاصة بتطور الأزمة، وهذا ما ينطبق على دراستنا هذه التي نحاول من خلالها معرفة نوع المعالجة التي انتهجتها كل من جريدتي الشعب والخبر في تناولهما لازمة انهيار استعار البترول مع إبراز دورهما في إمداد الجمهور بكل تفاصيل الأزمة.

6-5- الأزمة الاقتصادية.

اصطلاحاً: تعرف الأزمات الاقتصادية Economic Crises، بأنها اضطراب فجائي يطرأ على التوازن الاقتصادي في بلد ما أو عدة بلدان، وهي تطلق بصفة خاصة على الاضطراب الناشئ على اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك².

التعريف الإجرائي لازمة الاقتصادية: انطلاقاً من موضوع دراستنا يمكن تعريف الأزمة الاقتصادية على أنها الوضعية الحرجة التي يمر بها الاقتصاد الجزائري نتيجة تراجع أسعار البترول في الأسواق العالمية، وهذا نتيجة حدوث تجاذبات سياسية وإيديولوجية واقتصادية بين بعض القوى الإقليمية والدولية، الأمر الذي أدى ببعض القوى إلى إغراق سوق النفط من خلال زيادة الإنتاج مما أدى إلى تراجع الطلب وبالتالي انخفاض الأسعار.

¹ - رضوان سلامن: الإعلام البيئي ودوره في إدارة الكوارث الطبيعية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 24، مارس 2012، ص 103.

² - حسن النجفي: القاموس الاقتصادي، (بغداد: د، د)، (1977)، ص 89.

6-6- البترول:

البترول كلمة من أصل لاتيني تعني زيت الصخر وتستخدم كلمة النفط بصورة عامة لتشمل الزيت النفطي والغاز الطبيعي، حيث يعرف الزيت النفطي بأنه نفط في صورة سائلة¹.

سابعاً: نوع الدراسة ومنهجها.

تندرج دراستنا هذه ضمن الدراسات الوصفية التحليلية الشائعة الاستخدام في مجال بحوث الإعلام والاتصال، حيث تهدف إلى رصد وشرح وتحليل خصائص ظاهرة أو مجموعة من الظواهر، ويعرفها هوينتي " على أنها تلك الأبحاث التي تتضمن دراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة ظاهرة أو موقف أو مجموعة من الناس أو مجموعة من الأحداث أو الأوضاع"²، وهذا ما ينطبق على دراستنا الموسومة بـ " المعالجة الإعلامية للازمات الاقتصادية في الجزائر"، حيث تقوم على جمع البيانات وتبويبها ثم تفسيرها وذلك بتحليل خصائص المضمون المقدم في جريدتي الشعب والخبر من أجل الوصول إلى نتائج تؤكد أو تنفي الفرضيات المطروحة.

ومن هنا استلزم منا استخدام منهج المسح الوصفي باعتباره أنسب المناهج العلمية ملائمة للدراسات الوصفية، فهو قائم على وصف الظاهرة محل الدراسة وتحليلها وتفسيرها في إطار وضعها الراهن بعد جمع البيانات اللازمة والكافية عنها، ويعرفه محمد زيان على أنه " الطريقة التي تمكن الباحث من التعرف على الظاهرة المراد دراستها في وضعها الطبيعي دون أي تدخل من قبل الباحثين، أي دراسة الظاهرة تحت ظروف طبيعية غير اصطناعية"³.

كما يعرف منهج المسح الوصفي أيضاً بأنه جهداً علمياً منظماً للحصول على بيانات ومعلومات وأوصاف عن الظاهرة أو مجموعة الظواهر موضوع البحث والذي يقوم على عملية الوصف والتحليل للظواهر⁴.

¹ - سيد فتحي أحمد: اقتصاد النفط، (المملكة العربية السعودية: دار زهوان للنشر والتوزيع، ط5، 1997)، ص94.

² - محمد منير حجاب: أساسيات البحوث العلمية والاجتماعية، (القاهرة: دار الفجر، ط3، 2002)، ص86.

³ - أحمد بن مرسل: مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1998)، ص286.

⁴ - سمير محمد حسين: بحوث الإعلام: الأسس والمبادئ، (القاهرة: عالم الكتب، 1976)، ص173.

ثامنا: أدوات جمع البيانات.

تعتبر وسائل أو أدوات جمع البيانات حجر الزاوية في عملية البحث العلمي، وتتعدد هذه الوسائل حسب الغرض الذي يستعمل لها، ويتوقف اختيارها بناء على قيمة المعلومات التي يتم جمعها بواسطة هذه الأداة حول مشكلة الدراسة أو للإجابة عن تساؤلاتها، وبما أن الهدف من دراستنا هو إبراز نوع المعالجة الإعلامية المنتهجة من طرف جريدتي الشعب والخبر أثناء تناولهما للازمة الاقتصادية في الجزائر، فإن الباحث سيعتمد في تحليل ومناقشة مادة بحثه على أداة تحليل المحتوى كأداة رئيسية لجمع المعلومات والبيانات من الناحية الكمية والنوعية وذلك بهدف الإجابة على أكبر قدر ممكن من التساؤلات المطروحة وعلى مشكلة الدراسة من خلال تحليل محتوى العينة المختارة.

وعلى الرغم من التناقض الموجود بين الباحثين حول تحليل المحتوى هل هو أداة أو منهج وبروز اتجاهات في هذا المجال واختلافها حول تعريفه كالاتجاه الوصفي والاتجاه الاستدلالي، إلا أننا نسير في الاتجاه الأول الذي يرى أن الهدف من تحليل المضمون (مضمون الجرائد) هو وصف ما هو موجود، أي وصف المحتوى الظاهر، وهذا ما يتوافق مع دراستنا التي تعتمد على الوصف والتحليل، ومن أنصار هذا الاتجاه نجد برنارد برلسون الذي يعرف تحليل المحتوى على أنه "أحد الأساليب البحثية التي تستخدم في وصف المحتوى الظاهر أو المضمون الصريح للمادة الإعلامية وصفا موضوعيا وكميا".¹

وحرصا منا أن يكون التحليل موضوعيا استخدمنا أداة تحليل المضمون التي تعتمد على الأسلوب الكمي بهدف القيام بالتحليل الكيفي على أسس موضوعية بعيدا عن لغة الأرقام في تفسير المضامين والتعبير عن النتائج برموز لفظية من خلال الاقتراب من وثائق التحليل (الجرائد)، في حين يتم استخدام التحليل الكمي لتصنيف البيانات وتبويبها وإعطاء التكرارات في المادة الصحفية بناء على ما تم تحضيره من تحديد لفئات التحليل ووحداته، وتتم عملية تحليل المحتوى من خلال الخطوات التالية:

- تصنيف المحتوى وتحديد الفئات.

- تحديد وحدات التحليل.

¹ - عاطف عدلي العبد: بحوث الإعلام والرأي العام تصميمها وتنفيذها، (القاهرة: دار الفكر العربي، ط4، 2007)، ص46.

- تصميم استمارة تحليل المحتوى.

- جمع البيانات الكمية وتحليلها.

8-1- فئات التحليل: يعد تحديد فئات التحليل من أهم الخطوات التي تضمن نجاح تحليل المحتوى، كما تسهل على الباحث عملية التحليل هذا من جهة، ومن جهة أخرى تكون النتائج التي يتوصل إليها التحليل أكثر دقة وموضوعية، بحيث يكون بإمكان أي باحث آخر التوصل إلى نفس النتائج في حال استخدامه لنفس الطريقة في التحليل، إذ يقصد بفئات التحليل العناصر الرئيسية أو الثانوية التي يتم وضع وحدات التحليل فيها (كلمة أو موضوع أو قيم... الخ) والتي يمكن وضع كل صفة من صفات المحتوى فيها، وتصنف على أساسها¹، وتنقسم فئات التحليل إلى قسمين رئيسيين هما:

8-1-1- فئات الشكل: تقوم هذه الفئات بوصف الشكل الذي قدمت فيه المادة محل الدراسة، وهي مجموعة الفئات التي تجيب عن السؤال: كيف قيل؟ ويتمثل في شكل المادة الإعلامية التي اهتمت بمعالجة موضوع أزمة البترول في جريدتي الشعب والخبر.

وتوجد العديد من فئات الشكل التي حددها المختصون في مجال تحليل المحتوى، ولعل من بين هذه الفئات التي نستخدم مشكلة دراستنا وأهدافها ما يلي:

أ- فئة المساحة: تقوم هذه الفئة بقياس المساحة التي يحتلها الموضوع محل التحليل، لأن مساحة الموضوع تشير إلى مدى الاهتمام الذي توليه الجريدة أو المجلة لموضوع معين، حيث لا تقل مساحة الموضوع أهمية عن تناوله، بمعنى أن قارئ الصحف يمكنه أن يدرك الفرق بين المواضيع التي احتلت مساحة كبيرة من جريدته اليومية والمواضيع الأخرى².

ب- فئة الموقع: ونقصد بها الصفحة التي تم فيها عرض المواضيع الخاصة بأزمة البترول في الجزائر، سواء كان هذا الموقع:

¹ - رشدي طعيمة: تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية: مفهومه، أسسه، استخداماته، (القاهرة: دار الفكر العربي، د.س)، ص 62.

² - يوسف تمار: تحليل المحتوى للباحثين والطلبة الجامعيين، (الجزائر: طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، ط 1، 2007)، ص 27.

- ✓ الصفحة الأولى: أو ما يعرف بصفحة العناوين وهي تحمل عناوين أهم الأحداث.
- ✓ الصفحات الداخلية: وتتناول عادة الأخبار والموضوعات المحلية بمختلف أنواعها سواء كانت اجتماعية، ثقافية، رياضية، والتي تهتم بالشأن الداخلي للوطن.
- ✓ الصفحة الأخيرة: وهي الصفحة التي تكون مزيج بين مختلف الأخبار والموضوعات سواء المحلية أو الدولية.
- ✓ الصفحات الخاصة: ونقصد بها الصفحات التي توضع خصيصا لتناول حدثا معين دون غيره من الأحداث وتكون لها عنوان ثابت.

ج- فئة الصور: إن اعتماد الصحف على الصورة في مادتها الإعلامية راجع إلى التأثير الكبير الذي تحدثه في نفسية القارئ، ذلك أن الصورة في كثير من الأحيان تكون أبلغ من الكلمات المكتوبة، وبالتالي سنحاول من خلال هذه الفئة تحليل الصور المصاحبة لمواضيع الأزمة محل الدراسة وقد قسمنا هذه الفئة إلى عدة فئات منها: صور شخصية، صور موضوعية، صور توضيحية، بدون صور.

د- فئة القوالب الصحفية: تهتم هذه الفئة بفنون الكتابة الصحفية المستعملة لنقل موضوع معين، وهي تسعى إلى تقسيم المحتوى المراد تحليله إلى أنواع كتابية مثل الخبر، المقال، التحقيق... الخ، فالجريدة التي تستخدم الأنواع الصحفية المختلفة بطريقة متنوعة دليل على اهتمامها أكثر بالموضوع المعالج¹.

ولتقديم المادة الإعلامية يستخدم الصحفي قوالب أو أنواع صحفية مختلفة تتفاوت قدرتها من حيث التبليغ و التعبير و التأثير، و يتوقف اختيار الصحفي لنوع صحفي أو آخر حسب الموضوع و متطلباته. ونقصد بهذه الفئة حسب دراستنا نوع القوالب الصحفية التي تناولت مضمون المادة الإعلامية محل الدراسة في جريدي الشعب والخبر وتم تقسيمها إلى عدة أشكال منها:

- الخبر الصحفي: هو تقرير يصف في دقة وموضوعية حادثة أو واقعة أو فكرة صحيحة تمس مصالح أكبر عدد من القراء وهي تثير اهتمامهم بقدر ما تساهم في تنمية المجتمع وترقيته²، أو هو أحد الأنواع الصحفية الإخبارية

¹ - يوسف تمار: المرجع السابق، ص 30.

² - فاروق أبو زيد: فن الخبر الصحفي، (القاهرة: عالم الكتب، ط 1، 2000)، ص 37.

التي يكتفي فيها الصحفي عادة بتقديم النتيجة أو ما توصلت إليه الأحداث ويعرضها على الجمهور ليكون على علم بأخر تفاعلاتها.

- التحقيق الصحفي: هو تحليل واقعي للأحداث والمشكلات التي تواجه المجتمع، وتحليل نفسي للأشخاص الذين يتصلون بهذه الأحداث والمشكلات واستقصاء للأبعاد والظروف التي تحيط بها ومالها من امتداد في الماضي وأثره في الحاضر، وما يمكن أن يكون لها من تأثير بالنسبة للمستقبل، ولا بد أن يكون كل هذا مدعماً وموضحاً بالأرقام والإحصائيات والرسوم البيانية والشواهد المماثلة وآراء الفنين والأخصائيين حتى تكون الحقائق مؤكدة¹.

- المقال الصحفي: هو نوع فكري تشكل الأحداث والظواهر والتطورات الراهنة موضوعه، يتميز بمعالجة هذه الموضوعات العامة والآنية بقدر كبير من الشمولية والعمق مستخدماً أسلوب العرض والتحليل والتقييم والاستنتاج هادفاً إلى تقديم رؤية نظرية إيديولوجية معمقة لهذه الأحداث والظواهر والتطورات وربطها ببعضها البعض، وبمجمال التطور المادي والفكري الحاصل في المجتمع، وإن كانت لهجته تقترب من لهجة الافتتاحية إلا أنها لا تعبر بالضرورة عن الموقف الجماعي للجريدة التي تنشرها.

- العمود الصحفي: العمود الصحفي هو رؤية خاصة جداً لحدث أو موضوع أو قضية يقدمها بشكل دائم صحفي معين يتمتع بقدر كبير من الشهرة والاحترام والكفاءة الصحفية، يتسم بطابع هذا الصحفي الذي يكتسبه سواء فيما يتعلق بموضوعه أو أسلوبه أو طريقة تقديمه، وهو نوع صحفي اقرب إلى الطابع الفكري ويتوجه إلى ذهن القارئ، وغالباً ما يحتل العمود الصحفي مكاناً ثابتاً لا يتغير على إحدى صفحات الجريدة وينشر تحت عنوان ثابت يظهر في موعد ثابت قد يكون كل يوم أو كل أسبوع.

- الحديث الصحفي: هو فن يقوم على الحوار بين الصحفي وشخصية من الشخصيات، وهو حوار يستهدف الحصول على أخبار ومعلومات جديدة أو شرح وجهة نظر معينة، أو تصوير جوانب غريبة أو طريفة أو مسلية في حياة هذه الشخصية².

¹ - إجلال خليفة: اتجاهات حديثة في فن التحرير الصحفي، (مصر: دار المنها للطباعة، ط 1، 1976)، ص 66-67.

² - فاروق أبو زيد: فن الكتابة الصحفية، (القاهرة: عالم الكتب، د.س)، ص 13.

- **الروبورتاج الصحفي:** هو مجموعة مواد صحفية إخبارية ينتقي الصحفي أو المخبر عناصرها من المكان الذي جرت فيه الحادثة سواء أثناء وقوعها، أو من أفواه من شاهدها مباشرة، حيث يكتفي الصحفي فيها بالنقل الموضوعي بشكل رائع وفاتن كما سمعه وشاهده حارما نفسه من إصدار أي تعليق شخصي.

- **التقرير الصحفي:** عبارة عن نقل أو تقديم حدث أو واقعة من خلال منظور ذاتي، أي أن يكون الصحفي شاهد عيان للحادث كشرط أساسي وضروري، وهو نوع إخباري تشكل المعلومات العنصر الحاسم والمحدد فيه¹.

والتقرير الصحفي لا يقتصر على الوصف المنطقي والموضوعي للأحداث وإنما يسمح في نفس الوقت بإبراز الآراء الشخصية والتجارب الذاتية للمحرر الذي يكتب التقرير، فكلما كان المحرر شاهد عيان على الحدث كلما زادت فرصة النجاح أمام التقرير الصحفي.

8-1-2- فئات المضمون (ماذا قيل؟): تعتبر هذه الفئة أكثر فئات تحليل المحتوى انتشارا وتحاول الإجابة على السؤال ماذا قيل؟ أي مضمون المادة محل الدراسة وتنقسم هذه الفئات بدورها إلى فئات أخرى، قمنا باختيار البعض منها بما يتماشى وأهداف دراستنا ومنها:

أ- فئة الموضوع: وهي أكثر الفئات استخداما في بحوث الإعلام والاتصال، تبحث هذه الفئة على المواضيع الأكثر بروزا في المحتوى، حيث يقوم الباحث في هذه الحالة بتصنيف المواضيع التي يريد دراستها والتي يمكنها الإجابة عن إشكالية بحثه إلى مواضيع فرعية، ولأن مواضيع أزمة البترول متشعبة ومتنوعة فقد ارتأينا تقسيم هذه الفئة إلى فئات فرعية هي:

أ-1- فئة أسباب أزمة البترول: تتمحور هذه الفئة حول مختلف الأسباب التي أدت إلى تدهور وانحيار أسعار البترول على المستوى العالمي ومنها:

- الأسباب الاقتصادية: وتتعلق بوفرة العرض وقلة الطلب، وارتفاع مخزون النفط الأمريكي.

¹ - بن يحي سهايم: الصحافة المكتوبة وتنمية الوعي البيئي في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع والتنمية، (جامعة قسنطينة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2004-2005)، ص143.

- الأسباب السياسية: حيث تقف وراء هذه الأزمة أجندة ومصالح سياسية كموقف بعض الدول تجاه بعض القضايا والأحداث الدولية والإقليمية.

أ-2- فئة تداعيات أزمة البترول في الجزائر: وتتعلق هذه الفئة بالانعكاسات والإفرازات التي أحدثتها هذه الأزمة على مختلف القطاعات في الجزائر ومنها:

- عجز الميزان التجاري.

- عجز ميزان المدفوعات.

- ارتفاع نسبة التضخم.

- تهاوي قيمة الدينار الجزائري وانحيار القدرة الشرائية.

- البطالة.

- تهديد السلم الاجتماعي.

- الهجرة غير الشرعية.

أ-3- فئة الحلول المتخذة لمواجهة الأزمة في الجزائر: وهي مختلف التدابير والإجراءات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية من أجل احتواء الأزمة ومنها:

- قانون المالية لسنة 2016.

- سياسة التقشف.

- تنويع الاقتصاد الوطني.

- تشجيع الاستثمار.

- العمل الدبلوماسي.

ب- فئة القيم: تستخدم في تصنيف المعتقدات والأعراف والتقاليد في حياة الجماعات والأشخاص التي يمكن أن تؤثر في سلوكهم وأفكارهم اتجاه الموضوعات والقضايا المطروحة، وتمكننا هذه الفئة من تصنيف محتوى الرسالة من حيث القيم التي يريد إيصالها المرسل إلى الجمهور المستهدف، وتنقسم فئة القيم حسب دراستنا إلى العديد من الفئات الفرعية منها: قيمة التعاون، الإنفاق، الاستهلاك، الإنتاج.

ج- فئة الاتجاه: تعتبر من أكثر الفئات شيوعاً، فهي قراءة ضمنية للمضمون وفيها يتم تصنيف المحتوى بناء على المحددات أو المؤشرات التي تعكس الاتجاه السائد في مادة الاتصال، والتي حددناها في استخدام الأرقام والإحصائيات والعبارات التشاؤمية وكذلك العبارات التفاؤلية، لذا سنحاول من خلال دراستنا تحديد اتجاه كل من جريدتي الشعب والخبر تجاه مواضيع أزمة البترول، والتي تتجلى عادة في ثلاثة اتجاهات هي:

- الاتجاه المؤيد(الايجابي): هو الذي يعكس الجوانب الايجابية في المواضيع التي تحدثت عن الأزمة الاقتصادية في الجزائر نتيجة تراجع أسعار البترول في الأسواق العالمية، فمثلا الحديث عن الاستقرار الاقتصادي، وإتباع سياسة ترشيد النفقات لتجاوز الأزمة، والبحث عن بدائل لبناء اقتصاد خارج قطاع المحروقات كلها تعكس اتجاهها ايجابيا.

- الاتجاه المعارض(السلبي): وهو الذي يتم فيه التركيز على الجوانب السلبية فقط عند الحديث عن الأزمة الاقتصادية في الجزائر، فمثلا الحديث عن تدهور المؤشرات الاقتصادية وتدهور الوضع الاجتماعي، وهشاشة الاقتصاد الوطني كلها تعكس اتجاهها سلبيا.

- الاتجاه المحايد(المتوازن): يظهر هذا الاتجاه عندما تتم معالجة الجوانب الايجابية والسلبية بنفس الدرجة، أي أن هناك أسلوب متوازن تم من خلاله التطرق لمختلف جوانب الأزمة الاقتصادية في الجزائر.

د- فئة المصدر: تبحث هذه الفئة عن مختلف منابع التي تغذي المضمون محل التحليل، وتتمثل أهم هذه المصادر في الأشخاص والصحف والمراسلون والمصادر غير الشخصية وغيرها من المصادر المختلفة¹، وقد تم تقسيم هذه الفئة في الموضوع محل الدراسة إلى:

- وسائل الإعلام ووكالات الأنباء.

¹ - يوسف تمار: مرجع سابق، ص 44.

- الصحفيون.

- المصادر الرسمية الجزائرية.

- المصادر الرسمية الأجنبية.

ه- فئة الفاعلين: تبحث هذه الفئة عن مجموعة الأشخاص أو الهيئات أو المنظمات....، التي تصنع الحدث في المضمون محل التحليل، وتكشف هذه الفئة عن مضمون وطريقة تفكير الفاعلين وأسلوبهم في مخاطبة الغير¹، وتشكل هذه الفئة في الموضوع محل الدراسة من الفئات الفرعية التالية:

- الدول المنتجة للنفط

- الدول المستوردة للنفط

- الحكومة الجزائرية

- منظمة أوبك

- الشركات النفطية العالمية

و- فئة الأهداف: تستعمل هذه الفئة للبحث عن مختلف الأهداف التي يريد إيصالها المضمون محل الدراسة إلى الجمهور المستهدف، ونظرا لاختلاف المواضيع وتعدد أهداف التي تصبوا إليها تختلف أيضا وتعدد حسب طبيعة كل موضوع، وعليه فان عملية تصنيف الأهداف راجع إلى طبيعة الموضوع المدروس وطبيعة إشكالية الدراسة، وإسقاطا على موضوع دراستنا هذه نجد أن جريدتي الشعب والخبر من خلال معالجتهما لموضوع أزمة البترول تسعيان إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها:

- تنوير الرأي العام بالوضعية المتأزمة التي آل إليها الاقتصاد الوطني.

- تهيئة الرأي العام لتقبل الحلول المنتهجة من طرف الحكومة.

¹ - يوسف تمار: المرجع السابق، ص 39.

- كشف مواطن ضعف الاقتصاد الجزائري.

- اقتراح تفسيرات وحلول لمواجهة أزمة البترول.

8-2- تحديد وحدات التحليل: يعتبر اختيار الوحدات خطوة مهمة في تحليل المضمون، فالوحدات هي التي تسمح بوصف الدراسة، فهي الصلة بين الهدف من البحث والنتائج، وتعني وحدة التحليل الوحدة التي ستعطي درجة والتي قد تكون كلمة أو جملة أو فقرة أو عمود أو مقال أو موضوع أو فكرة، كما قد يكون ستمترا من المساحة التي تشغلها الرسالة الاتصالية، أو الدقيقة من زمن الإرسال الإذاعي أو التلفزيوني¹.

وقد حدد برلسون خمس وحدات أساسية من التحليل تتمثل فيما يلي:

- الكلمة: كان يقوم الباحث بحصر كمي للفظ معين له دلالاته الفكرية أو السياسية أو التربوية.

- الموضوع: قد يكون جملة أو أكثر تؤكد مفهوما معينا.

- الشخصية: هي حصر كمي لسمات محددة ترسم شخصية معينة، سواء شخصا ما أو فئة من الناس أو مجتمع من المجتمعات.

- المفردة: تستخدم هذه الوحدة في نقل المعاني والأفكار من قبل المصدر.

- الوحدة القياسية أو الزمنية: وهي الحصر الكمي لطول المقال أو عدد صفحاته، أو حصر كمي لمدة النقاش في الوسائل الإعلامية السمعية البصرية.

وتتعدد وحدات التحليل ويختلف استخدامها في مجال تحليل المحتوى حسب مشكلة البحث وفرضياته وأهدافه وكذلك حسب طبيعة المحتوى المراد تحليله، وفي دراستنا هذه ركزنا على وحدتين هما: وحدة الفكرة باعتبارها أكثر وحدات التحليل شيوعا، ووحدة المساحة التي نسعى من خلالها إلى حساب مساحة المضامين الصحفية محل التحليل في جريدتي الشعب والخبر.

¹ - عامر مصباح: منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية بين عكنون، ط2، 2010)، ص100.

8-3- تصميم استمارة تحليل المحتوى: توفر استمارة التحليل للباحث إطاراً محدداً لتسجيل المعلومات التي تفي بمتطلبات البحث، حيث يتم تصميمها بما يتفق وأغراض التحليل، وتعبّر كمياً عن رموز الوثيقة الواحدة¹، وفي غالب الأحيان يتم تصميم الهيكل العام لاستمارة تحليل المحتوى من خلال تقسيمه إلى أربعة محاور أساسية هي:

- المحور الأول: ويتعلق بالبيانات الخاصة بوثيقة التحليل مثل: فئة اسم الوثيقة (الجريدة)، فئة تاريخ الصدور، فئة العدد.

- المحور الثاني: ويتعلق بفئات الشكل (كيف قيل؟) التي تصف كيفية عرض المادة الصحفية محل التحليل، كفتة المساحة، فئة الموقع، فئة القوالب الصحفية، وغيرها من فئات الشكل الأخرى التي تخدم موضوع البحث.

- المحور الثالث: ويتعلق بفئات المضمون (ماذا قيل؟) التي تصف الأفكار والمعاني التي تظهر في المادة الصحفية محل التحليل، كفتة الموضوع، فئة القيم، فئة الأهداف، ومختلف فئات المضمون الأخرى التي يتم استخدامها بما يتماشى وإشكالية البحث وفرضياته وأهدافه.

- المحور الرابع: وهو المحور المتعلق بالملاحظات العامة.

بعد الانتهاء من تصميم الهيكل العام وإعداد استمارة تحليل المحتوى في شكلها النهائي قمنا بتقديمها إلى مجموعة من المحكمين* وذلك بهدف التأكد من صدقها وتدارك النقائص الموجودة فيها، ومن أجل منح الدراسة أكثر مصداقية اعتمدنا على اختباري الصدق والثبات.

أ- صدق التحليل: يقصد بالصدق في تحليل المضمون مدى قدرة أداة استمارة تحليل المضمون على قياس ما وضعت لقياسه²، أو بمعنى آخر مدى صلاحية استمارة تحليل المحتوى ودليلها لدراسة المضمون المراد تحليله، وعليه

¹ - محمد عبد الحميد: تحليل المحتوى في بحوث الإعلام، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1979)، ص152.

*- الأساتذة المحكمون:- المحكم أ: الأستاذ سمير رحمان، أستاذ محاضر بجامعة باتنة-1-

- المحكم ب: الأستاذ حمدي محمد الفاتح، أستاذ محاضر بجامعة جيجل.

- المحكم ج: الأستاذ فذول محمد، أستاذ محاضر بجامعة باتنة-1-

- المحكم د: الباحث.

² - شيماء ذو الفقار زغيب: مناهج البحث والاستخدامات الإحصائية في الدراسات الإعلامية، (مصر: الدار المصرية اللبنانية، ط1،

2009) ص163.

فقد قمنا باختبار صدق التحليل في دراستنا هذه بتحديد فئات التحليل طبقا للقواعد المنهجية المعروفة في هذا المجال، ثم قمنا بوضع الاستمارة ودليلها ووزعناها على مجموعة من الأساتذة المحكمين للحكم على مدى صلاحية استمارة التحليل.

ب- ثبات التحليل: يعني ثبات التحليل إمكان تكرار التحليل والحصول على نتائج ثابتة، حيث تسعى عملية الثبات إلى التأكد من وجود درجة عالية من الاتساق بالنسبة للبعدين التاليين:

- الاتساق بين الباحثين القائمين بالتحليل: بمعنى ضرورة التوصل إلى نفس النتائج بتطبيق نفس فئات التحليل ووحداته على نفس المضمون.

- الاتساق الزمني: بمعنى ضرورة توصل الباحثين إلى نفس النتائج بتطبيق نفس فئات التحليل ووحداته على نفس المضمون، إذا أجري التحليل في أوقات زمنية مختلفة.

فثبات التحليل إذن "هو طبيعة وسيلة قياس التي إذا ما استعملت من طرف باحثين آخرين وفي نفس الظروف تعطي نفس النتائج"¹، وتتسم أي دراسة تحليلية بالثبات إذا أدى التحليل المتكرر للمضمون التوصل إلى النتائج نفسها، ويكون تحليل المضمون موضوعيا إذا كانت مقاييسه وإجراءاته تتسم بالثبات.

وتعرفه مادلين غرافيتس "هو طبيعة وسيلة القياس التي إذا ما استعملت من باحثين آخرين وفي نفس الظروف تعطي نفس النتائج"².

وهناك عدة طرق لحساب معامل الثبات ولكن الطريقة الشائعة الاستعمال هي تلك التي اقترحها هولستي والتي تعتمد على المعادلة الرياضية التالية:³

$$R = \frac{N.C}{1 + (N - 1).C}$$

¹ - يوسف تمار: مرجع سابق، ص 65.

² - **lexique des science sociales**, (paris :daloz, 1988), p384. Madeleine grawitz :

³ - صالح بن بوزة: السياسة الإعلامية الجزائرية من سنة 1962 إلى سنة 1988 ، دراسة تحليلية للأخبار الخارجية في جريدة الشعب والمجاهد، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، (جامعة الجزائر: معهد الإعلام والاتصال، 1992)، ص 90.

حيث أن:

$R =$ معامل الثبات.

$N =$ عدد المحكمين $= 04$

$C =$ متوسط الاتفاق بين المحكمين (يتم حسابه عن طريق جمع ما اتفق عليه المحللون من فئات وتقسيمه على عدد الفئات التي تم تحليلها، ثم جمع تلك النسب وتقسيمها على عدد الأزواج التي يشكلها المحكمون).

ملاحظة: عدد الفئات وعناصرها المرقمة في استمارة تحليل المحتوى هي: 66.

الاتفاق بين أ و ب:

من بين 66 وحدة قام المحكمان أ و ب بتحكيماها، تم الاتفاق على 60 وحدة.

إذن نسبة الاتفاق بين أ و ب هي: $60 \div 66 = 0,90$.

الاتفاق بين أ و ج:

من بين 66 وحدة قام المحكمان أ و ج بتحكيماها، تم الاتفاق على 59 وحدة.

إذن نسبة الاتفاق بين أ و ج هي: $59 \div 66 = 0,89$.

الاتفاق بين أ و د:

من بين 66 وحدة قام المحكمان أ و د بتحكيماها، تم الاتفاق على 57 وحدة.

إذن نسبة الاتفاق بين أ و د هي: $57 \div 66 = 0,86$.

الاتفاق بين ب و ج:

من بين 66 وحدة قام المحكمان ب و ج بتحكيماها، تم الاتفاق على 63 وحدة.

إذن نسبة الاتفاق بين ب و ج هي: $63 \div 66 = 0,95$.

الاتفاق بين ب و د:

من بين 66 وحدة قام المحكمان ج و د بتحكيماها، تم الاتفاق على 62 وحدة.

إذن نسبة الاتفاق بين ب و د هي: $0,93 = 66 \div 62$.

الاتفاق بين ج و د:

من بين 66 وحدة قام المحكمان ج و د بتحكيماها، تم الاتفاق على 56 وحدة.

إذن نسبة الاتفاق بين ج و د هي: $0,84 = 66 \div 56$.

متوسط الاتفاق = $0,89 = 6 \div (0,84 + 0,93 + 0,95 + 0,86 + 0,89 + 0,90)$.

$$0,97 = \frac{3,56}{(0,89 \times 3) + 1} = \frac{(0,89) \times 4}{0,89 \times (1-4) + 1} = \text{معامل الثبات}$$

معامل الثبات = $0,97\%$ وهي نسبة عالية جدا وبالتالي تحقق لدينا ثبات التحليل، وهو ما يسمح لنا بمواصلة العمل.

4-8- جمع البيانات الكمية وتحليلها: بعد انتهاء الباحث من عملية تقيئة المحتوى وتحديد وحدات التحليل المناسبة وتصميم استمارة التحليل، يكون الباحث قد وصل إلى مرحلة جمع البيانات الكمية وتحليلها والتي تعتمد على خطوتين أساسيتين هما:

أ- استخراج النتائج وعرضها إحصائيا: وهو ما يعرف بالتحليل الكمي.

ب- تفسير هذه النتائج والقيام بعملية الاستدلال: وهو ما يعرف بالتحليل الكيفي للمحتوى.

تاسعا: مجتمع البحث وعينته.

9-1- مجتمع الدراسة.

مجتمع الدراسة هو " جميع الوحدات التي يرغب الباحث في دراستها، والمجتمع الكلي في بحوث التحليل هو مجموع المصادر التي نشر أو أذيع فيها المحتوى المراد دراسته خلال الإطار الزمني للبحث"¹.

ويتمثل مجتمع البحث في دراستنا هذه في يوميي الشعب والخبر، أي جميع الأعداد الصادرة عن الجريدتين والتي تناولت موضوعات حول أزمة البترول في الجزائر خلال الفترة الزمنية الممتدة ما بين 2015-2016، وقد وقع اختيارنا على هذين الصحيفتين لعدة اعتبارات يمكن ذكرها كما يلي:

- بالنسبة لجريدة الشعب باعتبارها من أقدم وأعرق الصحف العمومية نشأة، أما جريدة الخبر فباعتبارها من أقدم الصحف المستقلة نشأة وأكثرها انتشارا ومقروئية.

- اختلاف الصحيفتان من حيث الملكية، فصحيفة الشعب ذات ملكية عامة، أما صحيفة الخبر فذات ملكية خاصة.

- اختلاف الخط الافتتاحي للصحيفتين، فصحيفة الشعب ذات خط افتتاحي مؤيد للنظام السياسي الجزائري، أما الأخرى فذات خط افتتاحي معارض.

- الصحيفتان تتميزان بقدر كبير من الاحترافية الإعلامية مقارنة بالصحف الوطنية الأخرى.

- كلاهما تولي اهتماما بموضوع أزمة البترول من خلال تخصيصهما مساحات معينة على صفحاتهما، وهو ما دفع بنا إلى تسليط الضوء على طبيعة وكيفية معالجتهما لهذا الموضوع.

¹ - محمد عبد الحميد: مرجع سابق، ص 91.

9-2- عينة الدراسة.

لم تعد البحوث المعاصرة تعتمد على طريقة المسح الشامل لمجتمع البحث، بل تعتمد على دراسة العينة المختارة أو المسحوبة من المجتمع الكلي، وتعرف العينة على أنها "جزء من المجتمع الكلي المراد تحليله، أو هي عبارة عن مجموعة من المفردات التي يتعامل معها الباحث منهجيا، ويسجل من خلال هذا التعامل البيانات الأولية المطلوبة، ويشترط في هذا العدد أن يكون ممثلا لمجتمع البحث في الخصائص والسمات التي يوصف من خلالها هذا المجتمع"¹.

كما أن اختيارنا للعينة دون دراسة المجتمع كله تقف من ورائه عدة أسباب منها:

- أن دراسة المجتمع كله يشترط وقتا وجهدا وتكاليف مادية كبيرة.
- اختيار عينة تحقق أهداف الدراسة، ولا تستدعي دراسة المجتمع الأصلي كله.
- وعليه فإن اختيار العينة يحقق ثلاثة أمور أساسية هي:
- تمثيلها لمجتمع البحث الأصلي.
- تحقيق أغراض البحث.
- تجنب الباحث مشقة دراسة المجتمع الأصلي (الكلي).

أ- نوع العينة.

انطلاقا من المعايير السابقة قمنا بإلقاء نظرة استطلاعية أولية حول مختلف الأعداد الصادرة عن الجريدتين خلال المدة الزمنية الخاصة بالبحث، وبعد عملية الاطلاع والتمعن الجيد في المواضيع المتعلقة بموضوع الأزمة محل الدراسة وجدنا أن هذه المواضيع تتفاوت بين الأعداد (غير متجانسة)، لذلك وبناء على خصوصية الدراسة وأهدافها التي تعنى بنوعية المعالجة الإعلامية^{*}، ولتجنب الأعداد الحالية من المواضيع الخاصة بالأزمة، فقد ارتأينا أن

¹ - إبراهيم عبد الله المسلمي: مناهج البحث في الدراسات الإعلامية، (القاهرة: دار الفكر العربي، د.س)، ص 123.

* انظر التساؤل الرئيسي للدراسة: كيف عالجت جريدتي الشعب والخبر أزمة البترول (2015-2016) في الجزائر؟

تكون عينة الدراسة قصدية لأنها تتماشى مع نوعية البحث وأهدافه، حيث اخترنا من كل شهر عددا بطريقة قصدية وفق الاعتبارات التي سيرد شرحها أكثر في حجم العينة.

ب- حجم العينة.

فيما يتعلق بحجم العينة في مجال البحوث الاجتماعية والإنسانية بشكل عام وبحوث الإعلام والاتصال بشكل خاص لاسيما إذا كانت الدراسة تعتمد على تحليل المضمون وهو ما يتوافق مع دراستنا، فنجد أن المجتمع المعين وأغراض الدراسة هما المحددان الرئيسيان لحجمها، مما يدفع الباحث إلى الاسترشاد بالخبرات والدراسات السابقة من أجل تحديد حجم عينة بحثه.

ويعتبر تحديد حجم العينة أمر غير متفق عليه بين الباحثين خاصة في مجال البحوث التي تعتمد على تحليل المحتوى، ولعل الدراسة التي قام بها ستمبل* لتحديد حجم العينة تعتبر مرشدا للكثير من البحوث، وذلك من خلال ترويجه لفكرة العينات الصغيرة، حيث يرى أن زيادة حجم العينة عن 12 عددا لا تقدم تفاوتاً ملموساً في النتائج بالنسبة إلى 312 عدداً في السنة، وفي هذا الصدد يشير بيرلسون إلى "أهمية الدقة في اختيار العينة التي يمكن أن تفي بالغرض متى توفرت الدقة الكاملة، فالعينة الصغيرة التي تختار بدقة توفر نتائج صادقة مثل النتائج التي نحصل عليها من العينة الأكبر، بالإضافة إلى ما توفره من جهد وتكلفة في اختيارها"¹.

وبناء على المعلومات الموضحة أعلاه فقد قمنا باختيار فترتين زمنيتين لتحديد حجم العينة الخاصة بدراستنا وهما: الفترة الزمنية الأولى الممتدة من 01 جويلية 2015 إلى غاية 31 ديسمبر 2015، أما الفترة الزمنية الثانية فتمتد من 01 جويلية 2016 إلى غاية 31 ديسمبر 2016.

ويرجع اختيارنا لهاتين الفترتين الزمنيتين إلى عدة اعتبارات أساسية أولها يتعلق بالانعكاسات السلبية اللازمة للاقتصادية التي تعصف بالبلاد نتيجة تراجع مداخيلها من المحروقات بنسبة 50% خلال السداسي الثاني من سنة 2015، وكذلك تأكل احتياطات الصرف وإصابة العديد من المؤشرات الاقتصادية بالعجز الكبير، الأمر الذي

¹ - محمد عبد الحميد: مرجع سابق، ص 98.

* للاطلاع على دراسة ستمبل وباقي الدراسات الأخرى حول كيفية تحديد حجم العينة يمكن الرجوع إلى المرجع: محمد عبد الحميد: مرجع سابق، ص 96.

دفع بالحكومة الجزائرية إلى البحث عن حلول وبدائل لمواجهة الأزمة الاقتصادية والتي تجسدت في قانون المالية لسنة 2016* الذي صادق عليه أعضاء مجلس الأمة يوم 16 ديسمبر 2015 ثم عرض على أعضاء المجلس الشعبي الوطني الذين صادقوا عليه يوم 30 نوفمبر من نفس السنة، حيث نصت بعض موادها على سلسلة من الإجراءات التقشفية التي أثارت خلافا حادا بين ما يعرف بأحزاب الموالاة وأحزاب المعارضة¹.

أما الاعتبار الثاني فيتمثل في الإجراءات التقشفية وانعكاساتها السلبية على الوضع الداخلي خلال سنة 2016، وكذلك نجاح الجزائر في أقوى اختبار لدبلوماسية قيادتها وزير الطاقة نور الدين بوطرفة على مستوى منظمة أوبك، حيث قربت بين مواقف جد متباعدة بين بعض الدول الأعضاء في المنظمة كالسعودية وإيران، وساهمت في إقناع كبار المنتجين سواء من داخل المنظمة أو من خارجها بالتوصل إلى اتفاق تم تجسيده خلال الملتقى الاستثنائي للطاقة الذي استضافته الجزائر ما بين 26 و28 سبتمبر من عام 2016، وتم التأكيد على نتائجه في اجتماع أعضاء منظمة أوبك ودول منتجة من خارج المنظمة في فيينا يوم 30 نوفمبر من نفس السنة، حيث أفضى هذا الاجتماع إلى تثبيت الإنتاج من أجل انتعاش الأسعار.

هذه الأحداث والتطورات المتسارعة التي أسالت الكثير من الخبر على صفحات الجريدتين دفعتنا إلى اختيار هاتين الفترتين الزمنية من أجل التعرف على نوع المعالجة الإعلامية التي انتهجتها كل جريدة في تناولها وتحليلها لمواضيع أزمة البترول خلال الفترة الزمنية للدراسة.

وبناء على الاعتبارات التي تم ذكرها على مستوى نوع العينة وحجمها تم الحصول على عينة قوامها 12 عددا بالنسبة لجريدة الشعب و نفس العينة بالنسبة لجريدة الخبر (عدد عن كل شهر)، وعليه تم اختيار العينة وفقا للطريقة التالية مع مراعاة النقاط السابقة الذكر :

- في بداية الأمر قمنا بجمع كل الأعداد التي تحتوي على مواضيع أزمة البترول في كلا الجريدتين خلال السداسي الثاني من سنة 2015 والسداسي الثاني من سنة 2016.

- بعد ذلك قمنا بعد أو حساب عدد المواضيع التي يحتوي عليها كل عدد.

* للاطلاع على أهم المواد التي تضمنها قانون المالية لسنة 2016 حول مختلف الإجراءات التقشفية يمكن الرجوع إلى جريدة الشعب في عددها 16907، الصادرة يوم 21 ديسمبر 2015، ص08.

- بعد ذلك اخترنا قصديا من كل شهر العدد الذي يحتوي على أكبر عدد من المواضيع الخاصة بأزمة البترول واستثنينا باقي الأعداد الأخرى، والجدول الآتي يوضح لنا الأعداد التي تم اختيارها وعدد المواضيع الخاصة بها.

الجدول(01): يمثل حجم العينة الخاصة بجريدتي الشعب والخبر وعدد مواضيع أزمة البترول في كل عدد.

جريدة الشعب				جريدة الخبر			
الأشهر	تاريخ صدور العدد	عدد المواضيع		الأشهر	تاريخ صدور العدد	عدد المواضيع	
السداسي الثاني من سنة 2015	جويلية	21 جويلية 2015	08	جويلية	22 جويلية 2015	06	
	أوت	12 أوت 2015	04	أوت	26 أوت 2015	09	
	سبتمبر	05 سبتمبر 2015	04	سبتمبر	04 سبتمبر 2015	08	
	أكتوبر	15 أكتوبر 2015	08	أكتوبر	07 أكتوبر 2015	06	
	نوفمبر	24 نوفمبر 2015	09	نوفمبر	24 نوفمبر 2015	07	
	ديسمبر	21 ديسمبر 2015	11	ديسمبر	03 ديسمبر 2015	06	
السداسي الثاني من سنة 2016	جويلية	17 جويلية 2016	03	جويلية	12 جويلية 2016	04	
	أوت	13 أوت 2016	06	أوت	11 أوت 2016	05	
	سبتمبر	28 سبتمبر 2016	09	سبتمبر	06 سبتمبر 2016	09	
	أكتوبر	01 أكتوبر 2016	16	أكتوبر	01 أكتوبر 2016	07	
	نوفمبر	30 نوفمبر 2016	12	نوفمبر	13 نوفمبر 2016	07	
	ديسمبر	29 ديسمبر 2016	08	ديسمبر	28 ديسمبر 2016	08	
المجموع الكلي	12 شهرا	98		المجموع الكلي	12 شهرا	82	

عاشرا: حدود الدراسة.

10-1- الحدود الزمنية: وتتعلق بالمدة الزمنية التي استغرقتها الدراسة، حيث تم إنجازها بإتباع مجموعة من المراحل الأساسية هي:

- المرحلة الأولى: استغرقت هذه المرحلة سنة كاملة، حيث بدأت بعد عملية التسجيل واختيار الموضوع إلى غاية نهاية سنة 2016، تم من خلالها جمع مختلف المصادر والمراجع والبحث والاطلاع على الدراسات السابقة التي لها

علاقة بموضوع دراستنا، حيث تمكنا في نهاية هذه المرحلة من وضع الهيكل العام للدراسة الذي اشتمل على فصول ومباحث.

- المرحلة الثانية: انطلقت هذه المرحلة مع بداية سنة 2017، تم خلالها تفحص مختلف المصادر والمراجع حيث تمكنا خلال هذه السنة من ضبط إشكالية البحث وإثراء إطاره النظري، ثم قمنا بعد ذلك باستحضار جميع مفردات مجتمع الدراسة والقيام بقراءة أولية لجميع مفردات البحث، حيث تم بموجبها تحديد نوع العينة المناسبة للدراسة وحجمها النهائي وفقا لمعطيات علمية تم ذكرها سابقا.

- المرحلة الثالثة: استغرقت هذه المرحلة أكثر من سنة، حيث انطلقت مع بداية 2018 إلى غاية شهر فيفري من سنة 2019، حيث تم خلالها تصميم استمارة التحليل والقيام بتفئية المحتوى، ثم قمنا بعرضها على مجموعة من الأساتذة المحكمين، بعد ذلك شرعنا في عملية الترميز والتفريغ والقيام بعملية تحليل البيانات ثم استخلاص النتائج النهائية الخاصة بالبحث.

10-2- الحدود المكانية: وتتعلق بمكان إجراء الدراسة والذي يتمثل في جريدتي الشعب والخبر، حيث تم اختيارهما لعدة اعتبارات تم التطرق إليها سابقا، ثم قمنا بعد ذلك بتحليل مختلف مواضيع أزمة البترول التي تضمنتها اعداد الجريدتين خلال الفترتين الزمنية: الأولى ممتدة بين 01 جويلية 2015 إلى غاية 31 ديسمبر 2015، أما الفترة الزمنية الثانية فتمتد من 01 جويلية 2016 إلى غاية 31 ديسمبر 2016.

إحدى عشر: الدراسات السابقة.

إن الموضوع الذي نحن بصدد دراسته لا يزال موضوعا حديثا، إذ يجدر بالذكر في هذا الصدد قلة البحوث الجزائرية وحتى الأجنبية التي اعتنت بدراسة الإعلام والأزمات الاقتصادية في الجزائر، لذلك فالدراسات التي تم الاستعانة بها والاستفادة من نتائجها تبقى جد مهمة لأي بحث كان، لأنها تساعد الباحث من خلال الاطلاع عليها على تكوين فكرة عامة حول كيفية انجازه لبحثه، أو كيفية صياغة تساؤلات دراسته وفرضياته، أو تدله على المنهج المناسب لدراسته وكيفية استخدامه، فيمكن للدراسات السابقة أن تفيد الباحث في نقطة واحدة من النشاطات السابقة أو في أكثر من نقطة وذلك حسب الدراسة، وفي هذا الإطار نستعرض بعض الدراسات الجزائرية والعربية التي اعتمدنا عليها وساعدتنا في إعداد موضوع دراستنا ومنها:

11-1- الدراسات الجزائرية.

- دراسة بوعمرة الهام: المعالجة الإعلامية للآزمة المالية العالمية من خلال الصحافة الجزائرية المكتوبة، دراسة تحليلية من الصحف اليومية، الشعب، المساء، الشروق اليومي، ELWATAN¹.

وهي أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه بكلية العلوم السياسية والإعلام بجامعة الجزائر3، أجريت هذه الدراسة خلال الفترة الزمنية 2013-2014، حيث تمحورت إشكالية هذه الدراسة حول موضوع الأزمة المالية لسنة 2008 وتداعياتها المختلفة ودور الإعلام أثناء حدوث مثل هذه الآزمات، وقد تم طرح التساؤل الرئيسي لهذه الدراسة على النحو التالي: كيف تناولت الصحف الجزائرية العمومية والخاصة موضوع الأزمة المالية العالمية خلال الفترة الممتدة من 01 جانفي 2008 إلى 31 ديسمبر 2009؟

أما فيما يخص المنهج المستخدم في هذه الدراسة فقد ركزت الباحثة على منهج المسح الوصفي التحليلي كونه الأنسب لمثل هذه الدراسات، والذي يهدف إلى التعرف على تركيب الظاهرة وخصائصها بالإضافة إلى فهم مختلف العوامل المؤثرة فيها، كما استعانت الباحثة في جمعها للبيانات بأداة تحليل المضمون من خلال تصميم استمارة تحليل المحتوى بما يتماشى وأهداف البحث، أما فيما يتعلق بعينة الدراسة فقد قامت الباحثة باختيار مجموعة من الأعداد التي صدرت في الصحف اليومية المختارة بطريقة قصدية، وذلك بإحصاء جميع الأعداد الصادرة خلال الفترة الممتدة من 01 جانفي 2008 إلى 31 ديسمبر 2009، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة ما يلي:

- بينت نتائج الدراسة أن الصحف العمومية أولت أهمية أكبر لموضوع الأزمة المالية العالمية، وذلك من خلال المساحة التي احتلها موضوع الدراسة والتي اعتبرت أكبر مساحة مقارنة مع الصحف المدروسة خاصة جريدة الوطن التي رغم تناولها لموضوع الأزمة إلا أنها لم تخصص المساحة التي خصصتها جريدة الشعب.

¹ - بوعمرة الهام: المعالجة الإعلامية للآزمة المالية العالمية من خلال الصحافة الجزائرية المكتوبة، دراسة تحليلية من الصحف اليومية، الشعب، المساء، الشروق اليومي، ELWATAN، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم الإعلام والاتصال، 2013-2014).

- كل من الصحف العمومية و الخاصة ركزت على نشر المواضيع التي تدور حول الأزمة المالية العالمية في الصفحات الداخلية ما عدا جريدة ELWATAN التي اهتمت بالصفحة المتخصصة لدى نشرها للمواضيع الخاصة بالقضية محل الدراسة.
- غياب نشر المواضيع محل الدراسة في الصفحة الأولى بالنسبة لجميع الصحف ما عدا نسبة ضئيلة جدا تعود لجريدة الشعب.
- الاعتماد على الصحفيين كمصادر أساسية لجمع الأخبار الخاصة بموضوع الأزمة المالية العالمية في الصحف العمومية والخاصة الناطقة باللغة العربية والفرنسية.
- قلة الاعتماد على وكالات الأنباء الوطنية والغربية وعدم الاعتماد على وكالات الأنباء العربية.
- جميع الصحف المدروسة بغض النظر عن طبيعة ملكيتها(عمومية أو خاصة) اعتمدت على الخبر الصحفي في معالجة وتحرير المواضيع الخاصة بالأزمة المالية العالمية.
- تبني الصحف العمومية للاتجاه الايجابي عند تناولها لقضايا الأزمة المالية العالمية.
- اعتماد الصحف الخاصة على الاتجاه السلبي في معالجة المواضيع الخاصة بالأزمة المالية العالمية.
- دراسة جميلة سعيد: المعالجة الصحفية للأزمة المالية العالمية سنة 2008 من خلال صحفيي "الخبر" و "المجاهد"، دراسة تحليلية مقارنة¹.

وهي مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال بجامعة الجزائر، أجريت هذه الدراسة خلال سنة (2011-2012)، حيث تبلورت إشكالية هذه الدراسة حول مختلف الأزمات الاقتصادية التي شهدتها العالم على مدار السنين وعلى رأسها الأزمة المالية لسنة 2008 وما خلفته من تأثيرات في العديد من المجالات بالنسبة للعديد من دول العالم، وكيفية تناول وسائل الإعلام الجزائرية بشكل عام والصحافة المكتوبة بشكل خاص لهذه الأزمة، وجاءت صيغة التساؤل الرئيسي لهذه الإشكالية على النحو التالي: ما هي طبيعة تناول الصحفي للأزمة

¹ - جميلة سعيد: المعالجة الصحفية للأزمة المالية العالمية سنة 2008 من خلال صحفيي "الخبر" و "المجاهد"، دراسة تحليلية مقارنة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم الإعلام والاتصال، 2011-2012).

المالية العالمية من خلال صحفيي "الخبر" الناطقة باللغة العربية والتابعة للقطاع الخاص و"المجاهد" الناطقة بالفرنسية والتابعة للقطاع العام خلال سنة 2008؟ وهل تباين اللغة والقطاع المنتمية إليه الصحيفتين الجزائريتين أثر على شكل ومضمون المادة الإعلامية المتعلقة بالأزمة المالية العالمية؟

وقد اعتمدت الباحثة في دراستها هذه على منهج تحليل المحتوى الذي يتم من خلاله تجزئة محتوى المادة المراد دراستها إلى وحدات قابلة للقياس وفق مراحل معينة، كما لجأت الباحثة إلى استخدام الملاحظة غير المباشرة واستمارة تحليل المحتوى كأداتين لجمع البيانات، أما العينة المستخدمة في الدراسة فقد اعتمدت الباحثة على عينة الأسبوع الاصطناعي، حيث اشتملت هذه العينة على 48 عددا وخلصت في نهاية دراسته إلى مجموعة من النتائج منها:

- بينت نتائج الدراسة أن جريدة الخبر لم تبد اهتماما كبيرا بالأزمة إلا في السداسي الثاني من سنة 2008، في حين أولت جريدة المجاهد اهتماما كبيرا بالأزمة في السداسي الثاني من سنة 2008 فاحتلت اغلب الكتابات الصحفية الركن الاقتصادي.

- توصلت نتائج الدراسة إلى أن جريدة الخبر اعتمدت في حصولها على المعلومات وعرضها للمتلقي على المصادر الرسمية أكثر من غيرها من المصادر الأخرى، أما جريدة المجاهد فاعتمدت على عدة مصادر للحصول على المعلومات المتعلقة بالأزمة وعرضها للمتلقي.

- تعد الشخصيات السياسية الجزائرية الفاعل الرئيسي في مضامين تلك الجريدتين.

- يتجه موقف جريدة الخبر إلى المتغير المؤيد وذلك راجع إلى تأثير الأزمة على الجزائر سواء من قريب أو بعيد، حيث أن الاقتصاد الجزائري مرتبط بالاقتصاد العالمي لاسيما من خلال التجارة الخارجية، أما جريدة المجاهد فكان موقفها معارضا تماما.

- ركزت جريدة الخبر في كتاباتها الصحفية على إستراتيجية مراجعة السياسة المالية في الجزائر، أو المحافظة على نفس المخطط الاقتصادي والمالي، أو التوجه إلى الاستثمار كحل للخروج من الأزمة واستراتيجيات أخرى بديلة، في حين ركزت جريدة المجاهد على نفس الاستراتيجيات التي انتهجتها جريدة الخبر للخروج من الأزمة.

11-2- الدراسات العربية.

- دراسة علي رجب حسين الحمداني: تغطية الأزمة المالية العالمية في الصحف العربية " دراسة تحليلية لصفح الرأي الأردنية والزمان العراقية والبيان الامارتية"¹.

وهي رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الإعلام بجامعة الشرق الأوسط، أجريت هذه الدراسة سنة (2010-2011)، حيث تبلورت إشكالية هذه الدراسة حول دور الإعلام العربي خاصة في ظل المتغيرات الكثيرة، مما يفرض عليه تحديات ومسؤوليات كثيرة، كالأزمة المالية التي وضعت الإعلام العربي في مواجهة لكيفية التغطية الإعلامية للوضع الاقتصادي الدولي بآثاره المختلفة، حيث زادت من حساسية الصحف في البحث عن الحقيقة وتتبع المصادر الصحيحة والصريحة للأخبار الاقتصادية التي لم تعد بالمهمة السهلة في زمن الأزمة، وقد تمحور التساؤل الرئيسي لهذه الدراسة حول ما مدى تغطية الصحف العربية للأزمة المالية العالمية؟

وقد اندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية منها:

- ما هي الفنون والأشكال الصحفية المستخدمة في تغطية الأزمة المالية العالمية في الصحف الثلاث؟

- ما هو نصيب الأزمة المالية العالمية من المساحة الكلية التي تغطيها الصحف الثلاث؟

- ما هو اتجاه صحف الدراسة نحو الأزمة المالية العالمية؟

وقد اعتمد الباحث في دراسته على منهج تحليل المحتوى، وذلك بهدف التعرف على دور الصحافة العربية في تغطية الأزمة المالية العالمية، أما عينة الدراسة فقد اعتمد الباحث على أسلوب الحصر الشامل لكل المواد المنشورة خلال الفترة التي غطتها الدراسة، وهي الفترة الواقعة ما بين الأول من أيلول 2008 إلى غاية الحادي والثلاثين من كانون الأول من نفس السنة، وفي إطار هذه الفترة تم تحليل 45 مادة من صحيفة الرأي و 45 مادة من صحيفة البيان و 45 مادة من صحيفة الزمان، وذلك باستخدام العينة العشوائية البسيطة على عينة من مواد صحف الدراسة، وتم

¹ - علي رجب حسين الحمداني: تغطية الأزمة المالية العالمية في الصحف العربية " دراسة تحليلية لصفح الرأي الأردنية والزمان العراقية والبيان الامارتية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الإعلام ، (جامعة الشرق الأوسط: قسم الإعلام والاتصال، 2010-2011).

اختيار الأعداد بمعدل 03 أعداد شهريا من كل صحيفة، كما قام الباحث باستخدام استمارة تحليل المحتوى التي تتناسب ومنهج الدراسة، وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج منها:

- بينت نتائج الدراسة أن أغلبية المصادر الإخبارية التي اعتمدت عليها الصحف لتغطية الأزمة المالية العالمية كانت وكالات الأنباء العالمية والوطنية.

- بينت النتائج أن أكثر الفنون والأشكال الصحفية المستخدمة في عرض وتقديم الأزمة المالية العالمية كانت الأخبار والتقارير والتحقيقات الصحفية.

- بينت النتائج أن اهتمام صحف الدراسة بالأزمة المالية العالمية من حيث مساحة التغطية المنشورة كانت أكثر من نصف صفحة، وهذا مؤشر على تزايد اهتمام الصحافة العربية بالموضوعات الاقتصادية بشكل عام وبالأزمة المالية العالمية بشكل خاص.

- بينت النتائج أن اتجاه صحف الدراسة نحو الأزمة المالية العالمية كان سلبيا.

- بينت نتائج الدراسة أن اغلب المواقع التي نشرت فيها الأزمة المالية العالمية كان في الملحق الاقتصادي.

- دراسة محمد شحدة علي الحروب: معالجة الصحافة السعودية اليومية للشأن الاقتصادي " دراسة تحليلية لصحف عكاظ والرياض واليوم"¹.

هي رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال بجامعة الشرق الأوسط، أجريت هذه الدراسة سنة 2012، حيث تمحورت إشكالية هذه الدراسة في محاولة التعرف على التغطية الصحفية للقضايا الاقتصادية في الصحف اليومية الصادرة في المملكة العربية السعودية، ومعرفة مدى قدرتها على القيام بدورها الأساسي المتمثل في توفير المعلومة بما يقدم الحلول ويساعد القارئ على استيعاب المستجدات والأحداث في المجالات والأنشطة الاقتصادية كافة، والتعرف إلى سمات المضمون الاقتصادي في الصفحات الاقتصادية

¹ - محمد شحدة علي الحروب: معالجة الصحافة السعودية اليومية للشأن الاقتصادي " دراسة تحليلية لصحف عكاظ، الرياض، اليوم"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الإعلام، (جامعة الشرق الأوسط: قسم الإعلام والاتصال، 2012).

وخصائصه، وهل تعكس حركة الاقتصاد أم أن هنالك أجندة ترتب أولويات ما ينشر في الصفحات الاقتصادية، حيث قام الباحث من خلال دراسته هذه بطرح مجموعة من التساؤلات:

- ما حجم التغطية الصحفية للشؤون الاقتصادية في الصحف اليومية السعودية؟
- ما نوع القضايا الاقتصادية التي تناولتها الصحف اليومية السعودية؟
- ما هي أهم المصادر التي اعتمدت عليها هذه الصحف أثناء تغطيتها الإعلامية للشأن الاقتصادي؟
- اعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي موظفا أسلوب تحليل المضمون، وذلك باختيار عينة متكونة من صفحات اقتصادية لكل من جريدة "عكاظ، الرياض، اليوم"، وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين 01 سبتمبر 2010 إلى غاية 30 مارس 2011، مستخدما أسلوب العينة العشوائية طوال فترة الدراسة والتي توصل خلالها الباحث إلى مجموعة من النتائج منها:
- سيطرة القطاع الخاص على النسبة الأكبر من الصفحات الاقتصادية في الصحف اليومية السعودية.
- اهتمام كل صحيفة من الصحف بالقضايا الاقتصادية الخاصة بالمنطقة التي تصدر منها الصحيفة.
- اعتمدت جميع الصحف على مصادر داخلية وخارجية.
- الصفحات الاقتصادية في الصحف اليومية السعودية ذات طابع اخباري، بحيث لم تول اهتماما للتحليل والتفسير.

التعليق على الدراسات السابقة.

يتضح مما سبق أن هذه الدراسات تقترب من دراستنا في العديد من النقاط خاصة في الجانب المتعلق بالشق الإعلامي كدراسة بوعمره الهام الموسومة بالمعالجة الإعلامية للآزمة المالية العالمية من خلال الصحافة الجزائرية المكتوبة، دراسة تحليلية من الصحف اليومية، الشعب، المساء، الشروق اليومي، ELWATAN، وكذلك اعتمادها على منهج المسح الوصفي و استمارة تحليل المحتوى والعينة القصدية، وهي عناصر تتوافق مع العناصر المستخدمة في دراستنا، أما الدراسات الأخرى فتختلف مع دراستنا في العديد من النقاط كاختلاف المنهج

المستخدم ونوع الأداة وكذلك اختلاف عينة الدراسة، وعلى الرغم من وجود نقاط التشابه والاختلاف بين دراستنا والدراسات السالفة الذكر إلا أننا استفدنا منها في عدة جوانب منها:

- هذه الدراسات كونت لنا خلفية عن الموضوع المراد دراسته، حيث ساعدتنا على صياغة الإشكالية ووضع الفروض وانجاز الدراسة التحليلية.

- التعرف على مجموعة المناهج التي استخدمتها الدراسات السابقة وكيفية تطبيقها وتوظيفها لخدمة أهداف الدراسة .

- ساعدتنا هذه الدراسات على طريقة اختيار العينة المناسبة والدقيقة التي تقترب بدرجة كبيرة من تمثيل مجتمع الدراسة.

- التعرف على كيفية اختيار أداة جمع البيانات من خلال الاطلاع على استمارة تحليل المضمون وطريقة تصميمها وتجريبها وصولاً إلى تطبيقها وتفريغها واستخلاص النتائج منها.

- سهلت لنا هذه الدراسات طريقة تحديد فئات ووحدات تحليل المحتوى، والتي تعد من أهم الخطوات في تحديد أهداف الدراسة.

- التعرف على المصادر والمراجع التي ساعدتنا في الإحاطة بموضوع الدراسة من مختلف جوانبه.

اثنا عشر: المقاربة النظرية للدراسة.

لقد اعتمدنا في دراستنا هذه الموسومة ب "المعالجة الإعلامية للازمات الاقتصادية في الجزائر(دراسة أزمة البترول 2015-2016 في جريدتي الشعب والخبر)" على النظرية الوظيفية كمنظور موجه لدراستنا، وذلك على اعتبار أن الأزمة الاقتصادية هي خلل وظيفي بإمكانه أن يؤثر على استقرار وتوازن المجتمع الجزائري، وهذا هو جوهر هذه النظرية التي ترى أن المجتمع يتكون من عناصر مترابطة تتجه نحو التوازن من خلال توزيع الأنشطة بينها التي تقوم

بدورها في المحافظة على استقرار النظام، وأن هذه الأنشطة تعتبر ضرورة لاستقرار المجتمع، وإن هذا الاستقرار مرهون بالوظائف التي يحددها المجتمع للأنشطة المتكررة التي من بينها النشاط الإعلامي والاتصالي لتلبية حاجاته¹.

1-11- النظرية البنائية الوظيفية.

1-1-1- الخلفية التاريخية للنظرية.

تعد البنائية الوظيفية واحدة من النماذج النظرية الأساسية في علم الاجتماع و قد انبثقت فكرة الوظيفة لدى الصينيين عند "كونفشيوس" و تلاميذه حيث اهتم الفكر الصيني القديم بوظيفة الدين و الطقوس الدينية في الحياة الاجتماعية، مع الإشارة إلى دور الدين كرابطة ضرورية للعلاقات الاجتماعية وتنظيمها، وإذا ما تتبعنا البدايات الأولى للبنائية الوظيفية لوجدنا أن أفلاطون استخدم المماثلة العضوية حيث ماثل بين المجتمع وقوى النفس: العاقلة والغضبية والشهوية، كما وظفها الفراي- المماثلة العضوية- في المدينة الفاضلة حيث شبه المجتمع بأعضاء الجسم، تلك التي قابلها بطبقات الدولة الحاكمة والحارسه والعاملة².

ظهر الاتجاه الخاص بالبناء الوظيفي في بداية الأمر من خلال أبحاث ودراسات علم الإنسان خاصة المتعلقة بالثقافة أو ما يعرف بعلم الانثروبولوجيا الثقافية، وهنا عرف هذا الاتجاه بالنزعة أو المدرسة البنائية الوظيفية للثقافة والمجتمع، وهي التي تهتم بوصف وتحليل الشكل البنائي، أي الصور والعلاقات ذات الطبيعة العامة دون الاهتمام بالاختلافات الضئيلة أو نوعية الأفراد الذين تنشأ بينهم هذه العلاقات، وحتى في إطار علم الاجتماع كثيرا ما يعرف هذا الاتجاه بالنظرية البنائية التي تظهر بوضوح في دراسات المؤسسين الأوائل أمثال " دوركايم"، و" هربرت سبنسر وعلى أي حال لقد ظهر وتبلور الاتجاه البنائي الوظيفي كرد فعل أو نقد للاتجاه التطوري الخالص كما عبرت عنه نظرية دارون في النشوء والارتقاء ونظريات التطور التاريخي والانثولوجيا البشرية³.

تستمد هذه النظرية أصولها الفكرية من آراء مجموعة كبيرة من علماء الاجتماع التقليديين والمعاصرين الذين ظهوروا على وجه الخصوص في المجتمعات الغربية الرأسمالية والتي تركز بصورة عامة على أهمية تحليل البناءات والنظم

¹ - محمد عبد الحميد: البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، (القاهرة: عالم الكتب، ط1، 2000)، ص 31.

² - خالد حامد: مدخل إلى علم الاجتماع، (الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، ط2، 2012)، ص98.

³ - علي الحوات: النظرية الاجتماعية اتجاهات أساسية، (مالطا: منشورات شركة إلجا، 1998)، ص94.

الاجتماعية ومعرفة دورها الوظيفي وتوجيهها من أجل الحفاظ على النظام العام واستمرارية تطوره وتحديثه في نفس الوقت، وهذا ما تمثل في أفكار ونظم رواد علم الاجتماع الغربيين من أمثال "أوغيست كونت" و "إميل دوركايم" و "هربرت سبينسر"، وأيضاً آراء العديد من علماء الاجتماع الأمريكيين المعاصرين مثل "تالكوت بارسونز" و "روبرت ميرتون" وغيرهم من رواد الجيل الثاني من علماء الاجتماع الرأسماليين الذين امتدت آرائهم حتى نهاية السبعينات من القرن العشرين¹.

انطلقت نظرية البنائية الوظيفية من أعمال علماء الاجتماع الأوائل بحيث رسمت معالمها من أفكار دوركايم ومالينوفسكي وبراون، حيث اهتمت هذه الرؤية بدراسة كيفية احتفاظ المجتمعات على الاستقرار الداخلي والبقاء عبر الزمن وتفسير التماسك الاجتماعي الذي ركز عليه دوركايم واعتبره أساس بقاء المجتمعات، إذ يرى أن المجتمعات في طبيعتها تنح نحو الانفصال ولذا فهي تتكون من أجزاء وأعضاء متكافئة تتحد عن طريق القيم المشتركة والرموز الشائعة التي تشكل أنظمة للتبادل، وتقوم هذه الأجزاء المتعددة بوظائفها معاً للحفاظ على النظام الكامل عن طريق التضامن².

ولقد تفرغت الوظيفية للبحث في النسق الاجتماعي وأجزائه التي يتشكل منها، ووظيفة كل جزء من هذه الأجزاء هي المحافظة على استقرار النظام الاجتماعي، ففي إطار النزعة الشمولية المحافظة على النظام أو النسق الاجتماعي جاءت تحليلات النظرية الوظيفية والتي أطلقت عليها مسميات عدة مثل: النظريات البنائية الوظيفية، نظريات التحليل الوظيفي أو النظريات المحافظة، وغيرها من المسميات الأخرى³.

11-1-2- مفهوم البنائية الوظيفية.

البنائية الوظيفية مكونة من جزئين هما البناء والوظيفة، حيث تشير البنائية إلى تحديد عناصر التنظيم والعلاقات التي تقوم بين هذه العناصر، أما الوظيفية فتحدد الأدوار التي يقوم بها كل عنصر في علاقته بالتنظيم الكلي، وهو مدى مساهمة العنصر في النشاط الاجتماعي الكلي، ويتحقق الثبات والانتزان من خلال توزيع الأدوار على العناصر في شكل متكامل وثابت، والتنظيم في رأي هذه النظرية هو غاية كل بناء في المجتمع حتى يحافظ هذا البناء

1 - عبد الله عبد الرحمان: الإعلام المبادئ والأسس النظرية والمنهجية، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2006)، ص 146.

2 - مرفت الطرايشي وعبد العزيز السيد: نظريات الاتصال، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2006)، ص 94.

3 - عبد الله عبد الرحمان: المرجع السابق، ص 147.

على استقراره وتوازنه، ولا يسمح التنظيم بوجود خلل في هذا البناء سواء من حيث العلاقات أو الوظائف مما يؤثر على التوازن والاستقرار¹.

انطلاقاً من هذا التعريف نجد أن أصحاب هذه النظرية قد اهتموا باستخدام وتطوير العديد من المفاهيم الخاصة بهذه النظرية على غرار النسق، البناء الاجتماعي، الوظيفة، البدائل الوظيفية، التوازن الاجتماعي.... الخ، وسنتعرض فيما يلي لكل مفهوم من مفاهيم هذه النظرية.

أ- البناء والنسق: يعتبر بارسونز مفهوم النسق أكثر شمولاً و قدرة على وصف الفعل الاجتماعي و تفسيره من مفهوم البناء، فالفعل الاجتماعي بوصفه ديناميكياً لا يمكن تحليله كبنية فقط فهي لا تتعدى حدود وصف استاتيكية الفعل و إنما يجب لفت الانتباه بالإضافة إلى ذلك حركية الفعل و وظيفته و يشير مفهوم المكانة في لغة بارسونز التحليلية للنسق الاجتماعي إلى موقع الفاعل في نسق علاقة اجتماعية معينة منظور إليها كبناء².

ب- الوظيفة: إن إحدى الأفكار المهمة و الرئيسية في دراسة الأنظمة الاجتماعية تتعلق بوظيفة بعض الظواهر المتكررة لمجموعة من الأعمال و الأنشطة داخل نظام اجتماعي أي وظيفة داخل نظام اجتماعي مستقر في أعماله و أنشطته، في هذا الإطار يصبح لكلمة وظيفة معنى قريب جداً من معنى نتيجة ضمن هذا السياق يمكن اعتباره أن ثمة حاجة اجتماعية أو اقتصادية أو نفسية في أن تقوم الأطراف بالوظائف و الأدوار الاجتماعية المنوطة بها بشكل صحيح لكي لا يتعرض استقرار النظام للخطر³.

ج- الخلل الوظيفي: يقصد بالخلل من الناحية الاجتماعية كل ما يصيب المجتمع من مظاهر القلق والاضطراب والتناقض في العلاقات الاجتماعية بين أعضائه سواء كان مجتمعا صغيرا كالأُسرة أم كبيراً كالأمة أم أكبر واشمل كالمجتمع الدولي، وتنجم هذه الظاهرة عن تقدم بعض وحدات هذا المجتمع وتختلف بعضها الآخر ثقافياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً، فهي تمثل الصراع بين القديم والجديد⁴.

¹ - مي العبد الله: نظريات الاتصال، (بيروت: دار النهضة العربية، ط1، 2010)، ص175.

² - باديس لونيس: جمهور الطلبة الجزائريين والانترنت، دراسة في استخدامات واشباكات طلبة جامعة منتوري، مذكرة مكملة لنيل شهادة

الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، (جامعة قسنطينة: قسم الإعلام والاتصال، 2007-2008)، ص28.

³ - فريال مهنا: علوم الاتصال والمجتمعات الرقمية، (دمشق: دار الفكر، ط1، 2002)، ص32.

⁴ - إبراهيم مذكور: معجم العلوم الاجتماعية، (القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 1957)، ص254.

ويشير الخلل من الناحية البنائية إلى الحالة التي يفقد فيها بعض أجزاء النسق التنظيمي توازنها البنائي بسبب ضعف الهيكلة سواء من حيث عدم إدراج بعض الأقسام المكملّة أو تباعد أقسام التنظيم وتوزيعها بطريقة عشوائية وعدم ترتيبها ترتيباً منطقياً يسهل وظائفها¹.

والخلل الوظيفي هو حالة ناتجة عن كل ما يترتب على وجود بعض البناءات الاجتماعية من نتائج تؤدي إلى الإقلال من قدرة المجتمع على تحقيق وظائفه الأساسية كالتكيف، التكامل، تحقيق الأهداف، مواجهة التوترات في الحياة الاجتماعية، ويستخدم هذا المصطلح في دراسة العلاقة بين القصور الوظيفي للنظم والمؤسسات الاجتماعية والسلوك الإجرامي².

د- البدائل الوظيفية: ظهر هذا المفهوم وارتبط بالنظرية البنائية الوظيفية في مرحلتها الثانية التي قادها روبرت ميرتون، فهو الذي وضع هذا المفهوم وطوره، ويزعم الوظيفيون أن لكل جزء وعنصر وظيفته الخاصة به، غير أن الانتقادات التي تعرضت لها الوظيفية خاصة في النقطة الأساسية لها والمتمثلة في وظيفة الأجزاء أو العناصر هي التي جعلت ميرتون يتفطن لهذه النقطة ويحاول تصحيحها، لذلك اقترح مفهوم البدائل الوظيفية لتغطية عجز بعض الأجزاء عن أداء وظائفها، إذ يفترض أنه في حالة إصابة أي جزء أو عنصر من عناصر النظام الاجتماعي وعدم قيامه بوظيفته المنوطة به فإن باقي الأجزاء الأخرى ستستعيد نشاط هذه الجزء وتؤدي وظيفته حتى لا يتأثر النظام الاجتماعي بذلك³.

وهناك علاقة بين مفهوم الخلل الوظيفي والبدائل الوظيفية، فإذا كان الخلل يشير إلى إصابة بعض الأجزاء على مستوى الوظيفة وبالتالي عدم إمكانية تأدية وظيفتها، فإن البدائل الوظيفية تساهم في استعادة باقي الأجزاء الأخرى لوظيفة الجزء المصاب بالخلل الوظيفي، وهذا من أجل الحفاظ على استقرار النسق الكلي، ويميز ميرتون عند حديثه عن الوظيفة بين نوعين من الوظائف هما الوظائف الظاهرة والوظائف الكامنة.

1 - ناصر قاسمي: دليل مصطلحات علم اجتماع التنظيم والعمل، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2001)، ص 63.

2 - مختار جلوي: الإدارة الإعلامية للآزمات الداخلية في الصحافة الجزائرية، دراسة تحليلية مقارنة بين جريدتي الخبر والشروق حول أزمة غرداية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، (جامعة باتنة 1: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علوم الإعلام والاتصال والمكتبات، 2016-2017)، ص 47.

3 - نفس المرجع، ص 46.

من خلال المفاهيم السابقة الذكر نجد أن البنائية الوظيفية تهتم بدراسة الأنساق الاجتماعية وتحليلها ومعرفة الوظائف التي تؤديها للحفاظ على توازن واستقرار المجتمع، وفي هذا الصدد يتفق الباحثون على عدد من المسلمات الخاصة بهذه النظرية وهي¹:

- النظر إلى المجتمع على أنه نظام يتكون من عناصر مترابطة، وتنظيم لنشاط هذه العناصر بشكل متكامل.
- يتجه هذا المجتمع في حركته نحو التوازن، ومجموع عناصره تضمن استمرار ذلك بحيث لو حدث خلل في هذا التوازن فإن القوى الاجتماعية سوف تنشط لاستعادة هذا التوازن.
- كل عناصر النظام والأنشطة المتكررة فيه تقوم بدورها في المحافظة على استقرار النظام.
- الأنشطة المتكررة في المجتمع تعتبر ضرورة لاستمرار وجوده، وهذا الاستمرار مرهون بالوظائف التي يحددها المجتمع للأنشطة المتكررة لتلبية لحاجاته.
- إذا أردنا تطبيق هذه الأسس والافتراضات على وسائل الإعلام، نجد أن هذه الأخيرة تقوم بأنشطة متكررة ومتماثلة في النظام الاجتماعي، وتساهم في تحقيق التوازن الاجتماعي لهذا المجتمع، وهكذا يمكننا القول بأن وسائل الإعلام تعد من المكونات الأساسية التي لا غنى عنها في البناء الاجتماعي و لا يستطيع المجتمع المعاصر أن يستمر بدون هذه الوسائل، في مقابل ذلك يمكن أن تكون هذه الوسائل إحدى عوامل الخلل الوظيفي من خلال مساهمتها في التنافر وعدم الانسجام بدلا من الاستقرار إذا كان تأثيرها على الناس هو الإثارة والتحريض على ممارسة أشكال السلوك المنحرف.

11-1-3- التحليل الوظيفي لوسائل الإعلام.

أ- نموذج تشارلز رايت للتحليل الوظيفي: يرى تشارلز رايت أن التحليل الوظيفي يهتم بدراسة المهام التي تؤديها أي ظاهرة من الظواهر في النظام الاجتماعي، وفي هذه الحالة تعد وسائل الاتصال الجماهيري من الظواهر التي تؤثر بلا شك على النظام الاجتماعي أو على أدائه لمهامه، وقد أضاف تشارلز رايت إلى نموذج لا سويل معاني ومفاهيم جديدة إذ يشير إلى وجود مهام ظاهرة أو مقصودة، ومهام خفية أو غير مقصودة لكل مادة إعلامية يتم

¹ - مي العبد الله: مرجع سابق، ص175.

نقلها بواسطة وسائل الاتصال الجماهيري، و أن أي اتصال له إيجابياته وسلبياته على النظام الاجتماعي الذي يحدث في إطاره وكذا على الجماعات والأفراد والنظم الثقافية، ويسأل تشارلز رايت قائلا "ما هي المهام الظاهرة أو الكامنة للأخبار و الافتتاحيات أو المقالات التي يتم نقلها بوسائل الإعلام إلى الأفراد و الجماعات والمجتمع، و النظم الثقافية¹؟

و يعتقد لا زارسفيلد وميرتون أن رايت قد بالغ في تقدير التأثير الاجتماعي لوسائل الإعلام، إلا أنهما يقولان مرة أخرى أن مجرد وجود وسائل الإعلام قد لا يؤثر على المجتمع بشكل كبير كما يعتقد الكثيرون، و بغض النظر عن مبررات القلق من تأثير وسائل الإعلام فالذي نريد أن نقوله هو أن التحليل الوظيفي على هذا المستوى يحاول أن يقيس عملية الاتصال بشكل عام كعملية اجتماعية².

و النوع الثاني من التحليل أقل عمومية و اتساعا من الأول و يهتم بدراسة وسيلة أو أكثر من وسائل الاتصال (الصحف والتلفزيون) كمادة للتحليل، وفي هذا الصدد يتساءل رايت " ما هي الوظائف التي تقوم بها الجريدة؟ ما هي الاحتياجات الاجتماعية والفردية، والمهام التي تشبعها وما زالت تشبعها، وللإجابة على ذلك يمكن القول أن الجريدة تقدم الأخبار، الافتتاحيات، الإعلان... الخ.

والنوع الثالث من التحليل الوظيفي هو النوع الذي يعتقد انه سيصبح له مستقبل عظيم في تطوير النظرية الوظيفية للاتصال الجماهيري، حيث يهتم بنتائج أوجه الأنشطة الإعلامية الأساسية التي تتم بواسطة وسائل الاتصال الجماهيري، ولكن ما المقصود بأوجه نشاط الاتصال الأساسية؟ في هذا الصدد يشير لا سويل إلى أربعة مهام للاتصال الجماهيري تعتبر أساسية منها:

- مراقبة البيئة.

- نقل التراث الاجتماعي من جيل إلى آخر.

- الترفيه أو التسلية.

¹ - محمد عمر الطنوبي: نظريات الاتصال، (الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ط1، 2001)، ص106.

² - نفس المرجع: ص108.

ب- مضمون التحليل الوظيفي: من خلال الدراسة التي قام بها ملفين ديفلير حول طبيعة ومحتوى ذوق المتلقي في وسائل الإعلام الأمريكية، وإسقاطا على الإطار النظري البنائي الوظيفي الذي قدمه بارسونز، خلص ديفلير إلى أن التحليل الوظيفي لوسائل الإعلام ينطلق من النظر إلى وسائل الإعلام أنها نسقا اجتماعيا يعمل ضمن نظام خارجي معين، وهي تلك الظروف الثقافية والاجتماعية المشكلة للمجتمع، وبحسب تحليل الأنساق الاجتماعية يصعب تحديده بشكل دقيق وبالتالي صعوبة تحديد أي نسق وإسهاماته وارتباطاته مع الأنساق الأخرى، بالرغم من قرب هذا النوع من التحليل في فهم وتفسير ظاهرة وسائل الإعلام أو أي ظاهرة اجتماعية أخرى¹.

وقد خلص ديفلير في اعتبار وسائل الإعلام بالنسق الاجتماعي إلى افتراض اتجاهين في دراسة وسائل الإعلام:

- دراسة هذا النسق الاجتماعي أي وسائل الإعلام كنسق اجتماعي فرعي ضمن نسق اجتماعي أكبر يمثل بالنسبة له محيطا، ومنه فإن التحليل سيركز على دراسة العلاقة القائمة بين نسق وسائل الإعلام وهذا المحيط.

- دراسة وسائل الإعلام كنسق معزول عن النسق الاجتماعي وبالتالي فإن التحليل سيركز على مكونات نسق وسائل الإعلام والعلاقة الموجودة بينهما، وتتبع تحقيق وتمثيل الوظيفية فيها أو اختلالها.

ففي الافتراض الخاص بالاتجاه الأول يرى ديفلير أن وسائل الإعلام كأنساق اجتماعية فرعية لا يمكن الاستغناء عنها ضمن المجتمعات الحديثة، اعتبارا من وظائفها الفعالة في المجتمع، ويقول " من الواضح تماما أن وسائل الإعلام غدت في الوقت الحالي جزءا مركزيا من هياكل مؤسساتنا...."²

أما في الافتراض الخاص بالاتجاه الثاني والذي يعزل نسق وسائل الإعلام عن النسق الاجتماعي، فقد قام بتحديد مكونات نسق وسائل الإعلام وذلك ضمن دراسته لدور وطبيعة محتوى ذوق المتلقي لوسائل الإعلام.

إن النظام الاجتماعي هو مجموعة مترابطة من السلوك أو الأفعال المتكررة والثابتة التي تعبر عن الثقافة المشتركة للقائمين بادوار في هذه النظم، والقائم بالدور في النظام الاجتماعي قد يكون فردا أو جماعة صغيرة، وقد يكون نظاما فرعيا يحتاج إلى تحليل للأنشطة المتكررة التي يقوم بها أفرادها، والتي قد تؤثر على النظام بالاستقرار أو عدم

¹ - ملفين ديفلير وساندا بول روكيتش: نظريات وسائل الإعلام، ترجمة: كمال عبد الرؤوف، (القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1993)، ص193.

² - نفس المرجع: ص186.

الاستقرار، بينما يركز التحليل الوظيفي على ظاهرة معينة في نظام اجتماعي التي يسعى من خلالها إلى الكشف عن نتائج عمل هذه الظاهرة في استقرار وبقاء النظام، أو عدم استقراره وهو ما يطلق عليه "الاختلال الوظيفي" أي تأثير سلبي على النظام¹.

11-1-4- نقد البنائية الوظيفية.

تتفق معظم الكتابات حول البنائية الوظيفية على وجود ثلاثة محاور رئيسية يمكن من خلالها عرض النظرية وتحليلها ونقدها، يتعلق الأول بالبناء المنطقي للاتجاه، ويهتم الثاني بكيانه وجوهره، ويركز الثالث على موقفه الاجتماعي، وتتمثل أهم الانتقادات الموجهة إليها فيما يلي²:

- تشجيع البنائية الوظيفية على ما اسماء الباحثون التفسير الغائي الذي يعني في جوهره اهتمام النظرية بفروض عامة غير قابلة للاختبار، حتى أن "كوهين" يرى أن ما تقدمه الوظيفية من فروض يتطلب نوعاً من التحقيق العلمي لا يوجد في علم الاجتماع، ويرجع ذلك إلى أن أنصار هذا الاتجاه ينظرون لوظيفة الظاهرة الاجتماعية على أنها سبب ونتيجة لهذه الظاهرة.

- المبالغة في تشبيه الأنساق الاجتماعية بالأنساق العضوية، مع ما يعنيه ذلك من وضع افتراض ميتافيزيقي لا مبرر له عن طبيعة العالم، وهو ما يؤدي إلى صرف الاهتمام عن مسائل مثل الصراع والتغير، والمبالغة في تقليد العلوم الطبيعية قد تجعل الباحث لا يدرك الفروق الجوهرية بين طبيعة كل من الواقع الاجتماعي وظواهراته، والظواهرات.

- التأكيد على جوانب دون أخرى في البناء الاجتماعي، والرغبة الملحة و التشديد على الثبات ومحاولة إلغاء كل إرادة واعية للإنسان بدعوى مبالغ فيها لسمو المجتمع وتفوقه على كل أعضائه، وتلك نظرة تبلورت بشكل جلي عند التعرض "أوغيست كونت" وعند "بارسونز" الذي يرى أن أي خروج على القيم يعد انحرافاً يستوجب مزيداً من الضبط ومزيداً من الجزاء، فالوظيفية جاءت في بعض مواقفها تبريرية جندت نفسها للدفاع عن النظام الاجتماعي القائم والمصالح التي يدافع عنها.

¹ - مي العبد الله: مرجع سابق، ص 180.

² - باديس لونيس: مرجع سابق، ص 30.

11-1-5- إسقاط الخلفية النظرية على الدراسة.

تقترب النظرية البنائية الوظيفية من دراستنا الموسومة بالمعالجة الإعلامية للازمات الاقتصادية في الجزائر من خلال جريدتي الشعب والخبر، وذلك باعتبار وسائل الإعلام كنظام اجتماعي جزئي يعمل داخل النظام الاجتماعي الكلي ويتفاعل مع مختلف الأنظمة الاجتماعية الجزئية الأخرى الموجودة في المجتمع، بحيث نجد أن المجتمع الجزائري كنظام كلي مقسم إلى عدة انساق اجتماعية فرعية تساند بعضها البعض من الناحية الوظيفية، حيث يقوم كل نسق بوظيفته المنوطة به من اجل المحافظة على استقرار وتوازن المجتمع الكلي، فجريدة الشعب والخبر باعتبارها وسيلتان من وسائل الإعلام الجزائرية يمكن اعتبارهما احد الأنساق الجزئية المكونة للمجتمع الكلي، وبالتالي يمكن أن تؤدي العديد من الأدوار أو الوظائف تجاه المجتمع كوظيفة الإخبار وصناعة الرأي والتوجيه حول مختلف القضايا والأحداث التي تثر اهتمام الأفراد خاصة في ظل الظروف الحالكة كالأزمات الاقتصادية التي تجعل الفرد في حاجة ماسة للوسائل الإعلامية بشكل عام والصحافة المكتوبة بشكل خاص، وذلك من خلال الدور الوظيفي الذي تؤديه والمتمثل في نقل المعلومات وتغطية الأحداث ومسائرها، وبالتالي تصبح بذلك احد المصادر التي يعتمد عليها الأفراد لمعرفة كل ما يجري من تطورات.

ومن جهة أخرى نجد أن الأفراد هم احد الأجزاء التي يتكون منها المجتمع الكلي، بحيث نجد لكل فرد وظيفة يقوم به في المجتمع من اجل ضمان استمراريته وتوازنه، ففي حالة تعرض المجتمع لازمات قاهرة كالأزمة الاقتصادية محل الدراسة، نجد أن لكل فرد في هذه الحالة القيام بالعديد من الوظائف كوظيفة العمل والإنتاج بهدف تجاوز مخاطر الأزمة، وبالتالي فالمعالجة الإعلامية للازمات الاقتصادية في الجزائر من خلال جريدة الشعب والخبر تكمن في توعية الأفراد بتداعيات هذه الأزمة التي لا يمكن تجاوزها إلا من خلال تساند وتكامل وظيفي لمجموعة الأنساق الفرعية المكونة للمجتمع الكلي، بحيث تكون هذه الوظائف مكملة الواحدة للأخرى التي يبقى الهدف منها هو المحافظة على سلامة واستقرار البناء الكلي.

الإطار النظري

الفصل الثاني

دور الإعلام في الأزمات.

تمهيد

أولاً: تعريف الأزمة وخلفياتها التاريخية .

1-1- تعريفات الأزمة.

1-2- التطور التاريخي لمصطلح الأزمة.

1-3- الأزمة والمفاهيم المرتبطة بها.

ثانياً: تشخيص وتحليل الأزمة.

2-1- أسباب نشوء وخصائصها.

2-2- معايير تصنيف الأزمة ومراحل تطورها.

2-3- أبعاد الأزمة.

2-4- مناهج تشخيص الأزمة.

ثالثاً: الإعلام والأزمة.

3-1- التطور التاريخي لبحوث إعلام الأزمات.

3-2- خصائص إعلام الأزمات.

3-3- دور إعلام الأزمات ووظائفه.

3-4- مراحل التعامل الإعلامي مع الأزمات.

خلاصة

تمهيد:

في ظل التطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال أصبحت وسائل الإعلام المصدر الرئيسي الذي يعتمد عليه الجمهور في استقاء معلوماته عن مختلف الأحداث والتطورات، خاصة في ظل الظروف المتعلقة بعدم الاستقرار وحدوث الأزمات، الأمر الذي يتطلب منها دورا فعالا في تقديم معالجة إعلامية مميزة من خلال حجم ومضمون المعلومات المقدمة للجمهور، لذا سنتناول هذا الفصل من خلال تقسيمه إلى ثلاثة عناصر أساسية، العنصر الأول يتعلق بالخلفية التاريخية اللازمة، أما العنصر الثاني فخاص بتشخيص وتحليل الأزمة، أما العنصر الثالث فينطوي تحت عنوان الإعلام والأزمة.

أولاً: تعريف الأزمة وخلفياتها التاريخية.

1-1- تعريفات الأزمة.

لقد كثرت المفاهيم التي أعطاها العلماء والمتخصصون للأزمة وذلك راجع إلى اختلاف العلوم، مما أدلى إلى صعوبة تحديد مفهوم شامل لمعنى الأزمة، وذلك نظراً لخصوصية المنظور الذي ينظر له كل علم من هذه العلوم إلى مدلول أو معنى الأزمة، ومن هذا المنطلق فقد خضع مصطلح الأزمة للعديد من التعريفات المختلفة والمتباينة منها:

فالأزمة في اللغة الفرنسية يقابلها مصطلح *crise* ويقابله في اللغة العربية نوبة، ضائقة مالية، أزمة، نوبة عصبية، أزمة وزارية¹. وجاء في قاموس *le petite robert* أن الأزمة هي عبارة عن مرحلة صعبة تعرف حالة من الاضطراب تتعلق بأشياء ما أو أحداث وأفكار².

وتعرف الأزمة من الناحية الإدارية بأنها " تعبر عن موقف أو حالة يواجهها متخذ القرار في أحد الكيانات الإدارية (دولة، مؤسسة، مشروع.....الخ)، تتلاحق فيها الأحداث وتتشابك معها الأسباب بالنتائج ويفقد معها متخذ القرار قدرته على السيطرة عليها أو على اتجاهاتها المستقبلية"³.

أما من منظور علم الاجتماع فتعرف الأزمة على أنها " توقف في الأحداث المجتمعية والمنظمة والمتوقعة، مما ينتج اضطراباً في العادات والعرف السائد مما يستلزم التدخل السريع من أجل التغيير وإعادة التوازن ولتكوين عادات جديدة أكثر ملائمة"⁴.

كما يرجع علماء الاجتماع كذلك حدوث الأزمات في هذا المجال نتيجة عدم المساواة الاجتماعية ونقص الدوافع والحوافز وزيادة الفردية أو انهيار نظام الأسرة وتدهور المجتمع.

¹ - سهيل إدريس: المنهل القاموس العربي الفرنسي، (بيروت: دار الأدب، 2005)، ص331.

² Michele gabay : la nouvelle communication de crise , concepts et outille , (paris :édition stratégie,2001),p33.

³ - عادل صادق: الصحافة وإدارة الأزمات مدخل نظري تطبيقي، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2007)، ص84.

⁴ - عبد العزيز عطا الله المعاينة: الإدارة المدرسية في ضوء الفكر الإداري المعاصر، (عمان: دار الحامد، د، ط، 2007)، ص283.

وفي سنة 1938 عرفت دائرة المعارف الاجتماعية على أنها: "حدث خلل خطير ومفاجئ في العلاقة بين العرض والطلب في السلع والخدمات ورؤوس الأموال"، ويقدم وليام كوانت تعريف الأزمة على النحو التالي "هي تلك النقطة الحرجة واللحظة المناسبة التي يتحدد عنده مصير تطور ما"¹.

أما الأزمة من الناحية السياسية فتعني حالة أو مشكلة تأخذ بأبعاد النظام السياسي تستدعي اتخاذ قرار لمواجهة التحدي الذي تمثله، فتحول المشكلة إلى أزمة تتطلب تجديلات حكومية ومؤسسية إذا كانت النخبة لا تريد التضحية بمركزها وإذا كان المجتمع يريد البقاء².

أما من الناحية الاقتصادية فتعرف الأزمة على أنها "الانقطاع المفاجئ في مسيرة المنظومة الاقتصادية مما يهدد سلامة الأداء المعتاد، وتعتبر الأزمة عن التناقضات القائمة بين الطبقات الاجتماعية وبين قيم التبادل"³.

ويرجع علماء الاقتصاد الأزمة إلى معايير مختلفة على غرار التضخم، البطالة، الركود..... الخ

ومن المنظور الإعلامي يعرف حسن عماد مكاوي الأزمة على أنها "موقف يتسبب في جعل المنظمة محل اهتمام سلبى واسع النطاق من وسائل الإعلام المحلية والعالمية، ومن جماعات أخرى كالمستهلكين والعاملين والسياسيين والنقابيين والتشريعيين، والأزمة عبارة عن حادث خطير يؤثر على سبيل المثال في أمن الناس والبيئة ويؤدي إلى تهديد سمعة المنظمة كلما اتسع انتشاره"⁴.

أما الأزمة على المستوى الدولي فتعرف على أنها "عبارة عن موقف مؤثر جدا في العلاقات بين طرفين متخاصمين لا يصل إلى مرتبة الحرب، بالرغم من قوة المشاعر العدائية والحرب الكلامية بين الطرفين"⁵.

¹ - عباس رشدي العماري: إدارة الأزمات في عالم متغير، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط1، 1993)، ص17.

² - السيد عليوة: إدارة الأزمات والكوارث، مخاطر العولمة والإرهاب الدولي، (القاهرة: دار الأمين، ط2، 2002)، ص13.

³ - عبوي زيد منير: إدارة الأزمات، (عمان: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، 2008)، ص19.

⁴ - حسن عماد مكاوي: الإعلام ومعالجة الأزمات، (القاهرة: عالم الكتب، ط1، 2003)، ص49.

⁵ - مختار جلولي: مرجع سابق، ص70.

وتعرف الأزمة على المستوى الوطني بأنها "الأزمة الشاملة التي تعصف بالأمن الداخلي والخارجي وتحدد كيان الدولة بالكامل كاحتلال دولة أو التهديد باحتلالها كأزمة الكويت من قبل العراق وأزمة الشرق الأوسط في احتلال دولة فلسطين من قبل إسرائيل"¹.

1-2- التطور التاريخي لمصطلح الأزمة.

ترجع الأصول التاريخية لمصطلح الأزمة إلى التراث الطبي اليوناني والتي كانت تطلق للدلالة على حدوث تغيير جوهري ومفاجئ في جسم الإنسان، ثم انتقلت الكلمة بعد ذلك إلى مختلف فروع العلم الإنساني التي أصبحت تعني مجموعة الظروف والأحداث المفاجئة التي تنطوي على تهديد واضح للوضع الراهن المستقر بطبيعة الأشياء، حيث نجد الأزمة في الثقافة اليونانية تعني "الحدث الصارم والمحكوم عليه، يجمع في آن واحد كلا من الماضي ومستقبل الفعل الذي يخصه"².

وقد استعمله الأوروبيون لأول مرة خلال القرن السابع عشر في المجال السياسي للدلالة على حدة التوتر الذي ساد العلاقات بين رجال الدول والكنيسة التي كانت تدافع عن آخر ما تبقى لها من سلطات، ثم استخدم في القرن التاسع عشر للدلالة على ظهور مشاكل خطيرة أو لحظات تحول فاصلة في العلاقات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، ولم يكن غريباً أن يستعمل علماء الطب النفسي مصطلح الأزمة في بحوثهم منذ مطلع القرن التاسع عشر وحتى الآن، وذلك عند حديثهم عن أزمة الهوية، أو الانعكاسات النفسية للآزمات على الفرد والجماعة، كما شاع استخدام هذا المصطلح في مجال الدراسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية³.

ثم استعير هذا المصطلح مع بدايات العقد الثالث من القرن العشرين للتعبير عن مختلف الوضعيات التي شهدتها العالم آنذاك منه الكساد والدمار الاقتصادي الذي ساد العالم وتسبب في صراعات سياسية دولية بلغت ذروتها في

¹ - علي بن هلهول الرويلي: الأزمات، تعريفها، أبعادها، أسبابها، الحلقة العلمية الخاصة بمنسوبي وزارة الخارجية حول إدارة الأزمات، (جامعة نايف للعلوم الأمنية: قسم البرامج الخاصة، 2001)، ص 06.

² - ليلي حرشب: تسيير المؤسسة في حالة أزمة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، (جامعة أحمد بوقرة بومرداس: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006-2007)، ص 25.

³ - حمدي محمد شعبان: الإعلام الأمني وإدارة الأزمات والكوارث، (القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2005)، ص 84، 85.

الحرب العالمية الثانية، أما في الخمسينيات من نفس القرن فقد أصبح مصطلح الأزمة مستخدماً من قبل علماء النفس لوصف حالة التفسخ الاجتماعي والأخلاقي الذي أصاب المجتمعات الصناعية على وجه الخصوص بعد الحرب العالمية الثانية، وفي السبعينيات أطلقه الديمغرافيون على الانفجار السكاني، أما في العقد الثامن فقد استعاره علماء الاجتماع لوصف الصراعات الاجتماعية التي نشأت عن تنامي مجتمع الرأسمالية مما أدى إلى شعور بعض الطبقات الاجتماعية بالاغتراب داخل مجتمعاتها¹.

من خلال التمعن في التطور التاريخي الذي مر به مصطلح الأزمة نجد أن هذه الأخيرة قد استخدمت في مجالات عديدة، وهذا راجع إلى كثرة الأزمات التي عرفت المجتمعات البشرية وتنوعها على مدار السنين كالأزمة الاقتصادية لسنة 1929، أزمة الحرب العالمية الثانية، الحروب الأهلية، النزاعات الطائفية، الفقر والمجاعة، الأمراض وغيرها من الأزمات الأخرى.

1-3- الأزمة والمفاهيم المرتبطة بها.

يتداخل مفهوم الأزمة مع العديد من المفاهيم الأخرى ذات الارتباط القوي به مما يؤدي بالبعض إلى الخلط وعدم التمييز بين هذه المفاهيم وما تحمله من دلالات مختلفة، ومن بين المفاهيم التي تتداخل مع الأزمة نجد: الصدمة، الصراع، الحادث، الكارثة.....الخ.

- الصدمة: تعرف على أنها "حدث ينتج عنه شعور فجائي الحدوث، هذا الشعور هو مركب بين الغضب والذهول والخوف، ومن هنا قد تكون الصدمة هي إحدى عوارض الأزمة، أو إحدى نتائجها التي تولدت عند انفجارها في شكل فجائي وسريع دون سابق إنذار، كما قد تكون الصدمة هي أحد أسباب الأزمات سواء على مستوى الدول أو المشروعات أو الأفراد ويكون التعامل مع الصدمة بأسلوب الامتصاص أو الاستيعاب"².

- الصراع: يقترب مفهوم الصراع من مفهوم الأزمة باعتبار أن بعض الأزمات تعبر عن تصارع إرادتين وتضاد مصالحهما وتعارضهما، إلا أن الصراع قد لا يكون بالغ الحدة وشديد التدمير كما هو الحال في الأزمات، كما أنه

¹ - خالد بن مسفر آل مانع: دور المواطن في مواجهة الكوارث والأزمات في عصر المعلومات، (الرياض: دار النحوي للنشر والتوزيع، 2010)، ص135.

² - مختار جلوي: مرجع سابق، ص76.

قد يكون معروفا في أبعاده واتجاهاته وأطرافه وأهدافه، في حين تكون مثل هذه المعلومات شبه مجهولة بالنسبة لللازمات¹.

ويشير مفهوم الصراع في موضع آخر إلى تضارب بين قوتين أو أكثر نتيجة للتعارض في المصالح أو الرأي أو القيم أو الأهداف، ويأخذ الصراع أشكالا متعددة منها الصراع الدولي والذي يعرف على أنه ذلك التفاعل الناجم عن المواجهة والصدام بين المصالح والمعتقدات والبرامج وغير ذلك من الكيانات المتنازعة، كما نجد أيضا صراع الأجيال وصراع الحضارات وصراع العمال... الخ، لكن الواقع يؤكد أن أطراف الأزمة يصعب تحديدها على خلاف الصراع وعليه يكون الصراع مصدرا رئيسيا لحدوث اضطراب الهيكل الرمزي للنظام وسببا مباشرا لللازمات².

- **الحادث:** يعبر الحادث عن شيء فجائي غير متوقع تم بشكل سريع وانقضى أثره فور إتمامه ولا يكون له صفة الاستمرارية بعد حدوثه الفجائي العنيف، بل تتلاشى آثاره مع تلاشي تداعيات الحدث ذاته ولا تستمر³.

انطلاقا من هذا التعريف نجد أن الأزمة تتفق مع الحادث في عنصر المفاجأة وتختلف عنه في المدة الزمنية والأثر، حيث نجد الأزمة تتسم بطول المدة الزمنية وآثارها ممتدة بينما الحادث ينقضي فور نهايته ومدته تكون قصيرة.

- **الكارثة:** هي أحد المفاهيم التصاقا بالأزمة إلا أنها قد لا تعبر عنها بالضرورة، فالكارثة يقصد بها التغيير المفاجئ ذات الأثر الحاد والمدمر مما ينتج عنه تغيرات ونتائج تتعلق بعملية التوازن، وقد تكون الكوارث أسباب الأزمات، ولكنها بالطبع لا تكون هي بذاتها الأزمات، أي أن الكارثة قد تنجم عنها أزمة وتشكل في مجملها عوامل باعثة أو مناهضة للحس والشعور القومي خاصة إذا كانت كارثة طبيعية⁴.

¹ - بوعزيز بوبكر: الإعلام وإدارة الأزمات، إدارة أزمة القبائل من خلال جريدة الخبر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم الإعلام والاتصال، 2004-2005)، ص 28.

² - هامل مهدية: اتصال الأزمة في المؤسسة الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تنمية وتسيير الموارد البشرية، (جامعة منتوري قسنطينة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2008-2009)، ص 34.

³ - محمد شومان: الإعلام والأزمات مدخل نظري وممارسات عملية، (القاهرة: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، 2002)، ص 13.

⁴ - بوعزيز بوبكر: المرجع السابق، ص 28.

وقد أورد الدكتور حسن عماد مكاوي عدة فروق بين الأزمة والكارثة وهي¹:

- تنطوي الكارثة على دمار واسع وضحايا أبرياء لا يشترط وجودها في الأزمة.
- تسترعي الكارثة اهتمام الرأي العام والحكومة بما يثير التعاطف مع الضحايا وتقديم المساعدات المادية والعينية للمنظمة، على خلاف الأزمة التي تجعل المنظمة المتعرضة لها محل انتقادات شعبية ورسمية.
- اهتمام وسائل الإعلام بالكارثة يكون ايجابيا على عكس الأزمة التي يكون اهتمام وسائل الإعلام بها سلبيا، الأمر الذي يجعل المنظمة المسؤولة عن الأزمة في موضع المساءلة المستمرة والانتقادات الشديدة.
- تقع الكارثة بشكل مفاجئ ويستحيل التنبؤ بها لاتخاذ التدابير لتجنبها، بينما تأتي الأزمة نتيجة تراكمات من الأخطاء والمشكلات حتى تصل إلى درجة الانفجار.
- الهدف الأساسي عند التخطيط للتعامل مع الكارثة هو تحقيق درجة استجابة سريعة وفعالة لظروف الكارثة للحد من أخطارها ومحاولة احتوائها، ويتطلب تحقيق هذا تدخل وتعاون الهيئات والسلطات الحكومية والأهلية وأحيانا الاستعانة بهيئات وحكومات أجنبية.

– **المشكلة:** يشير قاموس Webster إلى أن المشكلة عبارة "عن حالة صعبة تتطلب حلا، كذلك فإن المشكلة حالات تتعقد فيها عوامل متشابكة تتصف بالغموض ويحتاج حلها إلى معرفة أسبابها وتحليل عناصرها وظروفها والمشكلة تعني عوائق وصعوبات تحول دون الوصول للهدف المأمول، ويؤدي تراكم المشكلات إلى ظهور الأزمات إذا تكرر حدوثها، أو إذا استمر لفترة طويلة دون حل"².

ويرى محسن أحمد الحضري أن " المشكلة قد تكون هي سبب الأزمة التي تمت ولكنها بالطبع لن تكون هي الأزمة في حد ذاتها، فالأزمة عادة ما تكون احد الظواهر المتفجرة عن المشكلة، والتي تأخذ موقعا حادا شديد الصعوبة والتعقيد غير معروف أو محسوب النتائج ويحتاج التعامل معه إلى قمة السرعة والدقة، في حين أن المشكلة عادة ما تحتاج الجهد منظم للوصول إليها والتعامل معها"³.

¹ – حسن عماد مكاوي: مرجع سابق، ص 55.

² – السيد عليوة: إدارة الوقت والأزمات والإدارة بالأزمات، (القاهرة: دار الأمين، ط1، 2003)، ص80.

³ – محسن أحمد الحضري: إدارة الأزمات، (القاهرة: مكتبة مدبولي، دس)، ص59.

- **النزاع:** يعتبر مفهوم النزاع من بين المفاهيم التي تركز على العلاقات الاجتماعية سواء كان حقيقيا أو وهميا، بحيث يؤدي إلى وجود تعارض في الأهداف أو المصالح أو التصرفات إلى تنازع بين الأفراد والجماعات والقيادات حيث تبدو الوسيلة الأكثر تناسبا لحل النزاع التفاوض وصولا إلى تسوية مقبولة من كافة الأطراف¹.

كما ذهب العديد من المفكرين إلى القول بأن هناك تصورين للنزاع، أحدهما موضوعي والآخر ذاتي، فالتصور الموضوعي يعتبر النزاع بأنه وضع تنافسي تكون فيه الأطراف واعية بتعارض المواقف، إذ يريد فيه كل طرف احتلال موقع يتعارض والمواقع التي يريد أن تحتلها الأطراف الأخرى، أما التصور الذاتي فيعني إدراك الوضع الموضوعي إدراكا مشوها وخاطئا لأنه ينطلق من الذاتية والخصوصية².

- **الطارئ:** يعتبر الطارئ حالة مفاجئة تتطلب المساعدة، أو موقف يحتاج إلى إجراء فوري وسريع³.

فالطارئ يختلف عن الأزمة من حيث عنصر المفاجئة في حدوثه، بينما الأزمة يمكن التنبؤ بها فهي وليدة تراكمات لكن كثرة حدوث الطارئ قد يتولد عنه حدوث أزمة ما .

الخطر: يعرف الخطر حسب هارون تازيفت على أنه "يمثل تهديدا للإنسان ومحيطه المباشر، وكذا على إنشاءاته أين يظهر الخطر في كون المجتمع وجد نفسه قد تجاوزته ضخامة المصائب"⁴.

ويعتبر مفهوم الخطر من بين المفاهيم المرتبطة بعنصر عدم التأكد، أما الأزمة في مفهوم يعبر عن شيء حدث فعلا، فنقول مثلا خطر الزلازل فهذا القول قد يحتمل الوقوع أو العكس، ولا نقول أزمة الزلازل، كما أن الخسارة الناتجة عن الخطر هي خسارة محتملة أما الأزمة فهي أكيدة، أما عن تأثير الأزمة فهو تأثير أوسع من تأثير الخطر⁵.

1 - محسن أحمد الخضير: المرجع السابق، ص24.

2 - حسين قادري: النزاعات الدولية، (الجزائر: منشورات خير جليس، ط1، 2007)، ص10.

3 - بوعمرة الهام: مرجع سابق، ص26.

4 - ليلي حرشب: مرجع سابق، ص54.

5 - عبدلي لطيفة: دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأفراد وحوكمة الشركات، (جامعة تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2011-2012)، ص31.

وعادة ما نجد الخطر له درجات متفاوتة فقد يكون كبيراً مما يشكل تهديداً للمجتمع ويؤدي إلى حدوث أزمة أما إذا كانت درجته بسيطة فإنه يمكن احتوائه والسيطرة عليه دون أن يؤدي ذلك إلى حدوث أزمة.

ثانياً: تشخيص وتحليل الأزمة.

يعد التشخيص السليم للازمات هو مفتاح التعامل معها وبدون هذا التشخيص السليم يصبح التعامل معها اربحاً، وأساس التشخيص السليم هو المعرفة والممارسة والخبرة والإدراك، وفوق كل هذا وفرة المعلومات أمام متخذ القرار أو من تولى مهمة تشخيص الأزمة.

2-1- أسباب نشوء الأزمات وخصائصها.

من الواضح أن هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى حدوث الأزمات، وهذه الأسباب تختلف وتتعدد حسب اختلاف المجالات التي تحدث فيها الأزمة، فلكل أزمة أسبابها الخاصة بها والتي تختلف عن غيرها من الأزمات الأخرى، فللأزمة الاقتصادية أسبابها وكذلك السياسية.... الخ، ومن الأسباب ما هو مرتبط بالإنسان ومنها ما هو خارج عن إرادته، وبشكل عام يمكن حصر أسباب نشوء الأزمات كما يلي¹:

- أسباب خارجة عن طبيعة الإنسان ومن الصعب التحكم فيها أو إيقافها، وليس هناك قدرة على التنبؤ بها.
- أسباب بفعل الإنسان وله دور فيها مثل خطف الطائرات واحتجاز الرهائن والاضطرابات العامة، وقد يكون ذلك نتيجة القصور في الإمكانيات المادية والتكنولوجية.
- نتيجة عدم الاحتراس فقد تدرك الإدارة مؤشرات وبوادر الحدث وتحمل الأمر مما يدعو إلى تفاقم الأزمة وتستفحل ويصعب حلها، ومن أمثلة ذلك التلوث البيئي، انقطاع الكهرباء، إضراب العمال... الخ.
- اتخاذ قرار مصيري غير مقنع للمجتمع أو للعاملين في المنظمة كارتفاع الأسعار أو خفض الرواتب .

¹ - سامي محمد هشام حريز: المهارة في إدارة الأزمات وحل المشكلات، (عمان: دار البادية، ط1، 2007)، ص ص24، 25.

وهناك أسباب أخرى تقف وراء نشوء الأزمات يمكن إجمالها فيما يلي¹:

- وجود اختلالات ومشكلات متراكمة لم يتم حلها برغم مرور وقت طويل على بروزها.
 - تورط صانعي القرار في أخطاء ناجمة عن سوء الفهم وسوء التقدير أو سوء الإدارة، إلى جانب العشوائية في اتخاذ القرارات.
 - ميل بعض المسؤولين إلى اتخاذ قرارات يائسة أو غير مدروسة.
 - تمسك بعض صناع القرار بمناصبهم أو الدخول في تحالفات خارجية لمواجهة الداخل.
 - بروز تحالفات ومواقف جديدة مؤثرة في موازين القوى السائدة.
- ومثلما اهتمت الدراسات المتخصصة بتعريف الأزمة والتفريق بينها وبين المفاهيم المشابهة لها، اهتمت أكثر بتحديد خصائصها ومن بين الخصائص التي تتميز به الأزمة ما يلي²:
- المفاجأة: وهي حدث غير متوقع، سريع وغامض أو موقف مفاجئ حيث تقع الأحداث الخالقة للأزمة على نحو يفاجئ صانع القرار، كما تحدث حالة من الضغط النفسي العالي والتوتر والقلق المتصاعد وتنشر الخوف من المجهول، كرد فعل لعنصري التهديد والخطر المصاحب للأزمة.
 - جسامة التهديد: وهو الذي قد يؤدي إلى خسائر مادية أو بشرية هائلة تهدد الاستقرار وتصل أحيانا إلى القضاء على كيان المنظمة، فالأزمة تخلق مجموعة من القوى ذات الاتجاهات الضاغطة على الكيان الإداري، ومتخذ القرار فيه لإملاء إرادتها سواء في شكل ضغوطات نفسية أو مادية أو اجتماعية أو إنسانية.
 - التعقيد والتركيب: الأزمة تهدد الافتراضات الرئيسية التي يقوم عليها النظام وتخلق حالة من حالات القلق والتوتر وعدم الثقة في البدائل المتاحة، فهي ظاهرة معقدة ومتشابكة العناصر ومتداخلة الأسباب، لوجود مجموعة من القوى ذات الاتجاهات الضاغطة والمصالح المتعارضة فيها.

¹ - أدريس الكريبي: دور المعلومات والاتصال في إدارة الأزمات الدولية، مجلة رؤى إستراتيجية، مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، يناير، المجلد 2، العدد 5، الإمارات، 2014، ص 12.

² - بوعمره الهام: مرجع سابق، ص 37، 38.

- ضيق الوقت المتاح لمواجهة الأزمة: فالأحداث تقع وتتصاعد بشكل متسارع وربما حاد، الأمر الذي يفقد أطراف الأزمة القدرة على التركيز والسيطرة على الموقف واستيعابه جيدا نتيجة الفوضى والغياب الكامل للتنظيم، فتضع صانعي القرار على محك حقيقي، بحيث تتطلب اتخاذ قرارات وإجراءات سريعة وراجحة.
 - المعلومات المتوفرة منها نادرة والرؤية غير واضحة: حيث تكثر الإشاعات وتتداخل الأخبار ويصبح من الصعب تحديد المعلومة الصحيحة من الخبر الزائف، الأمر الذي يطرح نوعا من الشك والارتباك في الخيارات المطروحة ويضعف من صعوبة اتخاذ القرار، ويجعل أي قرار ينطوي على قدر من المخاطر.
 - تعدد الأطراف والقوى المؤثرة في حدوث الأزمة وتطورها وتعارض مصالحها، مما يخلق صعوبات جمة في السيطرة على الموقف وإدارته بعض هذه الصعوبات إدارية أو مادية أو بشرية أو سياسية أو بيئية ... الخ.
- أما حسن عماد مكاوي فيضع خصائص أخرى للآزمات وتتمثل في¹:
- عبارة عن حدث ضد طبيعة الأشياء.
 - تفرض تحديات لاستخدام الموارد المتاحة.
 - تتطلب الاهتمام والتصرف الفوري.
 - يمكن أن تحدث أضرارا.
 - سيطرة الإدارة تكون محدودة.
 - يتصرف الأفراد بناء على أحكامهم الشخصية، وليس من خلال تعليمات محددة سلفا.
 - لها تأثير محلي أو دولي.
 - يصعب التنبؤ بتطوراتها.
 - لها مسؤولية قانونية تستدعي اهتمام الناس ووسائل الإعلام.

¹ - حسن عماد مكاوي: مرجع سابق، ص 51.

- تنطوي على رهان من نوع ما يمكن كسبه حسب مهارة التعامل مع الأزمة.

2-2- معايير تصنيف الأزمة ومراحل تطورها.

أ- **معايير تصنيف الأزمة:** تتعدد أنواع الأزمات وتختلف، إلا أنه يمكن تصنيفها وفقا لعدة أسس ومعايير أهمها معيار التكوين، معيار معدل تكرار حدوث الأزمة، معيار عمق الأزمة... الخ، وهناك من يصنفها وفق معايير أخرى، ومن أهم أنواع الأزمات وفقا لمعايير التصنيف السابقة ما يلي¹:

- **تصنيف الأزمات وفقا لمرحلة التكوين:** الأزمة باعتباره ظاهرة اجتماعية فهي تمر بدورة حياة مثلها في ذلك مثل أي كائن حي، هذه الدور تمثل أهمية قصوى عند قيامنا بمتابعة الأزمة ومحاولة الإحاطة بها، مثلما هي مهمة بنفس المستوى لمتخذ القرار الإداري، فكلما كان متخذ القرار سريع التنبه في الإحاطة ببداية ظهور الأزمة أو بتكوين عواملها، كلما كان أقدر على علاجها والتعامل معها، ووفقا لهذا المعيار تمر الأزمة بالعديد من المراحل المختلفة.

- **تصنيف الأزمات من حيث تكرار حدوثها:** يعد هذا المعيار من المعايير المهمة في التفرقة بين الأنواع المختلفة للأزمات وفي تشخيصها أيضا، ووفقا لهذا المعيار تنقسم الأزمات إلى نوعين هما²:

- الأزمات الدورية: وهي عادة ما تكون مرتبطة بالاقتصاد، وهذا النوع يرتبط في أسباب حدوثه، وفي حجم اتساعه وتأثيره، بل وفي طرق ووسائل معالجته بطبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي المسيطر على حركة قوى الفعل الاقتصادي في الدولة التي حدثت فيها الأزمة، وتعد الدورة الاقتصادية إحدى المسببات الرئيسية للآزمات الدورية، حيث أن كل مرحلة من مراحل الدورة الاقتصادية تؤدي إلى وقوع أزمة أو آزمات خاصة بها، ومن بين الأزمات التي تقع خلال كل مرحلة من مراحل الدورة الاقتصادية ما يلي:

¹ - محسن أحمد الخضيرى: مرجع سابق، ص73.

² - أديب خضور: الإعلام والأزمات، (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، 1999)، ص08.

✓ أزمات مرحلة الرواج: إن مرحلة الرواج تتصف بتوجه المؤسسات نحو التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج، وهذا التوجه الفعلي يؤدي إلى نقص في هذه العوامل، وهنا قد يتم اللجوء إلى مصادر خارجية للحصول على عوامل الإنتاج الناقصة، وهذا الواقع يؤدي إلى تفاقم حدة الصراع بين المؤسسات المنتجة في السوق، ويترتب على ذلك بروز وظهور أزمات متعددة مثل: أزمة النقص في الموارد البشرية، أزمة النقص في المواد الخام... الخ.

✓ أزمات مرحلة الانكماش: في ظل مرحلة الانكماش تتزايد الفجوة بين معدلات الزيادة في الأسعار من جهة ومعدلات الزيادة في الرواتب والأجور من جهة أخرى، ومن أهم أزمات هذه المرحلة نجد أزمة التراجع في معدلات الأجور والرواتب، الأزمة التسويقية، أزمة الانهيار في أسعار الأسهم.

✓ أزمات مرحلة الركود: تعتبر مرحلة الركود من أسوأ مراحل الدورة الاقتصادية، ففي هذه المرحلة يقل حجم مبيعات المؤسسات إلى أدنى معدلاته، وينخفض معدل الأرباح، أو تعاني المنظمات من خسائر، وهناك مجموعة من الأزمات التي ترتبط بمرحلة الركود مثل: أزمة مواجهة حالة الإفلاس،... الخ.

✓ أزمات مرحلة الانتعاش: نتيجة للأوضاع والحالات الصعبة التي تعصف بالاقتصاد والمؤسسات في مرحلة الانكماش ومرحلة الركود، فإن الاهتمام يتجه بصورة كبيرة نحو معالجة الآثار السلبية الناجمة عن المرحلتين السابقتين، ومن أهم الأزمات التي تظهر خلال هذه المرحلة نجد أزمة التنافس بسبب دخول مؤسسات جديدة إلى السوق، أزمة اعتماد بعض المؤسسات لنظم إنتاجية جديدة تؤثر سلباً على النظم الإنتاجية القديمة وتجعلها غير اقتصادية.

● الأزمات غير الدورية: هذه الأزمات عشوائية الحدوث لا ترتبط في حدوثها بأسباب دورية متكررة مثل الأزمات المرتبطة بالدورة الاقتصادية، ومن ثمة يصعب التنبؤ بوقوعها، والأزمات غير الدورية تحدث نتيجة عوامل متعددة وإن كانت تحدث عادة فجأة ودون مقدمات، مثل الأزمات الناجمة عن سوء الأحوال الجوية أو تغير الظروف المناخية (الأمطار، الأعاصير، الفيضانات، الجفاف ... الخ)، وعلى الرغم من أن هذه الأزمات تكون شديدة التأثير، إلا أنه يمكن معالجتها بتصحيح النتائج وليس الأسباب التي أدت إلى حدوثها.

- تصنيف الأزمات وفقا لمقدار عمق الأزمة: يمكن تصنيف الأزمات وفقا لمقدار عمقها أو تغلغلها في بنية الكيان الإداري الذي حدثت فيه الأزمة إلى نوعين أساسيين¹:

- أزمات سطحية: وهي أزمات لا تشكل خطورة شديدة وتحدث عادة طفرة وبشكل فجائي وتنتهي بسعة بالتعامل مع أسبابها غير العميقة، فهي أزمة بدون جذور، أي تحدث وتختفي دون أن تترك أثارا ورائها.
- أزمات عميقة متغلغلة: وهي أخطر أنواع الأزمات ذات الطبيعة الشديدة القسوة لارتباطها ببنية الكيان الذي حدثت به الأزمة، وعادة ما تكون هذه الأزمة بالغة العنف.

- تصنيف الأزمات من حيث التأثير: وفقا لهذا المعيار يمكننا التمييز بين نوعين من الأزمات²:

- أزمة ظرفية هامشية محدودة التأثير: وهي أزمة وليدة ظروفها، وهذا النوع من الأزمات يحدث عادة دون أن يترك بصمات أو معالم بارزة على الكيان الذي حدثت فيه الأزمة.
- أزمات جوهرية هيكلية التأثير: هذا النوع من الأزمات يختلف تماما عن النوع السابق، ومن أمثلة ذلك أزمة المياه، أزمة الوقود.

- تصنيف الأزمات من حيث درجة شدتها: وتنقسم الأزمات حسب هذا الأساس إلى نوعين أساسيين³:

- الأزمات العنيفة: هي أزمات بالغة الشدة والعنف، تهمز الكيان الإداري بكامله لا يقف في طريقها شيء بل تحتاج كل شيء وتعصف به عصفًا إذ لا سبيل للتصدي للأزمة إلا بإفقادها قوة الدفع الخاصة بتياريها، وتفكيكها إلى عناصر وأجزاء ويتم معالجة كل جزء على حدا، وخير مثال على هذا النوع الأزمات العمالية العنيفة التي تصل إلى حد الإضراب العام عن العمل حتى تتم الاستجابة الكاملة لكافة المطالب التي ينادون بها، مما قد يؤدي إلى خسائر ضخمة تتحملها المشاريع المختلفة التي تقيمها الدولة.
- الأزمات الهادئة الخفيفة: على الرغم من أن هذا النوع من الأزمات يبدو عفيف بعض الشيء بالنسبة للقائمين به، إلا أن تأثيره على الرأي العام أو الجمهور المحيط به يكون خفيفا ويسهل معالجته بشكل

¹ - ماجد سلام المهدي وجاسم محمد: إدارة الأزمات الإستراتيجية والحلول، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2008)، ص 53، 52.

² - بوعزيز بوبكر: مرجع سابق، ص 32.

³ - بوعمره الهام: مرجع سابق، ص 48.

فوري بمجرد معرفة أسبابه ومن ثم سيتم التعامل معها إيجابيا، من أمثلة هذا النوع من الأزمات، الأزمات الناتجة عن حوادث تخريبية من قبل جماعات إرهابية، منحرفين، والقبض على مسؤول فاسد متهم بالرشوة وغيرها من الأمثلة الأخرى.

- تصنيف الأزمات من حيث معيار طبيعة حدوث الأزمة: قسمت معظم الدراسات الأزمات حسب طبيعة الحدوث إلى قسمين¹:

- أزمات بفعل الإنسان: وهي تلك الأزمات الناتجة بفعل الإنسان ويتسبب في حدوثها ومن أمثلة ذلك: الغزو العسكري، العمليات الإرهابية، الحرائق....الخ.
- أزمات طبيعية: وهي تلك الأزمات التي لا دخل للإنسان فيها، وتنشأ بفعل العوامل الطبيعية ونجد منها: الزلازل والبراكين والأعاصير، الفيضانات، السيول، الجفاف.....الخ.

- تصنيف الأزمات من حيث المستوى: وفقا لهذا المعيار يمكننا التفرقة بين نوعين من الأزمات²:

- أزمة على المستوى القومي الكلي: يصيب هذا النوع الدولة ويتأثر به المجتمع ككل، هذه الأزمات شاملة عامة سواء في أسبابها أو نتائجها التي أفرزتها أو في متطلبات العلاج الخاص بها، من أهم المجالات التي تتصل بها هذه الأخيرة: بنية الدولة، أدائها الاقتصادي، نظامها السياسي، وضعها الأمني داخليا وخارجيا واستقرارها السياسي والاجتماعي، ومثل هذه الأزمات تحتاج إلى جهود ضخمة لمعالجتها، وكثيرا ما تكون هذه الجهود المبذولة من قوى خارج الدولة لمعاونتها في المواجهة.
- أزمة على المستوى الجزئي: هذا النوع من الأزمات يحدث على مستوى المشاريع أو الوحدات الإنتاجية، ومن ثم فإن حجمه وتأثيره لا يمتد كثيرا خارج هذه الوحدات وإن كان من الممكن أن يمتد إلى مشاريع أخرى أو قطاعات أخرى في الاقتصاد القومي.

¹ - عبد المحسن سليمان الفهيد: التنسيق بين الأجهزة الأمنية ودوره في مواجهة الأزمات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإدارية،

(جامعة نايف للعلوم الأمنية: قسم العلوم الإدارية، 2006)، ص 45.

² - بوعزيز بوبكر: مرجع سابق، ص 33، 32.

فإذا لم تعالج في حينها تحولت إلى أزمة كلية على مستوى الدولة، مثل إفلاس بنك معين من البنوك له علاقات متشابكة مع بنوك كثيرة ومشاريع متعددة وبالتالي إذا ما انهار هذا البنك يؤدي إلى وقوع عدد آخر من البنوك، فإذا ما انهارت هذه الأخيرة انهار النظام المصرفي والتمويلي على مستوى الدولة.

- تصنيف الأزمات من حيث معيار الوقت: يمكننا تصنيف الأزمات حسب هذا الأساس إلى ثلاثة أنواع أساسية هي¹:

- الأزمات المفاجئة: وهي الأزمات التي تحدث بشكل مفاجئ وغير متوقع، وتتطلب تلك الأزمات العمل في شكل جماعي قائم على التنبؤ بالأحداث غير المتوقعة لازمة محتملة الحدوث وفقا لطبيعة عمل كل منظمة.
- الأزمات ذات المقدمات المحسوسة: وهي الأزمات التي تسبقها إشارات تنذر بوقوعها، وتعد مقدمة لازمة فعلية محتملة.
- الأزمات المزمنة: وهي تلك الأزمات التي تستمر لعدة شهور أو سنوات على الرغم من بذل المنظمة أفضل الجهود لإيجاد حلول لها، ولعل أهم هذه الأزمات هو ما يعرف بأزمات المصادقية سواء الناتجة عن الشائعات أو تلك التي وقعت بسبب ثبوت تقصير وخطأ من المنظمة في حق الجماهير أو المجتمع.

- تصنيف الأزمات حسب معيار نوع الأزمة: تنقسم الأزمات حسب هذا الأساس إلى الأنواع التالية²:

- الأزمات الإدارية: وتنتج من وقوع المنشأة تحت ضغوط حادة، وفقدان الإدارة في المنشآت لقدرتها على اتخاذ قرارات صحيحة، وانتشار الشائعات والمبالغة داخل المنشأة فضلا عن تضارب قرارات الإدارة وتعارضها.
- الأزمات الاجتماعية: هناك العديد من الأزمات الاجتماعية مثل أزمة القيم، أزمة العدالة الاجتماعية، أزمة الهوية الوطنية وغيرها من الأزمات الاجتماعية الأخرى، وهذا النوع من الأزمات غالبا ما يحدث

¹ - علي عوجة وكريمان فريد: إدارة العلاقات العامة بين الإدارة الإستراتيجية وإدارة الأزمات، (القاهرة: عالم الكتب، ط2، 2008)، ص ص173-174.

² - عادل صادق: مرجع سابق، ص ص89، 88.

نتيجة اختلال نظام القيم والتقاليد وانهيار آلية تسوية الصراعات الاجتماعية، مما يؤدي إلى شعور طبقات أو فئات اجتماعية معينة داخل المجتمع بالاغتراب خاصة في ظل الأوضاع الراهنة.

- الأزمات النفسية: مثل أزمة المشاركة السياسية، أزمة العلاقة بين الحكومة وأحزاب المعارضة، أزمة الشرعية، وتشير الأزمة من الناحية السياسية إلى حالة أو مشكلة تأخذ بأبعاد النظام السياسي وتستدعي اتخاذ قرار لمواجهة التحدي الذي تمثله، ولكن الاستجابة الروتينية المؤسسة لهذه التحديات تكون غير كافية، فتحول المشكلة إلى أزمة تتطلب تجديلات حكومية ومؤسسية إذا كانت النخبة لا تريد التضحية بمركزها، وإذا كان المجتمع يريد البقاء.

- الأزمات الاقتصادية: مثل أزمة الطاقة، أزمة التصدير أزمة التضخم الركودي، أزمة عجز الموازنة، وبالتالي فالأزمات الاقتصادية تعبر عن الانقطاع المفاجئ في مسيرة المنظومة الاقتصادية، مما يهدد سلامة الأداء المعتاد لها.

وهذا النوع من الأزمات ينطبق بشكل كبير على الأزمة الاقتصادية في الجزائر (الأزمة محل الدراسة)، أين عرفت أسعار البترول انخفاضاً حاداً أدى إلى تآكل احتياطات الصرف، مما دفع بالحكومة الجزائرية إلى البحث عن حلول وبدائل تضمنها قانون المالية لسنة 2016 الذي أعلن بموجبه عن سياسة التقشف كإحدى الحلول لمواجهة تداعيات انهيار أسعار البترول في الجزائر.

- الأزمات الأمنية: مثل خطف الطائرات، تفجير إحدى وسائل النقل والمواصلات، التهديدات التي تواجه الدول، وقد يختلف التهديد وتعدد مصادره من دولة إلى أخرى وفقاً لاعتبارات كثيرة منها الواقع الجغرافي والأهداف والمصالح، والإمكانيات والمعتقدات الإيديولوجية والسياسية، والدور الذي تلعبه الدولة في دائرة الصراع الدولي.

بالإضافة إلى هذه المعايير والأسس هناك معايير أخرى في تصنيف الأزمات، كالمعيار القائم على أساس المظهر والذي يقسم الأزمات إلى عدة أنواع منها الأزمة الزاحفة، الأزمة المفاجئة، الأزمة الصريحة، الأزمة المستترة، والمعيار القائم على أساس نشاط الأزمة مثل: الأزمة النائمة، الأزمة النشطة المفاجئة، وغيرها من المعايير الأخرى في تصنيف الأزمات.

ب- مراحل تطور الأزمات.

هناك اختلاف بين الباحثين في تحديد مراحل تطور الأزمة في جميع المجالات التي تحدث فيها، وعلى الرغم من هذا الاختلاف إلا أن الأزمة بشكل عام لها بداية ولها نهاية، وفي هذا الصدد ظهرت عدة اتجاهات حول مراحل تطور الأزمة منها:

الاتجاه الأول: يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الأزمة تمر بثلاثة مراحل، حيث تحدد الباحثة "دونا" مراحل الأزمة على النحو التالي¹:

أ- مرحلة التأثير: في هذه المرحلة تواجه المنظمة الأزمة فتبدأ بالتحرك لمواجهتها، إلا أنه غالباً ما تفشل في هذه المواجهة بحكم أن معلوماتها وخبراتها وعاداتها التي تملكها لا تسعفها في مواجهة الأزمة، مما يزيد من تعقيد الموقف ومن ضعف القدرة على مواجهة الأزمة نظراً لفقد عنصر التوازن أو الاتزان.

ب- مرحلة الارتداد أو التراجع: وهي المرحلة الثانية التي تمر بها المنظمة في مواجهة الأزمة، وهنا تعاني من زيادة التفكك أو عدم التنظيم وتظهر علامات جسيمة على المسؤولين بالمنظمة كاستجابة للموقف الصعب وللحالة النفسية التي يمرون بها ومنها التعب والأرق والإثارة.

ج- مرحلة التفكك والتوافق: ويتم خلال هذه المرحلة اكتشاف أساليب جديدة تساعد في مواجهة الأزمة، أو وضع تعاريف ونظرة جديدة لموقف الأزمة وابتكار حلول جديدة غير تقليدية لحل الأزمة، مع استمرار حالة التوتر وعدم التوازن والتفكك والتي تقل تدريجياً من أعلى إلى أسفل حتى النهاية.

الاتجاه الثاني: يصنف أصحاب هذا الاتجاه مراحل تطور الأزمة إلى أربعة مراحل أساسية هي²:

أ- المرحلة الأولى: هي المرحلة التي تظهر فيها بعض الإشارات أو الإنذار المبكر باحتمالية حدوث أزمة ما زالت في طور التكوين والنشأة، وغالباً ما يكون ذلك مصحوباً بإحساس منهم بوجود قلق من شيء ما يلوح في الأفق

¹ - عادل صادق محمد: مرجع سابق، ص 90، 91.

² - حمدي محمد شعبان: مرجع سابق، ص 113.

وينذر بخطر غريب غير محدد المعالم أو الأثر، فالأزمة لا تنشأ في الغالب من فراغ بل هي نتيجة مشكلة أو سبب ما لم يحسم أو يعالج المعالجة الرشيدة.

ب- المرحلة الثانية: وهي مرحلة انطلاق الأزمة، وبعد ظهور انعكاساتها وآثارها التدميرية على المنظمة والإضرار بأطرافها المختلفة، وخلالها لا تنمو الأزمة وتدخل في الانتشار بمحفزات ذاتية أو خارجية.

ج- المرحلة الثالثة: وهي مرحلة التصعيد أو استمرار تداعيات الأزمة ونضجها، وهي أخطر مراحل الأزمة ومتى وصلت الأزمة إلى هذه المرحلة فإن الصدام أو الانهيار هو النتيجة النهائية.

د- المرحلة الرابعة: خلال هذه المرحلة تفقد الأزمة بشكل كامل قوة الدفع المولدة لها أو لعناصرها، حيث تتلاشى مظاهرها وتنحسر أسبابها، وينتهي الاهتمام بها وتصبح مرحلة ذكرى أو مجرد خبرة سابقة.

الاتجاه الثالث: يرى أنصار هذا الاتجاه أن الأزمة في حياتها تمر بخمسة مراحل أساسية هي¹:

أ- مرحلة ميلاد الأزمة: ويطلق عليها مرحلة التحذير أو الإنذار المبكر للأزمة، حيث تبدأ الأزمة في الظهور في شكل إحساس مبهم وتندر بخطر غير محدد المعالم بسبب غياب كثير من المعلومات حول أسبابها أو المجالات التي سوف تخضع لها وتتطور إليها.

ب- مرحلة نمو الأزمة: تنمو الأزمة في حالة حدوث سوء فهم أو تقدير لدى متخذ القرار في مرحلة الميلاد، وتدخل في مرحلة النمو والانتعاش حيث يغذيها في هذه المرحلة نوعان من المغذيات، أحدهما خاص بمغذيات ومحفزات ذاتية مستمدة من ذات الأزمة التي تكونت معها في مرحلة الميلاد، أما الثاني فيتعلق بالمغذيات الخارجية التي استقطبتها الأزمة وتفاعلت معها وأضافت إليها قوة دفع جديدة وقدرة على النمو والانتعاش.

ج- مرحلة نضج الأزمة: وتحدث هذه المرحلة عندما يكون متخذ القرار على درجة كبيرة من الجهل والاستبداد برأيه وانغلاقه على ذاته، أو ربما يكون ذلك نتيجة سوء التخطيط، حيث تصل الأزمة إلى أقصى قوتها وعنفها وتصبح السيطرة عليها مستحيلة ولا مفر من الصدام العنيف معها، وقد تطيح بمتخذ القرار أو المؤسسة.

¹ - وسام صبحي مصباح إسلیم : سمات إدارة الأزمات في المؤسسات الحكومية الفلسطينية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، (جامعة غزة: كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال، 2007)، ص ص22، 23.

د- مرحلة انحسار الأزمة: تصل الأزمة إلى هذه المرحلة عندما تتفتت بعد تحقيقها هدف التصادم الذي يؤدي جزءا هاما من قوة الدفع الدافعة لها، ومن ثم تبدأ في الانحسار والاختفاء التدريجي، ولا بد أن يكون لدى القيادة بعد النظر في هذه المرحلة وضرورة متابعة الموقف خشية حدوث عوامل جديدة تبعث في الأزمة الحيوية من جديد مما يؤدي إلى ظهورها.

هـ- مرحلة اختفاء الأزمة: في هذه المرحلة تفقد الأزمة بشكل كامل قوة الدفع المولدة لها أو لعناصرها التي تنتمي إليها، ثم تتلاشى مظاهرها وينتهي الاهتمام بها ويختفي الحديث عنها إلا باعتبارها حدثا تاريخيا قد بدا وانتهى.

2-3- أبعاد الأزمة.

في غالب الأحيان ما ينظر إلى الأزمة من عدة زوايا قد تكون سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية... الخ تشكل جوانبها وأبعادها المتعددة، بحيث لا يمكن السيطرة على هذه الأزمة إلا بالتحكم في هذه الأبعاد وتحليلها ومعالجتها وتتمثل هذه الأبعاد فيما يلي¹:

- **البعد السياسي:** يرجع علماء السياسة الأزمة إلى بعض الظواهر مثل: فشل القيادة السياسية، أو عدم صلاحية النظام السياسي، أو عدم قدرة الأحزاب السياسية على إدارة الصراعات الاجتماعية، أو الفشل في تطوير نظام سياسي دولي عادل.

- **البعد الاقتصادي:** وفيه يحدد علماء الاقتصاد مفهوم الأزمة من خلال معايير مثل: التضخم، البطالة، الركود الاقتصادي، عجز الميزانية والكساد.... الخ.

- **البعد التاريخي:** يرى علماء التاريخ الأزمات كنتيجة لتراكم عوامل عدم الانسجام بين عناصر المجتمع، وأن الأزمة هي نتاج تفاعل أسباب وعوامل نشأت قبل ظهور الأزمة تاريخيا.

¹ - نايلي خالد: إدارة الاتصال لازمة فيفري 2012 بمؤسسة سونلغاز - قسنطينة 2-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، (جامعة عنابة: كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم الإعلام والاتصال، 2012-2013)، ص 86، 87.

- **البعد النفسي:** يرى علماء النفس الأزمة بمثابة انهيار لكيان الأفراد أو شعورهم بانعدام أهميتهم، ويرجعون ذلك إلى دوافع غريزية، أو تأثير قوى اجتماعية غير واعية، ويهتم هذا البعد بدراسة سلوك الأفراد، اتجاهاتهم وردود أفعالهم تجاه الأزمة.

- **البعد الثقافي-القيمي:** يرى الباحثون أنه إذا كانت الأزمة تؤدي إلى ارتباك المجتمع أو المؤسسة فإنها تؤثر بقوة على نسق القيم السائدة في المجتمع أو المؤسسة، وبالتالي فإن معظم المؤسسات تنطوي على بعد ثقافي-قيمي ومن الواجب أثناء إدارة الأزمة والتخطيط إدراك الجوانب الثقافية القيمة المرتبطة بالأزمة والتعامل معها.

- **البعد الاجتماعي:** يرجع علماء الاجتماع الأزمات إلى عدم المساواة الاجتماعية، ونقص الحوافز والدوافع، تحدي السلطة وفشل نظام الرقابة والتحكم، كما يهتم هذا البعد برصد التأثير الاجتماعي للأزمة وخاصة خلال الأزمات التي تحدث خارج نطاق الإرادة الإنسانية، ويؤدي تأثير البعد الاجتماعي للأزمة إلى القتل والتشريد، الفوضى وعدم الاستقرار، أو تقود إلى أزمات أخرى كأزمة السكن أو أزمة العلاج، كما قد تدفع إلى بعض السلوكيات الاجتماعية السلبية مثل: انتشار السرقة، ممارسة الجريمة، زيادة البطالة.....الخ.

- **البعد الإعلامي:** نجد أن الأزمات الكبرى ذات الطبيعة المجتمعية العامة تحتاج بالضرورة إلى ممارسة أنشطة وبرامج الإعلام و الاتصال الجماهيري، كما أن هذه الأزمات تفرض على وسائل الإعلام المحلية أو الدولية متابعة أخبارها بالكلمة والصورة. ومثل هذه الممارسة تدخل في نطاق البعد الإعلامي.

وهناك أبعاد أخرى يضعها اللواء الدكتور أحمد جلال عز الدين وتتمثل في¹:

- **مصدر الأزمة وأسبابها:** وهل هي مشكلات سابقة تطورت إلى حد الأزمة، أم هي تهديد خارجي، أم هي عوامل طبيعية، أم موقف طارئ داخلي؟

- **ثقل الأزمة:** ويقاس بمدى تهديدها للمصالح الحيوية أو القيم الأساسية للدولة.

- **تعقد الأزمة:** ويقاس بمدى ما هو متاح من خيارات في مواجهتها.

¹ - أحمد جلال عز الدين: إدارة الأزمة في الحدث الإرهابي، (الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1990)، ص ص 28، 29.

- **كثافة الأزمة:** ويقاس بمعدل الأحداث في فترة زمنية محددة، فكلما تلاحقت الأحداث في فترة زمنية وجيزة كلما كانت الأزمة أكثر كثافة.

2-4- مناهج تشخيص الأزمة.

تستدعي عملية تشخيص الأزمة أو تحليلها الاعتماد على مجموعة من المناهج التي تمكن من الوصول إلى أسبابها ودوافعها، وقد اعتمدت الدراسات الحديثة في مجال دراسة الأزمات على عدة مناهج تختلف عن بعضها البعض وتتمثل فيما يلي¹:

- **المنهج الوصفي التحليلي:** ويقوم هذا المنهج على أساس تشخيص الأزمة وفقاً للمرحلة التي وصلت إليها، أي كما هي عليه الآن من حيث تحديد ملامحها ومظاهرها العامة ونتائجها التي ترتبت عليها.

- **المنهج التاريخي:** يعمل هذا المنهج وفقاً لنظرية أن الأزمة لا تنشأ فجأة ولكنها نتاج تفاعل أسباب وعوامل نشأت قبل ظهور الأزمة تاريخياً، ومن هنا فالتعامل معها يجب أن يبنى على معرفة كاملة بتاريخ الأزمة وتطورها.

- **منهج النظم:** يعبر هذا المنهج عن وجود مجموعة من الأجزاء أو الأقسام تعمل مع بعضها البعض في توافق وتناسق، وتؤدي مجموعة من العمليات لتحقيق هدف معين، وينظر للأزمة في هذا المنهج على أنها نظام متكامل يحتوي على أربعة عناصر أساسية:

- مدخلات الأزمة.
- نظام تشغيل الأزمة.
- مخرجات نظام التشغيل.
- التغذية المرتدة.

¹ - هويدا مصطفى: الإعلام والأزمات المعاصرة، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2009)، ص 18، 19.

- **منهج الدراسات المقارنة:** ويقوم هذا المنهج على أساس دراسة الأزمات السابقة ومقارنتها موضوعيا بالأزمات التي تواجهها في الوقت الحاضر لمعرفة أوجه الاختلاف والتشابه، ومن ثم تحديد طرق العلاج وتقوم المقارنة على عدة أسس منها:

- أسس مقارنة زمانية تاريخية.
- أسس مقارنة مكانية جغرافية.
- أسس مقارنة خاصة بالنشاط الذي حدثت فيه الأزمة.
- أسس المقارنة من حيث الحجم وشدة الأزمة.

- **منهج الدراسات المتكاملة:** أضافت بعض الدراسات بعدا آخر لمنهجية دراسة وتشخيص الأزمة يأخذ في اعتباره التكامل بين المناهج السابقة، والذي لا يعزى نشوء الأزمة أو حدوثها إلى سبب واحد، وبالتالي عند تحليل الأزمة ودراستها تستخدم عدة مناهج للكشف عن أسباب وجذور الأزمة والمتغيرات التي أثرت في تطورها.

- **منهج دراسة الحالة:** يقوم هذا المنهج على دراسة كل أزمة على حدى، حيث لكل أزمة خصائصها وعواملها ومظاهرها المستقلة التي تميزها عن غيرها، كما أن هناك اختلاف وتباين في المكان والزمان والعوامل والأسباب الدافعة والمساعدة والأهداف والقيم والسلوك والتصرف، ويقوم منهج دراسة الحالة على دراسة شاملة ودقيقة اللازمة من جميع جوانبها ومتابعة مسارات تطورها وتحديد نتائجها وانعكاساتها في الإطار المحلي والدولي والإقليمي، ويركز منهج الحالة على دراسة الأزمة من المظاهر التالية¹:

- طبيعة العلاقات ونوعيتها التي سادت خلال نشأة الأزمة والتي رافقت تطوراتها المختلفة.
- الحجم الذي وصلت إليه خلال تطورها وتفاعلاتها وهو ما يطلق عليه (حجم ظاهرة الأزمة)، أو النتائج المحددة التي أفرزتها.
- العوامل والأسباب المباشرة وغير المباشرة التي أدت إلى الأزمة وتلك التي أسهمت في تطورها واستمرارها.

¹ - زيد منير عبوي: إدارة الأزمات، (عمان: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، 2007)، ص ص 84، 85.

- المنهج البيئي: يرى هذا المنهج أن الأزمة هي وليدة البيئة التي نشأت فيها وتفاعلت معها، ويقوم هذا المنهج عند تشخيص الأزمة بتحليل القوى البيئية المؤثرة في صنع الأزمة وفي نموها واتساع نطاقها، ولا بد من الإشارة إلى أن عناصر البيئة تقسم إلى ثلاثة مجموعات هي¹:

- المجموعة الأولى: تتمثل في القوى التي يمكن التحكم فيها كل التحكم.

- المجموعة الثانية: وتتمثل في القوى التي يمكن التحكم فيها أو السيطرة عليها.

- المجموعة الثالثة: وتتمثل في القوى التي لا يمكن التحكم فيها وفي قوة عنفها، ولكن يمكن توجيهها والسيطرة عليها.

ثالثاً: الإعلام والأزمة.

3-1- التطور التاريخي لبحوث إعلام الأزمات.

شكلت الأزمات على اختلاف أنواعها خاصة منذ بداية النصف الثاني من القرن الماضي إلى غاية يومنا هذا مادة خصبة لمختلف وسائل الإعلام وأصبحت تغطي بتغطية على نطاق واسع من قبل هذه الوسائل التي تسعى جاهدة لإرضاء جمهورها المتابع للضرورة وتطوراتها، وهو ما أدى إلى بروز العديد من البحوث العلمية في مجال إعلام الأزمات التي لاقت اهتماماً واسعاً من قبل الباحثين في هذا المجال.

ورغم حداثة مفهوم إعلام الأزمات إلا أنه يعد أحد المجالات البحثية التي نالت اهتمام الباحثين والمتخصصين الإعلاميين، حيث ترجع البداية العلمية الجادة لدراسة أدوار ووظائف الاتصال والإعلام أثناء الأزمات إلى الستينات من القرن العشرين، إذ تنبه الباحثون الأوائل إلى دور وأهمية الإذاعة في نقل رسائل التحذير من الكوارث، وركزت البحوث على عملية تصميم رسائل التحذير وخصائصها والعقبات التي تواجهها سواء

¹ - نايلي خالد: مرجع سابق، ص 119.

استخدمت على الإذاعة أو التلفزيون، لكن أغلب هذه البحوث لم تهتم بمجمل الاتصال الجماهيري خاصة في مرحلة ما قبل وما بعد انفجار الأزمة¹.

وفي أواخر الستينات من القرن الماضي ظهر عدد محدود من بحوث إعلام الأزمات والكوارث التي أجريت في مراكز بحوث الأزمات والكوارث ومراكز الرأي العام في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان، بينما ظهرت محاولات فردية لتحليل الجوانب المختلفة لإعلام الأزمات والكوارث حيث أعد "إيفال ويليام" **Evell** **williams** عام 1953 رسالة ماجستير تضمنت تحليل مضمون لصحيفة نشرت رسائل وتقارير عن إعصار ضرب احد المدن الأمريكية، وقد قام "هاري مور" **Harry Moore** بإعادة شرح وتحليل المواد الصحفية التي قام ويليامز بتحليلها عن نفس الكارثة.

وحسب "فيرتا تايلور" **Virta Taylor** فان الباحثين الأوائل قد أخفقوا في إدراك الدور المزدوج للإعلام في وقت الأزمات، فوسائل الإعلام تقرر الأحداث وتنقل الوقائع وفي الوقت ذاته تعمل كمنظمات رئيسية في التحضير والاستعداد والاستجابة للآزمات، والملاحظ أن أغلب البحوث والاستخدامات الرائدة لإعلام الأزمات قد اهتمت بدور وسائل الإعلام في استخراج التقارير الأولية عن الأحداث وإبراز التقارير السلبية عن الأزمات، وهو ما طرح إشكالية مدى دقة ما تنقله وسائل الإعلام عن الأزمات².

أما سنوات الثمانينات والتسعينات فقد شهدت زيادة مطردة وسريعة في بحوث واستخدامات إعلام الأزمات على المستويين المحلي والعالمي، كما ظهرت بحوث عبر ثقافة مقارنة لمواقف وتوجهات الإعلام أثناء الأزمات خاصة الإعلام الأمريكي والياباني، وما يلاحظ هنا هو أن البحوث التي ركزت على الصحافة كانت أكثر من البحوث التي أجريت على الإذاعة والتلفزيون، كذلك فان الأطر النظرية لإعلام الأزمات والكوارث كانت محدودة للغاية وتكاد تكون امتدادا طبيعيا لما هو سائد في نظريات ونماذج التأثير الإعلامي³.

1 - محمد شومان: مرجع سابق، ص 127.

2 - قدرى علي عبد المجيد: اتصالات الأزمة وإدارة الأزمات، (القاهرة: دار الجامعة الجديدة، د، ط، 2008)، ص 182.

3 - محمد شومان: المرجع السابق، ص 128.

وبالرغم من زيادة وتطور الاهتمامات النظرية والعلمية بإعلام الأزمات، إلا أن الاهتمام بهذا المجال في الوطن العربي عامة ما يزال محدودا للغاية ويمثل بدايات رائدة تحتاج إلى مزيد من البحث والدراسة من جهة، والربط بين المجال النظري والعملي من جهة أخرى وكل هذا راجع ربما إلى وجود عقبات عديدة تواجه تطور مثل هذه البحوث واستخداماتها، غير أن الارتفاع المستمر في عدد ونوعية الأزمات من جهة وتطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال من جهة أخرى قد دفع إلى زيادة الاهتمام ببحوث إعلام الأزمات وفتح مجالات جديدة أمام الباحثين، وأكثر من هذا فهو يثير إشكالات عديدة خاصة بعد تطور وسائل وفنون التغطية الإعلامية ووسائل الإعلام والاتصال، بحيث يصعب إخفاء المعلومات عن رجال الإعلام¹.

3-2- خصائص إعلام الأزمات.

بالرغم من أهمية وحيوية الإعلام خلال الأزمات والظروف الاستثنائية التي تواجه المجتمعات، إلا أن هناك نظرة سطحية لإعلام الأزمات واستخفافا بهذا الجانب، مما ينعكس على الممارسة الإعلامية التي قد تتخذ عدة طرق في معالجة الأزمة، لذا يتطلب الأداء الإعلامي أثناء الأزمات معالجة كاملة تأخذ بعين الاعتبار جميع جوانب الأزمة وتوفير المعلومات والأخبار بما يخدم الرأي العام، وتساهم في إيجاد الحلول التي من شأنها القضاء على الأزمة، وتتجلى خصائص إعلام الأزمات على النحو التالي:

الجانب الأول: خصائص إعلام الأزمات من حيث الممارسة الإعلامية.

من أهم خصائص إعلام الأزمات أنه "يتحرك بصورة حاسمة، فعند حدوث الأزمة ليس هناك وقت للتردد، يجب تنفيذ المعادلة الصعبة وهي الحصول على أكبر قدر من المعلومات من وسائل الإعلام في أسرع وقت ممكن، إذا كانت جهة الأزمة لا تأخذ السيطرة على المعلومات ولا توفرها فتقوم وسائل الإعلام بمهمتها وهي أن تبحث عن مصادر أخرى لتوفير صوت أو انتزاع الأخبار وهذه قد لا تكون دقيقة"².

¹ - محمد شومان : المرجع السابق، ص 128.

² - اسماعيل عبد الفتاح: الإعلام وإدارة الأزمات، (القاهرة: دار العالم العربي، ط1، 2012)، ص117.

- ويتطلب الأداء أو الممارسة الإعلامية للآزمات خصائص لا بد أن تتوفر في وسائل إعلام الأزمة ونجد منها¹:
- التخطيط الجيد لاستثمار الوقت والاستفادة من كل دقيقة، حيث أن عامل الزمن مهم جدا في هذه الأوقات وخصوصا لدى الإعلام، ويمكن لأي جهة مغرضة استغلال عنصر الزمن وبث ما تريد، وفي هذه الحالة يصبح العمل قائم على رد الفعل وهو التصحيح لا الفعل وهو التبليغ بالحقائق.
 - توفير آليات التواصل مع الأطراف ذات الصلة بالأزمة للحصول على المعلومات الدقيقة والمؤكدة بشكل سريع.
 - توفير إمكانية الانتقال إلى الأماكن ذات الصلة بالأزمة، لأن ذلك يوفر عنصر المصداقية لدى الجمهور، ولا يمكن أن تؤثر فيه أية شائعات، حيث يسهل بث ونشر الشائعات بسهولة وسرعة في مثل هذه الأوقات.
 - معالجة أي تعارض أو تضارب في المعلومات والأرقام من مصادرها الأصلية لتحقيق المصداقية فيما يقدم من بيانات ومعلومات مع سرعة تناول أي تعارض أو تضاد، لتكون الوسيلة التي يعمل بها المصدر الأصح فيما ينقل من معلومات عن الأزمة.
 - تقييم الأداء بشكل سريع ومتابعة ما يقدم من دعم من الجهات الإعلامية الأخرى يتم تحديدها على وجه الدقة، لمواجهة ما قد يقدم من أي جهة مغرضة، والرد عليه علميا من خلال المتابعة الحية والمتوازنة والموضوعية.
 - كذلك من بين الخصائص التي ينبغي مراعاتها في إعلام الأزمة هو أن تكون رسالته ذات صياغة واضحة من حيث لغة التخاطب الإعلامي مع جمهور الأزمة الداخلي والخارجي بالشكل الذي يسيطر على معالم التفكير لدى هذا الجمهور، ويدفعه لتأييد أو معارضة مجموعة الأفكار الخاصة بالأزمة، ولا بد أن يكون مبنيا على الحقائق².

الجانب الثاني: خصائص إعلام الآزمات من حيث القائم بالاتصال.

إن القائم بإعلام الآزمات هو الآخر لا بد أن تتوفر فيه خصائص لأداء مهمته أثناء تغطيته ومعالجته للآزمة، فالتصدي للآزمة إعلاميا يعني ببساطة توظيف كافة الأجهزة الإعلامية والعناصر البشرية والمادية المتاحة في التصدي للآزمة قبل وبعد وقوعها بأكبر قدر من الحرفية والدقة والمهارة، ولهذا نقول أن القيادات الإعلامية ينبغي

¹ - إسماعيل عبد الفتاح : المرجع السابق، ص123.

² - قدرى علي عبد المجيد: مرجع سابق، ص325.

أن تتوفر فيها صفات القيادة، أي قيادة العمليات الإعلامية بما فيها من إمكانيات مع تحقيق التعاون المثمر بين الأجهزة الإعلامية المختلفة التي يتم توظيفها في معالجة الأزمة، أو منع حدوثها، وذلك عن طريق معالجة أوجه القصور في كافة نواحي كل مؤسسة إعلامية، وعلى القيادة الإعلامية الحرص على مراجعة ما يتم تنفيذه وتقييمه، وفي كل ذلك لا بد أن يتحلى القادة والعاملون معه بالهدوء والثبات في أخطر المواقف مع التحلي بقدر كبير من الشجاعة والثبات¹.

ففي ظل حدوث الأزمات الاقتصادية لا بد أن يتحلى القائم بالإعلام بدرجة عالية من الوعي والمهارة والتزامه بالموضوعية في تناوله لمختلف جوانب الأزمة، وهذا لا يتم إلا من خلال استعانتة بمختلف الخبراء لإجراء التحليلات والتعليقات حول موضوع الأزمة بهدف خلق رأي عام واع ومهياً لامتناس ما حدث، كما ينبغي عليه الابتعاد قدر المستطاع عن عملية التضليل والتشويه الإعلامي التي قد تؤدي إلى استمرار الأزمة وتفاقمها، إضافة إلى تجند كل الجهود الإعلامية خاصة الكوادر البشرية في توجيه وتسيير الأزمة إعلامياً بما يحفظ للمجتمع توازنه واستقراره، كما يجب على القائم بالإعلام أثناء معالجته للأزمة الابتعاد قدر الإمكان عن بعض العوامل التي تؤثر على المعالجة وتشوه رسالة إعلام الأزمات.

3-3- دور إعلام الأزمات ووظائفه.

تلعب وسائل الإعلام أدواراً مختلفة داخل المجتمع، ويزداد دورها أهمية خاصة في ظل الأوقات الحرجة الناتجة عن حدوث مختلف الأزمات، حيث يؤدي الإعلام في هذه الحالة دورين أساسيين أحدهما إيجابي والآخر سلبي.

- الدور الإيجابي لإعلام الأزمات: ويكون ذلك عن طريق استخدام الحملات الإعلامية المكثفة ونقل قدر معتبر من المعلومات والأخبار إلى جمهور الأزمة ورسمها بشكل معين بحيث تخلق انطباعاً معيناً مستهدفاً لديهم على أن يكون ذلك في إطار حقائق راسخة ومعتقدات قوية ويتجلى دور الإعلام في هذه الحالة في جانبين هما²:

¹ - عبد المجيد شكري: التخطيط الإعلامي، أسسه، نظرياته، تطبيقاته، (القاهرة: دار الفكر العربي، ط1، 2009)، ص176.

² - محمد مالك: مقارنة تحليلية وصفية لدور الاتصال في إدارة وتسيير الأزمات بالمؤسسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم الإعلام والاتصال، 2006-2007)، ص112.

أ- الجانب الإخباري: يتم ذلك عن طريق متابعة أخبار الأزمة والتعريف بنتائج مواجهتها ومحاولات التصدي لها، وتحجيمها، أو مدى النجاح في ذلك، ويتم ذلك عن طريق نقل المعلومات إلى جمهور الأزمة بأمانة وسرعة ومصداقية، وإحاطتهم بما يحدث فعلا على أرض الواقع الأزموي.

ب- الجانب التوجيهي: وهذا الجانب يعتبر من أهم وأخطر الجوانب على الإطلاق في العملية الإعلامية، فمتخذ القرار أثناء الأزمة يكون في حاجة إلى أي دعم وتأييد من كافة القوى المحيطة والمهتمة بالأزمة وكذا بعلاجها سواء لتأثر مصالحهم بها، أو لان استمرارها قد يؤثر على مصالحهم، ومن خلال عملية إحداث المعرفة المخططة جيدا، والتأثر الايجابي على تشكيل ثقافة الفرد والمجتمع، وإحداث الوعي المطلوب، وتنمية الإدراك بخطورة وامتداد الأزمة تتكون لدى أفراد المجتمع قناعة معينة تدفعهم إلى القيام بسلوك معين.

وفي هذه الصدد تتجلى وظائف الإعلام أثناء معالجته للأزمة في المهام التالية¹:

- فورية نقل الحدث من موقعه بالعمق والتحليل.
- الاهتمام بالتقارير والتحليلات والتعليقات الإخبارية عن الأزمة وتطورها.
- الاهتمام بالمادة الوثائقية المصاحبة للتغطية الإعلامية.
- البعد عن مبدأ حجب المعلومات أو إخفائها، بحيث تكون وسائل الإعلام هي الرابطة بين صانعي القرار في الأزمة والمسؤولين عن التعامل معها وبين الرأي العام.
- الاهتمام بالوصول إلى موقع الأحداث وإجراء الحوارات مع الشهود والمسؤولين والشخصيات الرسمية وكذلك الخبراء والمفكرين، لربط المعلومات ببعضها البعض ومساعدة الرأي العام على تكوين رأي تجاه الأزمة من خلال هذه التحليلات.
- جذب الجمهور إلى التغطية الإعلامية نظرا للمنافسة الشديدة من جانب وسائل الإعلام الدولية وقت الأزمة.

¹ - مختار جلولي: مرجع سابق، ص 121.

وفي ظل تعدد الأزمات في عصرنا الحالي كالأزمة الاقتصادية الحالية وانعكاساتها على مختلف القطاعات داخل المجتمع لاسيما القطاع الاجتماعي، يتجلى دور إعلام الأزمة في حماية النظام والمحافظة على الاستقرار الداخلي وإيجاد المناخ والوعي والقناعة اللازمة لجعل القوى الشعبية متكاتفه ضد الأزمة وصانعها، وفي هذا الإطار يصبح للإعلام وظيفتان أساسيتان هما¹:

1- أن يكون الإعلام انعكاسا لمجتمع الأزمة، بمعنى أن يكون كما يرغب هؤلاء الأفراد معبرا عن طموحاتهم وآمالهم فيحقق بذلك عنصر المصادقية مما يزيد من الاهتمام به والانجذاب إليه.

2- أن يكون الإعلام موجها لمجتمع الأزمة، بمعنى كما يريد قادة المجتمع، ومن هنا يستطيع الإعلام خلال الأزمة أن يحول كل فرد من أفراد المجتمع من مجرد متلقي للرسالة الإعلامية إلى متفاعل معها ومتجاوب مع عناصرها ومحقق لأهدافها من خلال القيام بسلوك معين، فضلا عن إحداث وحدة في الفكر العام للمجتمع وصياغة اتجاه عام متفق عليه.

ويرى الدكتور السيد عليوة أن أدوار ووظائف إعلام الأزمات تتحدد في ما يلي²:

- المساعدة على تنشيط الكيانات المحلية على مجابهة الأزمة.

- الحث والتحفيز على تقديم الإسعاف والنجدة ذات الفعالية وفق الاحتياجات الظرفية الماثلة.

- تلعب أجهزة الإعلام دور حلقة الاتصال بين الأفراد وصانعي القرار السياسي والقائمين على إدارة الأزمات.

وحتى يكون للإعلام الدور الفعال يجب أن يبنى على حقائق، وعلى أن يتفاعل مع المناخ المحيط بالأزمة وأن يكون دقيقا في نقل الحقائق والمعلومات حتى يكتسب مصداقية المعايضة الخيرية بكل جوانبها وأبعادها، وتحتاج العملية الإعلامية إلى صياغة خاصة للغة التخاطب الإعلامي مع جمهور الأزمة الداخلي والخارجي وبالشكل الذي يسيطر على معالم التفكير لدى هذا الجمهور ويدفعه لتأييد أو معارضة مجموعة الأفكار بالأزمة وفقا لما نرغب ونستهدف أن يكون.

¹ - هويدا مصطفى: مرجع سابق، ص 37.

² - السيد عليوة: مرجع سابق، ص 34.

- **الدور السلبي لإعلام الأزمات:** رغم أهمية إعلام الأزمات ووظائفه الإيجابية التي يؤديها داخل المجتمع من خلال ما يقوم به من توعية وتحذير وتنبيه وإخبار، إلا أن هناك أدوار سلبية له في بعض الأحيان تتمثل في التجاهل التام للأخبار والمعلومات، وعدم إعلام الجمهور بتطورات الأزمة، وهذا التجاهل يأخذ هو الآخر شكلين¹:

أ- **تجاهل إعلامي كامل:** حيث يتم عزل جمهور الأزمة أو المهتمين بها عن الأحداث وتجهيلهم بشكل تام عنها وعن تطوراتها، وبالتالي لا يستطيع أي فرد تكوين رأي أو يتولد لديه انطباع، ومن ثم لا يحدث سلوك إيجابي بشأنها.

ب- **تجاهل جزئي مقصود:** حيث يتم الاهتمام فقط بأحد أطراف الأزمة وتجاهل الطرف الآخر، أو التركيز على هذا الطرف وصياغة الأخبار عنه بشكل معين مع التجاهل للطرف الآخر، ويطلق على هذه الصورة لفظ التشويه الإعلامي.

ويؤدي تجاهل بعض الأخبار المهمة في تطورات الأزمة إلى تشويه الحقيقة والتأثير على اتجاهات الرأي العام، فتحوير المعلومات عن مسارها الحقيقي قد يؤدي إلى تجاوزات خطيرة في حياة الأزمة، فالواقع يثبت أن وسائل الإعلام لا تضطلع بهذا الدور الرائد المنوط بها في كل الأزمات، ولا تلتزم بالرسالة الإنسانية المنتظرة منها في كل الأحوال، ويصدق عليها في هذا المقام المثل القائل أنها سلاح ذو حدين، فمثلما هي قادرة على احتواء الأزمات وإعلام الجمهور وطمأنته وتعبئته ورأب الصدع وتوحيد الصفوف والتخفيف من الآثار السلبية والمساعدة على إعادة البناء، فإنها في الوقت ذاته يمكنها أن تصنع الأزمات وتؤججها وتنشر الفوضى وتروج للإشاعات وتثير النعرات الطائفية والفتن المذهبية، وتخرج الأحقاد والضغائن، وتؤلب القوى على بعضها، وتتسبب في كثير من المصائب والقلق والاضطرابات التي قد تفضي إلى ما لا يحمد عقباه².

¹ - محمد عبد الوهاب حسن عثماوي: دور الصحف في إدارة الأزمات الأمنية، (القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، ط1، 2013)، ص ص84، 85.

² - علي فلاح الضالعين وآخرون: الإعلام وإدارة الأزمات، (عمان: دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، د، ط، 2014)، ص150.

3-4- مراحل التعامل الإعلامي مع الأزمات.

إن التعامل الإعلامي مع الأزمات لا يقتصر على تقديم ونشر المعلومات، وإنما يتجلى في الدور الهام الذي تلعبه وسائل الإعلام في تغطية الأحداث وتطورات الأزمة التي تساعد على فهم أبعاد الأزمات واحتواء آثارها وتوعية الرأي العام بمخاطرها، حيث يؤكد الباحثون في مجال الإعلام أن التناول الإعلامي للازمات ينبغي أن يمر بثلاث مراحل يؤدي الإعلام دورا محددًا في كل مرحلة¹:

أ- مرحلة نشر المعلومات: تتمثل المرحلة الأولى في تقديم حجم معرفي شامل ومتنوع يغطي الجوانب المختلفة للأزمة، ويمكن المتلقي من الوقوف على أرضية صلبة من المعلومات الغنية والمتنوعة المصادر التي تتيح له أن يمتلك المعرفة الكافية المتعلقة بجوانب الأزمة وعناصرها وأسبابها وأطرافها، بعيدا عن التغطية الوصفية والسردية التي تقوم على أسلوب خطابي وانفعالي وتوجيهي وهو ما يسمى بإعلام الضجيج، ويمكن للقائمين على وسائل الإعلام التعبير عن رأيهم ومواقفهم من خلال المنظور الذي تقدم فيه هذه الوسائل المعلومات والوقائع والحقائق، ومن خلال نوعية هذه المعلومات وطرق معالجتها وصياغتها وترتيبها وأشكال تقديمها، فالإعلام خلال هذه المرحلة يواكب رغبة الجماهير في مزيد من المعرفة واستجلاء الموقف من الأزمة ذاتها، وآثارها وأبعادها المختلفة.

ب- مرحلة تفسير المعلومات وتحليلها: إذا كان الطابع الإخباري هو السائد في المرحلة الأولى، فإن الطابع التحليلي التفسيري هو السائد في هذه المرحلة، إذ تقوم وسائل الإعلام بتحليل عناصر الأزمة والبحث في أسبابها وجذورها ومقارنتها بأزمات أخرى، وهنا تفسح وسائل الإعلام المجال أمام كل ما يساعد على استجلاء الحقائق وتوضيحها، سواء أكانت مواد إيضاحية مفسرة أو تحليلات وأراء الخبراء، إضافة إلى مواقف المسؤولين وصانعي القرار تجاه الأزمة واحتواء آثارها.

ويجب في هذه المرحلة التركيز على التفسير والتحليل والنقد نتيجة تعرض المواطن إلى كم هائل من المعلومات من مصادر مختلفة ومتنوعة، ما قد يؤدي إلى تشويش ذهنه نظرا لكثرة المعلومات، لكنه لا يفهم ولا يستوعب ولا يدرك بعمق وشمولية حقيقة ما يحدث، فيأتي التحليل والنقد ليحقق مهمة تعريفه وشرح ما يحدث له، إذ تشحن المعالجة التحليلية - التفسيرية للأبعاد المختلفة للأزمة بمضمون يثري معرفة المواطن بها ويعمق فهمه لها، ويحشد

¹ - <http://www.acrseg.org/39610>، تم زيارة الموقع يوم 04 فيفري 2017 على الساعة 11:40.

حول هذه المعالجة قوى وشرائح واسعة مهتمة ومعنية بالأبعاد المختلفة للآزمة، الأمر الذي من شأنه أن يجعل المواطن مطلعاً على أخبار الأزمة ومدركاً وفاهماً ومستوعباً لأسبابها وتاريخها وعواملها، ومحصناً أيضاً ضد أي خطاب إعلامي مختلف، نتيجة وضوح الفكرة في ذهنه من خلال المعلومة الصحيحة والتحليل السليم، كما يجب على الإعلام في هذه المرحلة التمهيد إلى النتائج المتوقعة للآزمة بغض النظر عن طبيعة هذه النتائج.

ج- المرحلة الوقائية: تعتبر الأزمة حدثاً مهماً يترك آثاره العميقة على مختلف جوانب الحياة، وإذا كانت الأزمة قد اختفت أو انتهت فإن آثارها ذات حضور قوي وبالتالي تمارس تأثيراً، لذلك لا يجب أن تتوقف وسائل الإعلام عند مجرد تفسير الأزمة والتعامل مع عناصرها، بل يجب أن يتخطى الدور الإعلامي هذا البعد، لتقدم هذه الوسائل للجماهير طرق الوقاية وأسلوب التعامل مع أزمات متشابهة.

وعلى الرغم من وضوح دور وسائل الإعلام في الأزمات في المراحل الثلاثة السابقة، إلا أنها عادة ما تكون أسيرة لبعض العوامل التي تحد من فاعليتها في الأزمات ومن بين هذه العوامل ما يلي¹:

- تبعية بعض وسائل الإعلام للنظام السياسي الرسمي وهذا ما يؤدي إلى الازدواجية في الخطاب الإعلامي التي تصل إلى حد التناقض بين المواقف السياسية المختلفة المعلنة.
- التضليل المتعمد وغير المتعمد من خلال بث معلومات مغلوطة لإرباك الطرف الآخر، ويتضح ذلك من خلال التصريحات المتعلقة بالحلول المطروحة للخروج من الأزمة.
- الإثارة والتهويل بعيداً عن المسؤولية الاجتماعية ويتجلى ذلك من خلال نقل الأخبار المتعلقة بالأحداث.
- غياب السياسة الإعلامية وهي مشكلة مرتقنة بغياب الإستراتيجية السياسية الواضحة.
- التلاعب بالألفاظ والمصطلحات، وهذا التلاعب المقصود أو غير المقصود يكشف عن أزمة حقيقية في بناء الخطاب الإعلامي.
- المبالغة التي تصل لدرجة الإثارة والتهويل بهدف التأثير على الرأي العام وتغيير قناعاته.

¹ - عبد الرزاق محمد الدليمي: الإعلام وإدارة الأزمات، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، 2012)، ص ص195، 196.

- تغيب المشاركة الجماهيرية والاستخفاف بعقلية الجماهير، فالجمهور يشعر بعدم احترام رأيه أو توجيه أدنى اهتمام له.

ولتفادي هذه العوامل أو العقبات التي تحد من فاعلية الإعلام أثناء الأزمات و تؤدي إلى تزييف الحقائق وتضليل الرأي العام، ينبغي على وسائل الإعلام أن تتقيد بمجموعة من الضوابط أثناء تناولها لأي أزمة ومن بين هذه الضوابط¹:

- الدقة في عرض الحقائق والمعلومات وتقديمها للرأي العام بصدق من دون تلوين أو تحريف للحقائق.
- السرعة في نشر الحقائق اللازمة لخلق مناخ صحي، يحتوي آثار الأزمة ويعمل على تخفيفها.
- القدرة على التعامل باتزان وعقلانية وعدم الانفعال والانسياق مع الرأي العام، وبالتالي يجب على وسائل الإعلام أن تتحلى وقت الأزمات بالعقلانية وتبتعد عن إثارة الرأي العام وتهيجه.
- الاهتمام بالتصريحات ذات الطبيعة الرسمية السياسية من مصادر موثوق بها من أجل تشكيل الرأي العام تجاه الأزمة.

انطلاقاً من الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام على مستوى المراحل السابقة ومختلف العقبات التي تواجهها، إلا أن هذه الوسائل تبقى أمام اختبار حقيقي في أوقات الأزمات، باعتبارها مرآة للحقيقة وعين المشاهد الثالثة التي يجب أن تنقل الحدث وتفسره كما هو، ويكون ولاؤها الأول والأخير له.

¹ - هزوان الوز: الإعلام أدوار وإمبراطوريات، (دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2012)، ص59.

خلاصة الفصل.

مما سبق عرضه يمكننا القول بان مفهوم الأزمة أصبح من المفاهيم الواسعة الانتشار على جميع الأصعدة، تختلف أسبابها باختلاف المجالات التي تحدث فيها، و يعتبر الإعلام إحدى المجالات البحثية التي نالت اهتمام الباحثين بموضوع الأزمة خاصة خلال العقود الزمنية الأخيرة من القرن الماضي، وذلك نظرا للدور الكبير الذي يلعبه الإعلام خلال المراحل المختلفة التي تمر بها الأزمة، حيث يساهم في تشكيل الوعي الاجتماعي لدى الأفراد والتأثير في اتجاهاتهم من خلال نقل الأخبار والمعلومات وتفسيرها، وذلك بهدف تكوين رأي عام شامل تجاه الأزمة.

الفصل الثالث

الصحافة الجزائرية والأزمات الاقتصادية.

تمهيد

أولاً: الخلفية التاريخية للازمات الاقتصادية وأنواعها.

1-1- تاريخ الأزمات الاقتصادية.

1-2- أنواع الأزمات الاقتصادية.

1-3- الأزمات النفطية في العالم.

ثانياً: الأزمة النفطية (2015) وانعكاساتها على الجزائر.

2-1- أسباب الأزمة النفطية في الجزائر.

2-2- تداعيات الأزمة النفطية على الجزائر.

2-3- الحلول التي انتهجتها الجزائر لمواجهة الأزمة.

ثالثاً: الدور الإعلامي للصحافة المكتوبة أثناء الأزمات الاقتصادية.

3-1- مسار الصحافة الجزائرية بعد الاستقلال.

3-2- وظائف الصحافة الجزائرية أثناء الأزمات الاقتصادية.

3-3- معالجة الصحافة الجزائرية للازمات الاقتصادية "أزمة البترول 2015-2016 أمودجا".

خلاصة.

تمهيد:

شكلت الأزمات الاقتصادية التي شهدتها العالم على مدار العقود الزمنية الماضية إلى غاية يومنا هذا مصدر قلق للعديد من الدول، لاسيما التي تعتمد في بناء اقتصادها على الربيع النفطي، وتعتبر الجزائر إحدى الدول المتضررة من أزمة انهيار أسعار البترول لسنة 2015، وذلك لما أفرزته من تداعيات في جميع المجالات، مما دفع بالحكومة الجزائرية إلى البحث عن حلول لمواجهة هذه الأزمة على الصعيد الداخلي والخارجي، هذه الأحداث أثارت اهتمام وسائل الإعلام الجزائرية بشكل عام والصحافة المكتوبة بشكل خاص، وذلك لما لها من أهمية ودور خاصة في ظل الظروف الاستثنائية التي تواجه المجتمع، حيث تساهم في توعية الشعب بمدى خطورة الأزمة وجسامتها والمساهمة في تهيئة الرأي العام لمواجهةتها، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل الذي قسمناه إلى ثلاثة عناصر أساسية: العنصر الأول جاء تحت عنوان الأزمات الاقتصادية، أما العنصر الثاني فجاء موسوماً بالازمة النفطية الراهنة وانعكاساتها على الجزائر، أما العنصر الثالث فجاء معنوناً بالدور الإعلامي للصحافة الجزائرية أثناء الأزمات الاقتصادية.

أولاً: الخلفية التاريخية للازمات الاقتصادية وأنواعها.

1-1- تاريخ الأزمات الاقتصادية.

كانت الأزمات الاقتصادية في التشكيلات الاقتصادية والاجتماعية التي سبقت الرأسمالية تحمل طابعا مختلفا عن الأزمات التي حدثت في عصر الرأسمالية، فقد كانت الأزمات تنجم في السابق عن كوارث طبيعية عفوية، كالجفاف والظوفان والجراد وغيرها من الآفات، كما كانت تنجم عن أحداث من صنع الإنسان كالحروب والغارات التي كانت تدمر كل شيء، وتصيب القوى المنتجة بالخراب، وتحدث فاقة شديدة عند الناس، وتنتشر المجاعات والأوبئة فتقتل الكثير من الناس، وكانت هذه الأزمات التي تسمى "بأزمات ضعف الإنتاج" التي تنجم عن أسباب غير نابعة مباشرة من جوهر أسلوب إنتاج معين.

أما في العصر الحديث انفجرت أول أزمة انخفض فيها الإنتاج بصفة دورية واضحة في إنجلترا عام 1825 التي أدت إلى تقليص الإنتاج، وحدثت افلاسات كثيرة، وتراجع التصدير، وانتشار البطالة والفقر، أما أزمة خفض الإنتاج الدورية التالية فقد ظهرت في النصف الثاني من عام 1832، حيث شملت جميع فروع الصناعة في إنجلترا والتي أدت إلى هبوط شديد في حجم التصدير، ثم بدأت مرحلة ركود طويلة امتدت حتى عام 1842، ثم اندلعت أزمة اقتصادية جديدة في عام 1866 بسبب الحروب التي وقعت بين بعض الدول الأوروبية التي خلفت من ورائها توترا اقتصاديا كبيرا في أوروبا، ثم ظهرت أزمة أخرى سنة 1882 ثم تلتها بعد ذلك أزمة سنة 1890، ثم انتشرت أزمة كبيرة في أوروبا سنة 1900، ثم تلتها أزمة 1907 وأزمة 1913¹.

أما اعنف أزمة حدثت في القرن العشرين فهي أزمة 1929 التي هزت العالم وكانت لها سمعة مدوية، ثم تلتها أزمة (1974-1975) التي أعلنت ولادة مرحلة جديدة من مراحل تطور الرأسمالية، وتعد أزمة (1981-1983) اشد عنفا من أزمة السبعينات السابقة، هذه الأزمة كانت في جوهرها أزمة إفراط في الإنتاج وعدم قدرة السوق على استيعابه صارت تأخذ شكل الركود الممتد لا شكل دورة الانتعاش والركود، أما في الآونة الأخيرة فقد تعرض العالم لازمة مالية سنة 2008 تتصف بأنها الأسوأ ربما منذ أزمة الكساد الكبير على حد تعبير الخبراء

¹ - قحطان عبد سعيد السامرائي: دراسة في جذور الأزمة في الاقتصاد الرأسمالي، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم الإدارية والمالية في جامعة الإسراء، عمان، 28-29 افريل 2009، ص15.

الاقتصاديين، غير أن هذه الأزمة لم تكن هي الأولى في النظم الاقتصادية المعاصرة، فوفقا لتقديرات البنك الدولي وقعت 112 أزمة مصرفية حول العالم منذ أواخر السبعينات حتى نهاية القرن الحالي، وهذه الأزمات كانت أكثر حدة مما سبقها وأكثر كلفة على الأداء الاقتصادي، لكن أزمة 2008 تميزت بأنها الأكبر في التاريخ المعاصر، حيث وصفها " بول فولكر" رئيس المجلس الاحتياطي الفدرالي بالولايات المتحدة سابقا بأنها "أم الكوارث المالية جمعاء" والتي نتجت عن أكبر فقاعة ائتمانية في التاريخ كما عبر عنها الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل " بول كورجمان"¹.

1-2- أنواع الأزمات الاقتصادية.

اتخذت الأزمات الاقتصادية التي شهدها العالم سواء على مستوى الأنظمة الاشتراكية أو الرأسمالية العديد من الأشكال التي خلفت من ورائها خسائر جسيمة على كافة المستويات الاقتصادية، حيث يفرق الاقتصاديون في هذا المجال بين العديد من الأزمات الاقتصادية منها²:

– **الأزمة الزراعية:** عندما كان النظام المعيشي للمجتمعات مرتبطا بالزراعة كانت الأزمات تجد أصلها في الحروب، ونقص الماء، والقحط، مما يؤدي إلى الانخفاض المفاجئ في المحاصيل، وانخفاض دخل الفلاحين وارتفاع أسعار البذور، حيث كانت أزمة القطاع الزراعي تنعكس سلبا على قطاعات الصناعة والتجارة، إذ أن انخفاض القدرة الشرائية للفلاحين يؤدي إلى نقص في الطلب على المنتجات الصناعية وارتفاع البطالة.

– **الأزمة الصناعية:** الأزمات الصناعية هي أزمات إنتاج مفرط على نقيض أزمات الكفاية، وتظهر عادة عندما يتجاوز العرض مستوى الطلب، وليس عندما يكون هناك نقص في المنتجات مقارنة بالطلب، فلا يجد المنتجون مشترين فتتخفض الأرباح وتضيق سوق العمل وتنخفض الأجور، وتزيد البطالة وتظهر حالة الإفلاس.

– **الأزمة المالية:** هي التي تحدث نتيجة الانخفاض المفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول، والأصول إما رأس مال مادي يستخدم في العملية الإنتاجية مثل الآلات والمعدات والأبنية، وإما أصول مالية هي حقوق ملكية لرأس

¹ - قحطان عبد سعيد السامرائي: المرجع السابق، ص22.

² - فتح الرحمن ناصر احمد عبد المولى: ضوابط الاقتصاد الإسلامي ودورها في علاج الأزمات الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي، (جامعة أم درمان الإسلامية: معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، 2009-2010)، ص60.

المال المادي أو للمخزون السلعي، مثل الأسهم وحسابات الادخار، أو أنها حقوق ملكية للأصول المالية وهذه تسمى مشتقات مالية، ومنها العقود المستقبلية كتعاقدات النفط والبنية التحتية على سبيل المثال.

- الأزمة النقدية: هي التي تتضمن هبوطا شديدا في قيمة العملة الوطنية مقابل انخفاض حاد في الاحتياطات الأجنبية لدى السلطات النقدية، ويمكن التماس هذه الأزمة من خلال اتجاه الأفراد والشركات نحو تحويل الموجودات المالية بالعملة الوطنية إلى العملة الأجنبية لتجنب الهبوط المتوقع في العملة الوطنية الذي قد يحدث نتيجة لظهور اختلال على صعيد الاقتصاد الكلي، وتصبح السلطات النقدية في هذه الحالة غير قادرة على الدفاع عن السعر الثابت للعملة الوطنية مما يجبرها على التخلي عنه لصالح تبني نظم الصرف المرنة وخاصة عندما تسود مستويات سعر صرف لا تنسجم مع واقع الاقتصاد الكلي¹.

1-3- الأزمات النفطية في العالم.

يعتبر النفط مادة أساسية وحيوية لكل دول العالم على اختلاف مستويات نموها، إلا أن بعض التحولات السياسية والاقتصادية وتحدياتها ساهمت وبشكل كبير في التأثير على أسواق النفط العالمية وجعلها عرضة لتقلبات أدت إلى حدوث العديد من الأزمات النفطية التي نوجزها فيما يلي:

1-2- الأزمة النفطية سنة 1973: أطلق على هذه الأزمة اسم أزمة تصحيح الأسعار البترولية وتقييم برميل البترول بقيمته الحقيقية التي كانت متدنية إلى مستويات قياسية، وتعتبر هذه الأزمة أول صدمة نفطية عرفها العالم والتي كان لها الأثر الأكبر على أرض الواقع، فبالعودة إلى التاريخ النفطي نجد أن الأسعار النفطية العالمية قبل سنة 1970 كانت تسطر وتحدد من قبل الشركات النفطية العالمية.

عرفت أسعار النفط خلال سنة 1973 نوعا من الاضطراب، ففي السادس أكتوبر من نفس السنة وردا على العدوان الإسرائيلي ضد القوى المصرية والسورية في حرب الغفران، قامت الدول العربية المنضمة لمنظمة الأوبك

¹ - هيكال عجمي جميل: الأزمات المالية: مفهوما ومؤشرا وإمكانية التنبؤ بها في بلدان مختارة، مجلة جامعة دمشق، المجلد التاسع عشر، العدد الأول، 2003، ص 281.

إضافة إلى سوريا وتونس ومصر بحظر نفطي ومنع الشحنات النفطية الموجهة إلى الولايات المتحدة والدول المساندة لإسرائيل، كما مس هذا الحظر البلدان الأخرى التي دعمت إسرائيل بما في ذلك هولندا، البرتغال، وجنوب إفريقيا، لتعرف بذلك عدة سنوات من المفاوضات بين الدول المنتجة للنفط وشركات النفط عملت بالفعل على زعزعة نظام التسعير المستمر منذ عقود، والذي أدى إلى تفاقم آثار الحصار¹.

غير أن هذا الحصار لم يكن عربيا فقط بل حتى دول أمريكا اللاتينية التابعة للمنظمة* ساهمت هي الأخرى فيه وساندت الدول العربية لمنع وصول الإمدادات النفطية لكل من ساعد إسرائيل، ليكون بمثابة رد قطعي لعدم موافقة الدول الأعضاء مجتمعة على قرار الولايات المتحدة بإمداد الجيش الإسرائيلي وكسب النفوذ في السلام بعد جولات من التفاوض الصعب، ليقود كل من الحظر النفطي وسيطرة منظمة الأوبك الأسعار النفطية نحو الارتفاع بشكل دراماتيكي مغيرا بذلك موازين القوى الاقتصادية العالمية التي كانت سائدة خلال الفترات السابقة، مما أثر ليس فقط على الدول المنتجة الرئيسية ولكن أيضا في الدول الأقل نموا، وخصوصا تلك التي تعتمد على الطاقة المستوردة كما أن الأزمة زادت من حدة النقاش بين البلدان أقل نموا والدول الصناعية الغربية الكبرى، وتعتبر هذه الصدمة كسابقة أولى في تاريخ الدول المنتجة التي كسبت من خلالها الدعم السياسي والاقتصادي مما ساهم في إيصال أصواتها وجعلها مسموعة في أروقة السلطة السياسية في الدول الصناعية.

وتعتبر سنة 1973 بمثابة ضربة قوية استطاعت من خلالها منظمة الأوبك أن تستعيد حقها السيادي على ثرواتها النفطية من خلال استخدامها للنفط كسلاح سياسي، وهذا ما مكنها من إعادة رسم معالم خريطة السوق النفطية، كونها تملك طاقات إنتاجية هائلة أبرزها السعودية بإنتاج يقدر بـ 10 مليون برميل يوميا ما مكن الأوبك بامتلاك قدرة التأثير على المعروض النفطي في السوق العالمي، وهذا ما أثار موقف الدول الصناعية الكبرى من أزمة

¹ Philip K. Verleger, Jr : “Third Oil Shock Real or Imaginary? Consequences and

Policy Alternatives”. Institute for International Economics, Number 00-4, April 2000, P1

* منظمة أوبك : هي مجموعة الدول المصدرة للنفط التي تأسست بناء على مؤتمر بغداد يوم 14 سبتمبر 1960 تضم الأقطار الرئيسية المنتجة للنفط في الدول النامية، حيث تضم كل من: السعودية، الكويت، العراق، إيران، فنزويلا، قطر، اندونيسيا، ليبيا، الجزائر، الإمارات، نيجيريا، الإكوادور، الغابون، تهدف إلى توحيد السياسات النفطية بين الدول الأعضاء والعمل على استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية.

الارتفاع الكبير في الأسعار وماله من أثر سلبي على اقتصادياتها¹، الأمر الذي دفع بها إلى إنشاء الوكالة الدولية للطاقة* من أجل التخفيض من استهلاك الطاقة، وتكوين مخزون استراتيجي، وتعويض النفط بمصادر طاقة بديلة، وكذلك تشجيع الاستكشافات النفطية.

2-2- الأزمة النفطية سنة 1979: بعد سنة 1973 تأكد أن عصر البترول الرخيص قد انتهى، وإن عصر السيطرة المطلقة للشركات البترولية على الأسعار انتهت أيضا وإن الدول المصدرة للبترول لن ترضى بأقل من القيمة التي تراها عادلة لسعر بترولها، وبذلك تعاقبت مؤتمرات الأوبك لمراجعة الموقف وتصحيح الأسعار فيما يتلاءم والاعتبارات المختلفة خصوصا تزايد التضخم النقدي العالمي².

شهد العالم سنة 1979 أزمة بترولية ثانية نتيجة ارتفاع الأسعار إلى حد أقصى بسبب إضراب العمال الإيرانيين في مصافي النفط في نوفمبر 1978، ثم أعقبها الثورة الإيرانية في بداية عام 1979 مما أدى إلى نقص الإمدادات النفطية الإيرانية من 6 مليون برميل إلى 1,5 مليون برميل مما دفع بالأسعار إلى الارتفاع، وفي ظل هذه الأوضاع ارتفع سعر البترول العربي الخفيف من 12,7 دولار للبرميل في مارس 1979 إلى 24,5 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة، وواصلت الأسعار ارتفاعها لتبلغ 36 دولار للبرميل في ديسمبر 1980 نتيجة الحرب العراقية الإيرانية وتقلص العرض إلى مستويات خطيرة جدا، وفي ذات الوقت ارتفعت فوائض أموال الأوبك إلى 211,7 مليار دولار³.

انطلاقا من الأحداث السابقة يمكننا تلخيص أهم الأسباب التي أدت إلى حدوث الأزمة النفطية الثانية سنة 1979 في النقاط التالية:

¹ - إدريس أميرة: تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية - دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، (جامعة تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2015-2016)، ص ص 146، 147.

* بعد نشوب حرب أكتوبر وقيام الدول العربية بوقف ضخ البترول إلى الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا وتخفيض إنتاجها الإجمالي، سارعت الولايات المتحدة الأمريكية بدعوة الدول الصناعية إلى مؤتمر واشنطن في 13-14 فيفري 1974 لمناقشة قضايا الطاقة، وتم الاتفاق من خلاله على إنشاء الوكالة الدولية للطاقة، التي تهدف إلى تقوية موقف المستهلكين للنفط من خلال تشجيع أعضائها على الاحتفاظ بمخزون تجاري واستراتيجي كبير من النفط تستطيع به التأثير على السوق النفطية في مراحل انخفاض إنتاج دول الأوبك وقلة العرض النفطي.

² - صديق محمد عفيفي: تسويق البترول، (القاهرة: مكتبة عين شمس، ط2003)، ص 275.

³ - Maurice du rousset : Le marché du pétrole, (Edition ellips 1999), P49.

- انخفاض الإنتاج الإيراني: أدت الأوضاع السياسية السائدة في إيران إلى تقلص إنتاجها النفطي من 5241,7 برميل يومي سنة 1978 إلى 3167,9 سنة 1979، وقد أدى نقص الإنتاج الإيراني إلى تسابق الدول الصناعية للحصول على الكميات اللازمة من النفط خوفا من تأثير منطقة الشرق الأوسط بالأحداث التي تجري في إيران وبالتالي تأثر إنتاجه مما أدى إلى رفع الأسعار.

- تواصل انخفاض قيمة الدولار الأمريكي: إن تواصل انخفاض الدولار الأمريكي جعل دول الأوبك ترفع من أسعار النفط بنفس نسبة انخفاض الدولار لتعويض انخفاض القدرة الشرائية لعوائدها.

2-3- الأزمة النفطية سنة 1986: في عام 1982 لجأت منظمة الأوبك إلى خفض الإنتاج سعيا منها لإبقاء الأسعار عند مستوى عال، إلا أن تزايد العرض النفطي من دول خارج المنظمة والتخفيضات المتتالية التي أجرتها كل من بريطانيا والنرويج لأسعار إنتاجها النفطي بدء من عام 1983 بمقدار 5,5 دولار للبرميل وعدم التزام بعض أقطار منظمة أوبك بالإنتاج ضمن الحصص المقررة، كل هذه العوامل شكلت عائقا أمام الأوبك ودفعتها إلى خفض سعر النفط ليصبح عند مستوى 30,1 دولار للبرميل سنة 1983 ثم 27,5 دولار للبرميل سنة 1985، وبداية من سنة 1986 انهارت الأسعار بشكل سريع خلال الأشهر الأولى، فوصل سعر برميل النفط الخام خلالها إلى 13 دولار للبرميل ما خلق أزمة حقيقية للدول المنتجة للنفط خصوصا أعضاء الأوبك نتيجة للحملة المعادية التي شنتها الوكالة الدولية لطاقة بالتعاون مع شركات النفط الكبرى.

وتعتبر أزمة 1986 سببا رئيسيا في خلق أزمات اقتصادية للدول المنتجة للنفط، فقد عرف الميزان التجاري لدول الأوبك خسارة قدرت بـ 127 مليار دولار للفترة (1982-1985)، كما تراجعت العائدات البترولية لدول الأوبك لفترة (1982-1986) حيث بلغت 134 مليار دولار¹، وكانت الدول المنتجة للنفط ذات الطاقة الإنتاجية المحدودة المتضرر الأكبر في هذه الحالة لأنها تعتمد على النفط كمصدر رئيسي لصادراتها، وفي نفس الوقت ونتيجة لانخفاض الأسعار عرفت الدول الصناعية معدلات نمو عالية نظرا لانخفاض الكبير في أسعار النفط حيث زادت من استهلاكها للنفط كما ساهم هذا في خفض معدلات التضخم العالمي، ومن بين الأسباب التي أدت إلى حدوث أزمة 1986 ما يلي:

¹ -Maurice du rousset : **Le marché du pétrole** ,op_cit,p54.

- الغش الممارس بين أعضاء الأوبك: في بداية الثمانينات طبقت الأوبك نظام الحصص للضغط على الأسعار بما يتناسب مع التطورات في الاقتصاد العالمي وحددت سقف الإنتاج بـ 17 مليون برميل يومي، إلا أن بعض الدول لم تحترم حصصها الإنتاجية ورفعت إنتاجها، فعلى سبيل المثال رفعت نيجيريا وليبيا حصصهما بزيادة قدرها 200,000 برميل في اليوم، كما أبرمت السعودية عقد الصافي المكرر بإنتاج يقدر بـ 1,25 مليون برميل في اليوم¹.

- المنافسة بين دول الأوبك ودول خارج الأوبك: إن ظهور دول جديدة منتجة للبترول وبطاقات إنتاجية كبيرة مثل بريطانيا والنرويج إلى جانب تشجيع الاستكشاف والتنقيب من طرف وكالة الطاقة الدولية، كل ذلك أدى إلى تراجع نسبة سيطرة دول الأوبك على الصادرات العالمية، حيث استطاعت هذه الدول تغطية 15% من إجمالي الاستهلاك العالمي.

- انخفاض الاستهلاك العالمي من النفط وتعويضه بمواد بديلة: عقب ارتفاع أسعار النفط سنة 1973 تحولت العديد من الدول الصناعية لتعويض النفط بمصادر طاقة بديلة كالفحم، ففي كندا مثلاً تراجعت نسبة استهلاك النفط من 14% سنة 1979 إلى 30% سنة 1985، في مقابل ذلك ارتفع استهلاك الفحم خلال نفس السنة من 8% إلى 13% سنة 1985.

دفعت أزمة 1986 دول الأوبك إلى عقد عدة اجتماعات للخروج من الأزمة ففي فترة 1987-1989 تراوح سعر النفط ما بين 14,2 و 17,7 دولار للبرميل، وفي نهاية جويلية 1990 ارتفع السعر ليلغ 21 دولار للبرميل ثم 22,3 دولار للبرميل بسبب زيادة الطلب على النفط تحسباً لحرب الخليج (الكويتية، العراقية)، ثم انخفضت الأسعار إلى حدود 18 دولار للبرميل باندلاع الحرب سنة 1991، وبقيت الأسعار دون مستوى 20 دولار بين 15 و 16,6 دولار للبرميل خلال فترة (1991-1995).

2-4- الأزمة النفطية سنة 1998: خلال هذه السنة تعرضت السوق النفطية العالمية إلى عدة ظروف أدت إلى حدوث اختلال كبير في العرض والطلب، فمن ناحية الطلب عرفت دول آسيا أزمة اقتصادية أثرت على حجم

¹ - Chems Eddine Chitour : La politique et le nouvel ordre pétrolière international,(Edition Dahleb1995), p171

الاستهلاك فانعكس ذلك سلبا على مستوى الطلب، أما من ناحية العرض النفطي فقد ارتفعت الإمدادات النفطية لدول الأوبك من 25 مليون برميل يومي إلى 27,5 برميل يومي، وقد ساهم ذلك في رفع مستوى المخزونات النفطية للدول الصناعية مما ساهم في زيادة الاختلال في سوق النفط فانخفض السعر إلى حدود 12,3 دولار للبرميل.

أثرت أزمة النفط عام 1998 على اقتصاديات كافة الدول وعلى الدول المنتجة للنفط بصفة خاصة، حيث انخفض معدل نمو هذه الأخيرة من 3,4% سنة 1997 إلى 1,8% سنة 1998، وفي بداية 1999 تحسنت الأوضاع وارتفع السعر إلى 17,5 دولار للبرميل بسبب خفض إنتاج دول الأوبك ودول من خارج الأوبك، فوصل السعر سنة 2000 إلى 27,6 دولار للبرميل¹.

2-5- الأزمة النفطية لسنة 2004: تميزت هذه السنة بارتفاع متواصل لأسعار النفط حيث وصلت إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار من قبل، إذ ارتفع السعر من 28 دولار للبرميل سنة 2003 ليبلغ معدل 36 دولار للبرميل ثم 42 دولار للبرميل في الربع الثاني لسنة 2004 ليتخطى حدود 50 دولار في الربع الأخير لعام 2004.

خلال نفس السنة حصلت زيادة غير مسبقة في الطلب على النفط إذ بلغ 2,4 مليون برميل مقابل 1,5 مليون برميل خلال السنوات الماضية، وأمام هذا الوضع قررت الأوبك رفع سقف إنتاجها بـ 2 مليون برميل في اليوم ابتداء من أوت 2004 متجاوزة بذلك السقف المحدد رسميا المقدّر بـ 1,5 مليون برميل في اليوم، مما أفقد الأوبك السيطرة على عامل التوازن في الأسواق النفطية والمحافظة على استقرار أسعار النفط².

لعل السبب الرئيسي في حدوث هذه الطفرة في الطلب هو تلبية حاجات النمو المتحقق في اقتصاديات الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى العمليات العسكرية التي تقوم بها و.م.أ خارج حدودها

¹ - تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك: العدد 28، سنة 2001.

² - موري سمية: أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية - دراسة حالة الجزائر - مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، (جامعة أبي بكر بلقايد: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2009-2010)، ص 83.

ومعدلات النمو المتزايدة في كل من الدول الآسيوية والصين، وقد شهدت سنة 2004 عدة أحداث ساهمت في ارتفاع أسعار النفط أهمها¹:

- الاضطرابات السياسية في نيجيريا واستهداف عمال النفط أدى إلى خفض الإنتاج بنحو 10 % سنة 2004.
 - المشاكل التي واجهتها شركة الطاقة الروسية يوكوس بسبب حجم الضرائب المفروض عليها مما ساهم في وقف إنتاجها الذي أدى إلى زيادة الأسعار بنسبة 23 % أي قرابة 8,3 دولار للبرميل.
 - الاضطرابات السياسية في كل من فنزويلا والعراق.
 - إعصار ايفان في خليج المكسيك والتخوف من قدوم شتاء قارس.
 - تزايد معدلات النمو الاقتصادي العالمي في أمريكا، أوروبا، الصين، الهند ودول جنوب شرق آسيا وغيرها.
 - ارتفاع نشاط المضاربات على النفط نتيجة التخوف من انقطاع إمدادات البترول لأي سبب من الأسباب المذكورة، وقد لعب عامل المضاربة في الأسواق الآجلة دورا فعالا في لعبة ارتفاع الأسعار.
- 2-6- الأزمة النفطية سنة 2008:** شهدت سنة 2007 استمرار في ارتفاع الأسعار، إذ تجاوز المعدل اليومي لسعر سلة أوبك حاجز 90 دولار للبرميل في نوفمبر 2007، كما وصلت إمدادات دول الأوبك إلى 85 مليون برميل يوميا، ووصل السعر سنة 2008 إلى 92,7 دولار للبرميل خلال الفصل الأول ثم إلى 113,5 دولار للبرميل خلال الفصل الثالث ليهوي السعر إلى 52,5 دولار للبرميل خلال الفصل الرابع²، ولعل السبب الرئيسي في ذلك هو تفاقم الأزمة المالية العالمية وبدء الانهيارات المتلاحقة في أسواق المال والمؤسسات المصرفية كل ذلك ساهم في الانخفاض الحاد ومعدلات أسرع لأسعار النفط، واستقر السعر سنة 2009 في حدود 61 دولار للبرميل بنسبة انخفاض تقدر ب 35,4% مقارنة بعام 2008³.

¹ - موري سمية: المرجع السابق، ص ص83-84.

² - تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك: العدد 34، سنة 2007.

³ - تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك: العدد 36، سنة 2009.

- ولعل هذا الانخفاض السريع في أسعار النفط خلال فترة قصيرة طرح التساؤل عن العوامل الأكثر أهمية في تفسير التغيرات التي تطرأ على أسعار النفط الخام وتؤدي إلى تذبذبها، وأهم هذه العوامل تتمثل في:
- المضاربة: وذلك من خلال قيام المضاربين برفع وتخفيض الأسعار على النحو الذي يمكنهم من جني الأرباح الطائلة والسريعة.
 - الاضطرابات السياسية والأمنية في دول منتجة للنفط: ذلك أن حدوث مثل هذه الاضطرابات يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع الأسعار من خلال انخفاض العرض والعكس صحيح في حال عدم حدوث اضطرابات في أي دولة من الدول المنتجة للنفط.
 - الكوارث الطبيعية وخصوصاً ما ينجم عن الأعاصير في خليج المكسيك: حيث تؤدي هذه الكوارث إلى آثار سلبية على المنشآت النفطية القائمة هناك مما يؤثر على عرض النفط الأمر الذي ينعكس في ارتفاع الأسعار والعكس صحيح في حال عدم حدوث كوارث طبيعية.
 - الطلب على النفط: ذلك أن التغير في الطلب بمعدلات تفوق التغير في العرض أو ضعف نمو المعروض النفطي مقارنة بنمو الطلب يمثل العامل الأكثر أهمية في تفسير تذبذب الأسعار بالشكل الذي تشهده السوق النفطية¹.
 - موقع البترول ضمن مصادر الطاقة المختلفة: إن دور النفط يتعزز يوم بعد يوم بين مصادر الطاقة المختلفة لأنه ارخص وقادر على الاستجابة لجميع أوجه الاستعمالات، إذ يشكل حوالي 95 % من الطاقة المستعملة في وسائل المواصلات، إضافة إلى أنه يشكل أساس لصناعات عديدة تتجاوز الثلاثة آلاف منتج.
 - زيادة الطلب على النفط في السنوات الأخيرة في كل من الصين والهند وروسيا.
 - العامل السياسي واستمرار تأثيره مستقبلاً².

¹ - مهداوي هند وآخرون: الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على أسعار النفط - حالة الجزائر - مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني بسطيف بعنوان:

الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية بتاريخ 20-21 أكتوبر 2009، ص14.

² - نور الدين هرمز وآخرون: تغيرات أسعار النفط وعوائده، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد الأول، 2007، ص14.

ثانيا: الأزمة النفطية(2015) وانعكاساتها على الجزائر.

تعيش الجزائر منذ بداية 2015 أزمة اقتصادية خانقة نتيجة تضافر مجموعة من العوامل التي أدت إلى تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث خلفت من ورائها أثارا وخيمة على العديد من القطاعات، لذا سنحاول التطرق إلى مختلف الأسباب التي أدت إلى حدوث هذه الأزمة وتداعياتها على الجزائر خلال الفترة الزمنية الممتدة ما بين 2015- 2016 وهذا ما يتماشى مع موضوع دراستنا.

2-1-أسباب الأزمة النفطية في الجزائر: شغلت الانخفاضات المتتالية لأسعار النفط مع نهاية 2014 العديد من المهتمين والمحللين الاقتصاديين والسياسيين وصناع القرار وحتى عامة الناس، لما لها من انعكاسات مؤثرة على النشاطات الاقتصادية ومصادر الدخل القومي للدول المنتجة له بالمقام الأول، والتي ترسم خططها الإنمائية وموازنتها المالية اعتمادا على توقعاتها للعائدات من سوق النفط العالمي، وبالمثل فهي الأخرى تؤثر حتى على الدول الصناعية التي تعتمد على هذا المورد الطاقوي بالدرجة الأولى لتحقيق ما رسمته من تطور وارتقاء.

بعد ثلاثة أعوام من المستويات المرتفعة والمستقرة لسعر البرميل النفطي والتي قدرت ب 105 دولار للبرميل خلال الفترة الممتدة بين جانفي 2011 - جوان 2014، فجأة ودون سابق إنذار بدأت الأسعار في الانخفاض منتصف 2014، وزادت حدة انحدارها منذ إعلان منظمة الأوبك الإبقاء على سقف إنتاجها عند مستوى 30 مليون برميل في اليوم، مما تسبب في تراجع الأسعار واستمرار سلسلة الانخفاضات إلى أن وصل متوسط سعر البترول سنة 2015 إلى 52 دولار للبرميل في حين قدر متوسط سعره سنة 2016 ب 45 دولار للبرميل، أما عن مسببات هذه الأزمة التي أدت إلى انخيار أسعار البترول فيمكن إرجاعها إلى عدة عوامل يمكن توضيحها في النقاط التالية:

- العوامل السياسية: يعيش المجتمع الدولي اليوم العديد من التغيرات العميقة التي جرفت العالم برمته منذ السنوات القليلة الماضية لتزج به في متاهات فوضى تخفي صراعات دولية جيو إستراتيجية محمومة للسيطرة على مناطق النفوذ الاقتصادية والهيمنة على مصادر الطاقة وأسواقها، حيث نجد أن اغلب إنتاج احتياطي النفط يتركز في بقعة تكاد تكون ساخنة بين فترة وأخرى ألا وهي منطقة الخليج، والتي طالما كانت عرضة للتدخلات الأجنبية طمعا

فيما تحتويه من ثروة نفطية ضخمة¹، ونظرا لتناغم القرارات السياسية لأغلب بلدان هذه المنطقة مع قرارات الإدارة الأمريكية المعادية لروسيا وإيران اللتان يعتمد اقتصادهما بدرجة مهمة على الواردات من تصدير النفط الخام، فقد لعب حكام هذه المنطقة وخاصة السعودية دورا في تدهور أسعار النفط من خلال زيادة العرض من النفط الخام وبيعها بسعر منخفض إلى دول أوروبا وأمريكا، وبالتالي الضغط على القرار السياسي لروسيا وإيران من أجل تغيير مواقفهما من قضايا متعددة في المنطقة خاصة الأزمة السورية، وهذا ما ذهب إليه بعض المحللين الاقتصاديين والخبراء الذين أرجعوا الانهيار الحالي لأسعار المحروقات إلى التفسير السياسي البحث، وانطلق هذا التفسير من مقالة الكاتب توماس فريدمان² Tomas Friedman بعنوان "حرب المضخات" وبنى فيها تحليله على افتراض وجود اتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية من أجل خفض أسعار النفط، مما يؤثر سلبا على روسيا وإيران باعتبارهما الأكثر تضررا من هذا الانخفاض، ففي روسيا كان انخفاض النفط العامل الأبرز في تراجع الاقتصاد الروسي بنسبة 4,8% سنة 2015، بالإضافة إلى هبوط العملة الروسية إلى مستويات تاريخية مقابل الدولار الأمريكي، أما إيران فتوقع صندوق النقد الدولي أن تحقق عجزا بقيمة 8,6 مليار دولار في سنة 2014³ نتيجة هبوط أسعار النفط، هذه الأوضاع حسب المحللين ستجعل كلا من إيران وروسيا تلتفتان إلى الشأن الداخلي خوفا من أن يتصاعد الضغط الشعبي تحت وطأة التأثيرات الاقتصادية.

- العوامل الاقتصادية: إن التقلبات الحادة التي تتعرض لها أسعار البترول في أسواق النفط العالمية خلال السنوات الأخيرة راجعة إلى تداخل مجموعة من العوامل الأساسية، فاستنادا لم تم ذكره آنفا من عوامل سياسية نجد أن العامل الاقتصادي هو الآخر له دور في هذه الأزمة، ومن بين العوامل الاقتصادية التي أدت إلى انهيار أسعار البترول ما يلي:

- انخفاض النمو الاقتصادي: يعتبر النمو الاقتصادي من المحددات الأساسية لحجم الاستهلاك العالمي من النفط الخام، فأي زيادة في معدلات النمو الاقتصادي سوف يتبعه زيادة في معدلات استهلاك النفط الخام مما يدفع

¹ - نبيل جعفر عبد الرضا: اقتصاد النفط، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، دط، 2011)، ص 114.

² - Thomas Friedman: a Pump War, The New York Times, USA, October, 2014, p 14

³ - فوقة فاطمة و مرقوم كلثوم: تقلبات أسعار النفط، أي بدائل متاحة للاقتصاد الجزائري، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد الثالث، 2016، ص 23.

بالسعر نحو الارتفاع، أما إذا حدث العكس وحصل انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي فإن ذلك سوف يدفع معدلات الطلب ومن ثم استهلاك النفط نحو الانخفاض ويدفع مسار أسعار النفط الخام نحو الانخفاض.

وتعتبر الصين من أكبر مستهلكي النفط الخام نظرا لأكبر حجم قطاعها الصناعي المنتج لمختلف السلع والتي تصدر إلى أسواق العديد من الدول العالمية، ويبلغ معدل نمو الاقتصاد الصيني حوالي 14 % سنويا مما يساهم في زيادة الطلب على النفط الخام، وبالتالي ارتفاع الأسعار، ولأول مرة تشير التقارير لعام 2014 إلى انخفاض معدل النمو الصيني إلى حوالي 02 % مما أثر في معدلات النمو وفي معدلات الطلب على النفط الخام¹، الأمر الذي أدى إلى انخفاض الأسعار.

- انتشار المضاربة على النفط: إن استخدام النفط كسلعة للمضاربة تعتبر من الظواهر الجديدة التي تتعرض لها صناعة النفط حاليا، وإن أساس قيامها هي التوقعات المستقبلية التي تركز على مختلف المتغيرات الاقتصادية والسياسية، فإذا توقع المضاربون أن أسعار النفط سوف ترتفع مستقبلا فإنهم سوف يقومون بشراء وتخزين النفط فيساهم هذا الشراء في ارتفاع أسعار النفط بصورة أكبر، أما إذا توقع المضاربون أن أسعار النفط سوف تنخفض فإنهم سيقومون ببيع مخزوناتهم النفطية مما يساهم في زيادة العرض، ومن ثم انخفاض أكبر في سعر النفط، فكل الدلائل تشير إلى أن للمضاربين يد في تدهور أسعار النفط الحالية من خلال توقعهم بانخفاض الأسعار فقاموا ببيع مخزوناتهم النفطية، مما أدى إلى زيادة العرض وبالتالي حصل انخفاض في أسعار النفط الذي وصل إلى حوالي 50 دولار للبرميل عام 2015 بعد أن كان 115 دولار للبرميل منتصف عام 2014².

- عودة إيران إلى تصدير النفط: بعد توقيع الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة "1+5" تم رفع جزء كبير من العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران، وبذلك ستتمكن هذه الدولة من الوصول إلى أسواق النفط الدولية بشكل أسهل، ويتوقع أن تجاري جارتها العراقية في إنتاج النفط، وبحسب إحصائية منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، يبلغ الإنتاج الإيراني للنفط الخام نحو ثلاثة ملايين برميل يوميا، فيما تتوقع المنظمة الدولية للطاقة أن يزيد

¹ - حيدر كاظم مهدي: انخفاض أسعار النفط والإجراءات اللازمة لتقليل تأثيرها على الموازنة العامة في العراق، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القادسية، العدد(01)، 2015، ص04

² - نبيل جعفر عبد الرضا: مرجع سابق، ص110.

* - مجموعة "1+5": هي مجموعة الدول التي وقعت الاتفاق النووي مع إيران وهي: و.م.أ، روسيا، الصين، فرنسا، بريطانيا، ألمانيا.

الإنتاج بمقدار 300 ألف برميل يومياً بعد رفع العقوبات¹، هذه الزيادة في كمية النفط المتوفر عالمياً سيكون لها تأثير على الأسعار أيضاً.

- ثورة النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية: كان للطفرة في مجال النفط الصخري في أمريكا دور واضح فيما يشهده العالم من تراجع للطلب العالمي على النفط، ويرجع العديد من الخبراء في مجال الطاقة سبب هذا التراجع إلى ما عرفته الولايات المتحدة بـ "طفرة النفط الصخري"، وفي هذا الإطار نشرت جريدة "فايننشال تايمز" البريطانية في 12 أكتوبر 2014 مقالا أرجعت فيه هبوط أسعار النفط إلى الطفرة التي تشهدها الولايات المتحدة في إنتاج النفط الصخري، وهو ما مكّن الأمريكيون من الاعتماد على إنتاجهم المحلي بشكل أكبر والاستغناء عن النفط المستورد من الخارج، ما أدى إلى تراجع الطلب العالمي على النفط، إذ أن الولايات المتحدة هي أكبر مستهلك للنفط في العالم².

- التغير في السلوك الاستراتيجي لمنظمة أوبك: شهدت الفترة الأخيرة تغيراً في السلوك الاستراتيجي للمنظمة من خلال تركيزها على الحفاظ على حصتها السوقية على حساب الأسعار، فقد اتخذت المنظمة في بعض اجتماعاتها الأخيرة قراراً بزيادة الإنتاج بالرغم من فائض العرض العالمي مما أدى إلى انخفاض الأسعار.

2-2- تداعيات الأزمة النفطية على الجزائر.

تعتبر الجزائر إحدى الدول الريعانية التي تعتمد على عائدات البترول في بناء اقتصادها وتحقيق التنمية حيث تمثل المحروقات 97 % من مداخيل الدولة وحوالي 60 % من ميزانية الدولة، غير أن بعض الصراعات السياسية والاقتصادية التي تشهدها الساحة الإقليمية والدولية أدت إلى اضطراب أسواق النفط وعدم استقرار الأسعار مما انعكس بشكل سلبي على العديد من القطاعات في الجزائر، وتتمثل أهم تداعيات الأزمة الحالية فيما يلي:

2-2-1- تداعيات الأزمة النفطية على الاقتصاد الجزائري: نظراً لتبعية الاقتصاد الوطني إلى قطاع النفط تبقى الجزائر أكبر دولة متضررة من تقلبات أسعار النفط وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري، فقد خلف انخفاض أسعار

¹ - <http://www.dw.com/ar> ، تم زيارة الموقع يوم 21 أبريل 2016 على الساعة 7:42 سا.

² - <http://rawabetcenter.com/archives/901> ، تم زيارة الموقع يوم 21 أبريل 2016 على الساعة 07:52 سا.

البترول آثارا بارزة على الجانب الاقتصادي و يمكن معرفة ذلك من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية التي تتمثل أهمها فيما يلي:

- الميزان التجاري: أشارت أرقام تقرير البنك المركزي الجزائري إلى انخفاض متوسط سعر برميل البترول في 2015 ب 47,1 % منتقلا من 100,2 دولار في 2014 إلى 53,1 دولار في 2015، هذا الانخفاض نتج عنه انخفاض في حجم المحروقات المصدرة، إضافة إلى تقلص في إيرادات صادرات المحروقات ب 43,4 %، أي 33,08 مليار دولار في 2015 مقابل 58,46 مليار دولار في 2014، وهذا نظرا للتراجع الطفيف في الصادرات خارج المحروقات التي بلغت 1,49 مليار دولار، كما انخفضت الإيرادات الكلية للصادرات إلى 34,57 مليار دولار مقابل 60,13 مليار دولار في 2014، أي انخفاض ب 42,5 %، وعلى هذا الأساس فقد أشار تقرير البنك المركزي إلى ارتفاع عجز الميزان التجاري الذي بلغ 18,08 مليار دولار في 2015، وتواصلت هذه التوجهات خلال سنة 2016 حيث بلغ مستوى إيرادات صادرات المحروقات 27,66 مليار دولار باعتبار متوسط سعر البرميل بلغ 45 دولار في سنة 2016، وكذا حجم الصادرات من المحروقات الذي ارتفع ب 10,6 % مقارنة بسنة 2015¹.

- صندوق ضبط الإيرادات*: عرف الصندوق خلال الفترة الأخيرة تقلبات نتيجة التراجع المحسوس في عائدات البلاد مع انخفاض الإنتاج والصادرات ونسب نمو قطاع الطاقة، حيث بلغ ناتج صندوق ضبط الإيرادات سنة 2014 ما قيمته 5563,5 مليار دينار أي ما يعادل 51,18 مليار دولار، وانخفض مع نهاية سنة 2015 إلى 4408,1 مليار دينار أو ما يعادل 40,55 مليار دولار، أي انه فقد خلال سنة واحدة جراء الاقتطاع منه 10,63 مليار دولار، واستمر الصندوق بالتراجع مع تسجيل عدم ضخ المزيد من الموارد نتيجة استفحال العجز في الموازنة ومواصلة الدولة في سياسات إنفاق معتبرة وغير محسوبة خاصة لضمان السلم الاجتماعي، ليصل ناتج الصندوق مع نهاية 2016 إلى 2072,2 مليار دينار أو ما يعادل 18,93 مليار دولار².

¹ - جريدة الخبر: العدد (8479)، 13 افريل 2017، ص 11.

*- هو صندوق تم إنشائه كنتيجة لارتفاع العوائد النفطية بمقتضى المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000، قانون رقم 02-2000 المؤرخ في 27 جوان 2000.

² - جريدة الخبر: العدد (8265)، 08 سبتمبر 2016، ص 10.

- **ميزان المدفوعات:** لقد أدى الانهيار المستمر لأسعار البترول خلال السنوات الأخيرة إلى التأثير على قدرة الجزائر المالية على مقاومة الصدمات والمتطلبات المتزايدة على ميزان المدفوعات الخارجية، خاصة وان احتياطات الصرف تعرف تراجعاً حاداً من سنة إلى أخرى، حيث صرح في هذا الصدد محافظ البنك المركزي الجزائري "محمد لوكال"، أن العجز في ميزان المدفوعات بلغ 21.42 مليار دولار في الأشهر التسعة الأولى من عام 2016 بسبب هبوط أسعار النفط الذي أضر بالقوائم المالية للدولة¹.

- **تراجع احتياطات الصرف:** لقد أدى تواصل أزمة انهيار أسعار البترول إلى تراجع احتياطات الصرف وهذا ما أكدته أرقام البنك المركزي، حيث أشارت إلى أن احتياطي الصرف يفقد منذ بداية سنة 2016 ما معدله 1,9 مليار دولار، وان رصيده فقد خلال خمسة أشهر أي ما بين نهاية ديسمبر 2015 والنصف الأول من 2016 ما قيمته أكثر من 11 مليار دولار، ووفقاً لتقديرات بنك الجزائر فان قيمة احتياطي الصرف الجزائري قدرت ب 159,03 مليار دولار مع منتصف سنة 2015، و 144,13 مليار دولار مع نهاية ديسمبر 2015، وقد عرف الاحتياطي انخفاضاً مستمراً إذ قدر بحوالي 125 مليار دولار خلال النصف الأول من السنة، ويرتقب أن يتدنّى فاقداً أكثر من 24 مليار دولار ما بين نهاية 2015 ونهاية 2016²، هذا الانخفاض أدى إلى تراجع قيمة العملة الوطنية مقارنة بالعملات العالمية، حيث انخفضت ب 20 % مقابل الدولار وقاربت 4 % مقابل العملة الأوروبية، وهو الوضع الذي انعكس على ارتفاع نسب التضخم التي سجلت 4,8 % سنة 2015 مقابل 6,4 % سنة 2016.

2-2-2- تداعيات الأزمة النفطية على الجانب الاجتماعي: لا يتوقف الدور الذي يلعبه البترول وعوائده في التأثير على الجانب الاقتصادي فحسب، بل يتعدى ذلك ليؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في الجانب الاجتماعي، ومن بين مظاهر هذا التأثير ما يلي:

- **ارتفاع نسبة البطالة:** لجأت الحكومة الجزائرية في ظل انهيار أسعار البترول إلى اتخاذ العديد من التدابير للتصدي للآزمة منها تجميد عمليات التوظيف في مختلف القطاعات باستثناء أربعة منها هي التربية والتكوين المهني والصحة والتعليم العالي، ما تسبب في إحالة آلاف الشباب على البطالة، وهذا ما كشفت عنه تقديرات المكتب الدولي للشغل في تقريره ومعطياته الإحصائية عن مستويات بطالة عالية لدى الشباب في الجزائر، فقد أشارت الهيئة

¹ - <https://www.alaraby.co.uk/economy/2017/1/30>، تم زيارة الموقع يوم 22 أكتوبر 2017 على الساعة 19:30 سا.

² - جريدة الخبر: العدد (8237)، 11 أوت 2016، ص 10.

الدولية إلى أن نسبة البطالة لدى الشباب الجزائري قدرت خلال سنة 2016 ب 25,2 %، فهي تظل أعلى مقارنة بالمتوسط العام المعلن عنه من قبل السلطات العمومية¹، والمقدرة ب 10,2 إلى 11 % في مقابل ذلك قدرت البطالة خلال سبتمبر من سنة 2015 ب 11,2 %، مما يعني أن هناك أكثر من مليون ونصف مليون عاطل عن العمل 80% منهم شباب.

- ارتفاع نسبة الهجرة غير الشرعية: في ظل الواقع الصعب الذي أصبح يعيشه المجتمع الجزائري نتيجة الأزمة الاقتصادية الناتجة عن انهيار أسعار البترول وما خلفته من تداعيات خطيرة على العديد من المجالات في الجزائر، برزت إلى السطح ظاهرة كانت ولا زالت تؤرق الحكومة الجزائرية، ألا وهي ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي انتشرت بين فئات المجتمع لاسيما فئة الشباب التي أصبحت تعاني من الإحباط وتشعر بالتهميش والإقصاء، نتيجة ارتفاع نسبة البطالة بين أوساط هذه الفئة وغلاء المعيشة، مما دفع بها إلى ركوب زوارق الموت وشق البحر من أجل بلوغ الضفة الأخرى من البحر المتوسط، وفي هذا الصدد أشارت الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان في بيان لها انه وبلغت الأرقام واستنادا إلى إحصائيات قيادة حرس السواحل التابعة للقوات البحرية بأن قوات حرس الشواطئ للقوات البحرية سجلت إحباط محاولات هجرة غير شرعية ل 1206 مهاجرا غير شرعي منذ 01 جانفي 2016 إلى غاية 30 ديسمبر 2016² مقابل إحباطها ل 1500 شخص حاول الإبحار بطريقة غير شرعية لنفس الفترة من سنة 2015، وفي ظل هذا الوضع المعقد الذي يزداد سوءا أصبح لازما على الحكومة الجزائرية وضع رؤية إستراتيجية مبنية على أساس بدائل وحلول واقعية تمكنها من تجاوز الوضعية الراهنة والوصول إلى الوضعية المرجوة.

- زيادة معدلات الفقر: لقد أدت الإجراءات التقشفية التي اتخذتها الحكومة الجزائرية للتقليل من آثار الصدمة البترولية إلى تفاقم نسبة الفقر في الجزائر خاصة في ظل تضارب الأرقام بشأن العدد الحقيقي لفقرى الجزائر، حيث أفاد تقرير حديث صادر عن البنك الدولي بأن عدد الفقراء في الجزائر ارتفع إلى تسعة ملايين خلال سنة 2015 بعد ان كان ثمانية ملايين سنة 2014، لافتا إلى أن 20 % من هؤلاء الفقراء ينفقون أقل من أربعة دولارات يوميا، وأحصى تقرير البنك الدولي أكثر من 193 ألف عائلة فقيرة بالجزائر خلال عام 2015، بعد أن كان العدد نحو 162 ألفا عام 2014، وأضاف أن الجزائريين ينفقون 44 % من ميزانياتهم السنوية على تلبية حاجياتهم الغذائية.

¹ - جريدة الخبر: العدد (8546)، 20 جوان 2017، ص 09.

² - جريدة الشعب: العدد (17222)، 31 ديسمبر 2016، ص 05.

- **تهديد السلم الاجتماعي:** إن استمرار انهيار أسعار النفط من شأنه التأثير بشكل مباشر على الجبهة الاجتماعية في الجزائر، فالجزائريون اليوم وفي ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها تداعيات الأزمة الاقتصادية يعانون من عدة مشاكل اجتماعية كالفقر والسكن وارتفاع نسبة البطالة وعدم التوفر على ما يضمن حياة كريمة، هذه الأوضاع تفاقمت خلال السنوات الأخيرة خاصة في ظل استمرار الحكومة الجزائرية في السياسة الاقتصادية التي تنتهجها حاليا، والمتثلة في سياسة التقشف التي أدت إلى تفكير فئات واسعة من المجتمع وخلق توترات ترتبت عنها قيام عدة احتجاجات اجتماعية عبر مختلف أنحاء الوطن وفي شتى القطاعات، كإضراب التجار بمنطقة القبائل، الإضراب الذي شنه التكتل النقابي يوم 17 أكتوبر 2016 احتجاجا على قرار الحكومة بإلغاء التقاعد النسبي... الخ، وغيرها من الاحتجاجات الأخرى التي قد تخرج مطالبها عن طابعها الاجتماعي وتتخذ أبعادا أخرى كالبعد السياسي مما يؤثر على أمن واستقرار الوطن، ما لم تبادر الحكومة الجزائرية بإصلاحات اقتصادية واجتماعية جذرية نابعة من خصوصية المجتمع الجزائري، وذلك بمحاربة الفساد وتعزيز قيم المواطنة لتحقيق السلم الاجتماعي.

2-3- الحلول التي انتهجتها الجزائر لمواجهة الأزمة النفطية.

تفرض مؤشرات الظرف الاقتصادي والمالي الراهن وضع صعبا يتطلب التوجه إلى وضع إستراتيجية تعتمد على إرساء حلول وبدائل من أجل تجاوز تداعيات أزمة انهيار أسعار البترول خاصة بعد تراجع إيرادات الدولة، هذا الوضع جعل الجزائر تقف اليوم على عتبة مرحلة تتطلب حشد الطاقات وتجنيد الموارد والانخراط في بناء اقتصاد متنوع لتجاوز المنعطف الخطير والوصول إلى الأهداف المسطرة، ومن بين الحلول التي انتهجتها الجزائر لمواجهة هذه الأزمة ما يلي:

أ- **الإجراءات التقشفية:** لجأت الحكومة الجزائرية منذ بداية الأزمة البترولية إلى اتخاذ إجراءات وحلول قصد مجابهة الصدمة العنيفة الناتجة عن الاستمرار غير المسبوق في انهيار أسعار البترول، حيث شرعت خلال سنة 2015 في إجراءات للحد من الإنفاق العمومي، منها المذكرات الداخلية للإدارات والمؤسسات بالحد من استهلاك الكماليات، وقلصت اقتناء السيارات الجديدة وفرضت شراء سيارات تعمل بالغاز، كما قامت بكبح الواردات الذي بدأ بالسيارات وإخضاعها لنظام الرخص.

وفي ظل استمرار الأزمة لجأت الحكومة إلى اتخاذ حزمة من الإجراءات التقشفية للتقليل من وطأة الأزمة، وهذا ما تضمنه قانون المالية لسنة 2016 من مواد أثير النقاش حولها بين أحزاب الموالاة والمعارضة، كالمادة "66" التي تنص على فتح رأسمال المؤسسات الاقتصادية العمومية إزاء المساهمة الوطنية، والمادة "71" التي تنص على إدراج آلية تسمح بتجميد أو إلغاء الاعتمادات المالية في حال اختلال التوازنات المالية، وغيرها من المواد الأخرى¹.

ومن ابرز ما لجأت إليه الحكومة خلال سنة 2016 الزيادة في أسعار الوقود وتجميد مشاريع للبنى التحتية وأخرى للمنفعة العامة كتجميد مشاريع انجاز خمسة مستشفيات ومراكز صحية كبرى، وهي المشاريع التي كانت مبرمجة في ولايات العاصمة، تيزي وزو، تلمسان، قسنطينة، ورقلة، كما قامت بتجميد 189 مشروع سوق مغطاة وإلغاء 12 آخر عبر كامل التراب الوطني²، إضافة إلى تجميدها لعمليات التوظيف في مختلف القطاعات باستثناء أربعة منها هي التربية والتكوين والصحة والتعليم العالي وذلك من خلال تعليمية الوزير الأول رقم "348" المؤرخة في 25 ديسمبر 2014 الخاصة بترشيد نفقات التسيير والتحكم في عمليات التوظيف³، كما قامت خلال هذه السنة بإقرار رخص الاستيراد الذي دخل حيز التنفيذ يوم 10 جانفي 2016 من خلال مرسوم تنفيذي التي شملت السيارات والاسمنت وتوسعت لمواد أخرى لاحقا.

ب- تشجيع الاستثمار: تسعى الجزائر في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة إلى تقديم تحفيزات من اجل تشجيع الاستثمار في جميع المجالات، وهو ما تضمنه قانون المالية لسنة 2015 الذي تضمن إجراءات جديدة تحت على الاستثمار خصوصا في قطاع الصناعة وذلك في إطار مواصلة مجهودات الدولة الرامية لتشجيع الاستثمار المنتج وتنويع الاقتصاد الوطني، وحسب مشروع هذا القانون ستمنح الدولة امتيازات جبائية أخرى للمستثمرين في الأنشطة والفروع الصناعية، وبموجب هذه الامتيازات سيستفيد هؤلاء المستثمرون من إعفاءات من دفع الضريبة على فوائد الشركات أو الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاط المهني لمدة خمس سنوات وأيضا من تخفيض نسب الفوائد المطبقة على القروض البنكية إلى 03 %، كما يتضمن النص أيضا إعفاء عقود التنازل عن

1 - جريدة الشعب: مرجع سابق، ص08.

2 - جريدة الخبر: العدد(8331)، 15 نوفمبر 2016، ص05.

3 - جريدة الخبر: العدد (8259)، 02 سبتمبر 2016، ص02.

الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة في إطار الأمر رقم 08-04 لسنة 2008 من حقوق التسجيل ورسم الإشهار العقاري¹.

وفي ظل التحديات التي تفرضها الأزمة الاقتصادية الراهنة ومحاولة الجزائر الخروج من تبعاتها لجأت في نهاية سنة 2016 إلى احتضانها لتظاهرة افريقية ويتعلق الأمر بمنتدى الاستثمار والأعمال الإفريقي الذي انعقد ما بين 03 إلى 05 ديسمبر من نفس السنة، حيث تسعى الجزائر من خلاله التوجه نحو الأسواق الإفريقية وذلك بمنح الفرصة للمنتجين والمستثمرين وأرباب العمل الجزائريين لتسويق المنتجات الجزائرية في السوق الدولية، والسماح بتنويع صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات.

ج- تنويع الاقتصاد الوطني: لقد أصبح العمل على تنويع الاقتصاد الوطني حتمية لا مفر منها خاصة في ظل عدم استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية التي أدت إلى تضائل مداخيل الخزينة العمومية المتأتية من الربيع النفطي، الأمر الذي دفع بالحكومة الجزائرية إلى انتهاز مجموعة من الحلول في سبيل بناء اقتصاد متنوع خارج قطاع المحروقات وذلك بإعطاء أهمية للعديد من القطاعات منها:

- القطاع الفلاحي: لقد دفعت أزمة انهيار أسعار البترول في الجزائر إلى المساهمة في بناء اقتصاد متنوع خارج قطاع المحروقات تكون الفلاحة قاطرته الأولى التي يراهن عليها لتجاوز الظرف الصعب، حيث تحاول الجزائر كغيرها من بلدان العالم تطوير قطاع الزراعة لما له من أهمية إستراتيجية في تطوير الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة، وفي هذا المجال ركزت الجزائر ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2016 على إستراتيجية تقوية القاعدة الإنتاجية مع المحافظة في نفس الوقت على الموارد، وذلك بهدف الوصول إلى زيادة ملموسة في حجم الإنتاج بكل أنواعه بغية تقليص عمليات استيراد المنتجات الغذائية والاتجاه نحو تفعيل تصدير المنتجات الفلاحية، إضافة إلى اتخاذ تدابير تشريعية يتم من خلالها بعض الإعفاءات الجمركية، واتخاذ إجراءات تهدف إلى تشجيع الفلاحين للتسجيل في نظام التقاعد من أجل الحفاظ على ديمومة النشاط الفلاحي، كما تم ضمن هذا المشروع كذلك التركيز على ضرورة فرض رقابة صارمة على صرف الأموال في إطار سياسة الدعم الفلاحي والحرص على متابعة تنفيذ المشاريع الفلاحية التي تحظى بدعم الدولة، إلى جانب مراجعة سياسة القطاع الطويلة المدى، والعمل على إيجاد الآليات

¹ - <http://elraaed.com/ara/watan>، تم زيارة الموقع يوم 22 أكتوبر 2017 على الساعة 15:10 سا.

الكفيلة بتحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الفلاحية و تقليص الاستيراد الذي يكلف خزينة الدولة أموالا باهظة¹.

- **القطاع السياحي:** تعتبر الجزائر من أهم الدول التي تتمتع بإمكانيات وقدرات سياحية متنوعة تؤهلها لتكون من أهم الأقطاب السياحية على المستوى العالمي، حيث تصنف اليونسكو بعض الآثار على أنها تراثا عالميا للبشرية، فالجزائر تتوفر على شريط ساحلي يقدر بأكثر من 1200 كلم وصحراء تمتد على طول 2000 كم وتتربع هذه الصحراء على مساحة 2171800 كلم²، وتتمتع الجزائر بجمال القمم الخضراء وتطل على زرقة البحر، بالإضافة إلى توفرها على العديد من الأماكن السياحة العلاجية المتمثلة في الحمامات المعدنية وهذا ما يجعل الجزائر تتوفر على كل أنواع السياحة.

وبصفتها أكبر دولة في إفريقيا والعالم العربي من حيث المساحة وتوفرها على مؤهلات وقدرات طبيعية قلما نجدها في المناطق عبر العالم، نجد أن قطاع السياحة في ظل الأزمة الاقتصادية الراهنة يندرج ضمن اهتمامات الدولة الجزائرية من خلال تشجيع الاستثمار فيه سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي، وقد تم لهذا الغرض إعداد منظومة تشريعية وتنظيمية ترمي إلى تسهيل الاستثمار في هذا المجال، من خلال اعتماد عدد من الخطوات أهمها²:

- توفير العقار السياحي.
- تبسيط الإجراءات في هذا المجال.
- توفير المرافقة المالية للمستثمرين.
- وضع إجراءات مالية تحفيزية تسهل الحصول على القروض البنكية.
- تشجيع الشراكة بين المؤسسات الجزائرية والمؤسسات الأجنبية.

¹ - التقرير التمهيدي عن مشروع قانون المالية لسنة 2016، ص 09.

² - جريدة الشعب: العدد (17206)، 12 ديسمبر 2016، ص 03.

- القطاع الصناعي: يعتبر القطاع الصناعي احد اى البدائل التي تراهن عليها الجزائر في بناء اقتصاد متنوع خارج قطاع المحروقات وذلك باعتباره محركا أساسيا في مجال التنمية ومساهمته بنسب معتبرة في الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما دفع بالحكومة الجزائرية ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2016 إلى وضع إستراتيجية تعتمد على ضرورة تعزيز القاعدة الصناعية عن طريق ترقية الإنتاج الوطني وحمايته، وتحديث وتطوير الشركات العمومية الاقتصادية، وإعادة التنظيم الاستراتيجي للقطاع العام، وتشجيع بعث الاستثمار عن طريق تحسين مناخ الأعمال والحد من الصعوبات التي تواجه الراغبين في إحداث المؤسسات الاقتصادية، وترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإعادة انتشار أجهزة وهياكل قطاع الصناعة عبر الوطن مع تحديثه من أجل تحقيق فعالية تسمح بإرساء شروط المنافسة، إلى جانب ذلك تسعى الإستراتيجية المتبعة في قطاع الصناعة إلى تحقيق النمو الاقتصادي خارج المحروقات، وضرورة تحسين مناخ الأعمال من أجل استثمار ناجع والحد من العراقيل التي تواجه المستثمرين، وتوفير العقار الصناعي، وإعادة تأهيل المناطق الصناعية و إنشاء مناطق صناعية جديدة¹.

- الطاقات المتجددة: تمثل الطاقات المتجددة الطاقات التي يتم الحصول عليها من مختلف الموارد الطبيعية التي تتجدد وتتمثل أساسا في: الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، الطاقة المائية، المصادر البحرية، طاقة الهيدروجين، الطاقة الحرارية الجوفية، الطاقة النووية، وتمتاز هذه الطاقات بأنها غير ملوثة وغير ناضبة، وتنمية الطاقات المتجددة في الجزائر أصبح يحظى باهتمام خاص لاسيما في ظل أزمة انهيار أسعار البترول الحالية، حيث تسعى السلطات العمومية لإعطائه دفعا جديدا للمساهمة في بناء اقتصاد متنوع خارج قاع المحروقات.

هذا الأمر أكد عليه وزير الخارجية " رمضان العمامرة" الذي أشار خلال الدورة الأولى للمشاورات الوزارية غير الرسمية التحضيرية للندوة حول التغيرات المناخية المنعقدة بباريس يوم 21 جويلية 2015، بأن "الجزائر تطمح في أن تصبح في مقدمة الدول على المستوى الإفريقي والعالمي في مجال الطاقات المتجددة، مضيفا انه لبلوغ هذا الهدف تعمل الحكومة على ترقية اتفاقات براغماتية وإستراتيجية، ثنائية أو متعددة الأطراف مع شركاء من الشمال أو الجنوب، وتابع موضحا بأن احتياطات الجزائر من هذه الطاقة يقدر بأكثر 05 ملايين جيغاواط سنويا، وأن المعدل السنوي لتعرض التراب الجزائري لأشعة الشمس يقدر بأزيد من 2,500 ساعة ويتجاوز 3,600 ساعة في الهضاب

¹ - التقرير التمهيدي عن مشروع قانون المالية لسنة 2016، ص ص 09، 08.

العليا، كما أعلن أن الجزائر تريد تأسيس بدءا من 2016 منتدى إفريقي للطاقات المتجددة كأرضية تضم أصحاب القرار الأفارقة وشركائهم ورؤساء المؤسسات العمومية والخاصة¹.

د- الدبلوماسية الاقتصادية: منذ بداية الأزمة النفطية والحكومة الجزائرية تسعى لإيجاد مخرج للالزمة الاقتصادية التي عصفت بالجزائر منذ سنة 2015 اثر تهاوي أسعار النفط، حيث تحركت الدبلوماسية الاقتصادية في سبيل تقريب الرؤى والتأكيد على وضع الخلافات جانبا لاسيما بين دول أعضاء منظمة الأوبك، ومحاولة استمالة الدول الناشطة خارج المنظمة على غرار روسيا للوصول إلى اتفاق قد يرفع الأسعار إلى مستويات يمكن أن تعود بالاستقرار على اقتصاديات الدول المنتجة، وقد تجلّى ذلك من خلال الزيارات التي قام بها وزير الطاقة " نور الدين بوطرفة" إلى العديد من الدول المنتجة على غرار السعودية وإيران، حيث لعبت الدبلوماسية الاقتصادية دورا محوريا في تلطيف الأجواء ما بين الدول الأعضاء وساهمت إلى حد كبير في إذابة الجليد المتوارث خاصة تلك الفجوة الموجودة بين السعودية وإيران، قصد المضي قدما نحو أفق جديد قائم على المصلحة المشتركة بما يخدم مصلحة الشعوب وتطوير بنى الدول في ظل أفاق اقتصادية جديدة، هذه التحركات كللت بالتوصل إلى اتفاق تاريخي تم تجسيده خلال الملتقى الاستثنائي للطاقة الذي استضافته الجزائر ما بين 26 و28 سبتمبر من عام 2016، حيث تضمن هذا الاتفاق تخفيض إنتاج الأوبك إلى مستوى يتراوح ما بين 32,5 و33 مليون برميل في اليوم لضمان استقرار الأسعار، هذا الاتفاق كان بمثابة خارطة الطريق لاجتماع فيينا يوم 30 نوفمبر من نفس السنة الذي تم بموجبه تخفيض الإنتاج بواقع 1,2 مليون برميل يوميا من طرف دول الأعضاء و 600 ألف برميل يوميا من طرف الدول غير الأعضاء².

¹ - جريدة الخبر: العدد (7858)، 22 جويلية 2015، ص 03.

² - جريدة الشعب: العدد (17197)، 01 ديسمبر 2016، ص 24.

ثالثا: الدور الإعلامي للصحافة المكتوبة أثناء الأزمات الاقتصادية.

3-1- مسار الصحافة الجزائرية بعد الاستقلال.

مرت الصحافة المكتوبة في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا بالعديد من المراحل والتطورات الحاسمة كان أبرزها عام 1988، هذه السنة تعتبر بمثابة المنعرج أو نقطة التحول في تاريخ الجزائر ليس على الصعيد السياسي فحسب، بل حتى على الصعيد الإعلامي بشكل عام والصحافة المكتوبة بشكل خاص، حيث مرت الصحافة المكتوبة بمحطتين هامتين في تاريخها هما: مرحلة الأحادية الإعلامية التي امتدت منذ الاستقلال إلى غاية 1988 ومرحلة التعددية أو الانفتاح الإعلامي منذ نهاية الثمانينات إلى غاية يومنا هذا، الأمر الذي يدفعنا للحديث عن هاتين المرحلتين بشيء من التحليل والتفصيل كما يلي:

3-1-1- مرحلة الأحادية الإعلامية (1962-1988): حيث شهدت الصحافة المكتوبة خلال هذه المرحلة عدة أحداث هامة مرت وفق فترات زمنية متعددة أبرزها:

- مرحلة التأميم وفرض الهيمنة (1962-1965): تبدأ هذه المرحلة من الاستقلال إلى غاية 1965 وهي فترة قصيرة نسبيا إلا أنها تمثل مرحلة انتقالية من الصحافة الاستعمارية إلى الصحافة الوطنية وذلك وفقا لبعض البنود الخاصة التي نصت عليها اتفاقيات أيفيان بين البلدين، ووفقا لهذه الاتفاقية بقيت الصحافة الاستعمارية تصدر في الجزائر، هذه الصحافة وان بدلت رسالتها الاستعمارية باعترافها بالاستقلال وبوجود مجتمع جزائري وتغطيتها لنشاط الحكومة الجزائرية المستقلة وشعبها، إلا أنها كانت تمثل الوجود الفرنسي في الجزائر وتعيق مسار الصحافة الجزائرية، مما ألزم الحكومة الجزائرية على وضع خطة تصل من خلالها إلى فرض هيمنتها عليها، حيث بدأت بإنشاء يوميات جزائرية كان على رأسها جريدة "le peuple" باللغة الفرنسية في 19 سبتمبر 1962، ونظرا لنقص الإمكانيات المادية والبشرية المترتبة عن الاستعمار فقد كان من العسير إنشاء جريدة أخرى ولكن وبمساعدة مصر ولبنان أنشئت جريدة الشعب باللغة العربية في 11 ديسمبر 1962، واستكملت الصحافة طريقها بتأميم اليوميات الفرنسية في عام واحد لتعوضها يوميات جزائرية ناطقة باللغة الفرنسية نذكر منها¹:

¹ - ذهبية سيدهم: الأساليب الإقناعية في الصحافة المكتوبة- دراسة تحليلية للمضامين الصحفية في جريدة الخبر- رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، (جامعة قسنطينة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2004-2005)، ص46.

Oran Républicain, En Naser , Djoumhouria, Alger Le Soir، وبذلك قضي على الصحافة الاستعمارية والتي أعطت إمكانيات مادية قوية للصحافة الجزائرية، وأزالت العديد العقبة الكبرى لفرض هيمنة الحزب و الدولة وإلغاء الملكية الخاصة للصحافة الحزب خاصة بعد أن تم تأميم يومية Alger Républicain (يومية الحزب الشيوعي)، تميزت صحافة هذه الفترة بنقص ورداءة التوزيع (80 ألف نسخة، 15 ألف نسخة من نصيب اليومية الوحيدة المعربة) وذلك يرجع إلى منافسة الصحف الأجنبية ÷ هذه الأخيرة قبل منعها من النشر كانت تلقى رواجاً كبيراً لدى قرائها في الجزائر، كيف لا وتوزيعها كان يفوق بكثير توزيع الصحافة الوطنية، إضافة إلى عدة عوامل أخرى كالأمية، ورداءة الرسائل الإعلامية.

- مرحلة الرقابة والتوجيه (1965-1979): عرفت الجزائر يوم 19 جوان 1965 منعرجاً جديداً في حياتها السياسية بتولي هوارى بومدين قيادة البلاد بعد قيامه بانقلاب عسكري ضد الرئيس الراحل أحمد بن بلة، وهو ما اصطُح عليه فيما بعد بالتصحيح الثوري، حيث انتهجت الجزائر خلال هذه الفترة النظام الاشتراكي في جميع المجالات بما فيها المجال الإعلامي، حيث عمد إلى إلغاء الصحافة الخاصة، وتوجيه الصحافة الحكومية والحزبية لتصبح أداة من الأدوات التي تستعملها الدولة في تعزيز سياستها العامة للبلاد والدفاع عن منهجها الاشتراكي، وقد تعزز هذا التوجه يوم 16 نوفمبر 1967 عندما صدرت قوانين تجعل من اليوميّات مؤسسات ذات الطابع التجاري والصناعي، وتجعل من مدير هذه المؤسسات صاحب الحق المطلق في التسيير الإداري والمالي، بعد أن جعلته تحت وصاية وزارة الإعلام في التوجيه الإعلامي والسياسي¹، وتميزت الساحة الإعلامية خلال هذه المرحلة بعدة مميزات منها:

- تحويل يومية le peuple إلى El moudjahid التي سيطرت على الساحة بـ 203 ألف نسخة لوحدها مقابل 71 ألف نسخة لباقي الصحف عام 1978، وظهور أسبوعية جديدة بالفرنسية Alger actualité في أكتوبر 1965، ووضع جميع الصحف تحت وصاية وزارة الإعلام²، كما شهدت هذه الفترة كذلك توقف عدة جرائد منها Alger ce soir المسائية في 31 أوت 1965.

¹ - زهير احداون: الصحافة المكتوبة في الجزائر، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2012)، ص 131.

² - أسماء عبادي: المعالجة الإعلامية للتلوث الصناعي في الصحافة الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، (جامعة قسنطينة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علوم الإعلام والاتصال، 2009-2010)، ص 79.

- تأميم شركة Hachette سنة 1966، وهي الشركة المكلفة بتوزيع الصحافة خاصة منها الأجنبية، وحلت محلها الشركة الوطنية للنشر والتوزيع التي احتكرت ميدان التوزيع بصفة كلية.

- صدور دستور 1976 الذي أبرز في مادته 56 التطرق إلى حرية التعبير في إطار المبادئ الاشتراكية، كما كرس من جانبه الحق في الإعلام وأقر في ذات الحين حق الدولة في ممارسة الرقابة بكل أشكالها.

- تعريب الصحافة وذلك من خلال تحويل بعض الصحف اليومية من تحريرها بالفرنسية إلى العربية، ذلك أن اللغة العربية هي الوسيلة الأساسية للاتصال بالجماهير، وهذا ما عبر عنه الرئيس هواري بومدين في خطابه الذي ألقاه يوم 29 أبريل 1970 حيث قال: "التعريب بالنسبة إلينا هو مطلب وطني، فهو هدف من الأهداف الكبرى بالنسبة للجماهير، كل ذلك أنه توجد في الجزائر نخبة مثقفة وشعب، وفي مثل هذه الحالة أعتقد أنه يجب على النخبة أن ترجع إلى الشعب".¹ وقد كانت جريدة الشعب هي الجريدة الوحيدة الصادرة بالعربية حتى بداية السبعينات، وعندما طرحت قضية التعريب كمشكل أساسي عريت جريدة النصر خلال ستة أشهر، بدأت في جويلية 1971 بصفحة واحدة، واستمر التعريب حتى صدرت أول جريدة في 03 جانفي 1972، أما جريدة الجمهورية بوهراڤ فقد استمرت عملية التعريب بها سنة كاملة لتتطلق في جانفي 1976، وتعرب نهائيا في الفاتح من جانفي 1977، وشجعت الحكومة هذه العملية ودعمت الجريدتين، وهكذا أصبح عدد الجرائد اليومية بالعربية ثلاث جرائد هي²: الشعب، النصر، الجمهورية، كما شهدت هذه المرحلة تحسين شبكة التوزيع الموروثة عن الاستعمار، والتي اتبعت خطأ معيناً يتمثل في الوصول للجالية وذلك ابتداء من سنة 1977، بزيادة عدد محلات البيع، كما تقرر خفض حجم توزيع الصحافة الأجنبية، وبالتالي فالصحافة المكتوبة خلال هذه المرحلة لم تعرف رواجاً وازدهاراً، حيث مالت نحو الجمود واصطبحت رسالتها ضعيفة وموجهة وقليلة المصادقية رغم التطورات الحاصلة في المجتمع.

- مرحلة تقنين الإعلام (1979-1988): بعد وفاة الرئيس الراحل هواري بومدين وتولي العقيد الشاذلي بن جديد قيادة البلاد، طرأت على الساحة الجزائرية عدة تغيرات شملت جميع المستويات الاقتصادية، والسياسية، والإعلامية، إلا أن هذا الانفتاح إن صح القول ليكن ليخرج الصحافة المكتوبة من معاناتها الطويلة، إذ تعد هذه

¹ - مجلة الجيش الوطني الشعبي: جانفي 1979، عدد 178، ص36.

² - غروية دليلة: دور الصحافة المستقلة في ترسيخ الديمقراطية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، (جامعة عنابة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علوم الإعلام والاتصال، 2010)، ص88.

المرحلة أكبر توضيحا للوضع القانوني للإعلام، حيث أصدرت السلطات السياسية نصوصا تعد بمثابة قاعدة أساسية للنشاط الإعلامي الجزائري، كانت بدايتها في جانفي 1979 عندما وافق ولأول مرة المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني على لائحة خاصة بالإعلام، وبعده وفي بداية الثمانينات تم تحديد مفهوم الإعلام في الجزائر باعتبارها بلد اشتراكي، حيث يقوم هذا المفهوم على أساس الملكية الجماعية لوسائل الإعلام، وهذا ما تم التعبير عنه من خلال انعقاد الدورة السابعة للجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني المنعقدة سنة 1982، حيث رسمت السلطة سياستها الإعلامية وفق النصوص والمواثيق الرسمية للحزب، كما شهدت هذه المرحلة صدور نص ثالث ألا وهو قانون الإعلام لسنة 1982، حيث يمكن توضيح وتلخيص هذا الوضع القانوني حسب ما يراه "الدكتور زهير احدادن" في التوجهات الكبرى التالية¹:

- اعتبار الإعلام قطاعا استراتيجيا له مساس بالسيادة الوطنية.
- إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإعلام .
- توحيد التوجيه السياسي في ميدان الإعلام ووضعه تحت تصرف الحزب.
- إعطاء الصيغة الثقافية للمؤسسات الإعلامية عوضا عن الطابع الصناعي والتجاري الذي تتمتع به هذه المؤسسات.
- تحديد حقوق وواجبات الصحفيين بصفة أدق من ذي قبل مع التأكيد على أن للصحافي الحق في الاتصال بمصادر المعلومات والاطلاع عليها، تحت رعاية السلطات وحمايتهم أثناء القيام بمهامهم الصحفية.
- التأكيد على أن الإعلام حق للمواطن يجب أن يتمتع به، ومعنى هذا الحق أن تقوم وسائل الإعلام بإشعاره بكل ما يجري في البلاد سواء كان ايجابيا أو سلبيا.
- وأهم ما ميز هذه المرحلة هو صدور قانون الإعلام الذي عرف النور يوم 06 فيفري 1982، لكنه لم يأت بالتغيير الذي كان منتظرا منه على مدار سنوات هذه المرحلة، حيث عجز عن إعطاء الدفع الحقيقي لحركة الإعلام بشكل عام والصحافة المكتوبة بشكل خاص، وهذا ما دفع بالأستاذ "إبراهيم برا هيمي" إلى القول في هذا الصدد "إن جزائر 1985 رغم عدد سكانها البالغ 20 مليون نسمة لم تكن تتوفر إلا على"²:

¹ - زهير احدادن: مرجع سابق، ص 137.

² - B, Brahimi(1997) : **le pouvoir, la press et les droits de Lhomme en Algérie**,

Edition marinoor,p,p 13-14.

- أربع يوميات صباحية لا يتجاوز سحبها خمس مائة ألف نسخة العربية منها والمفرنسة على حد سواء، ومسائيتين إحداهما باللغة الفرنسية Horizons التي كانت تسحب ما يقارب مائة ألف نسخة، وأخرى باللغة العربية (المساء) التي لا يتجاوز سحبها ثلاثين ألف نسخة.
- بعض المجلات ذات السحب الضعيف، فما عدا أسبوعية Algérie actualité التي تجاوز سحبها مائة وثمانين ألف نسخة، لم يتجاوز سحب باقي المجلات عشرة آلاف نسخة.
- كما نص هذا القانون على أن التوجيه (الرقابة) يكون من طرف وزير الإعلام والمسؤول المكلف بالإعلام في الحزب، ومدراء المؤسسات الإعلامية الذين هم منخرطون في الحزب، فوزارة الإعلام تشرف على النشر والرقابة، أما سلطة تسيير المؤسسة الإعلامية من اختصاص المدير، ولكن على الرغم من العيوب التي أسندت لهذا القانون، إلا أنه يعد دعامة قانونية هامة للصحافة المكتوبة الجزائرية، بعد معاناتها لوقت طويل من فراغ قانوني، فقد أكد من جهة أخرى إلى ضرورة إصدار صحف جهوية وصحف متخصصة لخلق حركية في الوضع الإعلامي، حيث ظهرت خلال هذه الفترة مجلة رسمية دينية هي "العصر" وبعض المجلات الإسلامية الخاصة مثل "التذكير"، "الإرشاد"، وأسبوعية "المنتخب"، ويوميتان مسائيتان هما: يومية مسائية ناطقة باللغة العربية، ويومية "Horizons" الناطقة باللغة الفرنسية، مع تخصيص الصفحة الأخيرة باللغة الانجليزية، لكن هذه الصفحة اختفت نهائيا بعد فترة¹، كما شهدت هذه الفترة محاولة جعل الإعلام المكتوب أكثر موضوعية وتطويره إلى الأحسن، لكن هذه المحاولة اصطدمت بعدة عوائق أهمها توجيه الإعلام المكتوب من طرف الحزب والسلطة وسيطرتهما عليه.
- من خلال تتبعنا للأحداث الإعلامية المتسلسلة خلال الفترات السابقة الذكر، يمكننا القول أن الصحافة المكتوبة أثناء هذه المرحلة لم تعرف ازدهارا ولا تحسنا بالشكل الذي كان منتظرا، وذلك بسبب خضوعها في معظم الأحيان إلى وصايا متعددة من طرف الحكومة والحزب، وهذا ما جعل الإعلام المكتوب يتخذ اتجاه واحد من الأعلى إلى الأسفل وهو حقل أو وعاء لتمرير الفكر الاشتراكي.

¹ - عمر بلخير: الخطاب الصحافي الجزائري المكتوب، (الجزائر: دار الحكمة للنشر، د، ط، 2009)، ص56.

3-1-2- مرحلة الانفتاح الإعلامي: (1988-2012).

شهدت الدولة الجزائرية خلال هذه المرحلة العديد من الأحداث المتتالية والمتسارعة أبرزها أحداث 05 أكتوبر 1988، هذه الأخيرة كانت بمثابة الهزة أو الزلزال الذي ضرب الجزائر على جميع الأصعدة، خاصة على صعيد الممارسة الإعلامية، وقد تجلّى ذلك بوضوح في قطاع الصحافة المكتوبة الذي عرف تطوراً نوعياً وكماً لم يسبق له مثيل منذ ظهور أول جريدة في الجزائر بعد الاستقلال (جريدة الشعب)، حيث مرت الصحافة المكتوبة خلال هذه الحقبة بفترات زمنية متعددة صاحبها تطورات هامة نوجزها فيما يلي:

- الفترة الأولى من 1988-1990 (ملامح الانفتاح الإعلامي): إن الاحتقان الذي ألت إليه البلاد خلال هذه الفترة الزمنية وما نتج عنه من أحداث دامية نتيجة تردي الأوضاع خاصة منها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، دفع بالسلطة إلى الشروع في القيام بإصلاحات سياسية تتماشى والظروف الراهنة، حيث تبلورت هذه الإصلاحات في إنشاء دستور جديد الذي صدر يوم 23 فيفري 1989، وضعت من خلاله الأسس الأولى للتعددية وفتح المجال أمام الحريات الديمقراطية، وحرية تأسيس الأحزاب ومختلف الجمعيات، وذلك ما نصت عليه المادة "39"، حيث ظهرت عدة أحزاب سياسية وصحف حزبية التي تعتبر أولى الصحف غير الحكومية في الجزائر المستقلة، وأول صحيفة حزبية ظهرت هي صحيفة "المنقذ" الناطقة باسم حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وتبعها عدة صحف حزبية أخرى¹.

وعلى الرغم مما أشار إليه هذا الدستور من حرية اتخاذ المبادرات، إلا أن حرية الصحافة لم تتبلور معالمها إلا في سنة 1990، عندما كانت وثيقة الدستور تحتاج إلى قوانين ونصوص تفسر الأحكام العامة، وتحدد الإجراءات والضوابط التي يسير وفقها الإعلام بشكل عام والصحافة المكتوبة بشكل خاص، ويتمثل أول وأهم هذه الإجراءات التنظيمية في إصدار منشور 19 مارس 1990² الذي سمح بتشكيل رؤوس أموال جماعية واستثمارها في مجال الإعلام، وهو ما ترك حرية الاختيار للصحفيين العاملين في المؤسسات الإعلامية العمومية، إما بالبقاء في القطاع العمومي، أو تأسيس مؤسسات صحفية مستقلة في شكل شركات مساهمة، أو الالتحاق بصحف

¹ - حياة قزادري: دور السياسة في الممارسة الإعلامية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، (جامعة الجزائر: معهد علوم الإعلام والاتصال، 2001)، ص 56.

² - يمينة بلعالي: الصحافة الالكترونية في الجزائر بين تحدي الواقع والتطلع نحو المستقبل، مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، (جامعة الجزائر: معهد علوم الإعلام والاتصال، 2006)، ص 122.

الجمعيات ذات الطابع السياسي (الصحافة الحزبية)، كما شهدت هذه الفترة صدور قانون إعلام جديد في 03 أفريل 1990 والذي يعد ثمرة لمشروعين أحدهما شارك في إعدادده صحفيون أما الثاني فكان تحت إشراف رئاسة الجمهورية، وقد نص هذا القانون ولأول مرة على حرية الإعلام، والتعددية الإعلامية من خلال فتح المجال أمام القطاع الخاص.

فالصحافة المكتوبة خلال هذه الفترة عرفت نضجا كبيرا وقوة في الطرح، كما تميزت هذه الفترة بالانفتاح الإعلامي وحرية التعبير، إلا أن ذلك لم يعمر طويلا وذلك نتيجة لبعض الأحداث التي عرفت الجزائر والتي انعكست بصورة سلبية على واقع الصحافة المكتوبة.

- الفترة الثانية من أفريل 1990 إلى جانفي 1992 (مرحلة التعددية): تميزت الساحة الإعلامية خلال هذه الفترة وبعد صدور قانون الإعلام سنة 1990 بظهور العديد من العناوين الصحفية وارتفاع سحبها اليومي، فكان ميلاد أول يومية مستقلة باللغة الفرنسية وهي le soir d'Algérie في 03 سبتمبر 1990 بسحب أولي مقداره ثلاث مائة ألف نسخة يوميا، ثم تلتها جريدة الوطن التي تأسست يوم 06 أكتوبر 1990، بالإضافة إلى جريدة الخبر التي أنشئت يوم 01 نوفمبر 1990 بسحب أولي مقداره 30 ألف نسخة يوميا، أما أول جمعية سياسية أصدرت صحيفتها هي الجبهة الإسلامية للإنقاذ بزعامة عباسي مدني عنوانها "المنقذ" سحب منه حوالي 500 ألف نسخة في عددها الأول، المؤرخ في النصف الأول من شهر ربيع الأول 1410هـ، ثم ظهرت بعد ذلك جرائد حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية برئاسة سعيد سعدي، أولها رسالة "الارسيدي" برقم سحب أولي مقداره 10 آلاف نسخة يوميا، ثم 15 ألف نسخة ليصل إلى 25 ألف نسخة يوميا، ثم "رسالة التجمع" بالعربية، ثم "اسألوا" بالأمازيغية، ثم "التجمع" بـ 10 آلاف نسخة يوميا، ثم "اللهجة" باللغة الامازيغية برقم سحب قدر بـ 50 ألف نسخة يوميا¹.

ولكن في أواخر هذه الفترة وبعد تولي سيد أحمد غزالي رئاسة الحكومة، تم احتجاب عدد من الصحف عن الصدور، كما ظهر نوع من الصراع بين الصحافة والسلطات السياسية تمثلت مظهره في امتثال عدد كبير من الصحفيين أمام المحاكم والمجالس القضائية، كما شهدت هذه الفترة كذلك اختفاء عدد هام من الصحف لحظات قليلة فقط بعد إنشائها، وذلك لعدم قدرتها على المنافسة أو لارتفاع تكاليف الإنتاج.

¹ - غروبة دليلة: مرجع سابق، ص 83.

- الفترة الثالثة من جانفي 1992 إلى جوان 1994 (مرحلة الأزمة): عرفت هذه الفترة أحداث هامة من الناحية السياسية كاستقالة الرئيس الشاذلي بن جديد، وظهور المجلس الأعلى للدولة يوم 14 جانفي 1992¹، وإلغاء نتائج الدور الأول للانتخابات التشريعية التي جرت يوم 26 ديسمبر 1991، وإعلان حالة الطوارئ يوم 09 فيفري 1992، وإصدار القرار المؤرخ في 07 جوان 1994 المتضمن قرار احتكار السلطات للأخبار الأمنية، وتعد هذه المرحلة فترة غير مستقرة في تاريخ الجزائر المعاصر، فبعد إلغاء نتائج الدور الأول من الانتخابات التشريعية، وإقرار حالة الطوارئ جمد العمل بدستور 1989 وقانون الإعلام الذي كرس حرية الصحافة في 1990، ومن انعكاسات حالة الطوارئ على الصحافة المكتوبة ما يلي:

- حل المجلس الأعلى للإعلام من طرف رئيس الحكومة آنذاك، وفتح المجال أمام مضايقات واسعة على الممارسة الإعلامية.

- هيمنة السلطة السياسية على الصحافة الخاصة بحجة استرجاع هيبة الدولة، وذلك عن طريق اقتحام عناصر الأمن للمقرات الصحفية، واعتقال الصحفيين، وتوقيف الصحف عن الصدور بقرار من وزارة الداخلية.

- اختفاء العديد من عناوين الصحافة الحزبية بسبب تعليق نشاط أغلب الأحزاب إلى حين توفر الظروف المناسبة.

ولكن بعد اغتيال محمد بوضياف رئيس المجلس الأعلى للدولة يوم 29 جوان 1992 وتولي رضا مالك رئاسة الحكومة في جويلية 1993، لوحظ أن غالبية الصحف انسجمت مع خطاب السلطة نظرا لعلاقة رضا مالك الوطيدة بالصحفيين، ونظرهم له باعتباره أحد الوجوه الصحفية القديمة، كما أصبحت بعض الصحف المستقلة ناطقة باسم بعض الأحزاب السياسية مثل: *liberté* التي كانت تدافع عن القضايا التي يطرحها حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، كما أصبح الإشهار وسيلة في يد السلطة للضغط على الصحف الخاصة التي أصبحت رهينة بالنسبة لشركات الطباعة ومؤسسات التوزيع.

- الفترة الرابعة من جوان 1994 إلى غاية 2012 (تعددية مقيدة): يعد القرار المشترك بين وزارتي الثقافة والاتصال والداخلية والجماعات المحلية المؤرخ في 07 جوان 1994 أحد أهم الإجراءات التي كان لها الأثر في

¹ - إسماعيل مراقة: الاتصال السياسي في الجزائر في ظل التعددية السياسية والإعلامية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، (جامعة الجزائر): معهد علوم الإعلام والاتصال، 1998، ص 257.

مستقبل العديد من الصحف، إذ بموجبه قررت السلطات احتكار الأخبار الأمنية، ومنع نشر كل خبر لا يأتي من القنوات الرسمية، وكان هذا القرار متبوعا بمجموعة من التوصيات المتعلقة بكيفية معالجة الأخبار الأمنية من قبل وسائل الإعلام، وبعض تقنيات توجيه الرأي العام وهذا ما أدى إلى:

- اعتقالات تعسفية ومضايقات قضائية للصحفيين.

- حجز الصحف والمراقبة الوقائية للأخبار الأمنية.

هذه المرحلة شهدت تدهورا في العلاقة بين السلطة السياسية والصحافة، بسبب الرقابة على نشر وتوزيع الأخبار، وتدهور حرية التعبير، والركود التام لنشاطات الأحزاب السياسية، مما أثر على نشاط الإعلام المكتوب، حيث سجلت سنة 1997 اختفاء الصحافة الحزبية بصفة شبه كلية من الساحة الإعلامية وهذا بعد صدور التعليمات الرئاسية رقم 17¹ التي صدرت عن الرئيس اليمين زروال يوم 13 نوفمبر 1997، حيث تضمنت تنظيم قطاع الإعلام وتحسين قطاع الصحافة المكتوبة، وفتح السمع البصري، وتحسين أداء وكالة الأنباء، ووضع قانون خاص بممارسة الإشهار، كما تميزت هذه المرحلة بضغط المطابع على الصحافة من خلال تقليص عدد الصفحات، أو تخفيض السحب، أو وقف السحب، أو رفع ثمن طباعة الجرائد.

فالتراجع الرسمي عن القوانين التي أقرت حرية الصحافة فيما سبق، كان بحجة صعوبة المرحلة وخطورة الوضع الأمني آنذاك، حيث عرفت الفترة ما بين 1993 و1997 اغتيال العشرات من الصحفيين، ومغادرة البعض منهم أرض الوطن، وبعد تولي السيد أحمد أويحيى رئاسة الحكومة في ديسمبر 1995 بعد استقالة مقداد سيفي² وإلى غاية 2001 عرفت الصحافة المكتوبة نوعا من الاستقرار، حيث استطاعت بعض العناوين ابتداء من 1996 الوصول إلى درجة من المحافظة على قرائها، أما سنة 1998 فقد شهدت انخفاضا كبيرا في عدد العناوين ويعود ذلك إلى حدة المنافسة، ودخول الصحافة إلى اقتصاد السوق، حيث شهدت نفس السنة حل العديد من العناوين الصحفية نتيجة الرقابة المفروضة على المطابع.

¹ - جميلة قادم : الصحافة المستقلة بين السلطة والإرهاب، مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، (جامعة الجزائر: معهد علوم الإعلام والاتصال، 2003)، ص43.

² - جميلة قادم: نفس المرجع، ص 41.

وفي سنة 2001 بدأت الصحافة تعرف تراجعاً مقارناً بالسنوات السابقة، كما فشلت السلطات في وضع قانون إعلام جديد يتماشى والتغيرات التي فرضت نفسها على الساحة الإعلامية، حيث واصلت السلطة تشديد قبضتها على قطاع الصحافة المكتوبة من خلال فرض الرقابة وإتباع سياسة التكميم وتشديد الخناق، حيث بقي القطاع الإعلامي في الجزائر خاصة بعد نهاية الألفية الثانية إلى غاية 2012 حبيس الأدراج يراوح مكانه بين الأخذ والرد، إلا أن بعض التطورات التي شهدتها بعض الدول العربية، وهبوب رياح التغيير التي عصفت بالعديد من الأنظمة، جعلت السلطة الجزائرية تراجع حساباتها، الأمر الذي دفع بالرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى القيام بالعديد من الإصلاحات أبرزها الإصلاحات الإعلامية، حيث عرفت صدور قانون الإعلام العضوي رقم 12-05 المؤرخ في 12 جانفي 2012، قانون يدعم المكتسبات الديمقراطية، ويهدف إلى تحديد القواعد والمبادئ التي تحكم الممارسة الإعلامية، ويتيح في نفس الوقت الممارسة الحرة للنشاط الافتتاحي والتعبير الديمقراطي عن الأفكار والآراء عبر المؤسسات الإعلامية المختلفة، فهذا القانون الذي صادق عليه البرلمان ونشر في الجريدة الرسمية حل محل قانون الإعلام لسنة 1990، حيث حافظ على بعض المواد الإيجابية لحرية المؤسسة الإعلامية ضمن القانون السابق، كما قام بإلغاء بعض القيود المفروضة على الإعلام بشكل عام، حيث نصت المادة الأولى من الباب الأول على ما يلي: "يهدف هذا القانون العضوي إلى تحديد المبادئ والقواعد التي تحكم الحق في الإعلام وحرية الصحافة"¹.

وبغض النظر عما تضمنه قانون الإعلام لسنة 2012 من مواد تحدد الممارسة الإعلامية في مختلف القطاعات (السمعية، البصرية، الالكترونية)، نجده كذلك أعطى أهمية بالغة لقطاع الصحافة المكتوبة ويتجلى ذلك بوضوح من خلل العناصر التالية:

- حرية الصحافة المكتوبة: حيث جاءت المادة "11" المدرجة تحت الفصل الأول ضمن الباب الثاني المتعلق بنشاط الإعلام عن طريق الصحافة المكتوبة، هي نفسها المادة "14" من قانون الإعلام لسنة 1990، حيث نصت المادة "11" على ما يلي: "إصدار كل نشرية دورية يتم بحرية، ويخضع إصدار كل نشرية دورية لإجراءات التسجيل ومراقبة صحة المعلومات، بإيداع تصريح مسبق موقع من طرف المدير مسؤول النشرية لدى سلطة ضبط الصحافة المكتوبة المنصوص عليها في هذا القانون العضوي، ويسلم له فوراً وصل بذلك".

¹ - قانون الإعلام: قانون عضوي رقم 12-05 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بالإعلام، ص 2.

- **حماية الحقوق المعنوية والاجتماعية للصحافيين:** إذ تضمن الباب السادس مهنة الصحفي وآداب أخلاقيات المهنة، حيث نصت المادة "78" على أنه: "يمكن للصحفيين المحترفين إنشاء شركات محررين تساهم في رأسمال المؤسسة الصحفية التي تشغلهم ويشاركون في تسييرها"، كما نصت المادة "88" أنه: "في حالة نشر أو بث عمل صحفي من قبل أي وسيلة إعلامية، فإن كل استخدام آخر لهذا العمل يخضع للموافقة المسبقة لصاحبه يستفيد الصحفي من حق الملكية الأدبية والفنية على أعماله طبقا للتشريع المعمول به".

- **إلغاء عقوبة الحبس للصحفيين:** وطبقا لتعليمات رئيس الجمهورية، تم إلغاء عقوبة الحبس المانع للحرية والتي كانت موجودة ضمن القانون السابق 1990 الخاص بالإعلام، وجاء الباب التاسع تحت عنوان المخالفات المرتكبة في إطار ممارسة النشاط الإعلامي، وقلص الجرح إلى مخالفات لاختراقات القانون مع غرامات مالية، حيث نصت المادة "118" على أنه: "يعاقب بغرامة مالية من مائة ألف دينار إلى خمسمائة ألف دينار كل من يقوم عن قصد بإعادة اسمه إلى أي شخص طبيعي أو معنوي بغرض إنشاء نشرية، ولا سيما عن طريق اكتتاب سهم أو حصة في مؤسسة للنشر، ويعاقب بنفس العقوبة المستفيدة من عملية إعادة الاسم، بحيث يمكن أن تأمر المحكمة بوقف صدور النشرة"، كما نصت المادة "126" على أنه "يعاقب بغرامة من ثلاثين ألف إلى مائة ألف دينار، كل من أهان بالإشارة المشينة أو القول الجارح صحفيا أثناء ممارسة مهنته أو بمناسبة ذلك"¹.

وعلى الرغم من هامش الحرية الذي منحه قانون الإعلام 2012 لقطاع الصحافة المكتوبة وضمان حرية وحقوق الصحفيين، إلا أن هذا القانون يتضمن عدة ثغرات، فحسب لجنة حماية الصحفيين أكدت أن قانون الإعلام الجزائري لا يرقى إلى مستوى ما وعد به الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" بالإصلاح، كما أنه لا يفي بالمقايير الدولية لحرية التعبير، وأعرب صحفيون محليون ونشطاء من المجتمع المدني عن قناعتهم بأن القانون لا يزال يقيد الحريات وطالبوا بتعديله.

كما تظهر أبحاث لجنة حماية الصحفيين أن القانون يتكون من "133" مادة، يحتوي على "32" مادة على الأقل يمكن استخدامها لتقييد حرية التعبير، كما تنسم عدة مواد بغموضها وتفرض قيودا غير ضرورية على إمكانية الوصول إلى المعلومات، إضافة إلى غرامات مالية باهظة ضد من ينتهك القانون تصل إلى حدود 500,000 دينار

¹ - قانون الإعلام: المرجع السابق، ص 13.

جزائري مع إمكانية غلق المطبوعات، إذا ما صدرت بحقهم إدانة بارتكاب جريمة التشهير وانتهاكات أخرى، من بينها نشر معلومات حول تحقيقات جنائية أولية، وإهانة رؤساء الدول والدبلوماسيين الجانب.

3-2- وظائف الصحافة الجزائرية أثناء الأزمات الاقتصادية.

على الرغم من الاختلاف الواقع بين العلماء في تحديد وظائف الصحافة المكتوبة، إلا أن أدوارها تختلف باختلاف الظروف التي يمر بها المجتمع، ففي ظل الظروف الاستثنائية التي تعيشها بعض المجتمعات كالحروب والأزمات الاقتصادية يمكننا تحديد وظائف الصحافة المكتوبة على النحو التالي:

3-2-1- الوظيفة الإخبارية: إن الأخبار هي الرواية الآمنة وغير المنحازة والكاملة للأحداث ذات الأهمية، أو النفع بالنسبة للجمهور، كما تعني أيضا الرصيد المشترك من المعرفة الذي يمكن الناس من أن يعملوا كأعضاء وذوي فعالية في المجتمع الذي يعيشون فيه، ويدعم التآزر والوعي الاجتماعي، وبعد ذلك يكفل المشاركة في أنشطة الحياة العامة، فهي تمثل الوظيفة الأساسية للصحافة، حيث تقوم "بإخبار الجمهور بالأزمات التي تحدث وإمداده بتطورات الأحداث والأخبار والمعلومات التي تطرأ على الساحة، وإمداده بالأخبار الإخبارية يجب أن تتسم الصحيفة بالمصداقية في تعاملها مع الجمهور حتى تحوز على اهتماماته، ومواصلته لمتابعة التطورات والمعالجات الصحفية عن الأزمة التي وقعت إلى جانب هذا فلا بد أن يتوفر للصحيفة السرعة والجدية في الإعلان عن الحدث وتحقيق السبق الصحفي لذلك"¹.

الصحافة أثناء الأزمات الاقتصادية لا يقتصر دورها على إمداد الجمهور بالمعلومات والأخبار الخاصة بالأزمة وتطوراتها، بل يتعدى دورها إلى تحليل هذه الأخبار وتفسيرها وذلك بالاعتماد على آراء الخبراء والمحللين الاقتصاديين بهدف تنوير الرأي العام الجزائري بمخاطر الأزمة وانعكاساتها على المجتمع، واقتراح الحلول المناسبة التي يمكن أن تساهم في التصدي لأثار الصدمة النفطية، والمساهمة في تشكيل اتجاهات وآراء الجمهور الجزائري تجاه الأزمة الاقتصادية.

3-2-2- وظيفة صناعة الرأي والتوجيه: تساهم الصحافة في تشكيل آراء الجمهور واتجاهاته من خلال الاعتماد على الأفكار والأدلة التي تؤدي إلى إقناعه باتخاذ موقفا تجاه قضية معينة، فمن ميزات الصحافة أنها لا

¹ - محمد عبد الوهاب حسن عشاوي: مرجع سابق، ص 101.

تكتفي بالوصف وإنما يتعدى دورها إلى الشرح والتفسير وهو ما دفع بالكثير إلى التأكيد على أن الصحافة المكتوبة تعتبر من أكثر الوسائل الإعلامية التي تساهم في صناعة الرأي العام وتوجيهه، "فعندما تكثف الصحافة تغطيتها على أحداث الأزمة وتبنى موقفا محددا من الأزمة، فإنها تستطيع توجيه الرأي العام نحو موقف معين وتوجيهه"¹.

وتعتبر وظيفة صناعة الرأي والتوجيه مهمة أثناء الأزمات، ففي ظل أزمة انخيار أسعار النفط التي تعاني منها الجزائر لعبت الصحافة المكتوبة دورا كبيرا في تشكيل الرأي العام الجزائري حول حقيقة الأزمة الاقتصادية من خلال حجم التغطية التي أولتها لهذه الأزمة على صفحاتها، ونقلها لمختلف تصريحات المسؤولين وعلى رأسهم رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة الذي طلب في إحدى اجتماعاته المصغرة بضرورة مصارحة الشعب بمخاطر الأزمة، والدعوة إلى تفهم الوضع خاصة في ظل هشاشة الاقتصاد الوطني الذي يبقى أسير الريع النفطي، والعمل على تقبل الإجراءات التقشفية التي انتهجتها الحكومة من أجل التصدي للأزمة، والعمل على تكاثف الجهود من أجل الحفاظ على أمن واستقرار الجزائر خاصة في ظل التحديات الإقليمية والعالمية الراهنة، وهو ما أدى إلى تشكيل رأي عام جزائري إيجابي تجاه الأزمة الاقتصادية.

3-2-3- وظيفة مراقبة المحيط: يرى هارولد لاسويل Harold Lasswell أن وسائل الإعلام بما فيها الصحافة المكتوبة تساهم في مراقبة وحراسة البيئة الاجتماعية ونقل ما يحدث فيها، وذلك من خلال تجميع وتوزيع المعلومات المتعلقة بالبيئة سواء خارج المجتمع أو داخله، ونقل ما يحدث فيها إلى الرأي العام حتى يكون على علم بما يحدث، حيث تقوم "الصحافة بمراقبة كافة الجهود التي تتخذ في إطار التعامل مع الأزمة أو المشكلة، وتقوم بعرضها والتعليق عليها، كما تقوم بعرض الرأي والرأي الآخر من خلال الرسائل التي تقدمها لجمهورها"².

وتبقى عملية مراقبة المحيط الاجتماعي أثناء الأزمات الاقتصادية من بين الأولويات التي تحظى باهتمام كبير من طرف الصحافة المكتوبة، وذلك من خلال نقل جميع الأحداث والتطورات الخاصة بالأزمة والتي يبقى الجمهور بحاجة ماسة إليها لمعرفة كل ما يدور في بيئته الاجتماعية.

¹ - محمد عبد الوهاب حسن عشموي: المرجع السابق، ص 102.

² - عادل صادق محمد: مرجع سابق، ص 49.

3-2-4- وظيفة تحقيق التماسك الاجتماعي: وذلك من خلال الشرح والتفسير والتعليق على الأفكار والأحداث والمعلومات ثم تدعيم الضبط الاجتماعي والمعايير الخاصة به، وكذلك التنشئة الاجتماعية ودعم الإجماع حول القضايا والمواقف المختلفة.

3-3- معالجة الصحافة الجزائرية للآزمات الاقتصادية "أزمة البترول 2015-2016 أمودجا".

تؤدي الصحافة المكتوبة دورا مهما أثناء الأزمات باختلاف أنواعها، بحيث يمكن أن تساهم في حل الأزمة والتقليل من أثارها، أو تعمل على تضخيمها وإطالة أمدتها، وغالبا ما كانت الصحافة الجزائرية حاضرة خلال الأزمات الاقتصادية التي تعرضت لها الجزائر على مدار العقود الزمنية الماضية إلى يومنا هذا، هذا الحضور غالبا ما تخللته العديد من العقبات التي حالت دون تقديم معالجة صحفية تتميز بالمهنية والاحترافية.

فبالعودة إلى منتصف العقد الثامن من القرن الماضي الذي شهدت خلاله الجزائر أزمة اقتصادية حادة نتيجة تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، نجد أن الخطاب الصحفي كان يتماشى مع توجهات النظام السياسي السائد آنذاك وهو نظام الحزب الواحد، حيث كانت الصحف العمومية تعتمد على مبدأ التعتيم والتضليل في تناول مواضيع الأزمة الاقتصادية، غير انه وبعد أحداث أكتوبر 1988 عرفت الصحافة الجزائرية قفزة نوعية تمثلت في التعددية الإعلامية التي افرزها دستور 1989، حيث شهدت هذه المرحلة بروز العديد من الصحف المستقلة التي أصبحت تتميز بنوع من الاستقلالية والحرية في طرح مختلف المواضيع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، غير أن الوضعية التي آلت إليها البلاد بفعل الأزمة السياسية أثرت على قطاع الإعلام بشكل عام والصحافة المكتوبة بشكل خاص، حيث أصبحت معظم الصحف الجزائرية تتعرض للعديد من المضايقات، مما اثر على خطابها الإعلامي الذي أصبح يتميز بنوع من العشوائية والارتجالية في التعاطي مع مختلف الأزمات الاقتصادية .

وتعتبر الأزمة الاقتصادية التي تعرضت لها الجزائر منذ منتصف 2014 نتيجة تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، من بين الأزمات التي أثارت اهتمام الصحافة الوطنية سواء العمومية أو المستقلة، وتعتبر جريدتي الشعب والخبر إحدى الصحف الجزائرية التي أولت اهتماما لهذه الأزمة، فمن خلال تتبعنا للخطاب الصحفي لكلا الجريدتين أثناء معالجتهما للأزمة، نجد هناك اختلاف بينهما في التعاطي مع الأزمة بين التهويل والتهوين، كاعتماد جريدة الخبر على سياسة التهويل والتخويف تجاه الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية لمواجهة الأزمة في مقابل إتباع جريدة الشعب لسياسة التهوين تجاه ذلك، إضافة إلى اختلافهما في توظيف بعض المصطلحات التي تندرج ضمن الحلول التي تضمنها قانون المالية لسنة 2016، حيث اعتمدت جريدة الخبر على مصطلح الإجراءات التشفية في مقابل ترشيد النفقات بالنسبة لجريدة الشعب، الأمر الذي اثر على الرأي العام الجزائري في فهم حقيقة الأزمة وأساليب مواجهتها، وعلى الرغم من هذا الاختلاف نجد الباحثين في مجال الإعلام والأزمات يؤكدون على أن التجربة الإعلامية خلال الأزمات والتفاعل الإعلامي معها يتم عبر ثلاثة طرق هي:

3-3-1- المعالجة المثيرة: هذا النوع من المعالجة يعتمد على التهويل والتضخيم والتي ينتهي اهتمامها بالأزمة بانتهاء الحدث، وهي معالجة مبتورة تؤدي إلى التضليل وتشويه وعي الجمهور، وتعتبر هذه المعالجة استجابة لما تفرضه اعتبارات السلطة في بعض الأنظمة أو احتياجات السوق الإعلامية، التي تقوم على أساس التركيز على الوظائف التسويقية للإعلام دون النظر إلى الوظائف التربوية أو التثقيفية¹.

وقد استخدمت الصحافة الجزائرية وعلى رأسها جريدة الخبر هذا النوع من المعالجة أثناء تناولها للأزمة البترولية الأخيرة من خلال تركيزها على الوضع الاقتصادي الجزائري الهش المبني على سياسة الربيع النفطي دون التعمق في تحليل العوامل الاقتصادية و الجيو سياسية التي أدت إلى انهيار الأسعار، وتضخيمها للعواقب وانعكاسات الأزمة على مختلف المجالات في الجزائر، وذلك باستخدام العديد من العناوين المثيرة مثل: "شبح أزمة 86 يلوح في سماء الجزائر"، "حياة المواطن ستتحول إلى جحيم"²، "السنوات العجاف تبدأ اليوم"، وغيرها من العناوين الأخرى التي تدل على التهويل والتضخيم، وزيادة الخوف وترهيب الرأي العام الجزائري.

3-3-2- المعالجة الناقصة: هذه الطريقة تختلف عن الأولى وهي مناقضة لها، وعادة ما تكون ملازمة لها، أي تطبيق الطريقتين في نفس الوقت، وهي لا تقوم على التهويل بل على التهوين، وهي بذلك قد تقلل من معلومات وأخبار ذات أهمية قصوى للمجتمع، كتقليلها من الأصوات الداعية إلى انتهاج الحوار السياسي كحل للأزمة، أو مبالغتها في اعتبار هذه الأصوات خطيرة على المجتمع، وكلا الطريقتين تقومان على المعالجة الناقصة التي ساهمت في إبعاد الغموض حول الأزمة وبالتالي عدم مساعدة المواطن على فهمها واتخاذ آراء من حولها³.

انطلاقاً من هذا النوع من المعالجة نجد أن الصحافة الجزائرية لاسيما العمومية منها لا تعطي أهمية للأزمة ولا تضعها ضمن أولويات أجندتها الإعلامية وتعتمد على تهميشها وكأنها حدث عادي، فمن خلال الأزمة محل الدراسة نجد أن جريدة "الشعب" تتناول موضوع الأزمة بنوع من البساطة والسطحية والتجاهل أحياناً، وتقديم خطابات تطمينية لإيهام الرأي العام الجزائري بأن الجزائر في منأى عن الأزمة الاقتصادية، فتميل دائماً لمناقشة السياسات الاقتصادية للدولة والمشروعات التي تتبناها بأسلوب تفاؤلي، وتركز في خطتها على رؤية الحكومة

1 - أديب خضور: مرجع سابق، ص72.

2 - جريدة الخبر: العدد(7981)، 24 نوفمبر 2015، ص05.

3 - شكري محمد: ممارسة الصحفيين الجزائريين للمهنة خلال فترة حالة الطوارئ 1992-1994، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم الإعلام والاتصال، 2005-2006)، ص15.

وخطتها الإيجابية، كما نجد كذلك أسلوب المعالجة في معظم الأحيان يفتقر للتشويق في عرض المادة ويميل في أحيان كثيرة إلى التهويل في الانجازات التي لا يشعر بها المواطن الجزائري. وبالتالي غياب الشفافية والصدق في المعالجة يؤدي إلى تضخيم في الجوانب الإيجابية، في مقابل تهمين الأبعاد السلبية المتمثلة في مخلفات الأزمة وتداعياتها على الوضع الاقتصادي والاجتماعي، الأمر الذي يخدم طبيعة النظام القائم دون النظر لمصلحة المواطن مما ينتج رسائل متحيزة، وذلك باعتماد جريدة الشعب على عناوين تقلل من خطورة الأزمة وانعكاساتها مثل: "لا خوف على الجزائر، وضعنا الاقتصادي في أمان رغم الصعوبات"¹، "للجزائر القدرات لتجاوز الأزمة الراهنة"، تدني مداخيل النفط فرصة للخروج من التبعية للمحروقات"، وغيرها من العناوين الأخرى التي تحمل في طياتها نظرة تفاؤلية وتهوين من تداعيات الأزمة.

3-3-3- المعالجة المتكاملة والشاملة: هذه الطريقة تقوم على المعالجة الثابتة بدون تهويل ولا تهمين والتعرض إلى مختلف جوانب الأزمة بطريقة منصفة وشاملة وثابتة²، كما تتسم بالعمق والشمولية والمتابعة الدقيقة التي تحترم موضوعها ومتلقيها، وتستخدم من أجل تحقيق ذلك أحد الأسلوبين التاليين:

- النمط العقلي: الذي يقوم على أساس تقديم المعلومات الصحيحة والموثقة.
- النمط النقدي: الذي يقوم على تقديم معلومات على أساس إشراك الجمهور للاهتمام بمصالحه، كما تهدف هذه الأخيرة إلى تكوين موقف متكامل ووعي عميق بالأزمة، لذلك يحاول هذا النوع من التغطية إعطاء صورة عن تاريخ وسياق الأزمة، وكذا أفاق تطورها.

هذا النوع من المعالجة يكاد يكون غائبا لدى الصحف الجزائرية سواء العمومية أو المستقلة أثناء معالجتها للأزمة معتمدة بشكل أكبر على الطريقتين السابقتين، وذلك قد يعود إلى طبيعة النظام السياسي والإعلامي السائد، أو إلى طبيعة الملكية الخاصة للوسيلة الإعلامية وخطها الافتتاحي، فمن خلال تمحصنا لمفردات العينة محل الدراسة وجدنا أن جريدة "الشعب" تعتمد على المعالجة الناقصة التي تهون من الأزمة وتداعياتها وهذا بسبب احتكارها من طرف النظام بما يخدم توجهاته المستقبلية، أما جريدة "الخير" فتعتمد على المعالجة المثيرة التي تضخم من خلالها العواقب المستقبلية للأزمة، وهذا بسبب توجهات الجريدة وخطها الافتتاحي وولائها لقوى مالية وسياسية لا تتماشى وطبيعة النظام السياسي القائم في البلاد.

¹ - جريدة الشعب: العدد(17123)، 01 سبتمبر 2016، ص04.

² - أديب خضور : الإعلام والأزمات، (القاهرة: دار الأيام للنشر، دط، 1999)، ص55.

خلاصة الفصل.

انطلاقا مما سبق يمكننا القول بان حدوث الأزمات الاقتصادية وزيادة حدتها غالبا ما يؤدي إلى اضطرابات على العديد من القطاعات الحيوية التي تهدد مصلحة الفرد والمجتمع معا، وللتغلب عليها ومواجهتها يتطلب منا الإحاطة بكل تفاصيلها والإلمام بكل جوانبها من خلال جمع مختلف المعلومات والأخبار حولها، وهذا ما تسعى الصحافة المكتوبة إلى تحقيقه من خلال وصف هذه الأزمات وصفا دقيقا وشاملا يساهم في تنوير العقول والتوعية بالمخاطر الناجمة عن مثل هذه الأزمات والبحث عن حلول لمواجهتها.

الإطار التطبيقي

الفصل الرابع

المعالجة الإعلامية لازمة البترول 2015-2016 في جريدتي الشعب والخبر

أولاً: الدراسة التحليلية الخاصة بجريدة الشعب.

1-1- التعريف بجريدة الشعب.

1-2- تحديد فئات الشكل (كيف قيل؟).

1-3- تحديد فئات المضمون (ماذا قيل؟).

1-4- النتائج العامة للدراسة.

1-5- نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات.

ثانياً: الدراسة التحليلية الخاصة بجريدة الخبر.

2-1- التعريف بجريدة الخبر

2-2- تحديد فئات الشكل (كيف قيل؟).

2-3- تحديد فئات المضمون (ماذا قيل؟).

2-4- النتائج العامة للدراسة.

2-5- نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات.

أولاً: الدراسة التحليلية الخاصة بجريدة الشعب.

1-1- التعريف بجريدة الشعب.

هي يومية إخبارية تابعة للقطاع العام مقرها في شارع باستور بالجزائر العاصمة، أول حجم: 60/40 وكان يصدر أيضا بأربعة صفحات ثم بستة صفحات وفي شهر مارس 1963 ظهرت بثمانية صفحات ثم في سنة 1972 باثني عشر وأحيانا تصل إلى 16 صفحة، وفي شهر ماي من سنة 1994 ظهرت صحيفة الشعب بالحجم الصغير وبأربعة عشرة صفحة¹.

- الطباعة والنشر:

عرفت صحيفة الشعب عدة مشاكل في الميدان خصوصا بعد حل المؤسسة الوطنية للصحافة (الشعب) وذلك سنة 1990 والتي كانت تعتمد عليها الصحيفة في الطبع، وقد عرفت صحيفة الشعب في هذا الميدان ثلاثة مراحل أساسية:

1- من سنة 1962-1972: وهي مرحلة عرفت ركودا في المبيعات رغم أن السحب كان يصل إلى 10 آلاف نسخة وأحيانا يتجاوز ذلك إلى 28 ألف نسخة، إلا أن ذلك العجز كانت تغطيه ميزانية الدولة.

2- من سنة 1973-1977: كانت تصل المبيعات إلى 15 ألف نسخة، إلا أن هذا الرقم سجل عجزا في المبيعات سنة 1976 بنسبة 48,50% وعرفت الصحيفة تحسنا في هذا الشأن سنة 1977.

3- من سنة 1978-1982: خلال هذه المرحلة حققت الصحيفة رقما معتبرا في المبيعات لم تعرفه من قبل، كما سجلت انخفاضا في عجز مبيعاتها قدرت بـ 11% مقارنة بسنة 1977.

وفي ظل التعددية السياسية والإعلامية التي أقرها دستور 1989 وظهور العديد من الدوريات على مستوى الساحة الإعلامية خاصة سنة 1990، مرت الجريدة بمرحلة عصيبة تطلبت تحديات كبيرة خاصة بعد لجوء الكثير من الصحفيين إلى تأسيس جرائد مستقلة من طرف إداريها وعمالها وتفاقت

¹ - صفوان عيصام حسيني: الصحافة المكتوبة وظاهرة العنف في الجزائر خلال سنة 1999، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في علوم الإعلام والاتصال، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم الإعلام والاتصال، 2005)، ص 33.

الشعب المحلي، الشعب الدبلوماسي، الشعب الثقافي، بالإضافة الى تخصيص ملحق للقضية الفلسطينية، تحت عنوان: **الشعب المقدسي** الذي تحول فيما بعد إلى **صوت الأسير**¹.

وفي منتصف فيفري من سنة 2012 عينت السيدة أمينة دباش مديرة للجريدة خلفا لبوكردوس، والتي استطاعت في مدة قصيرة وبفضل تجربتها الإعلامية في القطاع العمومي من تحقيق مكاسب هامة لليومية، حيث وصل عدد مراسلي الصحيفة إلى أكثر من 35 مراسل تم توظيفهم عن طريق إجراء مسابقات.

- **التوزيع:** هذه العملية عرفت استقرارا نسبيا إذ تتولاها الشركة الوطنية لتوزيع الصحف.

- **المحتوى العام للصحيفة:** المشاكل مع فقدانها لإمكاناتها المطبعية، ورغم هذه الصعوبات إلا أن الجريدة بقيت صامدة أمام مختلف التحولات والزخم الإعلامي، وفي سنة 1992 تولى السيد محمد العربي عبد الرحمن إدارة الجريدة في أحلك الظروف التي مرت بها الجزائر، ثم خلفه السيد عز الدين بوكردوس في افريل 1994، حيث بقي على رأس الجريدة مدة 18 سنة، وفي عهده تحولت الجريدة الى مقررين جديدين، الأول بشارع باستور في أكتوبر 1996، والثاني بشارع الشهداء مقرها الحالي في جويلية 2007.

ولتقديم الأحداث بصورة واضحة وشاملة تم في سنة 2011 إصدار ملاحق أسبوعية متخصصة منها: الشعب الرياضي، الشعب الاقتصادي

تصدر اليومية ب(24) صفحة تتناول عدة مواضيع كالأخبار والتحقيقات والريپورتاجات منها الوطنية والأجنبية ونجدها متنوعة تجمع بين السياسي والاجتماعي والثقافي، كما تتكفل بنقل أهم نتائج الأبحاث والدراسات العلمية وتغطية أهم الأخبار الرياضية بأنواعها المختلفة، كما تتطرق إلى مواضيع إسلامية تحت عنوان "يوميات إسلامية" إضافة إلى مختلف المواضيع الأخرى.

- **أهم صفحات يومية الشعب:**

- **الصفحة الأولى:** وهي بمثابة نافذة يطل منها القارئ على أهم محتويات الصحيفة المدعمة بأبرز الصور وهي تحتوي على افتتاحية يومية ما عدا يوم الخميس.

- **الصفحة الأخيرة:** هي صفحة متنوعة المواضيع والأخبار.

¹ - بوعمره الهام: مرجع سابق، ص 254.

زيادة على ذلك تخصص جريدة الشعب جزءا للعمليات الاشهارية التي يخصص لها حوالي 10 صفحات، إضافة إلى ذلك تحتوي الصحيفة على صفحات متنوعة تشمل الجانب السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي والرياضي، وعلى الرغم من انتمائها للقطاع العام إلا أنها تعاني من عجز مالي وأحيانا لا يمكنها حتى تسديد أجور العمال وهذا أكبر مشكل تعاني منه يومية الشعب.

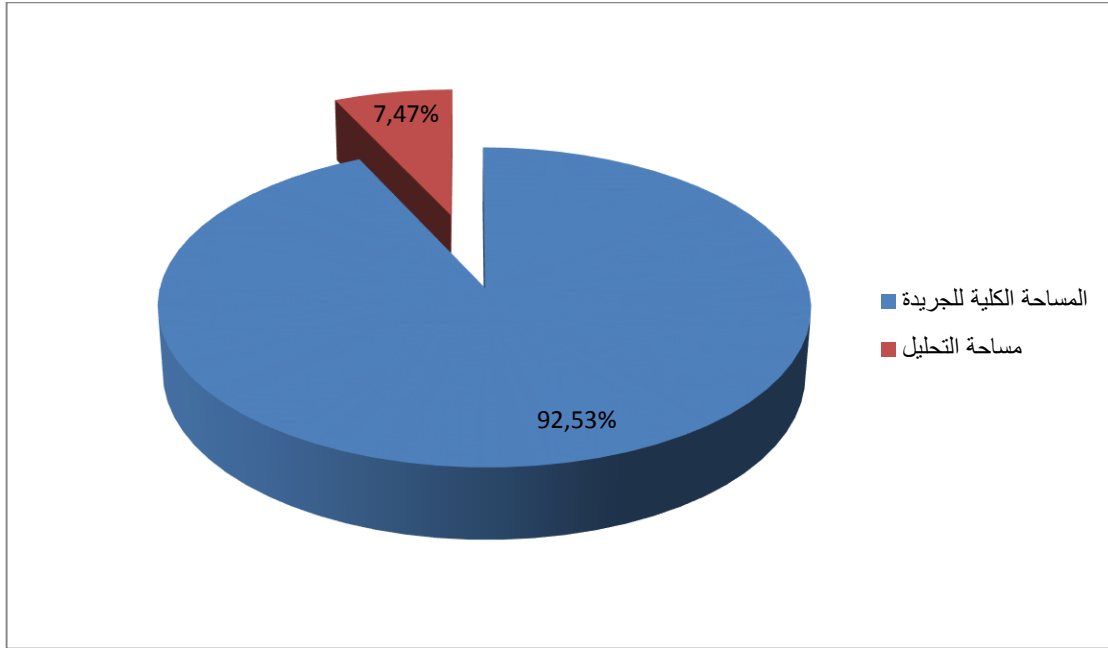
1-2- عرض وتحليل فئات الشكل الخاصة بجريدة الشعب.*

الجدول(02): يمثل توزيع موضوعات أزمة البترول(2015-2016) حسب المساحة الإجمالية للجريدة والمساحة الخاصة بالتحليل.

المساحة الكلية للجريدة	المساحة الخاصة بالتحليل	تاريخ الصدور	الجريدة
29232	1930	21 جويلية 2015	01
29232	25,641	12 أوت 2015	02
29232	1314	05 سبتمبر 2015	03
19488	2469	15 أكتوبر 2015	04
29232	2970,25	24 نوفمبر 2015	05
29232	2719,5	21 ديسمبر 2015	06
29232	389,15	17 جويلية 2016	07
29232	1043,75	13 أوت 2016	08
29232	2701	28 سبتمبر 2016	09
29232	4037,5	01 أكتوبر 2016	10
29232	3173,5	30 نوفمبر 2016	11
29232	2087,75	29 ديسمبر 2016	12
341040 سم ²	25476,65 سم ²	المجموع	
نسبة التحليل=7,47%			

* - كل الجداول والأشكال البيانية الخاصة بالدراسة التحليلية لجريدة الشعب من إعداد الطالب الباحث.

الشكل(01): يمثل مساحة المادة الإعلامية المتعلقة بأزمة البترول(2015-2016) في جريدة الشعب.



من خلال المعطيات الموجودة على مستوى الجدول أعلاه والذي يوضح لنا مساحة المواضيع المتعلقة بأزمة البترول ضمن أعداد العينة المقدر عددها ب12 عدد، نلاحظ أن المساحة الإجمالية لمفردات عينة الدراسة قدرت ب(341040سم²)، في مقابل ذلك قدرت المساحة الخاصة بمواضيع التحليل ب(25476,65 سم²)، حيث تم حساب المساحة الإجمالية لمفردات العينة محل الدراسة من خلال جمع المساحة الإجمالية لكل الأعداد والتي تم حسابها وفق الطريقة التالية: (الطول× العرض× عدد الصفحات)، أما نسبة التحليل فتم استخراجها وفق الطريقة التالية: (مجموع مساحة التحليل × 100) / المساحة الإجمالية لمفردات العينة، وبالتالي نسبة التحليل هي (25476,65 × 100) / 341040 = 7,47%.

انطلاقاً من النتائج السابقة و اعتماداً على البيانات الموجودة في الشكل رقم (01) نجد أن المواضيع المتعلقة بالأزمة النفطية قد شغلت ما نسبته 7,47%، وهي نسبة كبيرة مقارنة بالمساحة الكلية للجريدة والتي تنشر فيها مختلف المواضيع الأخرى التي تمس مختلف نواحي الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية... الخ، وعلى الرغم من أن العدد الإجمالي للأعداد التي خضعت للتحليل لم يتجاوز 12 عدداً، إلا أن عدد المواضيع المتعلقة بالأزمة محل الدراسة وصل إلى 98 عدداً، أي حوالي ثمانية مواضيع في العدد الواحد وهو ما يبين حقيقة الاهتمام الكبير الذي توليه جريدة الشعب للازمة الاقتصادية التي تعصف

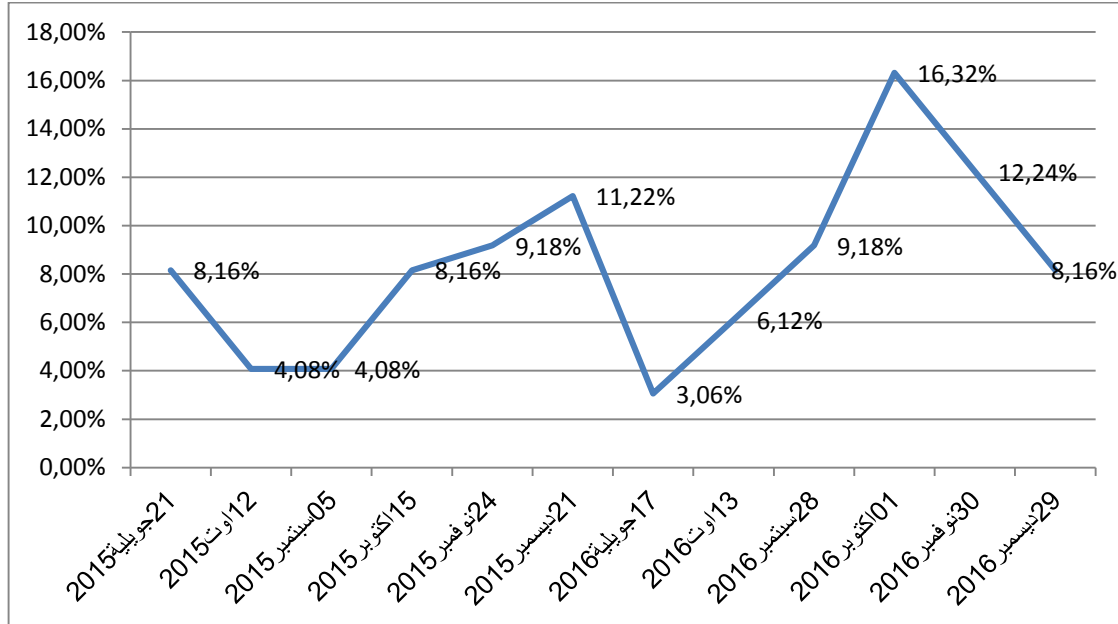
الفصل الرابع: المعالجة الإعلامية لازمة البترول 2015 - 2016

بالجزائر، وذلك من خلال تخصيصها حيزا كبيرا عبر صفحاتها من اجل تشخيص الأزمة وتقديم الحلول المناسبة لمواجهتها.

الجدول(03): يمثل عدد الموضوعات الخاصة بأزمة البترول (2015-2016) في جريدة الشعب.

الجريدة	تاريخ الصدور	عدد الموضوعات	
		التكرار	النسبة المئوية
01	21 جويلية 2015	08	8,16 %
02	12 أوت 2015	04	4,08 %
03	05 سبتمبر 2015	04	4,08 %
04	15 أكتوبر 2015	08	8,16 %
05	24 نوفمبر 2015	09	9,18 %
06	21 ديسمبر 2015	11	11,22 %
07	17 جويلية 2016	03	3,06 %
08	13 أوت 2016	06	6,12 %
09	28 سبتمبر 2016	09	9,18 %
10	01 أكتوبر 2016	16	16,32 %
11	30 نوفمبر 2016	12	12,24 %
12	29 ديسمبر 2016	08	8,16 %
المجموع		98	100 %

الشكل رقم (02): يمثل النسب المئوية الخاصة بعدد موضوعات أزمة البترول (2015-2016) في جريدة الشعب.



من خلال المعطيات الموجودة على مستوى الجدول (03) الذي يمثل عدد الموضوعات الخاصة بالأزمة محل الدراسة، وانطلاقا من النسب المئوية الموجودة على مستوى المنحنى البياني الموضح في الشكل رقم (02)، يتبين لنا مدى التفاوت في المعالجة الصحفية لازمة البترول في الجزائر من شهر إلى آخر، حيث نجد أن مفردات العينة من السداسي الثاني من سنة 2016 حظيت باهتمام أكبر من طرف الجريدة مقارنة بمفردات العينة التي تم تحليلها من السداسي الثاني من سنة 2015، حيث جاء العدد العاشر من السداسي الثاني من سنة 2016 في صدارة الترتيب بنسبة 16,32 %، وهذا ما نلاحظه من خلال المنحنى البياني الذي بلغ ذروته خلال شهر أكتوبر من سنة 2016 حيث نال اهتماما صحفيا كبيرا من طرف جريدة الشعب، متبوعا بالعدد الحادي عشر الذي حل في المرتبة الثانية بنسبة 12,24 %، وهذا ما نشاهده من خلال المنحنى البياني الذي اخذ في التراجع تدريجيا مع هذا العدد وبقية الأعداد الأخرى، في حين جاء العدد السادس في المرتبة الثالثة بنسبة 11,22 %، بينما احتل العددان التاسع والخامس المرتبة الرابعة بنفس النسبة المئوية المقدرة بـ 9,18 %، والشئ نفسه بالنسبة للأعداد الأول والرابع والأخير التي تقاسمت نفس النسبة المئوية التي بلغت 8,16 % محتملة بذلك المرتبة الخامسة، أما العدد الثامن فجاء في المرتبة السادسة بنسبة 6,12 %، متبوعا بالعدد الثاني والثالث اللذين تقاسما نفس

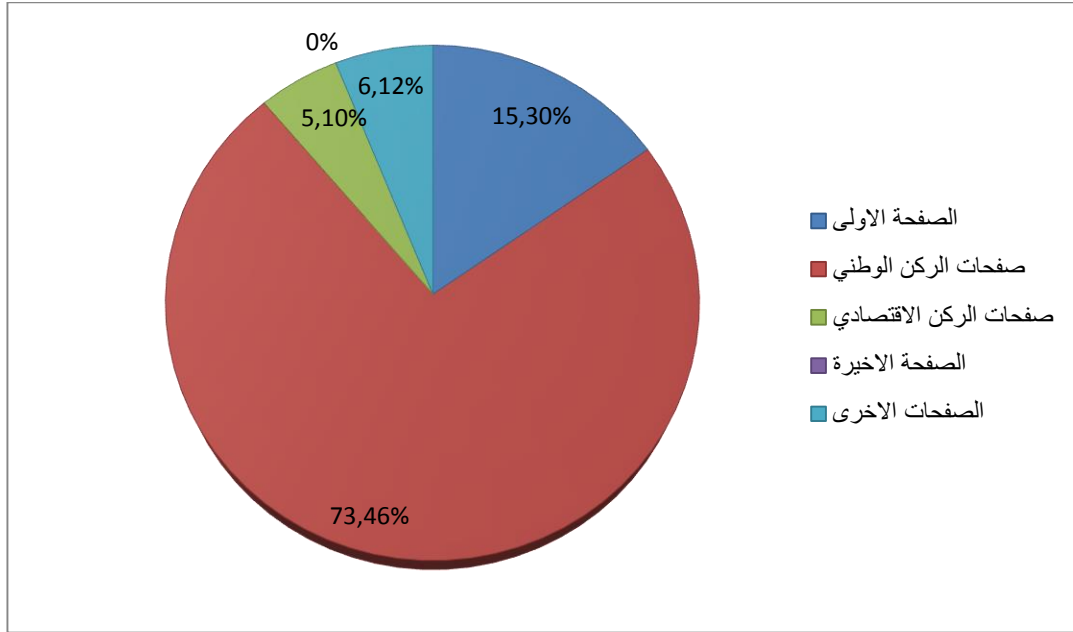
النسبة المئوية المقدرة ب 4,08 %، أما النسبة الضعيفة فكانت من نصيب العدد السابع الذي حل في المرتبة الأخيرة بنسبة 3,06 %.

انطلاقاً من النتائج السابقة نستنتج أن عدم التوازن في المعالجة الإعلامية للموضوع محل الدراسة وارتفاع النسب المئوية الخاصة ببعض مفردات العينة من السداسي الثاني من سنة 2016 خاصة العددين العاشر والحادي عشر مقارنة مع بقية النسب المئوية الخاصة بالأعداد الأخرى، إنما يدل على الجهود المبذولة من طرف الدبلوماسية الجزائرية في المجال الاقتصادي، حيث كللت هذه الجهود باستضافة الجزائر للملتقى الاستثنائي للطاقة الذي احتضنته ما بين 26 و 28 سبتمبر من عام 2016، وتم التأكيد على نتائجه في اجتماع أعضاء منظمة أوبك ودول منتجة من خارج المنظمة في فيينا يوم 30 نوفمبر من نفس السنة، حيث أفضى هذا الاجتماع إلى تثبيت الإنتاج من أجل انتعاش الأسعار، بالإضافة كذلك إلى احتضانها للمنتدى الإفريقي للاستثمار والأعمال الذي انعقد في 03 ديسمبر من سنة 2016، وبالتالي هذين الحدثين أثار اهتمام وسائل الإعلام العالمية بشكل عام والإعلام الجزائري بشكل خاص، حيث أسأل الكثير من الخبر على صفحات الجرائد الوطنية، مما دفع بجريدة الشعب إلى تسليط الضوء على هذين الحدثين من خلال تخصيص مساحة هامة لهما عبر مختلف صفحاتها.

الجدول(04): يمثل توزيع الموضوعات الصحفية الخاصة بأزمة البترول حسب الموقع عبر الجريدة.

الفئات	التكرار	النسبة المئوية
الصفحة الأولى	15	15,30 %
صفحات الركن الوطني	72	73,46 %
صفحات الركن الاقتصادي	05	5,10 %
الصفحة الأخيرة	00	00 %
الصفحات الأخرى	06	6,12 %
المجموع	98	100 %

الشكل رقم(03): يمثل مكان نشر مواضيع أزمة البترول(2015-2016) في جريدة الشعب.



يظهر لنا من خلال المعطيات الموجودة على مستوى الجدول (04) الذي يوضح موقع مواضيع أزمة البترول ضمن صفحات الجريدة، ومن خلال الشكل رقم (03) الذي يعيننا على توضيح الصورة بطريقة أكثر دقة وبساطة، نجد أن جريدة الشعب فضلت إيراد المواضيع الإخبارية المتعلقة بموضوع الأزمة محل الدراسة في صفحات الركن الوطني بالدرجة الأولى، حيث حظيت باهتمام بلغت نسبته المئوية 73,46% وفي درجة ثانية ورد موضوع أزمة البترول في الصفحة الأولى التي تعد من الصفحات الأكثر مقروئية حيث حازت على نسبة 15,30%، أما باقي صفحات الأخرى فحلت ثالثا بنسبة 6,12%، بينما حظيت صفحات الركن الاقتصادي باهتمام ضعيف من طرف الجريدة حيث لم تتجاوز نسبته 5,10%، أما الصفحة الأخيرة من مفردات العينة التي تم تحليلها فلم تعط لها الجريدة أي اهتمام، وهذا ما تعكسه النسبة المئوية التي احتلتها على مستوى الجدول أعلاه.

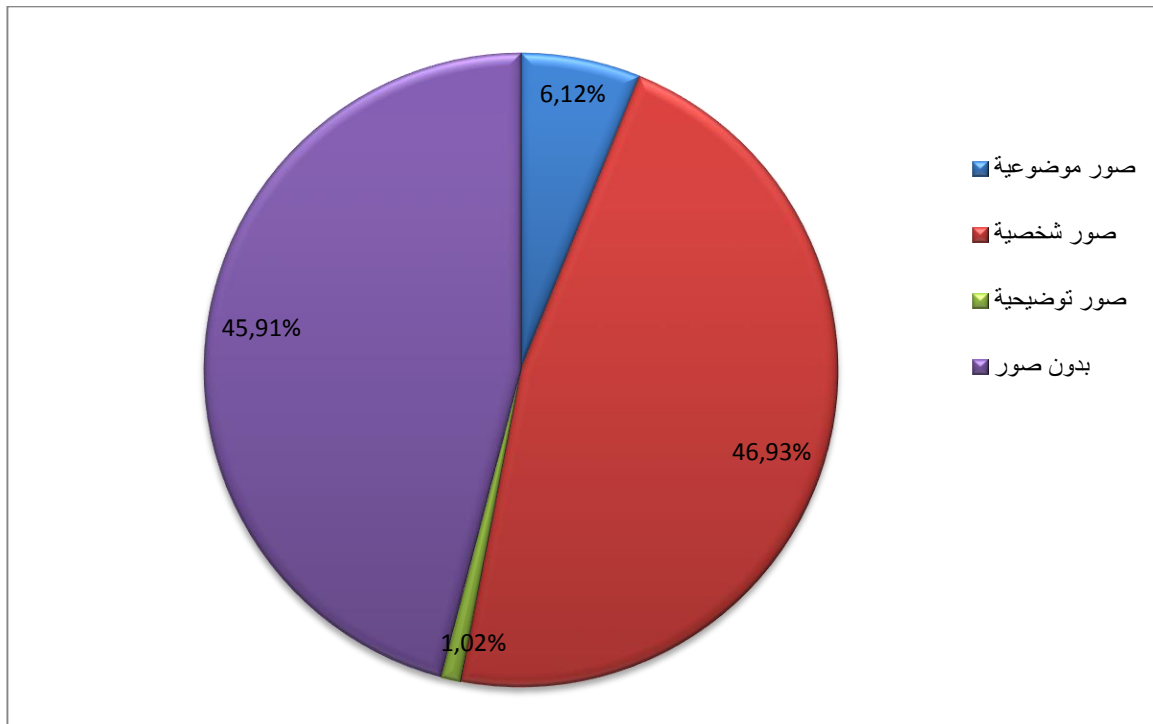
النتائج السابقة من وجهة نظر الباحث تعطي دلالة على أن الموضوع محل الدراسة نال قسطا وافرا من اهتمام جريدة الشعب من خلال نشرها للأخبار المتعلقة بالأزمة في صفحات الركن الوطني، وهي صفحات مهمة للغاية يتم من خلالها وضع أهم المواضيع التي تحتل الصدارة في الأجندة الإعلامية الخاصة بالجريدة بهدف التركيز عليها وجذب انتباه القارئ، بحيث اعتبرت الجريدة موضوع الأزمة حدثا وطنيا

أولته اهتماما إعلاميا لما له من اثر على الساحة الوطنية، وذلك نظرا لتداعيات هذه الأزمة على مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية التي أصبحت تثير اهتمام الرأي العام الجزائري، وبالتالي قامت بتسليط الضوء على هذه الأزمة التي أصبحت تشغل بال المواطن الجزائري بهدف تزويده بمختلف المعلومات واضطلاعه على مختلف المستجدات المتعلقة بالأزمة الاقتصادية الناتجة عن تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

الجدول(05):يمثل طبيعة الصور المصاحبة لمواضيع أزمة البترول 2015-2016 في جريدة الشعب.

الفئات	التكرار	النسبة المئوية
صور موضوعية	06	6,12 %
صور شخصية	46	46,93 %
صور توضيحية	01	1,02 %
بدون صور	45	45,91 %
المجموع	98	100 %

الشكل(04):يمثل النسب المئوية للصور المستخدمة في أزمة البترول 2015-2016ضمن جريدة الشعب.



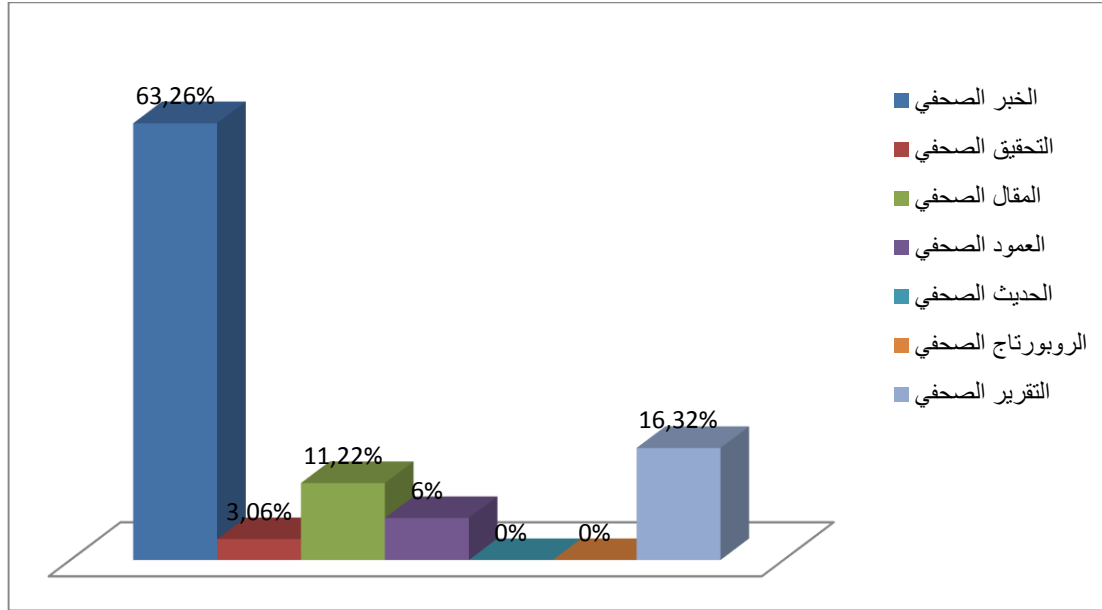
من خلال الأرقام الكمية الموجودة على مستوى الجدول (05) الذي يمثل طبعة الصور المصاحبة لمواضيع الأزمة محل الدراسة، والتي تبينها النسب المئوية الموجودة في الشكل رقم (04) بطريقة أوضح، حيث تظهر لنا اغلب المواضيع المتعلقة بالأزمة النفطية الناتجة عن تراجع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية جاءت مصاحبة بالصور الشخصية التي حلت في المرتبة الأولى بنسبة 93,46%، في مقابل ذلك لم تتجاوز نسبة ظهور الموضوع محل الدراسة مصحوبا بالصور ما نسبته 45,91 %، بينما الصور الموضوعية جاءت في المرتبة الثالثة بنسبة 6,12 %، غير أن المرتبة الأخيرة كانت من نصيب الصور التوضيحية التي حلت في ذيل الترتيب بنسبة 1,02 %.

بالرجوع إلى البيانات الموضحة أعلاه يرى الباحث أن تركيز جريدة الشعب على الصور الشخصية مثل صور الوزراء والشخصيات الرسمية كدعائم مرافقة في اغلب الأحيان للأخبار المتعلقة بالأزمة محل الدراسة، إنما يدل على أن الصورة في الصحافة المكتوبة تبقى جزء لا يمكن الاستغناء عنه، فهي تؤدي دورا كبيرا في الزيادة من فعالية ومصداقية النص المكتوب، وتوضح وتفسر الموضوعات الصحفية وتضفي عليها نوع من المصداقية والتشويق، وكذلك محاولة التأثير في استقطاب القراء إلى شكل إعلامي دون غيره، وذلك لما لها من أهمية فنية بحيث تستوقف نظر القارئ وتعطيه أبعادا إضافية في متابعة الموضوع محل الدراسة.

الجدول (06): يمثل توزيع موضوعات أزمة البترول حسب نوع القوالب الصحفية المستخدمة.

الفئات	التكرار	النسبة المئوية
الخبر الصحفي	62	63,26 %
التحقيق الصحفي	03	3,06 %
المقال الصحفي	11	11,22 %
العمود الصحفي	06	6,12 %
الحديث الصحفي	00	00 %
الروبورتاج الصحفي	00	00 %
التقرير الصحفي	16	16,32 %
المجموع	98	100 %

الشكل (05): يمثل توزيع القوالب الصحفية الخاصة بأزمة البترول 2015-2016 في جريدة الشعب.



وفقا للبيانات الموجودة في الجدول (06) والشكل البياني رقم (05) الذي يمثل الأنواع الصحفية المستخدمة في عرض مواضيع الأزمة محل الدراسة، نجد أن جريدة الشعب اعتمدت على العديد من الأشكال الإعلامية، غير أن الشكل الإعلامي الأكثر تناولا كان من نصيب الخبر الصحفي الذي نال اهتماما كبيرا من طرف الصحيفة، حيث حل في المرتبة الأولى بنسبة 63,26 %، مصحوبا بالتقرير الصحفي الذي جاء في المرتبة الثانية بنسبة 16,32 %، أما المقال الصحفي فجاء في المرتبة الموالية بنسبة 11,22 %، أما بقية الأشكال الإعلامية الأخرى فجاءت نسبها المئوية ضعيفة، حيث احتل العمود الصحفي المرتبة الرابعة بنسبة 6,12 %، بينما احتل التحقيق الصحفي المرتبة الخامسة بنسبة مئوية قدرت ب 3,06 %، أما الحديث الصحفي والروبورتاج فجاءت نسبهما منعدمة.

من خلال النتائج السابقة يرى الباحث أن اهتمام الجريدة بالخبر الصحفي دون غيره من الأشكال الصحفية الأخرى، إنما يدل على قلة صحافة العمق والتحليل والشرح والتفسير أثناء تناول مختلف القضايا الاقتصادية، والاكتفاء بالطابع الخبري نظرا لما يتميز به هذا النوع من دقة وموضوعية في وصفه لأية فكرة جديدة أو موضوع يمس مصالح أكبر عدد من القراء ويثير اهتمامهم، بما يتضمنه من عنصر الآنية وهذا لأداء الوظيفة الإخبارية من خلال عرض ما توصلت إليه الأحداث الخاصة بالأزمة

الاقتصادية الناتجة عن تراجع أسعار البترول ليكون الجمهور على علم بأخر المستجدات المتعلقة بالموضوع محل الدراسة.

من خلال هذه المعطيات نجد أن نتيجة هذه الدراسة جاءت موافقة مع بعض الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع دراستنا، كدراسة بوعمرة الهام¹ التي توصلت إحدى نتائجها إلى أن جميع الصحف المدروسة بغض النظر عن طبيعة ملكيتها (عمومية أو خاصة) اعتمدت على الخبر الصحفي في معالجة وتحرير المواضيع الخاصة بالأزمة المالية العالمية.

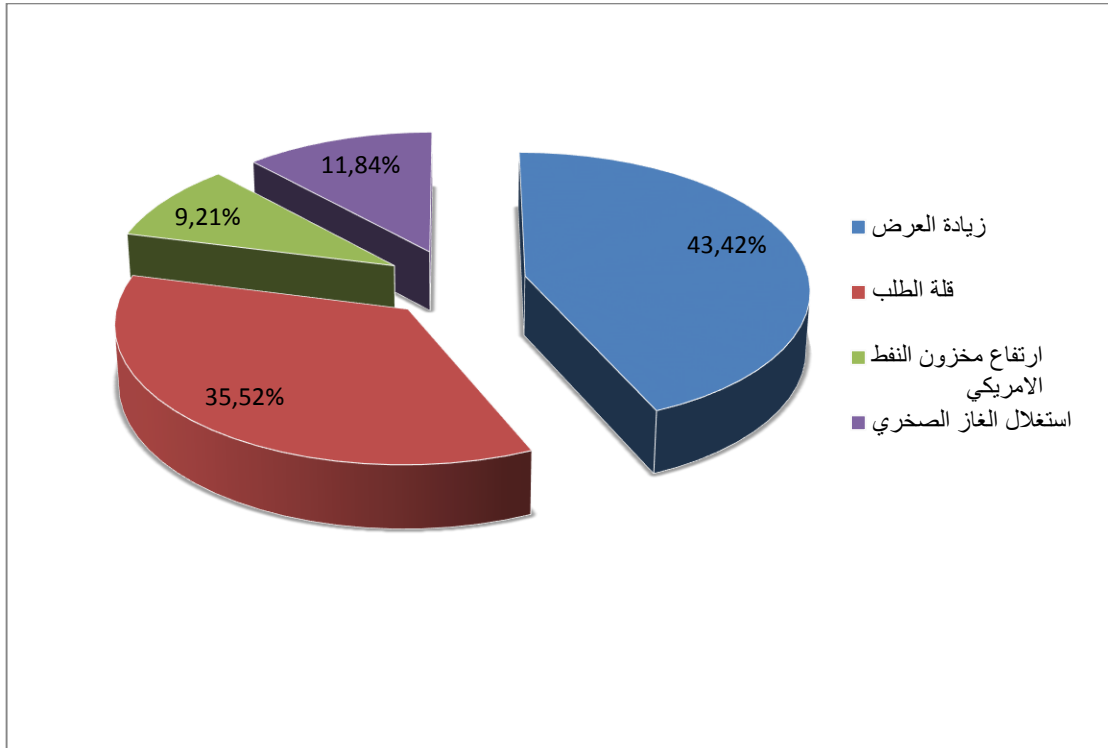
1-3- عرض وتحليل فئات المضمون الخاصة بجريدة الشعب.

الجدول(07): يمثل الأسباب الاقتصادية لانخفاض أسعار البترول حسب جريدة الشعب.

الفئات	التكرار	النسبة المئوية
زيادة العرض	33	43,42 %
قلة الطلب	27	35,52 %
ارتفاع مخزون النفط الأمريكي	07	9,21 %
استغلال الغاز الصخري	09	11,84 %
المجموع	76	100 %

¹ - بوعمرة الهام: مرجع سابق، ص 387.

الشكل(06): يمثل الأسباب الاقتصادية لانهيار أسعار البترول حسب جريدة الشعب.



بالاعتماد على البيانات الموجودة في الجدول (07) والشكل رقم(06) الذي يمثل الأسباب الاقتصادية التي أدت إلى تراجع أسعار البترول في الأسواق العالمية، نجد أن الفئة المتعلقة بزيادة العرض نالت اهتماماً بالغاً من طرف جريدة الشعب، حيث حظيت بأعلى نسبة مئوية قدرت بـ 43,42 %، متبوعة بـ قلة الطلب التي حلت في المرتبة الثانية بنسبة 35,52 %، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب استغلال الغاز الصخري الذي بلغت نسبته المئوية 11,84 %، بينما جاء في المرتبة الأخيرة ارتفاع مخزون النفط الأمريكي بنسبة 9,21 %.

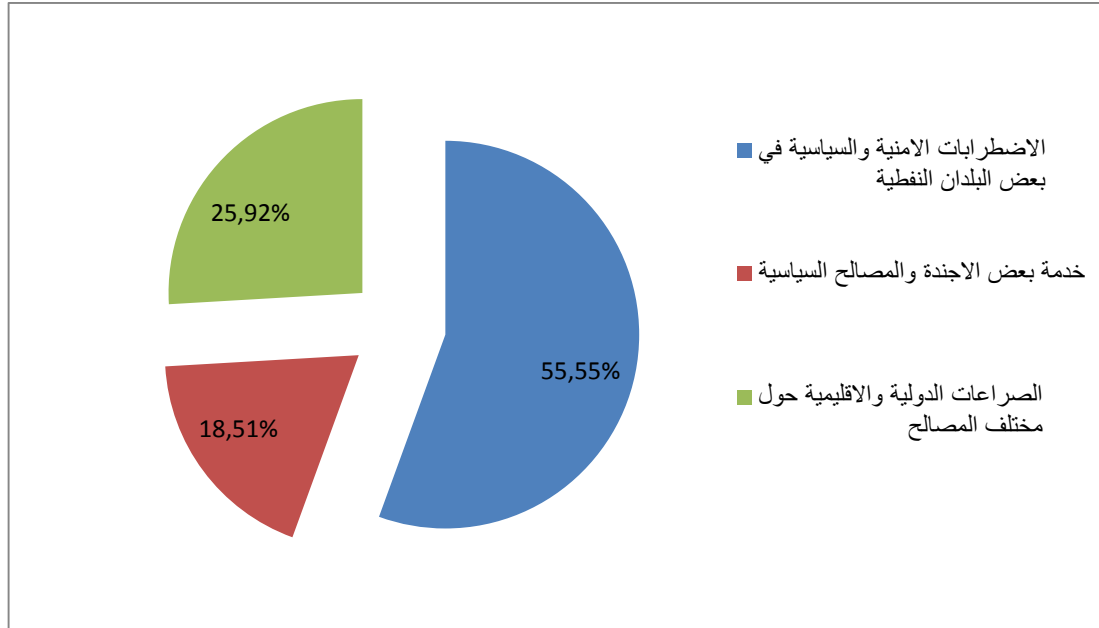
النتائج السابقة حسب الباحث تعطي دلالة على أن تركيز جريدة الشعب بشكل كبير على تخمة العرض وبنسبة أقل على قلة الطلب، إنما يدل على زيادة فائض الإنتاج الذي أصبحت تشهده السوق الدولية في مجال النفط، مما أدى إلى انخفاض أسعاره، فالزيادة الهائلة في الصادرات الإيرانية بعد رفع العقوبات الاقتصادية عليها من طرف الدول الغربية بعد التوصل إلى الاتفاق النووي بينهما أدى إلى زيادة العرض، أما فيما يخص تراجع الطلب العالمي على النفط فيمكن إرجاعه إلى التغيرات الهيكلية التي تشهدها اقتصاديات بعض الدول كالصين التي تعتبر من أكثر الدول المستهلكة للبترول، حيث شهدت

خلال الآونة الأخيرة صعوبات اقتصادية تمثلت في انهيار كبير في صادراتها واستثماراتها التي تمثل ثلثي ناتجها المحلي الإجمالي، وهذا راجع أساساً إلى تراجع قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية بسبب الارتفاع الكبير في معدلات الأجور المحلية فيها في السنوات الأخيرة، بالإضافة كذلك إلى ثورة النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كان لهذه الطفرة دور واضح فيما يشهد العالم اليوم من وفرة العرض و تراجع للطلب العالمي على النفط، وهي كلها عوامل اقتصادية أدت إلى عدم التوازن بين العرض والطلب مما أثر بشكل سلبي على أسعار النفط في الأسواق العالمية، الأمر الذي دفع بجريدة الشعب إلى إعطاء أهمية كبيرة لمثل هذه العوامل من خلال تخصيص مساحة كبيرة لها عبر صفحاتها.

الجدول(08): يمثل الأسباب السياسية لانهيار أسعار البترول حسب جريدة الشعب.

النسبة المئوية	التكرار	الفئات
55,55 %	30	الاضطرابات الأمنية والسياسية في بعض البلدان النفطية.
18,51 %	10	خدمة بعض الأجندة والمصالح السياسية.
25,92 %	14	الصراعات الدولية والإقليمية حول مختلف المصالح.
100 %	54	المجموع

الشكل(07): يمثل الأسباب السياسية لانهيار أسعار البترول حسب جريدة الشعب.



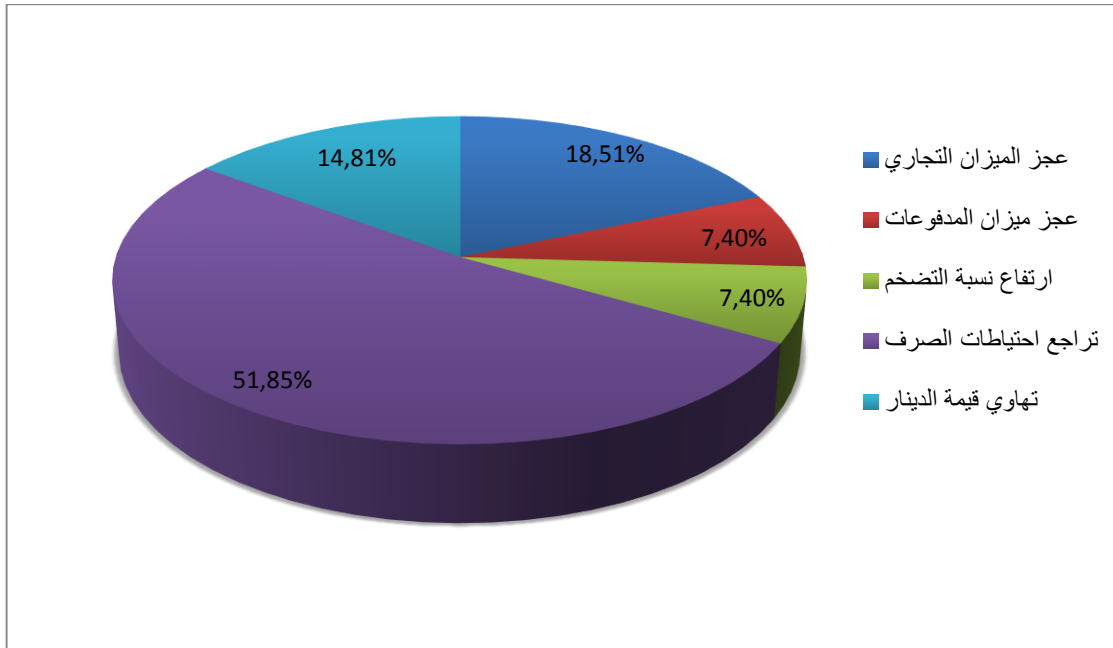
من خلال تفحصنا للبيانات الموجودة على مستوى الجدول (08) والمدعم بالشكل (07) الذي يمثل الأسباب السياسية التي كانت وراء تدهور أسعار النفط، يتبين لنا أن الاضطرابات الأمنية والسياسية في بعض البلدان النفطية حظيت باهتمام كبير من طرف جريدة الشعب، حيث جاءت في المرتبة الأولى محققة أعلى نسبة مئوية قدرت بـ 55,55 %، أما الصراعات الدولية والإقليمية حول مختلف المصالح فجاءت في المرتبة الثانية بنسبة 92,25 %، بينما المرتبة الأخيرة كانت من نصيب خدمة بعض الأجندة والمصالح السياسية التي بلغت نسبتها المئوية 18,51 %.

انطلاقاً من النتائج الموضحة أعلاه يرى الباحث أن إعطاء الجريدة أهمية كبيرة للاضطرابات الأمنية والسياسية التي تعيشها بعض البلدان النفطية، إنما تدل على دور هذه الاضطرابات في تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، مثل الصراع الإيديولوجي والسياسي القائم بين بعض البلدان النفطية خاصة على مستوى منطقة الشرق الأوسط حول العديد من المسائل المختلفة، كالتدخل الإيراني في العراق وسورية واليمن ساهم في تأجيج الصراع وتوسيع رقعته وبالتالي رفع كلفته البشرية والمادية، وهو ما أصبح يهدد أمن دول الخليج العربي وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، هذه الأخيرة التي وجدت نفسها مضطرة للتعامل مع الخطر المحدق من خلال إغراق سوق النفط بمزيد من الإنتاج وبالتالي انخفاض الأسعار، بهدف كبح جموح إيران في المنطقة والتوقف عن دعم بعض الميليشيات المسلحة التي تهدد أمن الخليج، كما يمكن تفسير كذلك هذه النتائج من خلال بعض الاضطرابات الأمنية التي تشهدها بعض الدول المصدرة للنفط كالعراق ونيجيريا، إضافة إلى مخلفات ما يسمى بثورات الربيع العربي التي أدت إلى سقوط بعض الأنظمة السياسية وبروز التنظيمات الإرهابية وسيطرتها على العديد من حقول النفط واحتكارها لعمليات الإنتاج والبيع في مناطق سيطرتها، كل هذا دفع بجريدة الشعب إلى تسليط الضوء عبر صفحاتها على مثل هذه العوامل السياسية التي أدت إلى تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

الجدول(09): يمثل تداعيات انهيار أسعار البترول على المجال الاقتصادي في الجزائر.

النسبة المئوية	التكرار	الفئات
18,51 %	05	عجز الميزان التجاري
7,40 %	02	عجز ميزان المدفوعات
7,40 %	02	ارتفاع نسبة التضخم
51,85 %	14	تراجع احتياطات الصرف
14,81 %	04	تدهور قيمة الدينار
100 %	27	المجموع

الشكل(08): يمثل تداعيات انهيار أسعار البترول على المجال الاقتصادي في الجزائر.



تبين الأرقام الموجودة على مستوى الجدول(09) والشكل البياني (07) الذي يمثل تداعيات تراجع أسعار النفط على المجال الاقتصادي في الجزائر أن جريدة الشعب لم تول اهتماما لمعظم عناصر الفئة محل التحليل، حيث كان اهتماما متواضعا، وهذا ما تعكسه المعطيات الكمية الموجودة على مستوى الجدول أعلاه، حيث احتل العنصر المتعلق بتراجع احتياطات الصرف صدارة الترتيب ضمن اهتمامات الجريدة بنسبة مئوية بلغت 51,85 % وذلك نظرا لخطورة تراجع مداخيل لخزينة العمومية من العملة الصعبة وانعكاساتها السلبية على مختلف القطاعات خاصة منها القطاع الاقتصادي، في حين جاءت بقية

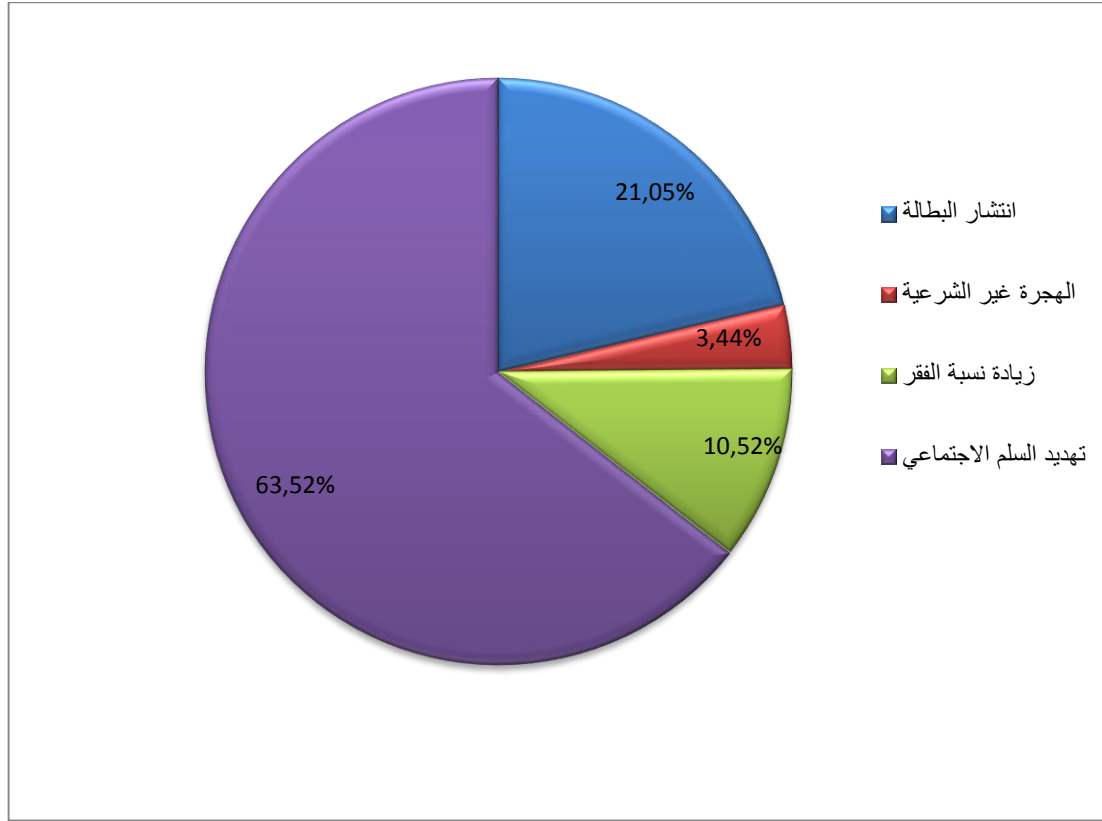
النسب المئوية الأخرى متقاربة فيما بينها، حيث جاء العنصر الخاص بعجز الميزان التجاري في المرتبة المالية بنسبة مئوية هي 18,51%، أما تهاوي قيمة الدينار الجزائري فجاءت في المرتبة الثالثة بنسبة 14,81%، فيما احتل عنصر ارتفاع التضخم وعجز ميزان المدفوعات المرتبة الأخيرة بنفس النسبة المئوية المقدرة بـ 7,40%.

بالرجوع إلى النتائج الموضحة أعلاه يرى الباحث أن اهتمام جريدة الشعب بتراجع احتياطات الصرف من العملة الصعبة مقارنة ببقية العناصر الأخرى، إنما يدل على الوضع المتأزم الذي يعرفه الاقتصاد الوطني نتيجة تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية خاصة وأنه يعاني منذ فترة طويلة صعوبة تنويعه ولم يسعه سوى تعزيز تبعيته لقطاع المحروقات، مما جعله عرضة للعديد من الصدمات الخارجية التي تعرض لها على مدار العقود الزمنية الماضية حتى يومنا هذا، الأمر الذي أدى إلى حدوث اختلالات على مستوى المؤشرات الاقتصادية، وبالتالي أدى إلى حدوث فجوة مستديمة بين المصاريف والإيرادات الخاضعة لمتغير واحد ألا وهو سعر النفط، ففي ظل انخفاض أسعار هذا الأخير وضعف إيرادات الجباية البترولية ومحاولة الحكومة الجزائرية الإبقاء على سياسة الدعم التي تنتهجها منذ الاستقلال جعلت احتياطات الصرف تتراجع بشكل رهيب خاصة في ظل الظرف النفطي غير الملائم وغياب بدائل على المستويين القريب والمتوسط لبناء اقتصاد بديل لقطاع المحروقات، هذا كله جعل جريدة الشعب تبدي اهتماما إعلاميا عبر صفحاتها بالوضعية الخطيرة الناتجة عن تآكل احتياطات الصرف، خاصة في ظل تراجع قيمة العملة الوطنية التي أثرت بشكل سلبي على القدرة الشرائية للمواطن الجزائري، مما أدى إلى ارتفاع نسبة التضخم التي تبقى متأثرة بارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة الدينار.

الجدول(10): يمثل تداعيات انهيار أسعار البترول على المجال الاجتماعي في الجزائر.

الفئات	التكرار	النسبة المئوية
انتشار البطالة	04	21,05 %
الهجرة غير الشرعية	01	3,44 %
زيادة نسبة الفقر	02	10,52 %
تهديد السلم الاجتماعي	12	63,15 %
المجموع	19	100 %

الشكل (09): يمثل تداعيات انهيار أسعار البترول على المجال الاجتماعي في الجزائر.



وفقا لمعطيات الدراسة التحليلية الخاصة بتداعيات تراجع أسعار البترول على المجال الاجتماعي في الجزائر والتي يوضحها الجدول (10) والشكل رقم (08) نلاحظ مدى التباين المسجل في النسب المئوية الخاصة بالعناصر المتعلقة بالفئة محل التحليل، حيث حظي عنصر تهديد السلم الاجتماعي باهتمام إعلامي كبير من طرف جريدة الشعب وهذا ما تعكسه النسبة المئوية الموجودة على مستوى الجدول أعلاه والمقدرة ب 63,15%، أما انتشار البطالة فحلت في المرتبة الثانية بنسبة مئوية بلغت 21,05%، في حين احتلت نسبة الفقر المرتبة الثالثة بنسبة 10,52%، أما الهجرة غير الشرعية فحظيت باهتمام ضعيف من طرف الجريدة، حيث حلت في المرتبة الأخيرة بنسبة مئوية ضعيفة بلغت 3,44%.

النتائج الموضحة أعلاه تعطي دلالة على أن الاهتمام الإعلامي الذي أولته جريدة الشعب لعنصر تهديد السلم الاجتماعي راجع إلى الظروف الاجتماعية التي أفرزتها تداعيات الأزمة الاقتصادية الناتجة عن تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث أصبحت غالبية الشعب الجزائري تعاني من عدة مشاكل اجتماعية كالفقر والسكن وارتفاع نسبة البطالة، هذه الأوضاع تفاقمت خلال السنوات الأخيرة

خاصة في ظل الإجراءات التقشفية التي اتخذتها الحكومة الجزائرية للتخفيف من تداعيات الصدمة الخارجية، كتوسيع الوعاء الضريبي والزيادة في بعض المواد الطاقوية و تجميد التوظيف.....الخ، حيث أدت هذه الإجراءات إلى حدوث اضطرابات وخلق توترات ترتبت عنها قيام عدة احتجاجات اجتماعية عبر مختلف أنحاء الوطن وفي شتى القطاعات.

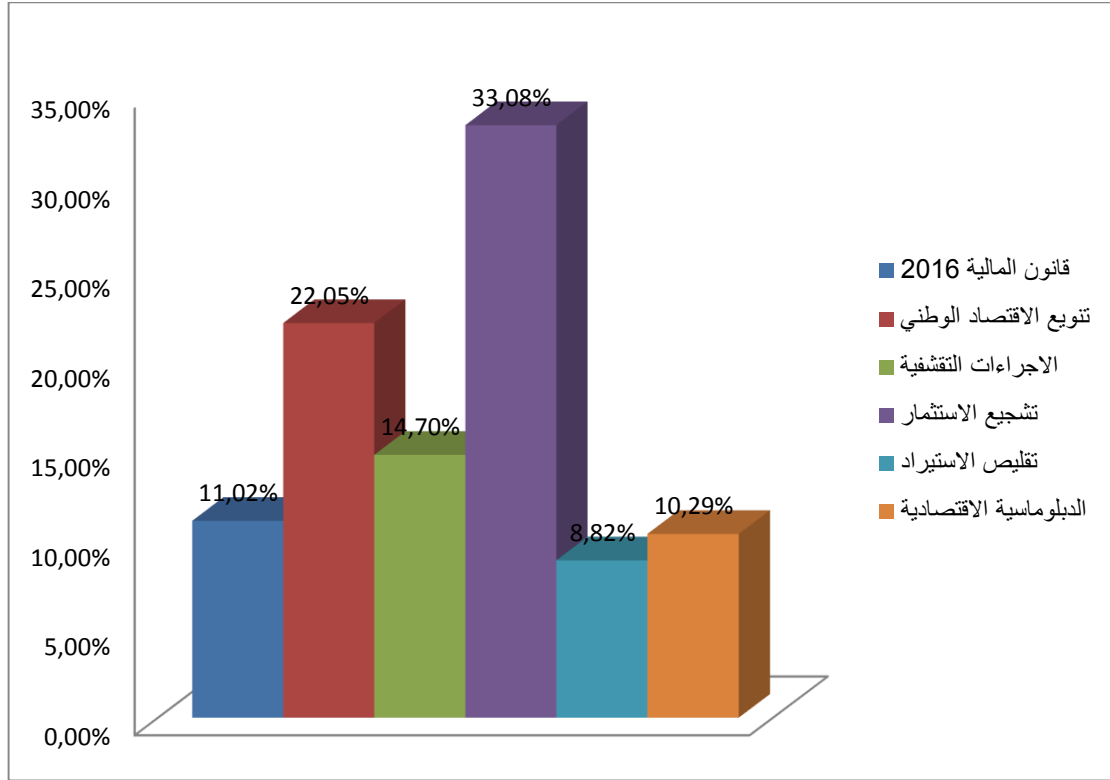
هذه الأزمة دفعت بالحكومة الجزائرية إلى اتخاذ حزمة من الإجراءات التقشفية التي تضمنها قانون المالية لسنة 2016 للتخفيف من الصدمة الخارجية، مما انعكس بشكل سلبي على الوضع الاجتماعي الذي بقيت الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية يومنا هذا تعتمد على شرائه عن طريق سياسة الريع النفطي، غير أن عدم استقرار أسعار النفط اخلط حسابات الدولة الجزائرية تجاه الجبهة الاجتماعية التي أصبحت تعيش تدمرا اجتماعيا غير مسبوق، الأمر الذي أدى إلى زيادة انتشار البطالة لدى فئات الشباب الجزائري، وهذا ما أشارت إليه الهيئة الدولية التي قدرت نسبة البطالة خلال سنة 2016 ب 25,2 %، في مقابل ذلك قدرت البطالة خلال سبتمبر من سنة 2015 ب 11,2 %، مما يعني أن هناك أكثر من مليون ونصف مليون عاطل عن العمل 80% منهم شباب¹، كما أفاد تقرير صادر عن البنك الدولي بأن عدد الفقراء في الجزائر ارتفع إلى تسعة ملايين خلال سنة 2015.

الجدول(11): يمثل الحلول المتخذة لمواجهة أزمة البترول في الجزائر حسب المعالجة الإعلامية.

الفئات	التكرار	النسبة المئوية
قانون المالية لسنة 2016	15	11,02 %
تنويع الاقتصاد الوطني	30	22,05 %
الإجراءات التقشفية	20	14,70 %
تشجيع الاستثمار	45	33,08 %
تقليص الاستيراد	12	8,82 %
الدبلوماسية الاقتصادية	14	10,29 %
المجموع	136	100 %

¹ - جريدة الخبر: العدد(8546)، مرجع سابق، ص 09.

الشكل(10): يمثل الحلول المتخذة لمواجهة أزمة البترول في الجزائر حسب المعالجة الإعلامية.



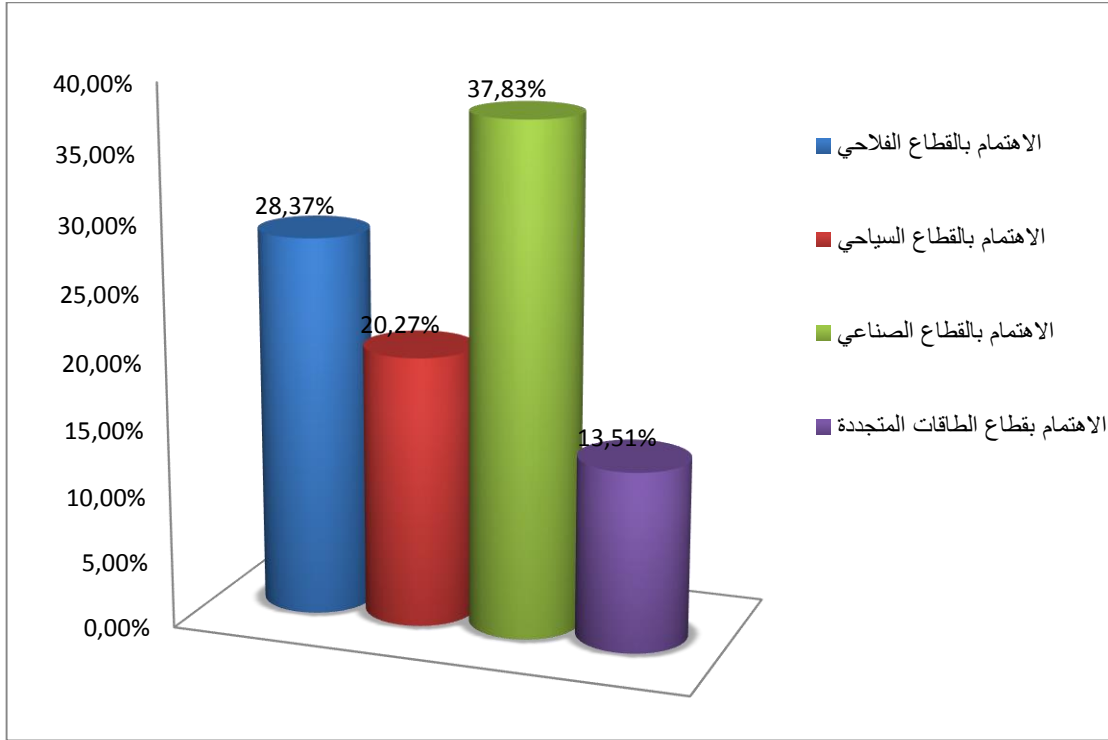
من خلال المعطيات الموجودة على مستوى الجدول(11) الذي يمثل الحلول المتخذة من طرف الجزائر لمواجهة أزمة تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية والتي تم توضيحها بشكل دقيق من خلال النسب المئوية الموجودة في الشكل البياني رقم (10)، نجد أن جريدة الشعب أعطت أهمية كبيرة لعنصر تشجيع الاستثمار الذي حظي باهتمام بالغ، حيث حل في المرتبة الأولى بنسبة 33,08 %، متبوعا بتنويع الاقتصاد الوطني الذي حل في المرتبة الموالية بنسبة 22,05 %، وذلك بهدف بناء اقتصاد بديل لقطاع المحروقات الذي بقي أسيرا له لعقود زمنية طويلة وهذا بفتح باب الاستثمار في مختلف القطاعات التي تزخر بها الجزائر كالقطاع الفلاحي والصناعي وقطاع السياحة، أما الإجراءات التقشفية فجاءت في المرتبة الثالثة بنسبة مئوية قدرت بـ 14,70 %، حيث تضمنت هذه الإجراءات مختلف التدابير الرامية إلى الحد من الاستهلاك وحماية المنتج الوطني، بينما نجد النسب المئوية الخاصة ببقية العناصر الأخرى متقاربة، حيث كانت المرتبة الرابعة من نصيب قانون المالية لسنة 2016 بنسبة 11,02 %، أما الدبلوماسية الاقتصادية فجاءت في المرتبة الخامسة بنسبة 10,29 %، في حين احتل عنصر تقليص الاستيراد المرتبة الأخيرة بنسبة 8,82 %.

من خلال النتائج السابقة يرى الباحث أن جريدة الشعب ركزت أثناء معالجتها لازمة محل الدراسة على الإجراءات الرامية إلى تشجيع الاستثمار وتنويع الاقتصاد الوطني، إنما يدل على السياسة الجديدة التي تتبعها الحكومة الجزائرية التي ترمي من خلالها إلى تشجيع الاستثمار وتنويع الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات، وذلك بفتح باب الاستثمار أمام المستثمرين المحليين والأجانب للاطلاع على مناخ الاستثمار الذي تزخر به الجزائر، وذلك بتقديم امتيازات ومزايا وتحفيزات وتخفيضات في مختلف الأنشطة والفروع الصناعية والفلاحية والسياحية وفي مجال الطاقات المتجددة، وهذه الإجراءات ليست فقط لمواجهة تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وإنما تهدف إلى دفع حركة التنمية على المستوى المحلي وتقوية الاقتصاد الوطني وذلك عن طريق تشجيع الاستثمار الذي أصبح بمثابة القاطرة الأمامية لتحريك القطاعات الإستراتيجية الأخرى، الأمر الذي دفع بجريدة الشعب إلى تسليط الضوء على مثل هذه الإجراءات التي خصصت لها مساحة معتبرة على مختلف صفحاتها اليومية.

الجدول(12): يمثل الحلول التي اتخذتها الجزائر لمواجهة أزمة البترول في مجال تنويع الاقتصاد الوطني.

النسبة المئوية	التكرار	الفئات
28,37 %	21	الاهتمام بالقطاع الفلاحي
20,27 %	15	الاهتمام بالقطاع السياحي
37,83 %	28	الاهتمام بالقطاع الصناعي
13,51 %	10	الاهتمام بقطاع الطاقات المتجددة
100 %	74	المجموع

الشكل(11): يمثل الحلول التي اتخذتها الجزائر لمواجهة أزمة البترول في مجال تنويع الاقتصاد الوطني.



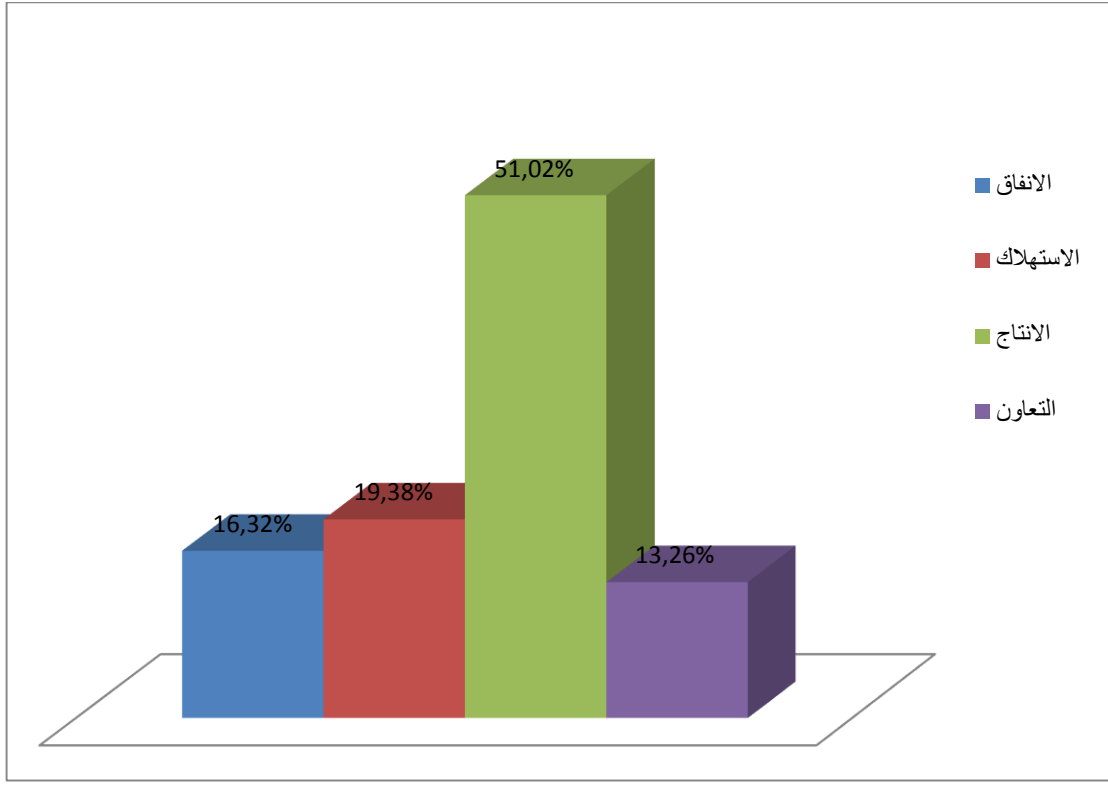
من خلال قراءتنا للأرقام الموجودة على مستوى الجدول(12) والشكل البياني(11) الذي يمثل الحلول التي اتخذتها الجزائر لمواجهة الأزمة في مجال تنويع الاقتصاد الوطني، نلاحظ أن عناصر هذه الفئة جاءت نسبها المئوية متباينة، حيث حظي القطاع الصناعي باهتمام بالغ من طرف جريدة الشعب وذلك من خلال النسبة المئوية التي بلغت 37,83 %، وهذا نظرا لأهمية هذا القطاع الذي تراهن عليه الجزائر لبناء اقتصاد قوي خارج قطاع المحروقات خاصة وان الصناعة تعتبر المحرك الرئيسي للازدهار الاقتصادي في الجزائر، في حين نال القطاع الفلاحي كذلك نصيبه من اهتمام الجريدة ولكن بشكل اقل مقارنة بالقطاع الصناعي وهذا ما تعكسه النسبة المئوية الموجودة على مستوى الجدول أعلاه والتي قدرت بـ 28,37 %، وذلك باعتبار النشاط الفلاحي إحدى المحاور الأساسية التي تهدف إلى تحقيق الاكتفاء الغذائي وتنويع الاقتصاد الوطني للحد من استيراد المواد الغذائية، في حين انخفضت النسب المئوية الخاصة بالقطاعات الأخرى، حيث حصل القطاع السياحي على نسبة 20,27 %، أما قطاع الطاقات المتجددة فحظي باهتمام ضعيف مقارنة ببقية القطاعات الأخرى، حيث جاء في ذيل الترتيب بنسبة مئوية قدرت بـ 13,51 %.

انطلاقاً من هذه المعطيات الرقمية يرى الباحث أن اهتمام جريدة الشعب بالقطاع الصناعي له دلالة على الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية لتشجيع الاستثمار في هذا القطاع، وذلك باعتباره الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني والمحرك الرئيسي لباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، وهذا نظراً للدور الكبير الذي يلعبه قطاع الصناعة في تفعيل التنمية الشاملة، وتنشيط سوق العمل مما جعله يحظى باهتمام كبير من خلال جملة من التدابير والسياسات الرامية إلى إنعاشه وتطويره باستمرار، وذلك من خلال منح الفرصة للخوادم من أجل دخول سوق العقار الصناعي، حيث بإمكان هؤلاء إقامة مناطق صناعية على مستوى الأوعية العقارية التي يمتلكونها، في مقابل اكتفاء الدولة بمنح التحفيزات والدعم للمستثمرين من أجل التكيف مع السياسة الاقتصادية الجديدة التي تقوم أساساً على الإنتاج وتنويع مصادر الدخل خارج قطاع المحروقات، وذلك نتيجة للدور الذي تلعبه المؤسسات الصناعية في خلق الثروة واستحداث مناصب الشغل، الأمر الذي دفع بجريدة الشعب إلى إعطاء حيزاً هاماً للمواضيع التي تتناول الإجراءات الرامية إلى تشجيع الاستثمار في مجال القطاع الصناعي أثناء معالجتها للازمة الاقتصادية التي تعاني منها الجزائر نتيجة تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

الجدول(13): يمثل فئة القيم الواردة في مواضيع أزمة البترول 2015-2016 ضمن جريدة الشعب.

النسبة المئوية	التكرار	الفئات
16,32 %	16	الإنفاق
19,38 %	19	الاستهلاك
51,02 %	50	الإنتاج
13,26 %	13	التعاون
100 %	98	المجموع

الشكل (12): يمثل نسب القيم الواردة في مواضيع أزمة البترول 2015-2016 ضمن جريدة الشعب.



تبين النسب المئوية المذكورة في الجدول (13) والشكل (12) الذي يمثل القيم الواردة ضمن مواضيع أزمة البترول في جريدة الشعب، أن قيمة الإنتاج حظيت بأكثر نسبة مئوية وهي 51,02%، ثم تليها قيمة الاستهلاك في المرتبة الثانية بنسبة 19,38%، ثم تأتي في المرتبة الثالثة قيمة الإنفاق بنسبة 16,32%، أما قيمة التعاون فحلت في المرتبة الأخيرة بأضعف نسبة مقارنة مع نسب القيم الأخرى والمقدرة بـ 13,26%.

اعتمادا على النتائج المذكورة أعلاه نستنتج أن جريدة الشعب ركزت وبشكل كبير على قيمة الإنتاج فيما نالت قيمة الاستهلاك اهتماما اقل، وهذا دليل على أن الجريدة تحاول دائما أن تظهر بمظهر المتابع لمختلف المجهودات المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية والرامية إلى زيادة النمو الاقتصادي الوطني، وذلك لا يتم إلا من خلال تشجيع الإنتاج في مختلف القطاعات لا سيما منها الصناعية والزراعية وقطاع الطاقات المتجددة، حيث تبقى هذه القطاعات من أهم الركائز التي يعول عليها في بناء اقتصاد بديل لقطاع المحروقات ويكون في مستوى المطالب الإنتاجية والقدرة التنافسية، وبالتالي تحقيق الاكتفاء الذاتي

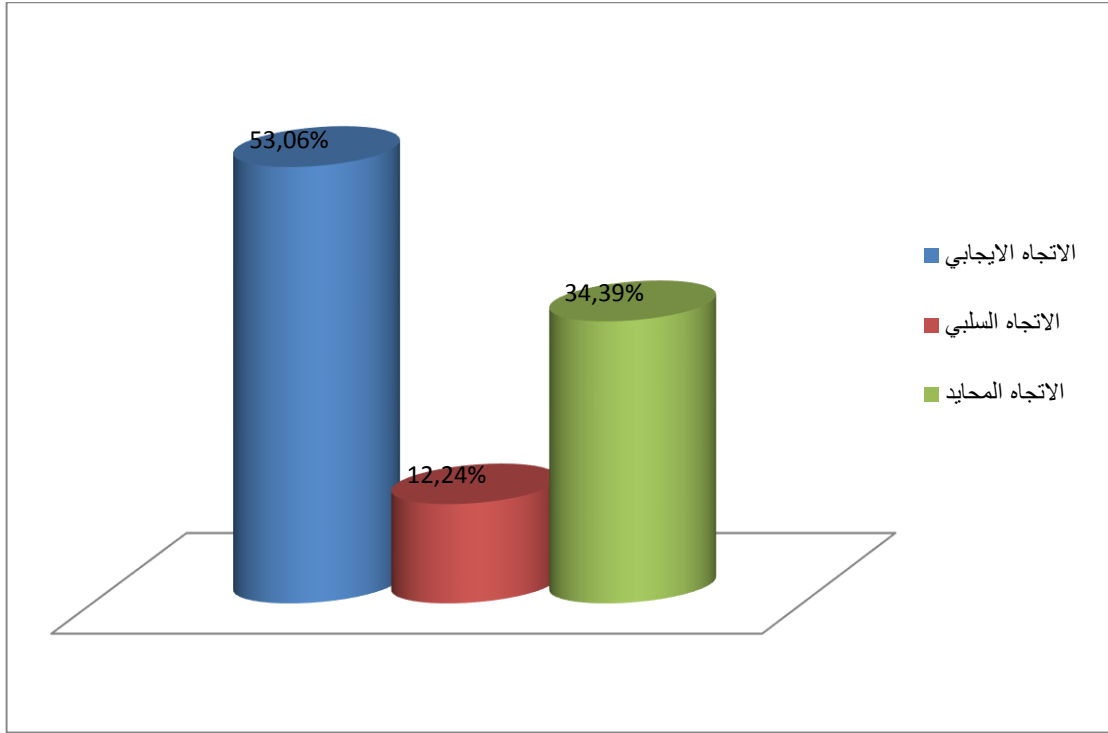
والولوج إلى الأسواق العالمية، وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال إتباع قيمة الإنتاج والمضي قدما لثمين جميع القدرات التي ينبغي استغلالها وجعلها تلعب دورا كاملا في إستراتيجية التنمية الشاملة.

غير أن التشجيع على الإنتاج وتحقيق التنمية لا يمكن أن يتم إلا من خلال ترشيد عملية الاستهلاك وهذا ما دفع جريدة الشعب إلى تسليط الضوء على هذه القيمة السلبية أثناء تناولها للمواضيع المتعلقة بالأزمة محل الدراسة، حيث لجأت الحكومة الجزائرية منذ بداية الأزمة البترولية إلى اتخاذ إجراءات وحلول قصد مجابهة الصدمة العنيفة الناتجة عن الاستمرار غير المسبوق في انهيار أسعار النفط، حيث شرعت منذ بداية سنة 2015 في انتهاج سياسة ترشيد النفقات في جميع القطاعات ، كإجراءات الحد من الإنفاق العمومي والحد من استهلاك الكماليات وكبح الواردات، وهذا بهدف حماية المنتج الوطني والاستهلاك العقلاني لمختلف الإمكانيات المتاحة للنهوض بالاقتصاد الوطني.

الجدول(14): يمثل اتجاه جريدة الشعب نحو أزمة البترول 2015-2016.

الفئات	التكرار	النسبة المئوية
الاتجاه الايجابي	52	53,06 %
الاتجاه السلبي	12	12,24 %
الاتجاه المحايد	34	34,69 %
المجموع	98	100 %

الشكل(13): يمثل اتجاه جريدة الشعب نحو أزمة البترول 2015-2016.



استنادا إلى البيانات الموجودة على مستوى الجدول(14) الذي يمثل اتجاه جريدة الشعب نحو موضوع الأزمة محل الدراسة والتي تم توضيحها بشكل مفصل على مستوى الشكل رقم (13)، وانطلاقا من بعض المؤشرات الخاصة بتحديد الاتجاه التي حددناها على مستوى التعريفات الإجرائية المتعلقة بفئات التحليل، نلاحظ أن الاتجاه الايجابي هو الأكثر سيطرة ضمن المواضيع التي تم تحليلها، حيث حظي باهتمام كبير من طرف الصحيفة أثناء تناولها لازمة محل الدراسة، وهذا ما تثبتته النسبة المئوية التي احتلها على مستوى الجدول أعلاه والمقدرة بـ 53,06 % في مقابل ذلك جاء الاتجاه المحايد في المرتبة الموالية بنسبة 34,69 % وهي نسبة معتبرة مقارنة بالنسب الأخرى، أما الاتجاه السلبي فحل في المرتبة الأخيرة بنسبة مئوية بلغت 12,24 %.

انطلاقا من النتائج السابقة واعتمادا على المؤشرات التي حددناها سابقا لقياس الاتجاه السائد نستنتج أن سيطرة الاتجاه الايجابي ضمن المواضيع التي تم تحليلها بجريدة الشعب له دلالة على التوجه العام للجريدة وملكيته للدولة، الأمر الذي جعلها تتناول المواضيع المتعلقة بالأزمة النفطية في الجزائر بشكل ايجابي، حيث تحاول دائما توظيف الخطابات التطمينية التي تعتمد على الأسلوب التفاؤلي في تحليل

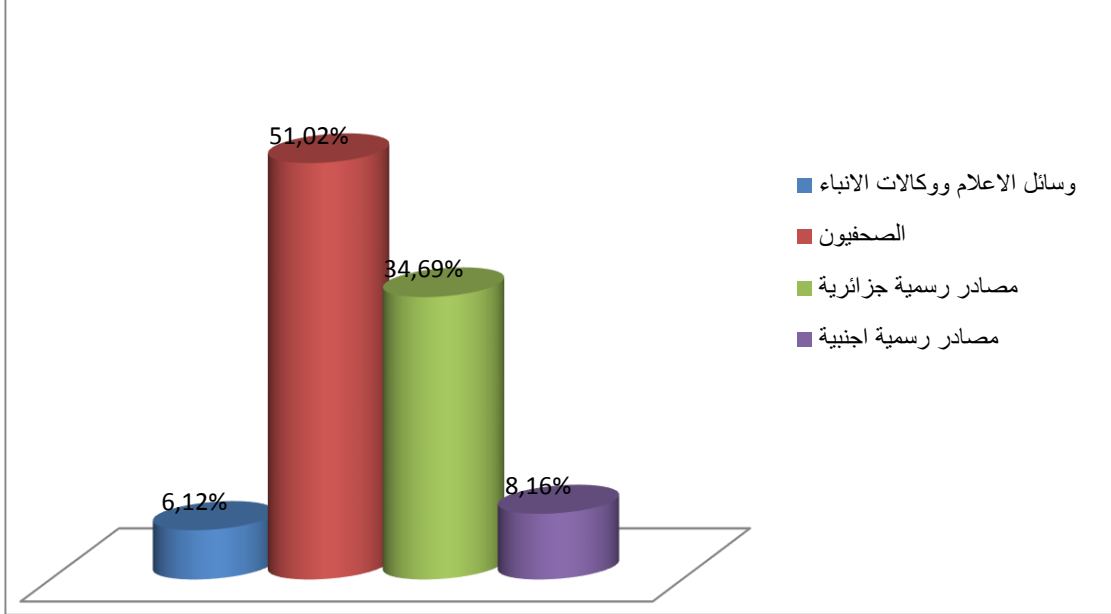
الأزمة وكيفية مواجهتها بعيدا عن أسلوب الإثارة والتهويل الذي لا يتماشى مع الخط الافتتاحي للجريدة، وهذا ما جعلها في اغلب الأحيان تعتمد على توظيف المصطلحات الايجابية خاصة عند التطرق إلى حالة المؤشرات الاقتصادية الخاصة بالاقتصاد الوطني والوضعية المالية للمؤسسات الجزائرية، "كالاستقرار الاقتصادي"، " ترشيد النفقات".....الخ، حيث تحاول الصحيفة دائما التأكيد على كون الجزائر والمؤسسات المالية في منأى عن الأزمة، من خلال اعتمادها على مختلف المصادر الرسمية الجزائرية كتصريحات المسؤولين والتقارير الصادرة عن البنك المركزي الجزائري التي تدور في مجملها حول الوضعية المريحة للاقتصاد الجزائري، كما يمكن تفسير كذلك سيطرة الاتجاه الايجابي وغياب عنصر الحياد أثناء تناول الأزمة من خلال الرقابة الذاتية المفروضة على الصحفيين عند تحرير المقالات الصحفية، إذ يعملون على تناول المواضيع التي لا تخرج عن السياسة العامة المسطرة من طرف الجريدة، مع تفادي الدخول في تفاصيل المواضيع التي لا تخدم المصالح العامة للجزائر.

الجدول(15): يمثل مصادر المواد الإعلامية الخاصة بأزمة البترول 2015-2016 ضمن جريدة

الشعب.

النسبة المئوية	التكرار	الفئات
6,12 %	06	وسائل الاعلام ووكالات الأنباء
51,02 %	50	الصحفيون
34,69 %	34	مصادر رسمية جزائرية
8,16 %	08	مصادر رسمية أجنبية
100 %	98	المجموع

الشكل(14): يمثل المصادرة المعتمدة من طرف جريدة الشعب أثناء معالجتها لموضوع أزمة البترول 2015-2016.



من خلال الأرقام الموجودة على مستوى الجدول(15) الذي يمثل المصادر الإعلامية التي اعتمدت عليها جريدة الشعب في نقل المواضيع المتعلقة بالأزمة محل الدراسة والتي تم تبسيطها بنسب مئوية من خلال الشكل الاسطواني الموضح اعلاه، نلاحظ التباين من حيث النسب لعناصر هذه الفئة، وأعلي نسبة سجلناها من خلال دراستنا لعينة البحث حول هذه الفئة هي التي شغلها عنصر الصحفيون بنسبة 51,02%، أما المرتبة الثانية فكانت من نصيب المصادر الرسمية الجزائرية بنسبة 34,69%، في حين جاءت المصادر الرسمية الأجنبية في المرتبة الثالثة بنسبة 8,16%، أما المرتبة الأخيرة فكانت من نصيب وسائل الإعلام ووكالات الأنباء التي حلت في ذيل الترتيب بنسبة 6,12%.

إن المغزى من الاعتماد بنسبة اكبر على الصحفيين كمصادر أساسية للجريدة مقارنة بالمصادر الأخرى إنما يدل على حصر مجهودات هؤلاء الصحفيون في كتابة مختلف التحقيقات والمقالات والأخبار الصحفية المتعلقة بالأزمة الاقتصادية الناتجة عن تراجع أسعار البترول في الأسواق العالمية التي تتطلب قدرات ومؤهلات عالية الكفاءة، إضافة كذلك إلى التأكيد على قوة الصحيفة التي تحاول دائما أن تظهر

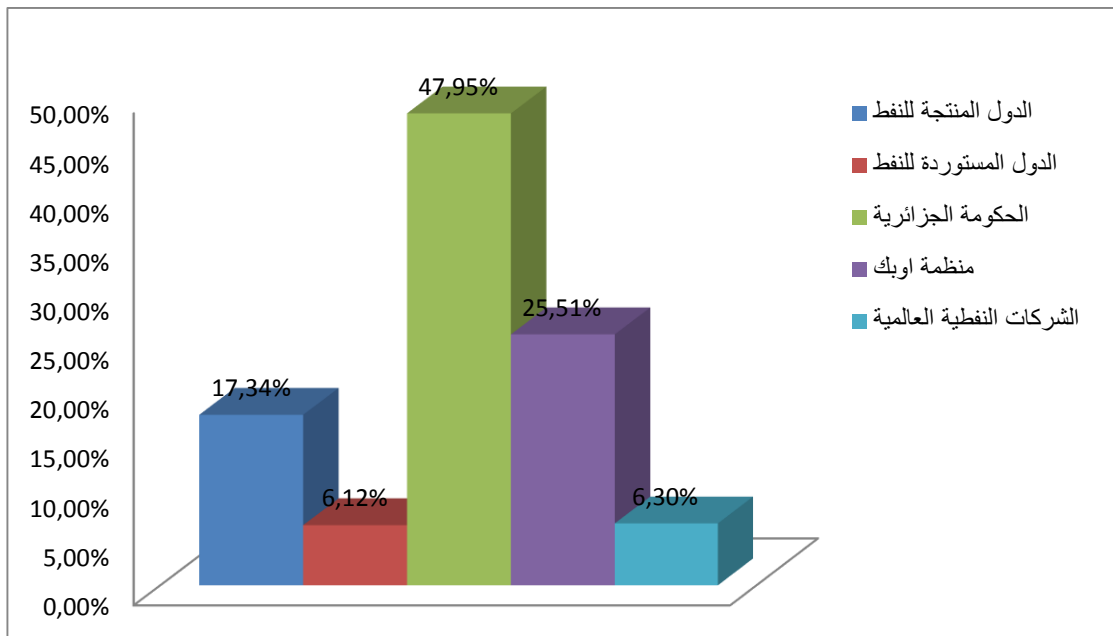
الفصل الرابع: المعالجة الإعلامية لازمة البترول 2015 - 2016

بمظهر المتابع الدائم للأحداث، مما يعزز الثقة في نفسية القارئ وبالتالي إضفاء عنصر المصداقية في تحرير الأخبار حول الأزمة محل الدراسة.

الجدول(16): يمثل فئة الفاعلين في مواضيع أزمة البترول 2015-2016 ضمن جريدة الشعب.

النسبة المئوية	التكرار	الفئات
17,34%	17	الدول المنتجة للنفط
6,12%	06	الدول المستوردة للنفط
47,95%	47	الحكومة الجزائرية
51,25%	25	منظمة أوبك
06,3%	03	الشركات النفطية العالمية
100%	98	المجموع

الشكل(15): يمثل النسب المئوية الخاصة بالأطراف الفاعلة في موضوع أزمة البترول 2015-2016 ضمن جريدة الشعب.



يتضح لنا من خلال الجدول(16) وكذلك النسب المئوية التي تم توزيعها على مستوى الشكل البياني (15) الذي يمثل فئة الأطراف الفاعلة في المواضيع الخاصة بالأزمة التي عالجتها جريدة الشعب، نجد أن عنصر الحكومة الجزائرية احتل المرتبة الأولى وبفارق شاسع عن بقية العناصر الأخرى وهذا ما تبينه النسبة

المثوية الموجودة في الجدول أعلاه والمقدرة بـ 47,95 %، أما منظمة أوبك فجاءت في المرتبة الثانية بنسبة 51,25 %، بينما حلت في المرتبة الثالثة الدول المنتجة للنفط بنسبة 34,17 %، في حين جاءت الدول المستوردة للنفط في المرتبة الرابعة بنسبة 6,12 %، أما الشركات النفطية فاحتلت المرتبة الأخيرة بنسبة 06,3 %.

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يرى الباحث أن الاهتمام الكبير الذي حظيت به الحكومة الجزائرية من طرف جريدة الشعب مقارنة ببقية العناصر الأخرى، إنما يدل على القرارات التي أصبحت تتخذها الحكومة من أجل الإقلاع والإسراع في بناء اقتصاد وطني خارج قطاع المحروقات، وذلك من خلال وضع رؤية أو خطة بعيدة المدى تعتمد على الاستشراف والتخطيط لإيجاد بدائل طاقوية على غرار الطاقات المتجددة، وكذا الاستثمار في مختلف القطاعات الإنتاجية الأخرى، كالصناعة والفلاحة والسياحة، لتنويع المداويل وإرساء قواعد اقتصاد متوازن، كل هذا جعل جريدة الشعب تخصص حيزا كبيرا عبر صفحاتها لتسليط الضوء على مثل هذه الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة الجزائرية في مواجهة الأزمة الاقتصادية.

الجدول(17): يمثل الأهداف التي تسعى جريدة الشعب إلى تحقيقها من خلال المواضيع المنشورة.

النسبة المئوية	التكرار	الفئات
22,11 %	11	تنوير الرأي العام بالوضعية المتأزمة التي آل إليها الاقتصاد الوطني.
36,18 %	18	تهيئة الرأي العام لتقبل الحلول المنتهجة من طرف الحكومة.
12,6 %	06	كشف مواطن ضعف الاقتصاد الوطني.
28,64 %	63	اقتراح تفسيرات وحلول لمواجهة أزمة انهيار أسعار البترول في الجزائر.
100 %	98	المجموع

تبين الأرقام الكمية الموجودة على مستوى الجدول (17) الذي يمثل الأهداف التي تسعى الصحيفة إلى تحقيقها من خلال المواضيع المنشورة، أن الجريدة ركزت بشكل كبير على اقتراح الحلول والتفسيرات لمواجهة الأزمة محل الدراسة، وهذا ما تبينه النسبة المئوية التي احتلتها هذه الفئة وهي 28,64 %، بينما جاءت الفئة الخاصة بتهيئة الرأي العام لتقبل الحلول المنتهجة من طرف الحكومة في المرتبة الموالية ولكن بنسبة أقل قدرت بـ 36,18 %، في حين حلت الفئة المتعلقة بتنوير الرأي العام بالوضعية المتأزمة التي آل

إليها الاقتصاد الوطني في المرتبة الثالثة بنسبة 22,11 %، أما فئة كشف مواطن ضعف الاقتصاد الوطني فجاءت في ذيل الترتيب وبنسبة ضعيفة قدرت ب 12,6 %.

بالرجوع إلى النتائج السابقة يمكننا أن نستنتج أن الاهتمام الذي أولته جريدة الشعب للحلول والتفسيرات الخاصة بمواجهة الأزمة، له دلالة على أن الجريدة ومنذ بداية الأزمة لم تتوان في العمل على التوعية وتنوير الرأي العام الجزائري بأخر المستجدات المتعلقة بالأزمة، وذلك من خلال استضافتها للعديد من الخبراء والمحللين الاقتصاديين ضمن منتدياتها لإبداء آرائهم حول انعكاسات الأزمة على مختلف القطاعات الحيوية، وكذلك اقتراح الحلول المناسبة التي بفضلها يمكن تجاوز الظرف الصعب والانتقال إلى مرحلة جديدة تعتمد على استغلال الإمكانيات التي تزخر بها الجزائر خاصة في مجال السياحة والصناعة والفلاحة، والاعتماد عليها كبديل لبناء اقتصاد وطني بعيدا عن قطاع المحروقات، وذلك بهدف دفع حركة التنمية على المستوى المحلي، وتقوية الاقتصاد عن طريق فتح باب الاستثمار.

1-4- النتائج العامة للدراسة التحليلية الخاصة بجريدة الشعب.

بعد إجراء الدراسة الميدانية حول المعالجة الإعلامية لازمة البترول 2015-2016 في جريدة الشعب " توصلنا إلى النتائج التالية:

- أكدت نتائج الدراسة أن جريدة الشعب أولت اهتماما كبيرا للمواضيع المتعلقة بأزمة البترول 2015-2016 في الجزائر، حيث شغلت هذه المواضيع ما نسبته 47,7 %، وهي نسبة كبيرة مقارنة بالمساحة الكلية للجريدة التي تنشر فيها مختلف المواضيع الأخرى التي تمس مختلف نواحي الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية... الخ.

- بينت نتائج الدراسة عدم التوازن في المعالجة الإعلامية للموضوع محل الدراسة، حيث احتلت مواضيع السداسي الثاني من سنة 2016 نسب مئوية مرتفعة مقارنة بمواضيع السداسي الثاني من سنة 2015، وهذا الاختلاف راجع إلى المجهودات المبذولة من طرف الدبلوماسية الجزائرية التي كللت باستضافة الملتقى الاستثنائي للطاقة الذي استضافته الجزائر ما بين 26 و 28 سبتمبر من عام 2016، بالإضافة كذلك إلى احتضانها للمنتدى الإفريقي للاستثمار والأعمال الذي انعقد في 03 ديسمبر من نفس السنة.

- أوضحت نتائج الدراسة أن اغلب المواضيع الخاصة بالأزمة محل الدراسة جاءت ضمن صفحات الركن الوطني، باعتبارها صفحات مهمة للغاية يتم من خلالها وضع أهم المواضيع التي تحتل الصدارة في الأجندة الإعلامية الخاصة بالجريدة بهدف التركيز عليها وجذب انتباه القارئ.

- فيما يخص الصور المصاحبة للمواضيع الخاصة بالأزمة الاقتصادية في الجزائر، نجد أن جريدة الشعب ركزت على الصور الشخصية مثل صور الوزراء والشخصيات الرسمية كدعائم مرافقة في اغلب الأحيان للأخبار المتعلقة بالأزمة محل الدراسة.

- على الرغم من استخدام جريدة الشعب لعدة قوالب صحفية أثناء معالجتها لازمة محل الدراسة، إلا أن الخبر الصحفي كان أكثر القوالب الصحفية استخداما بنسبة 63,26 %، وهذا ما يدل على قلة صحافة العمق والتحليل والشرح والتفسير أثناء تناول مختلف القضايا الاقتصادية، والاكتفاء بالطابع الخبري نظرا لما يتميز به هذا النوع من دقة وموضوعية في وصفه لأية فكرة جديدة أو موضوع يمس مصالح أكبر عدد من القراء ويشير اهتمامهم.

- توصلت نتائج الدراسة إلى أن جريدة الشعب ركزت أثناء معالجتها لازمة محل الدراسة على تخمة العرض وقلة الطلب باعتبارهما احد الأسباب التي أدت إلى تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وذلك راجع إلى انكماش الطلب العالمي على النفط نتيجة تغيرات هيكلية في اقتصاديات بعض الدول، بالإضافة كذلك إلى ثورة النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كان لهذه الطفرة دور واضح فيما يشهد العالم اليوم من وفرة العرض و تراجع الطلب العالمي على النفط.

- أظهرت بيانات الدراسة أن جريدة الشعب ركزت على الاضطرابات الأمنية والسياسية التي تعيشها بعض البلدان النفطية كأحد الأسباب السياسية التي أدت إلى تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

- فيما يتعلق بتداعيات أزمة البترول على المجال الاقتصادي في الجزائر، نجد أن نتائج الدراسة قد بينت اهتمام جريدة الشعب بتراجع احتياطات الصرف من العملة الصعبة مقارنة ببقية العناصر الأخرى، وهذا راجع إلى الوضعية الخطيرة التي يمر بها الاقتصاد الوطني نتيجة تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية خاصة وأنه يعاني منذ فترة طويلة صعوبة تنويعه ولم يسعه سوى تعزيز تبعيته لقطاع المحروقات، مما جعله

عرضة للعديد من الصدمات الخارجية التي تعرض لها على مدار العقود الزمنية الماضية حتى يومنا هذا، مما أدى إلى التراجع الكبير لاحتياطات الصرف من العملة الصعبة.

- أثبتت نتائج الدراسة اهتمام جريدة الشعب بعنصر تهديد السلم الاجتماعي وهذا راجع إلى الظروف الاجتماعية التي أفرزتها تداعيات الأزمة الاقتصادية الناتجة عن تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث أصبحت غالبية الشعب الجزائري تعاني من عدة مشاكل اجتماعية كال فقر والسكن وارتفاع نسبة البطالة.

- فيما يتعلق بالحلول التي اتخذتها الجزائر لمواجهة الأزمة محل الدراسة فقد أكدت النتائج المتوصل إليها اهتمام جريدة الشعب بالإجراءات الرامية إلى تشجيع الاستثمار وتنويع الاقتصاد الوطني.

- من بين الحلول التي اتخذتها الجزائر لمواجهة أزمة البترول في مجال تنويع الاقتصاد نجد أن جريدة الشعب أعطت أهمية كبيرة للقطاع الصناعي أثناء معالجتها للازمة الاقتصادية في الجزائر، وهذا نظرا للدور الكبير الذي يلعبه قطاع الصناعة في تفعيل التنمية الشاملة، وتنشيط سوق العمل مما جعله يحظى باهتمام كبير من خلال جملة من التدابير والسياسات الرامية إلى إنعاشه وتطويره باستمرار.

- ركزت جريدة الشعب أثناء تحريرها للمواضيع المتعلقة بأزمة البترول على قيمة الإنتاج وهذا بهدف تشجيع الإنتاج في مختلف القطاعات لا سيما منها الصناعية والفلاحية وقطاع الطاقات المتجددة، حيث تبقى هذه القطاعات من أهم الركائز التي يعول عليها في بناء اقتصاد بديل لقطاع المحروقات ويكون في مستوى المطالب الإنتاجية والقدرة التنافسية.

- أظهرت نتائج الدراسة سيطرة الاتجاه الايجابي ضمن المواضيع التي تم تحليلها بجريدة الشعب وهذا بسبب ملكية الدولة للجريدة وكذلك الرقابة الذاتية المفروضة على الصحفيين أثناء تناولهم للمواضيع المتعلقة بالأزمة الاقتصادية.

- اعتمدت جريدة الشعب على الصحفيين كأحد المصادر الأساسية في الحصول على المعلومات المتعلقة بأزمة البترول.

- بالنسبة للأطراف الفاعلة ضمن مواضيع الأزمة محل الدراسة، نجد أن جريدة الشعب ركزت بشكل كبير على الحكومة الجزائرية دون غيرها من الأطراف الفاعلة الأخرى، وهذا راجع إلى القرارات المتخذة من طرف الحكومة من أجل الإقلاع والإسراع في بناء اقتصاد وطني خارج قطاع المحروقات، وكذا الاستثمار في مختلف القطاعات الإنتاجية الأخرى، كالصناعة والفلاحة والسياحة، لتنويع المداخل وإرساء قواعد اقتصاد متوازن.

- من بين الأهداف التي تسعى جريدة الشعب إلى تحقيقها من خلال تناولها للمواضيع المتعلقة بأزمة البترول هي اقتراح تفسيرات وحلول لمواجهة الأزمة الاقتصادية في الجزائر، وذلك من خلال استضافتها للعديد من الخبراء والمحللين الاقتصاديين للمساهمة في شرح الأزمة واقتراح الحلول المناسبة لمواجهتها.

2-5- نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات.

لقد حاولنا من خلال دراستنا هذه اختبار خمسة فرضيات أساسية هي:

- **الفرضية الأولى:** تخصص جريدة الشعب مساحة كبيرة لمواضيع أزمة البترول 2015-2016 عبر صفحاتها.

بينت نتائج الدراسة صحة هذه الفرضية، حيث احتلت مواضيع الأزمة محل الدراسة عبر صفحات الجريدة ما نسبته 47,7%، وهي نسبة كبيرة مقارنة بالمساحة الكلية للجريدة.

- **الفرضية الثانية:** تركز جريدة الشعب على الخبر الصحفي كإحدى الأشكال الإعلامية دون غيره من الأشكال الأخرى.

أثبتت نتائج الدراسة صحة هذه الفرضية، حيث احتل الخبر الصحفي ما نسبته 63,26% من مجموع النسب المئوية الخاصة ببقية الأشكال الإعلامية الأخرى.

الفرضية الثالثة: تركز جريدة الشعب بشكل كبير على نشر مواضيع الأزمة محل الدراسة في صفحات الركن الاقتصادي.

بينت المعطيات التي تم تحليلها نفي هذه الفرضية، حيث ركزت جريدة الشعب على نشر المواضيع المتعلقة بأزمة البترول في الجزائر ضمن صفحات الركن الوطني.

- **الفرضية الرابعة:** تركز جريدة الشعب على قيمة التعاون أثناء معالجتها لازمة محل الدراسة.

من خلال ما توصلنا إليه من نتائج في دراستنا يتم نفي هذه الفرضية، حيث ركزت جريدة الشعب بشكل كبير على قيمة الإنتاج أثناء تناولها للمواضيع المتعلقة بأزمة البترول في الجزائر.

- **الفرضية الخامسة:** تسعى جريدة الشعب من خلال معالجتها لموضوع أزمة البترول في الجزائر إلى تنوير الرأي العام بالوضعية المتأزمة التي آل إليها الاقتصاد الوطني.

أكدت النتائج التي تم التوصل إليها عدم صحة هذه الفرضية، إذ أنه وبعد عملية التحليل بينت النتائج النهائية أن من بين الأهداف التي تسعى جريدة الشعب إلى تحقيقها من خلال المواضيع المنشورة هي اقتراح حلول وتفسيرات لمواجهة أزمة تراجع أسعار البترول في الجزائر.

ثانيا: الدراسة التحليلية الخاصة بجريدة الخبر.

2-1- التعريف بجريدة الخبر.

أنشئت صحيفة الخبر في جمعية تأسيسية بتاريخ 26 أوت 1990م وبموجب عقد توثيقي أمام الموثق "أحمد مرابط" في 01 سبتمبر 1990م كشركة مساهمة، وصدر أول عدد لها في الفاتح نوفمبر 1990م بعد صدور العدد الصفر في جوان من نفس السنة¹.

الخبر شركة ذات أسهم برأسمال 276.600.608.00 دج بين المالكين للحصص ويتشكلون من 26 مساهما، وفق ما تنص عليه المواد (592) و(716) من القانون التجاري الذي تضمنه الأمر رقم 79/75 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975م، ويتولى إدارة الشركة المساهمة مجلس إدارة يتألف من 03 أعضاء على الأقل و 07 أعضاء على الأكثر، ويملك وجوبا عددا من الأسهم تمثل على الأقل 20 من رأسمال الشركة،

¹ - القانون الأساسي للصحيفة المؤرخ في 01 سبتمبر 1990م.

ويخول مجلس الإدارة التصرف في جميع الظروف باسم الشركة، وتمارس هذه السلطات في نطاق موضوع الشركة مع مراعاة السلطات المسندة صراحة في القانون لجمعية المساهمين¹.

إن غرض شركة الخبر كما تضمنه قانونها الأساسي هو الصحافة والنشر والإشهار وملحقاتها، إلى جانب إصدار يومية "الخبر" وأسبوعية "الخبر الأسبوعي" و "الخبر حوادث" و "الخبر تسليية" فيما بعد، كما نص قانونها الأساسي على إصدار جرائد أخرى وسجلات دورية وغيرها في ميادين الإعلام، ونصت المادة الثالثة من قانونها الأساسي على تسمية شركة المساهمة ب "الخبر"، وتوظف مؤسسة الخبر 215 شخصا منهم 72 صحفيا دائما و 03 مصورين وكاريكاتوريين، وتملك الخبر 48 مكتبا عبر التراب الوطني و 07 مكاتب في بلدان عربية وأجنبية، وحوالي مائة مراسل متعاون عبر الوطن، ولم يتم اختيار عنوان "الخبر" منذ الوهلة الأولى بل تم اقتراح جملة من العناوين منها الحدث، اليوم، العالم، ليستقر الرأي أخيرا على العنوان الحالي "الخبر" لأنه يحمل عنوانا إعلاميا مجردا من أي دلالة سياسية².

وبموجب القانون الأساسي الذي يسمح بزيادة رأسمال الشركة وعدد الأسهم ارتفع رأسمالها إلى 09 ملايين منذ 1998م، علما أن رأسمالها لا يزيد إلا في إطار عقد جمعية عامة غير عادية للشركاء، كما ارتفع عدد الأسهم إلى 3026 سهما موزعين بغير التساوي بين 18 مساهما³.

كما تملك "الخبر" مكتبين جهويين أحدهما في شرق البلاد بولاية قسنطينة والثاني في غرب البلاد بولاية وهران، بالإضافة إلى مكاتب ولائية عبر كامل التراب الوطني، انتقلت إلى مقرها الجديد بحدادة عام 2008 حيث كانت في السابق تتخذ من دار الصحافة مقرا لها، يضم المبنى الجديد التابع لها الإدارة العامة، مديرية المحاسبة والمالية، المديرية التجارية، التحرير بمختلف أقسامه، مديرية العلاقات العامة والتسويق، قسم المنازعات بالإضافة إلى مركز الدراسات الدولية، وقد زودت مختلف الأقسام بأحدث ما

¹ - نصيرة سبيات: التناول الإعلامي للوثام المدني، دراسة حالة صحيفة الخبر 1990-2000، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، (جامعة الجزائر: معهد علوم الإعلام والاتصال، 2003)، ص 107.

² - سمير بلعري: استفتاء 29 سبتمبر 2005 من خلال الصحافة الوطنية، دراسة مقارنة ليوميني "الخبر" و "المجاهد" من 15 أوت-29 سبتمبر 2005، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، (جامعة الجزائر، معهد علوم الإعلام والاتصال، 2006-2007)، ص 128.

³ - القانون الأساسي للصحيفة: مرجع سابق.

أبدعته التكنولوجيا مما يحفز العمال على العطاء وبذل المزيد من الجهد، وتحتوي صحيفة "الخبر" على عدة فروع تتمثل في:

- الخبر الأسبوعي: أسبوعية تهتم بالأخبار السياسية، الاقتصادية، الرياضية والدولية، منذ جانفي 2006 أصبحت الخبر الأسبوعي جريدة مستقلة، وهي شركة ذات مسؤولية محدودة برأسمال 100.000.00 دج، تقدم اضاءات حول أهم أحداث الأسبوع السياسية وتضع تحت تصرف القارئ عددا من الملاحق.

- الخبر تسليية: أسبوعية مخصصة للألعاب..

- حوادث الخبر: نصف شهرية مخصصة للحوادث.

- الخبر سات: نصف شهرية مخصصة لبرامج التلفزة.

- الخبر الرياضي: يومية مخصصة لمختلف الرياضات المحلية والدولية خاصة كرة القدم.

أما عن السحب والطباعة فهي كسائر اليوميات المستقلة، حيث عرفت الخبر تذبذبا مستمرا في السحب، وخلال نشأتها كانت تسحب بحوالي 30.000 نسخة يوميا موزعة عبر كامل التراب الوطني، ومع نهاية 1994م وصل سحبها إلى 140.000 نسخة.

ونجحت صحيفة الخبر في تحقيق الريادة في كمية السحب التي باعت سنة 2001م أزيد من 450 ألف نسخة يوميا وحدث أن وصلت إلى 500 ألف نسخة يوميا سنة 2000م، كما بلغت كمية السحب سنة 2010م ب453810 ألف نسخة¹.

أما عن الطباعة فكانت بدايتها بالوسط بمطبعة المجاهد وذلك لمدة لم تتجاوز الستة أشهر، وحاليا لم تعد شركة الخبر التي تصدر الجريدة مجرد عنوان إعلامي بل وسعت نشاطها ليشمل النشر والتوزيع كما

¹ - نوال وسار: المعالجة الإعلامية للجريمة غير المنظمة في الصحافة المكتوبة الجزائرية الخاصة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، (جامعة بسكرة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، 2001-2012)، ص155.

تشرف على نشاط التوزيع بشرق البلاد بعدة عناوين، وأخيرا قامت بتأسيس شركة الجزائر لتوزيع الصحافة على مستوى الوسط بالشراكة مع جريدة الوطن¹.

المحتوى العام للصحيفة:

بعدما كانت جريدة الخبر تصدر بـ 12 ورقة ذات الحجم الصغير فهي اليوم تصدر بـ 24 صفحة وأحيانا بـ 28 صفحة، وتضم الصحيفة عدة تخصصات وأخبار متنوعة منها الوطنية والسياسية والأخبار الاجتماعية التي تعيشها البلاد وذلك على عدة أشكال كالريبورتاج والتحقيقات، ومنها كذلك الأخبار الدولية، كما تهتم الصحيفة كذلك بالأخبار الثقافية والعلمية والرياضية والترفيهية، كما تقترح ضمن منشوراتها بعض الخدمات الاجتماعية وخصوصا الاشهارية التي تعد العمود الفقري للصحيفة.

أهم صفحات يومية الخبر:

- **الصفحة الأولى:** وهي مخصصة لأبرز العناوين ويتكفل بذلك رئيس التحرير الذي يقدر المواضيع الهامة وكذا الصور الهامة بأبرز الأحداث.

- **الصفحة الأخيرة:** مخصصة للصحفيين المحترفين ليتناولوا القضايا الوطنية والدولية تحليلا وتفسيرا باختصار، كما تحتوي هذه الصفحة على أخبار سياسية واجتماعية وثقافية مهمة.

- **الصفحات: (14-10-6 - 22-19-16):** وهي في اغلب الأحيان مخصصة للإشهار، كما يمكن أن يقلص عددها في بعض الحالات.

وما يمكن الإشارة إليه أن جريدة الخبر تشكو كباقي اليوميات المستقلة من الضغوطات الممارسة عليها كتعليق بعض المقالات وكذا مشاكل العدالة بسبب بعض الأقلام والكتابات المقلقة أحيانا والمزعجة أحيانا أخرى.

¹ - نصيرة سبيات: مرجع سابق، ص 109.

أما عن طاقم تحرير الجريدة فهي تتكون من 60 صحفي موزعين على ستة أقسام وهي القسم الوطني والمحلي والدولي والرياضي والثقافي وقسم المجتمع إلى جانب معدي صفحتي "سوق الكلام" اليومية و"الوسيط" الأسبوعية وينتمي للتحرير القسم التقني الذي يشرف على تصفية وتصحيح وإخراج الجريدة¹.

2-2- عرض وتحليل فئات الشكل الخاصة بجريدة الخبر*.

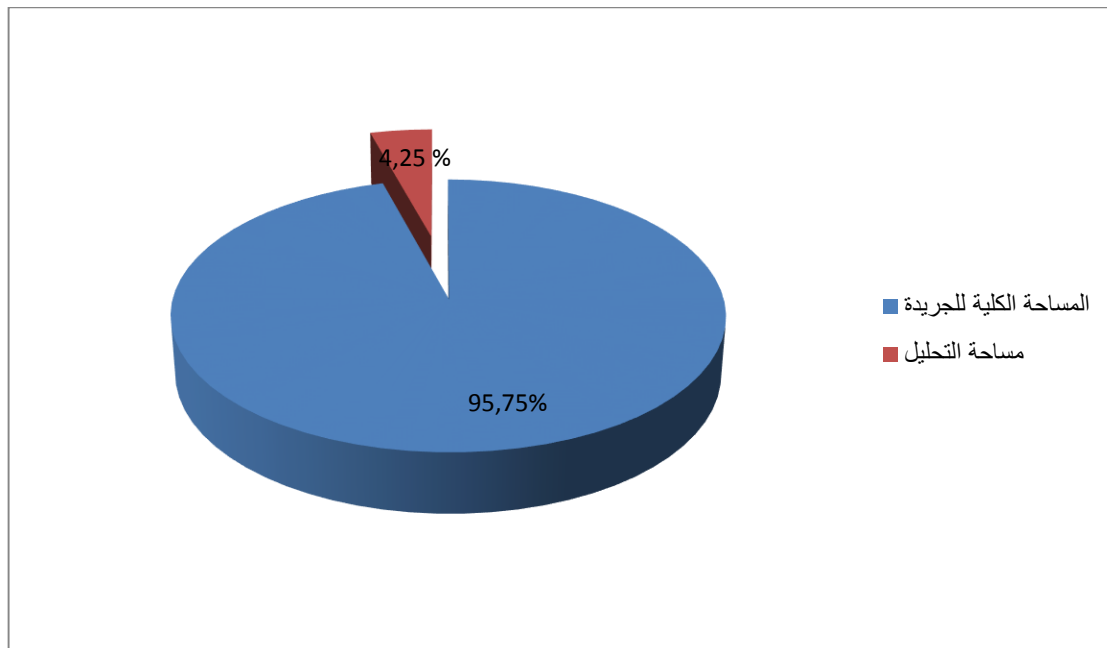
الجدول(18): يمثل توزيع موضوعات أزمة البترول(2015-2016) حسب المساحة الإجمالية للجريدة والمساحة الخاصة بالتحليل.

الجريدة	تاريخ الصدور	المساحة الكلية للجريدة	المساحة الخاصة بالتحليل
01	22 جويلية 2015	29232	1135,65
02	26 أوت 2015	29232	1816,42
03	04 سبتمبر 2015	24360	148,64
04	07 أكتوبر 2015	29232	928,7
05	24 نوفمبر 2015	29232	1217,75
06	03 ديسمبر 2015	29232	1183,84
07	12 جويلية 2016	29232	679
08	11 أوت 2016	29232	929,55
09	06 سبتمبر 2016	29232	1987,29
10	01 أكتوبر 2016	29232	1889,95
11	13 نوفمبر 2016	29232	1341,06
12	28 ديسمبر 2016	29232	1475,82
المجموع		345912 سم ²	14733,67 سم ²
نسبة التحليل = 4,25 %			

¹ - نصيرة سبيات: المرجع السابق، ص 104.

*- كل الجداول والأشكال البيانية الواردة في الدراسة التحليلية الخاصة بجريدة الخبر من إعداد الطالب الباحث.

الشكل (16): يمثل مساحة المادة الإعلامية المتعلقة بموضوع أزمة البترول 2015-2016 في جريدة الخبر.



من خلال قراءتنا للأرقام الموجودة على مستوى الجدول أعلاه والتي توضح لنا مساحة المواضيع المتعلقة بأزمة البترول ضمن أعداد العينة المقدر عددها ب12 عدد، نلاحظ أن المساحة الإجمالية لمفردات عينة الدراسة قدرت ب(345912 سم²)، في مقابل ذلك قدرت المساحة الخاصة بمواضيع التحليل ب(14733,67 سم²)، حيث تم حساب المساحة الإجمالية للأعداد التي تضمنت مواضيع أزمة البترول من خلال جمع المساحة الإجمالية لكل الأعداد والتي تم حسابها وفق الطريقة التالية: (الطول×العرض× عدد الصفحات)، أما نسبة التحليل فتم استخراجها وفق الطريقة التالية: (100×67,14733) / 345912 = 4,25%.

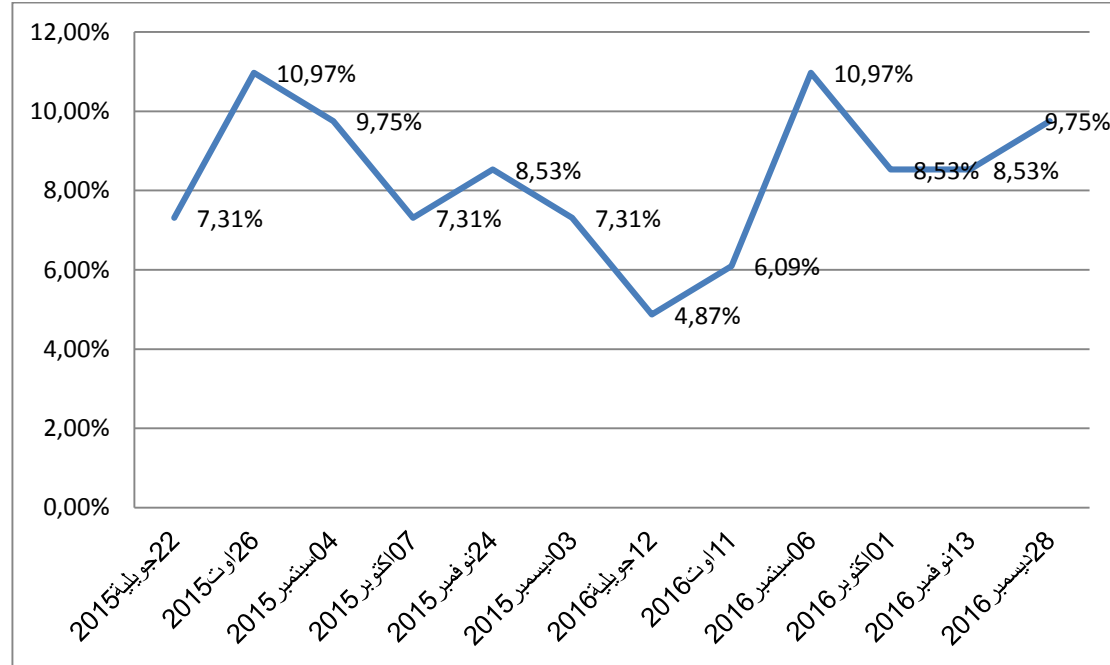
انطلاقاً من مفردات العينة محل الدراسة ومن خلال النسب المئوية الموضحة على مستوى الشكل (16) نجد أن الأزمة الاقتصادية الناتجة عن انهيار أسعار البترول قد شغلت ما نسبته 4,25% من المساحة الإجمالية للمواضيع المتناولة من طرف جريدة الخبر، وهي نسبة معتبرة مقارنة بالمساحات المخصصة لبعض المواضيع الأخرى، خاصة وأن الجريدة في معظم الأحيان تتكون من 24 صفحة مقسمة إلى عدة أركان كالركن الدولي والركن الرياضي والركن الوطني، إضافة إلى صفحات الإشهار والتسليية التي تعد من أهم الصفحات ضمن أي جريدة دورية، وتعد النسبة السابقة لا بأس بها خاصة في ظل الأحداث التي تزخر بها الساحة الوطنية والدولية التي تزامنت والفترة الزمنية لعينة الدراسة كالاكتقان

السياسي والاجتماعي الذي تعيشه الجبهة الداخلية في الجزائر، وكذلك تداعيات أحداث الربيع العربي التي أدت إلى زيادة الهجرة غير الشرعية واستفحال ظاهرة الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها، إضافة إلى مختلف التهديدات الأمنية، فزخم هذه الأحداث التي نعيشها اليوم سواء على مستوى الصعيد الداخلي أو الخارجي حالت دون قيام جريدة الخبر بتخصيص مساحة كبيرة لازمة البترول وانعكاساتها على مختلف القطاعات في الجزائر.

الجدول(19): يمثل عدد الموضوعات الخاصة بأزمة البترول (2015-2016) في جريدة الخبر.

الجريدة	تاريخ الصدور	عدد الموضوعات	
		التكرار	النسبة المئوية
01	22 جويلية 2015	06	7,31%
02	26 أوت 2015	09	10,97%
03	04 سبتمبر 2015	08	9,75%
04	07 أكتوبر 2015	06	7,31%
05	24 نوفمبر 2015	07	8,53%
06	03 ديسمبر 2015	06	7,31%
07	12 جويلية 2016	04	4,87%
08	11 أوت 2016	05	6,09%
09	06 سبتمبر 2016	09	10,97%
10	01 أكتوبر 2016	07	8,53%
11	13 نوفمبر 2016	07	8,53%
12	28 ديسمبر 2016	08	9,75%
المجموع		82	100%

الشكل (17): يمثل النسب المئوية الخاصة بعدد موضوعات أزمة البترول 2015-2016 في جريدة الخبر.



نلاحظ من خلال الأرقام الموجودة على مستوى الجدول (19) الذي يمثل عدد الموضوعات الخاصة بأزمة البترول في جريدة الخبر مدى التباين في توزيع التكرارات والنسب المئوية، فمن خلال المنحنى البياني الموضح في الشكل أعلاه يتبين لنا صعود المنحنى في فترتين زمنيتين مختلفتين، حيث بلغ الاهتمام الإعلامي بموضوع الأزمة ذروته خلال شهر أوت من سنة 2015 وشهر سبتمبر من سنة 2016، وهذا ما يتجلى في العددين الثاني والتاسع اللذان احتلا المرتبة الأولى بنسبة مئوية قدرت ب(10,97%)، حيث حظيا باهتمام أكبر مقارنة ببقية مفردات العينة محل التحليل، ثم بدأ المنحنى في التراجع تدريجيا والاستقرار أحيانا عند نفس النسب، في مقابل ذلك كانت المرتبة الثانية من نصيب العددين الثالث والثاني عشر بنفس النسبة المئوية المقدرة ب(9,75%)، ثم جاء بعد ذلك العدد الخامس والعاشر والحادي عشر في المرتبة الثالثة بنسبة مئوية قدرت ب(8,53%)، فيما جاءت المرتبة الرابعة مناصفة بين الأعداد: الأول والرابع والسادس بنسبة مئوية قدرت ب(7,31%)، أما العدد الثامن فجاء في المرتبة الخامسة بنسبة مئوية بلغت حدود(6,09%)، غير أن العدد السابع حل في المرتبة الأخيرة بنسبة مئوية

بلغت (4,87%)، ويمكننا أن نستنتج من خلال هذه المعطيات ارتفاع بعض النسب المئوية الخاصة ببعض الأعداد ما يلي:

- التدهور الكبير في بعض المؤشرات الاقتصادية كميزان المدفوعات وتراجع احتياطات الصرف وانخفاض قيمة الدينار، وغياب إستراتيجية واضحة لتنويع الاقتصاد الوطني الذي بقي أسيرا للربيع النفطي، دفع بجريد الخبر في عددها "7893" إلى دق ناقوس الخطر حول تداعيات أزمة تراجع أسعار البترول على الوضع الاقتصادي في الجزائر من خلال تخصيصها مساحة معتبرة لعدد المواضيع المتعلقة ببعض المؤشرات الاقتصادية المتأثرة بالأزمة.

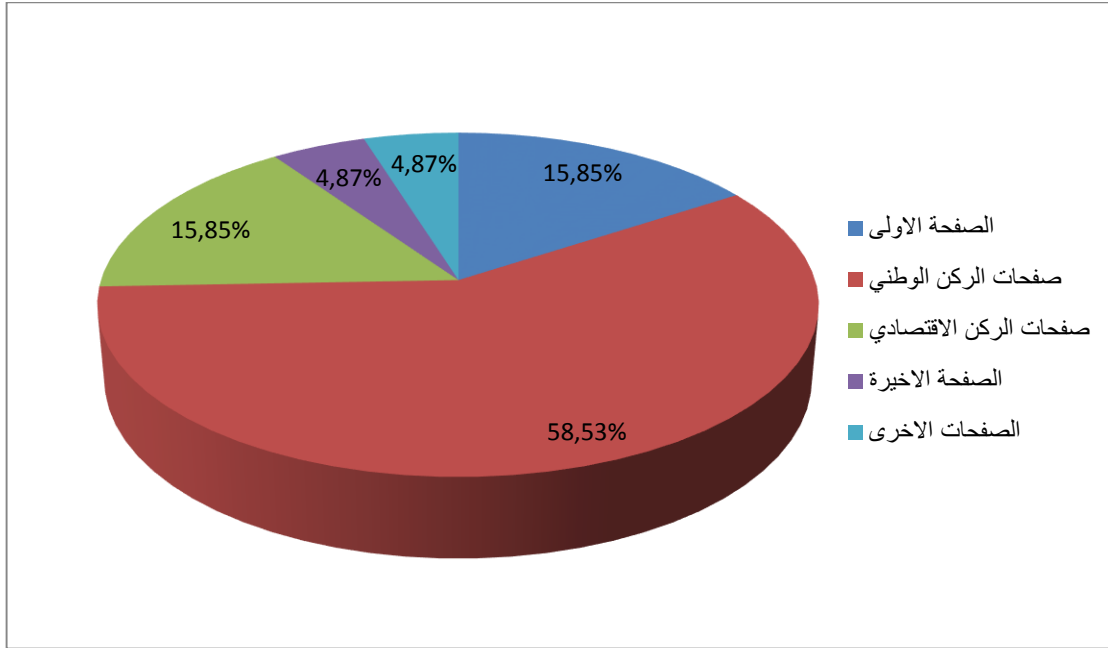
- قانون المالية لسنة 2016 وما تضمنه من إجراءات تقشفية والانعكاسات السلبية التي قد تنجر عنه خاصة على مستوى الجبهة الاجتماعية، دفع بجريدة الخبر إلى تسليط الضوء على موضوع الأزمة عبر صفحاتها.

- المجهودات الدبلوماسية التي بذلتها الجزائر في المجال الاقتصادي لتقريب وجهات النظر بين مختلف الدول المنتجة للبترول سواء من داخل منظمة أوبك أو من خارجها لإعادة الاستقرار لأسعار النفط، جعل جريدة الخبر في عددها "8286" تسلط الضوء على هذه الانجازات من خلال تخصيص مساحة معتبرة لمختلف المواضيع المتعلقة بالدبلوماسية الاقتصادية .

الجدول(20): يمثل توزيع الموضوعات الصحفية الخاصة بأزمة البترول حسب الموقع عبر الجريدة.

النسبة المئوية	التكرار	الفئات
85,15 %	13	الصفحة الأولى
53,58 %	48	صفحات الركن الوطني
85,15 %	13	صفحات الركن الاقتصادي
4,87 %	04	الصفحة الأخيرة
87,4 %	04	الصفحات الأخرى
100 %	82	المجموع

الشكل (18): يمثل مكان نشر مواضيع أزمة البترول 2015-2016 في جريدة الخبر.



إذا جئنا إلى قراءة أرقام الجدول رقم (20) والنسب المئوية الموجودة على مستوى الشكل البياني رقم (18) الذي يمثل مكان نشر مواضيع أزمة البترول عبر صفحات الجريدة نجد أن اعلي نسبة كانت من نصيب عنصر صفحات الركن الوطني التي بلغت نسبتها 58,53% وهي نسبة شاسعة مقارنة بالعناصر الأخرى، وهذا مرده إلى أهمية الموضوع مما يجعل الصحيفة تهتم به عبر مختلف صفحات هذا الركن، ثم جاء بعد ذلك عنصري صفحات الركن الاقتصادي والصفحة الأولى مناصفة بنفس النسبة المئوية التي قدرت ب 15%، أما عنصري الصفحة الأخيرة وباقي الصفحات الأخرى فكان لهما النصيب الضئيل من حيث التكرارات الكلية لفئة موقع المادة الإعلامية محل الدراسة، حيث بلغت نسبتها المئوية ب 4,87%.

انطلاقاً من هذه النتائج يرى الباحث أن تركيز جريدة الخبر على نشر مواضيع الأزمة الاقتصادية الناتجة عن انهيار أسعار البترول في صفحات الركن الوطني يرجع إلى أن موضوع الأزمة محل الدراسة يعتبر من المواضيع الوطنية التي تؤثر مباشرة على حياة المواطن وتثير اهتمامه وتشغل باله، بالإضافة إلى الاهتمام الكبير الذي توليه الجريدة لهذه الأزمة، بحيث اعتبرتها حدثاً وطنياً بارزاً، لذلك جاءت مواضيع

هذه الأزمة في صفحات هذا الركن التي تحمل الترتيم (2,3,4,5)، فجريدة الخبر لا تنشر في هذه الصفحات إلا المواضيع الرئيسية الأكثر أهمية في أجندتها الإعلامية.

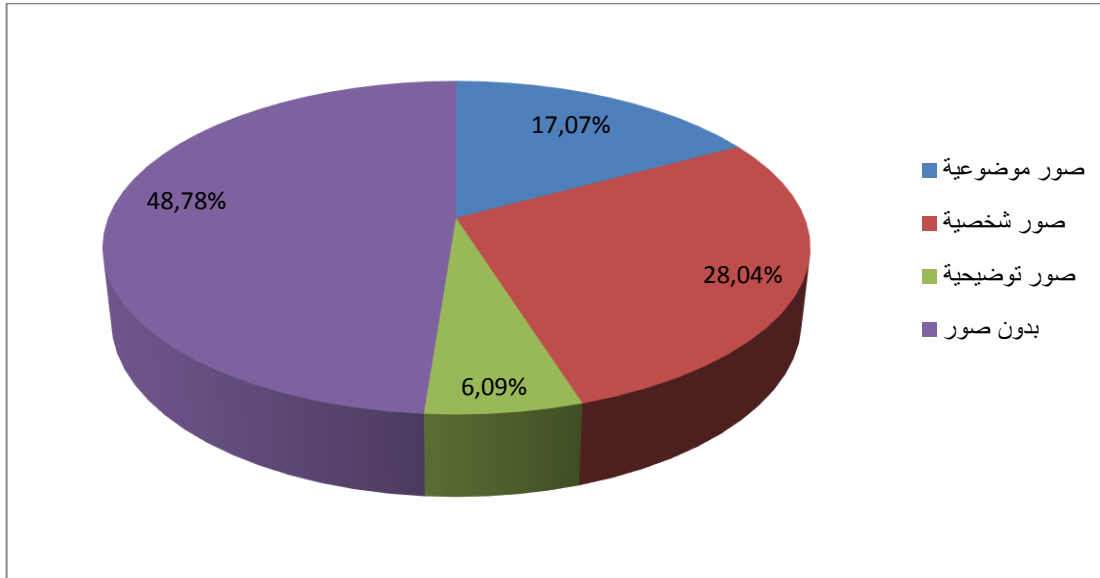
من خلال هذه المعطيات نجد أن نتيجة هذه الدراسة جاءت مخالفة مع بعض الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع دراستنا، كدراسة جميلة سعيد¹ التي توصلت إحدى نتائجها إلى أن جريدة الخبر لم تبد اهتماما كبيرا بالأزمة إلا في السداسي الثاني من سنة 2008، في حين أولت جريدة المجاهد اهتماما كبيرا بالأزمة في السداسي الثاني من سنة 2008 فاحتلت اغلب الكتابات الصحفية الخاصة بموضوع الأزمة الركن الاقتصادي.

الجدول(21): يمثل طبيعة الصور المصاحبة لمواضيع أزمة البترول 2015-2016 في جريدة الخبر.

الفئات	التكرار	النسبة المئوية
صور موضوعية	14	% 17,07
صور شخصية	23	% 28,04
صور توضيحية	05	% 6,09
بدون صور	40	% 48,78
المجموع	82	% 100

¹ - جميلة سعيد: مرجع سابق، ص212.

الشكل(19): يمثل النسب المئوية للصور المستخدمة في أزمة البترول ضمن جريدة الخبر.



بالرجوع إلى بيانات الجدول رقم(21) والتي تم توضيحها بشكل دقيق وبسيط من خلال النسب المئوية الموجودة على مستوى الشكل البياني رقم (19) الذي يشير إلى توظيف الصورة ونوعها كمادة إعلامية في موضوع الأزمة الاقتصادية الناتجة عن انهيار أسعار البترول نجد أن الغالبية العظمى من المواضيع المتعلقة بالموضوع محل الدراسة نشرت على صفحات الجريدة بدون صور وذلك بنسبة 40%، في مقابل ذلك احتلت المواضيع المصحوبة بصور شخصية لمختلف الوزراء والشخصيات الرسمية في المرتبة الثانية بنسبة مئوية قدرت بـ 23 %، حيث جاءت هذه الصور كدعائم مرافقة في أغلب الأحيان للأخبار الاقتصادية مما يؤدي إلى استقطاب القراء، ثم تلتها المواضيع المصحوبة بالصور الموضوعية في المرتبة الثالثة بنسبة 14%، أما الصور التوضيحية فاحتلت المرتبة الأخيرة بنسبة مئوية ضعيفة قدرت بـ 05%.

من خلال النتائج المبينة أعلاه يرى الباحث أن عدم إعطاء جريدة الخبر أهمية للصورة بمختلف أنواعها أثناء تحريرها لمواضيع أزمة البترول، إنما يدل إما على قلة الإمكانيات المادية للجريدة خاصة في ظل المضايقات التي تتعرض لها من طرف السلطة السياسية كحرمانها من الإشهار العمومي، مما ادخل الجريدة في شبهة أزمة مالية، الأمر الذي دفع بها إلى التقليل من الاعتماد على مختلف الصور إلا في بعض المواضيع الاقتصادية التي تشير إلى خطورة الوضع الاقتصادي في الجزائر وذلك مثلما جاء في العدد

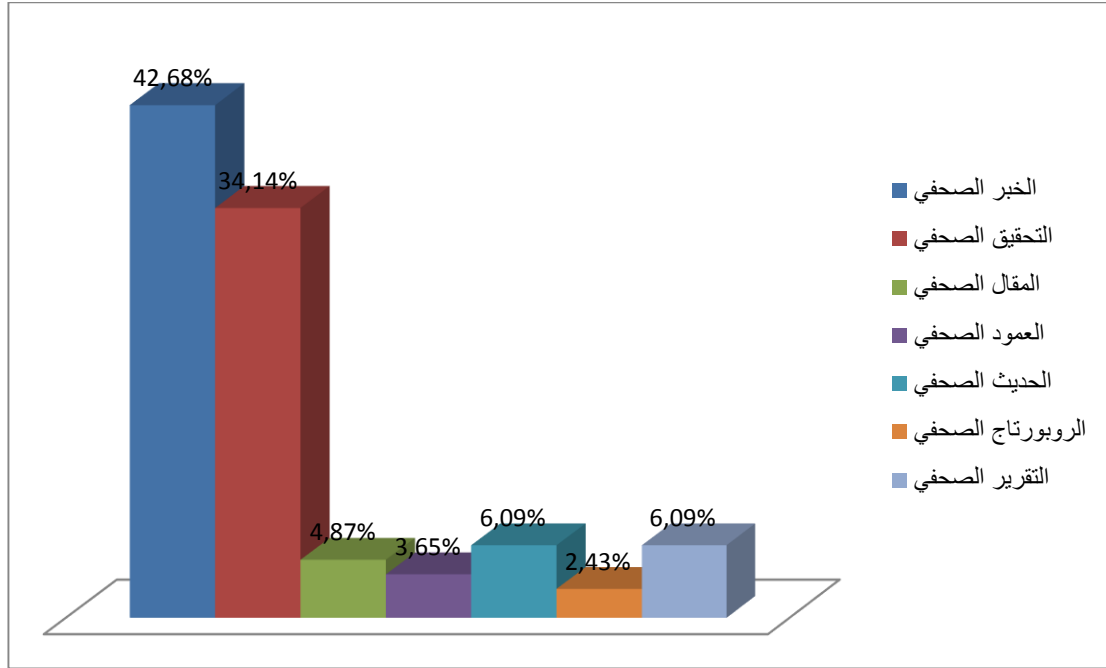
"7902"¹، أو يمكن إرجاع عدم اهتمام الجريدة بعنصر الصورة بمختلف أنواعها إلى طبيعة المواضيع الاقتصادية التي تتناول في اغلب الأحيان مختلف المؤشرات الاقتصادية التي تعتمد على الأرقام والإحصائيات.

الجدول(22): يمثل توزيع موضوعات أزمة البترول حسب نوع القوالب الصحفية المستخدمة.

الفئات	التكرار	النسبة المئوية
الخبر الصحفي	35	42,68 %
التحقيق الصحفي	28	14,34 %
المقال الصحفي	04	4,87 %
العمود الصحفي	03	3,65 %
الحديث الصحفي	05	6,09 %
الروبورتاج الصحفي	02	2,43 %
التقرير الصحفي	05	6,09 %
المجموع	82	100 %

¹ - جريدة الخبر: العدد 8263، 06 سبتمبر 2016، ص ص 10-11.

الشكل(20): يمثل توزيع القوالب الصحفية الخاصة بأزمة البترول 2015-2016 في جريدة الخبر.



يتضح لنا من خلال الأرقام الموجودة على مستوى الجدول رقم(22) والشكل البياني رقم (20) الذي يمثل توزيع موضوعات أزمة البترول حسب نوع القوالب الصحفية المستخدمة أن جريدة الخبر اعتمدت على عدة أنواع صحفية في معالجتها للموضوع محل الدراسة، حيث ركزت بشكل كبير على الأنواع الخبرية، حيث احتل الخبر الصحفي المرتبة الأولى مقارنة مع الأنواع الأخرى خلال فترة الدراسة بنسبة 42,68 %، وهذا دليل على أن الصحيفة تهدف إلى اطلاع القراء بكل الأحداث التي تتعلق بالأزمة الاقتصادية الناتجة عن انهيار أسعار البترول، أما عنصر التحقيق الصحفي فجاء في المرتبة الثانية بنسبة 34,14 %، أما بقية العناصر التحريرية الأخرى من الفئة فقد عرفت تقارباً واضحاً من حيث النسبة المئوية، إذ نجد عنصري الحديث الصحفي والتقرير الصحفي احتلا المرتبة الثالثة بنسبة متساوية قدرت ب 6,09 %، في حين احتل عنصر المقال الصحفي المرتبة الرابعة بنسبة مئوية بلغت 4,87 %، فيما جاء عنصر العمود الصحفي في المرتبة الخامسة بنسبة مئوية قدرت ب 3,65 %، يأتي بعده عنصر الروبورتاج الصحفي في الترتيب الأخير بنسبة ضعيفة بلغت 2,43 %، وتأتي هذه النتائج متفقة مع النتيجة التي

توصلت إليها دراسة بوعمرة الهام¹ التي أكدت نتائجها أن جميع الصحف المدروسة بغض النظر عن طبيعة ملكيتها (عمومية أو خاصة) اعتمدت على الخبر الصحفي في معالجة وتحرير المواضيع الخاصة بالأزمة المالية العالمية.

هذه النتائج حسب الباحث تعطي دلالة على أن جريدة الخبر وعلى الرغم من تعدد الأشكال الإعلامية التي اعتمدت عليها في معالجة وتحرير المواضيع التي تدور حول الأزمة الاقتصادية الناتجة عن تراجع أسعار البترول، فقد ركزت بشكل كبير على الخبر الصحفي وبدرجة أقل التحقيق الصحفي، ويمكن تفسير ذلك بأن جريدة الخبر تقمصت تقمصا كاملا وتبنت تبنيًا تاما لمبادئ عناونها، فالجريدة إخبارية بالدرجة الأولى وتعتمد على رصد الحقائق والمعلومات وعرضها على الرأي العام بهدف اضطلاعها على آخر المستجدات والأحداث المتعلقة بالأزمة محل الدراسة، كما يمكن تفسير النسبة المئوية التي احتلها عنصر التحقيق الصحفي بمدى اهتمام الجريدة بالتعمق في شرح وتحليل أسباب الأزمة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، وذلك من خلال التطرق إلى مختلف الأرقام والإحصائيات الخاصة بالمؤشرات الاقتصادية، وهذا من أجل إثارة اهتمام القارئ وحثه على متابعة الأحداث.

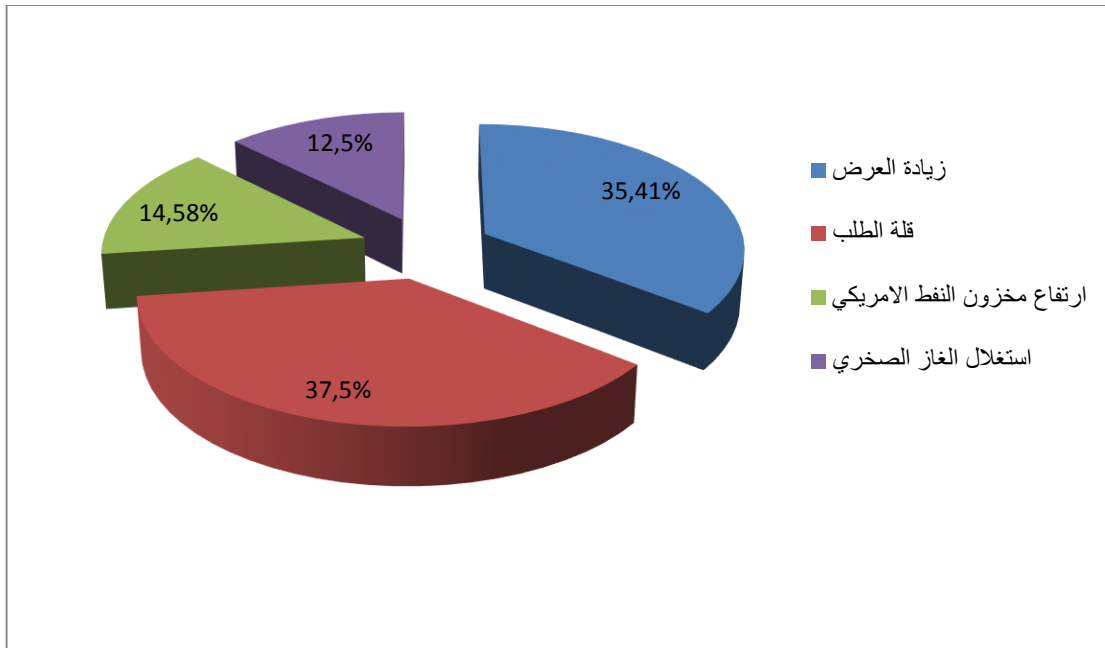
¹ - بوعمرة الهام: مرجع سابق، ص 331.

2-3- عرض وتحليل فئات المضمون الخاصة بجريدة الخبر.

الجدول (23): يمثل الأسباب الاقتصادية لانهيار أسعار البترول حسب جريدة الخبر.

النسبة المئوية	التكرار	الفئات
35,41 %	17	زيادة العرض
37,5 %	18	قلة الطلب
14,58 %	07	ارتفاع مخزون النفط الأمريكي
12,5 %	06	استغلال الغاز الصخري
100 %	48	المجموع

الشكل (21): يمثل الأسباب الاقتصادية لانهيار أسعار البترول حسب جريدة الخبر.



نلاحظ من خلال البيانات الموجودة على مستوى الجدول (23) والشكل البياني رقم (21) الذي يمثل الأسباب الاقتصادية التي أدت إلى تراجع أسعار البترول في الأسواق العالمية، أن فئة قلة الطلب حظيت باهتمام صحفي كبير من طرف جريدة الخبر مقارنة ببقية الفئات الأخرى محققة بذلك أعلى نسبة مئوية وهي 37 %، أما زيادة العرض فحلت في المرتبة الثانية بنسبة مئوية قدرت بـ 35,41 %، بينما النسب

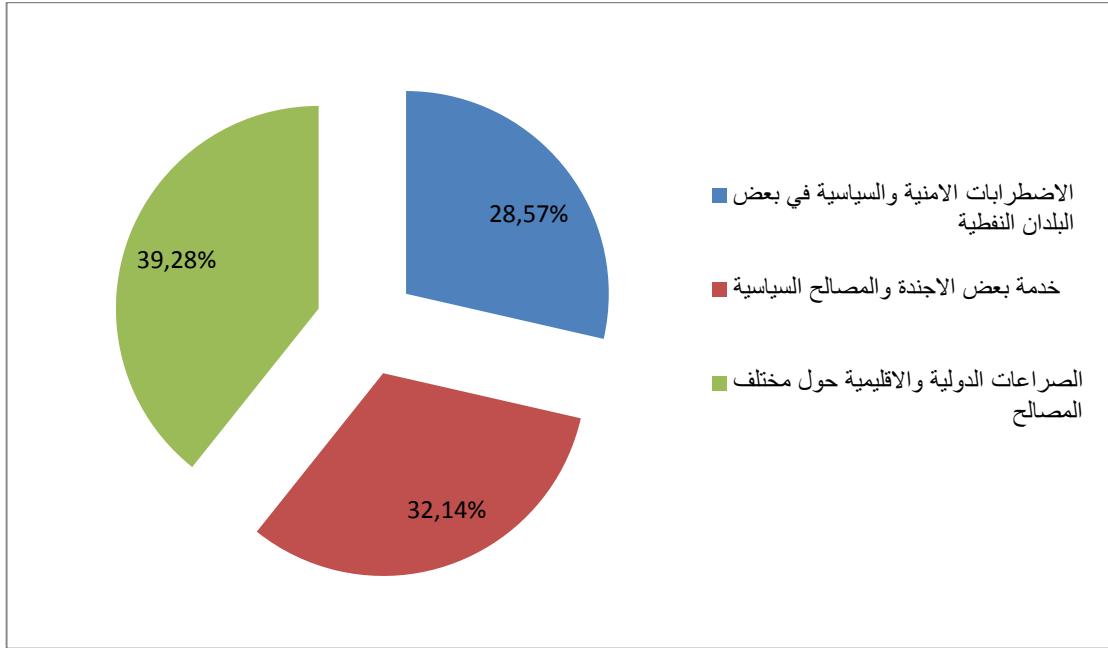
المئوية المتبقية فجاءت متقاربة، حيث حلت فئة ارتفاع مخزونات النفط الأمريكي في المرتبة الثالثة بنسبة 14,58 %، غير أن استغلال الغاز الصخري جاءت في المرتبة الأخيرة بنسبة 12,5 %.

من خلال التباين والتفاوت في النسب المئوية الموجودة على مستوى الجدول أعلاه، يمكننا أن نستنتج أن جريدة الخبر ركزت وبشكل كبير أثناء تحليلها للأسباب الاقتصادية التي أدت إلى أزمة انهيار أسعار البترول على قلة الطلب العالمي على الطاقة، بسبب انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة، والطفرة النوعية في مجال النفط الصخري في بعض البلدان المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا، بالإضافة إلى التحولات الإستراتيجية في السياسة النفطية الأمريكية التي أصبحت تعتمد على احتياطاتها الكبيرة من البترول، وكذلك رفع العقوبات الغربية على إيران مما أدى إلى زيادة في العرض وانكماش في الطلب، كما يمكن إرجاع كذلك قلة الطلب إلى السياسة السائدة داخل منظمة "أوبك" وعدم التفاهم بين الدول المنتجة من داخل المنظمة وبعض الدول المنتجة من خارجها، مما أثر بشكل سلبي على أسعار البترول في الأسواق العالمية.

الجدول(24): يمثل الأسباب السياسية لانهيار أسعار البترول حسب جريدة الخبر.

النسبة المئوية	التكرار	الفئات
28,57 %	08	الاضطرابات الأمنية والسياسية في بعض البلدان النفطية.
32,14 %	09	خدمة بعض الأجندة والمصالح السياسية.
39,28 %	11	الصراعات الدولية والإقليمية حول مختلف المصالح.
100 %	28	المجموع

الشكل (22): يمثل الأسباب السياسية لانخفاض أسعار البترول حسب جريدة الخبر.



يمثل الجدول (24) الذي تم تشريحه بنسب مئوية مبسطة على مستوى الشكل البياني رقم (22) الذي يشير إلى الأسباب السياسية التي أدت إلى انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية، فمن خلال قراءتنا للأرقام الموجودة أعلاه يتبين لنا أن الصراعات الدولية والإقليمية حول مختلف المصالح جاءت في صدارة الترتيب بأعلى نسبة مئوية هي 28,39 %، وذلك نظراً لمختلف التجاذبات السياسية والاقتصادية وحتى الإيديولوجية القائمة بين مختلف القوى العظمى وبعض الدول الإقليمية حول السيطرة على مختلف المصالح الاقتصادية في العديد من مناطق العالم خاصة منطقة الشرق الأوسط الغنية بمادة النفط، من أجل إعادة رسم سياسة المنطقة بما يتماشى مع إستراتيجيتها ومصالحها، بينما حلت في المرتبة الثانية خدمة بعض الأجندة والمصالح السياسية بنسبة 32,14 %، أما المرتبة الأخيرة فكانت من نصيب الاضطرابات الأمنية والسياسية في بعض البلدان النفطية بنسبة 28,57 %، كليبيا والعراق ونيجيريا.... الخ، مما أدى إلى بروز حالة من الانفلات الأمني والاحتقان السياسي على مستوى هذه الدول، مما انعكس بشكل سلبي على أسعار البترول.

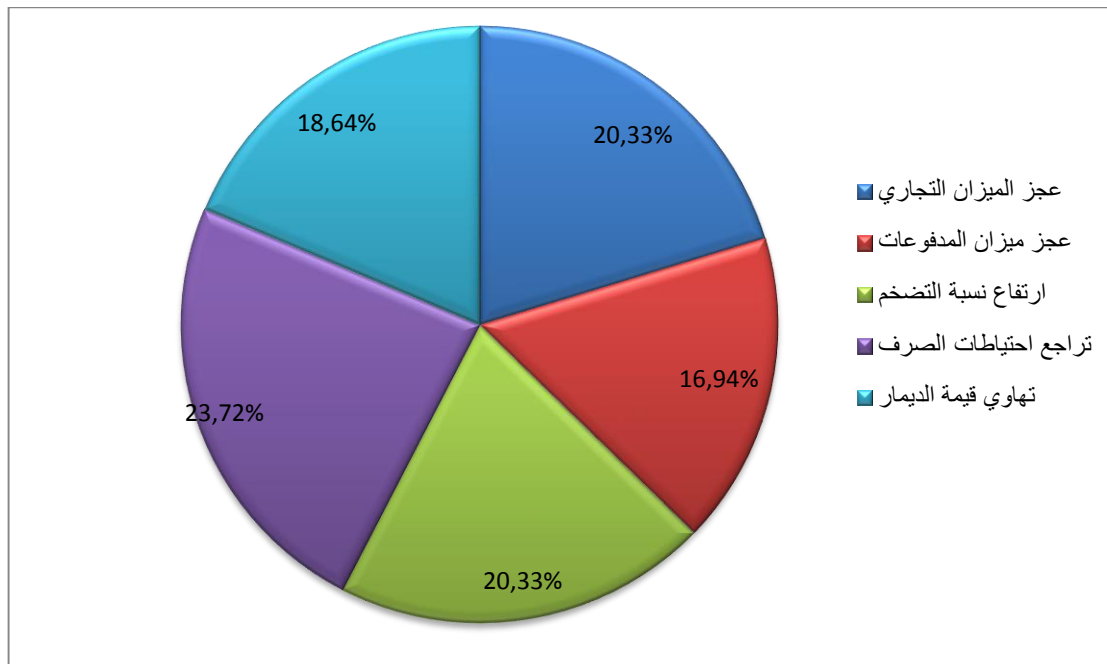
من خلال قراءتنا للأرقام الموجودة أعلاه يرى الباحث أن تركيز جريدة الخبر على الصراعات الدولية و الإقليمية حول مختلف المصالح، إنما يدل على حالة التعقيد الذي يشهده الواقع السياسي والديني في بعض

البلدان الغنية بالنفط كبلدان منطقة الشرق الأوسط، مما جعلها عرضة للعديد من الاهتزازات السياسية والأمنية والاضطرابات الخطيرة، وهو ما انعكس بشكل سلبي على أسعار النفط التي أصبحت تهدد مصالح العديد من القوى الكبرى والإقليمية، الأمر الذي دفع بهذه الأخيرة إلى المتابعة الدائمة لمجريات الأحداث بالمنطقة والتعامل معها بشكل مباشر، وذلك لما لها من أهمية إستراتيجية بالنسبة لهذه القوى من أجل رسم سياساتها وتنفيذ مشاريعها، وكذلك في تعزيز مصالحها الحيوية، وفي تأمين خطوط نقل إمداداتها من النفط على امتداد العالم، الأمر الذي دفع بجريدة الخبر إلى تسليط الضوء على مثل هذه الأسباب السياسية التي أثرت بشكل مباشر على أسعار البترول من خلال تخصيص مساحة لا بأس بها عبر صفحاتها.

الجدول(25): يمثل تداعيات انهيار أسعار البترول على المجال الاقتصادي في الجزائر.

الفئات	التكرار	النسبة المئوية
عجز الميزان التجاري	12	20,33 %
عجز ميزان المدفوعات	10	16,94 %
ارتفاع نسبة التضخم	12	20,33 %
تراجع احتياطات الصرف	14	23,72 %
تهاوي قيمة الدينار	11	18,64 %
المجموع	59	100 %

الشكل (23): يمثل تداعيات انهيار أسعار البترول على المجال الاقتصادي في الجزائر.



تبين النتائج المذكورة في الجدول (25) الذي يمثل تداعيات انهيار أسعار البترول على الوضع الاقتصادي في الجزائر ومن خلال النسب المئوية الموجودة على مستوى الدائرة النسبية أعلاه، نلاحظ أن تراجع احتياطات الصرف حظيت بأكبر نسبة مئوية وهي 72,23 %، ثم تليها كل من عجز الميزان التجاري وارتفاع نسبة التضخم بنفس النسبة المئوية التي بلغت 33,20 %، أما تدهور قيمة الدينار الجزائري فحلت في المرتبة الثالثة بنسبة 18,64 %، بينما حل في المرتبة الأخيرة عجز ميزان المدفوعات بنسبة 16,94 %.

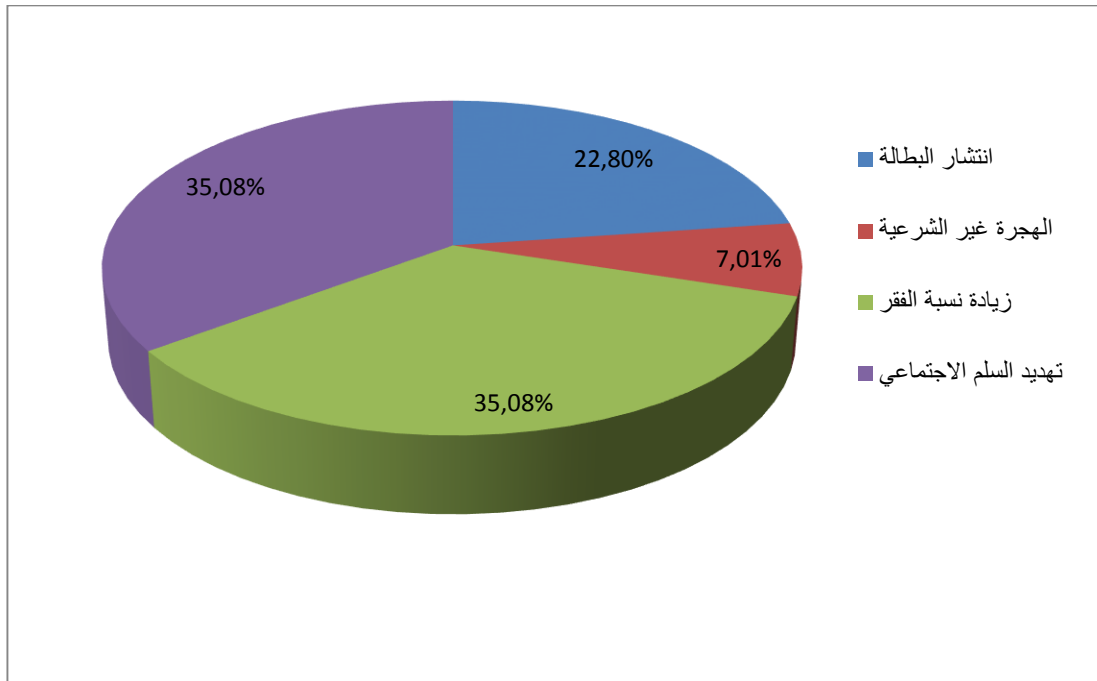
بالرجوع إلى البيانات الموضحة أعلاه يرى الباحث أن تركيز جريدة الخبر على تراجع احتياطات الصرف إنما يدل على سوء استغلال الفرص التي كانت متاحة أمام الحكومة الجزائرية التي عرفت خلال السنوات الماضية طفرة هائلة في الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية وذلك نتيجة الزيادة المستمرة في أسعار النفط، مما أدى إلى زيادة احتياطي الصرف في الجزائر، حيث وصل إلى 194 مليار دولار سنة 2013، لكنها سرعان ما شهدت تدهورا خلال منتصف 2014، حيث انخفضت بنسبة تقارب 50 % مقارنة مما كانت عليه في السابق، الأمر الذي أدى إلى التراجع الحاد في احتياطات الصرف من العملة الصعبة نتيجة الصدمة الخارجية الناتجة عن التراجع المعترف في أسعار البترول، مما أدى إلى حدوث

اختلالات على مستوى المؤشرات الاقتصادية، كعجز الميزان التجاري، وارتفاع نسبة التضخم، وانخفاض قيمة الدينار مقابل العملات الأجنبية، مما اثر على القدرة الشرائية للمواطن وانعكس بشكل سلبي على الاقتصاد الوطني، خاصة في ظل فشل السياسات والبرامج الحكومية الرامية إلى تنويع الاقتصاد وتقليص تبعيته للمحروقات.

الجدول(26): يمثل تداعيات انهيار أسعار البترول على المجال الاجتماعي في الجزائر.

الفئات	التكرار	النسبة المئوية
انتشار البطالة	13	80,22 %
الهجرة غير الشرعية	04	01,7 %
زيادة نسبة الفقر	20	08,35 %
تهديد السلم الاجتماعي	20	08,35 %
المجموع	57	100 %

الشكل(24): يمثل تداعيات انهيار أسعار البترول على المجال الاجتماعي في الجزائر.



يتبين لنا من خلال الأرقام الموجودة على مستوى الجدول(26) والشكل (24) الذي يمثل تداعيات انهيار أسعار البترول على الوضع الاجتماعي في الجزائر، أن النسب المئوية لبعض الفئات جاءت

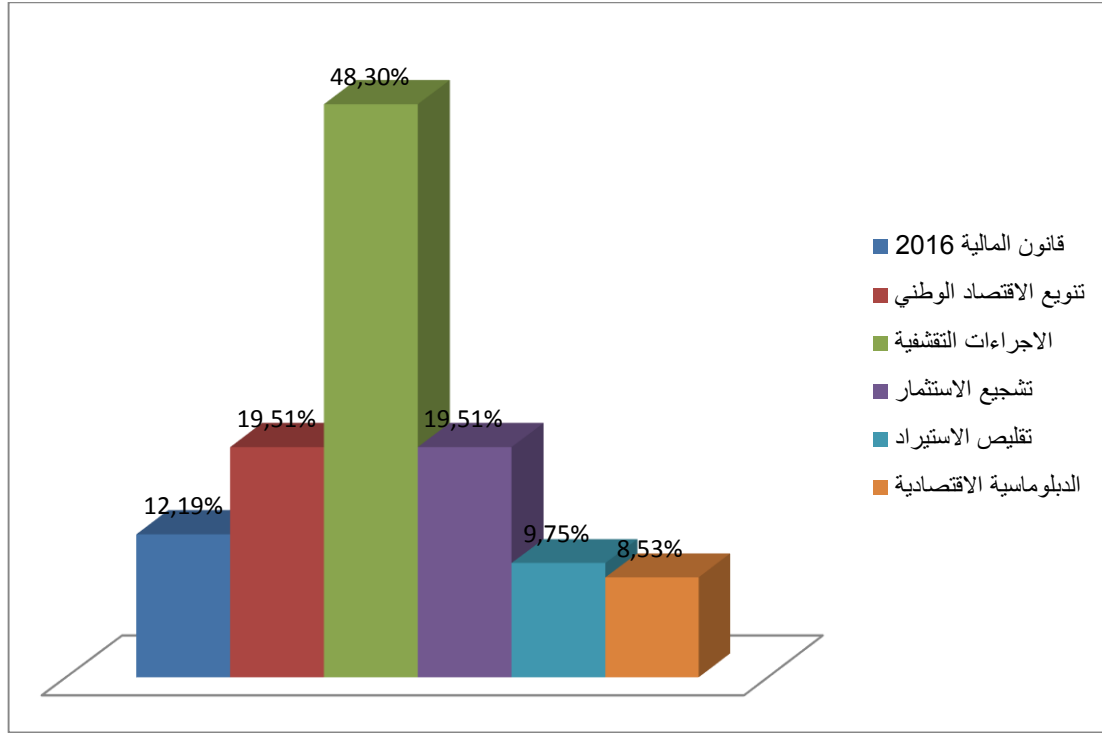
متساوية، حيث جاءت فئتي زيادة الفقر وتهديد السلم الاجتماعي في المرتبة الأولى بنسبة قدرت ب35,08%، أما فئة انتشار البطالة فقد حلت في المرتبة الثانية بنسبة مئوية قدرها 13%، بينما جاءت فئة الهجرة غير الشرعية في المرتبة الأخيرة بنسبة 7,01%.

انطلاقا من البيانات السالفة الذكر يمكننا القول أن جريدة الخبر أولت اهتماما بزيادة انتشار الفقر وتهديد السلم الاجتماعي إلى هشاشة الوضع الاقتصادي في الجزائر المبني أساسا على سياسة الريع النفطي، حيث استغلت السلطة الجزائرية منذ الاستقلال الثروة النفطية في شراء السلم الاجتماعي وذلك من خلال اعتمادها على سياسة الدعم المختلفة الأشكال، كدعم أسعار البنزين والزيت والسكر ورفع أجور العمال، وذلك بهدف الحفاظ على استقرار وتماسك الجبهة الداخلية، لكن الأزمات التي أصبح يتعرض لها الاقتصاد الوطني بين الفينة والأخرى نتيجة تدهور أسعار البترول في الأسواق العالمية، ألقت بظلالها على الوضع الاجتماعي في الجزائر، كاتساع رقعة الفقر بين فئات المجتمع، وزيادة الاحتجاجات الاجتماعية في العديد من مجالات الحياة، مما أدى إلى الاحتقان والتذمر الاجتماعي.

الجدول(27): يمثل الحلول المتخذة لمواجهة أزمة البترول في الجزائر حسب المعالجة الإعلامية.

الفئات	التكرار	النسبة المئوية
قانون المالية لسنة 2016	10	12,19%
تنويع الاقتصاد الوطني	16	19,51%
الإجراءات التقشفية	25	30,48%
تشجيع الاستثمار	16	19,51%
تقليص الاستيراد	08	9,75%
الدبلوماسية الاقتصادية	07	8,53%
المجموع	82	100%

الشكل(25): يمثل الحلول المتخذة لمواجهة أزمة البترول في الجزائر حسب المعالجة الإعلامية.



تبين النسب المئوية الموجودة على مستوى الجدول(27) الذي يمثل الحلول المتخذة من طرف الدولة الجزائرية في مواجهة أزمة انهيار أسعار البترول، أن فئة الإجراءات التقشفية احتلت صدارة الترتيب بنسبة 48,30 % ، وهذا ما يتجلى بوضوح من خلال النسب المئوية الموجودة على مستوى الشكل البياني (25)، بينما جاءت في المرتبة الثانية كل من فئتي تنويع الاقتصاد الوطني وتشجيع الاستثمار بنفس النسبة المئوية التي قدرت بـ 19,51 %، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قانون المالية لسنة 2016 بنسبة 12,19 %، في حين جاء تقليص الاستيراد في المرتبة الرابعة بنسبة 9,75 %، أما المرتبة الأخيرة فكانت من نصيب الدبلوماسية الاقتصادية بنسبة 8,53 %.

من خلال تفحصنا للبيانات الموجودة أعلاه يمكننا أن نستنتج أن الاهتمام الكبير الذي أولته جريدة الخبر للإجراءات التقشفية يمكن إرجاعه إلى مدى خطورة الحلول المتخذة من طرف الحكومة الجزائرية للتخفيف من آثار الصدمة الخارجية الناتجة عن تراجع أسعار البترول، وكذلك تداعيات هذه الإجراءات على مختلف المجالات في الجزائر خاصة المجال الاجتماعي، حيث شملت خطة التقشف تقليص الوظائف وتجميد العديد من المشاريع وإعادة النظر في سياسة الدعم، بالإضافة إلى توسيع دائرة التدابير الجبائية

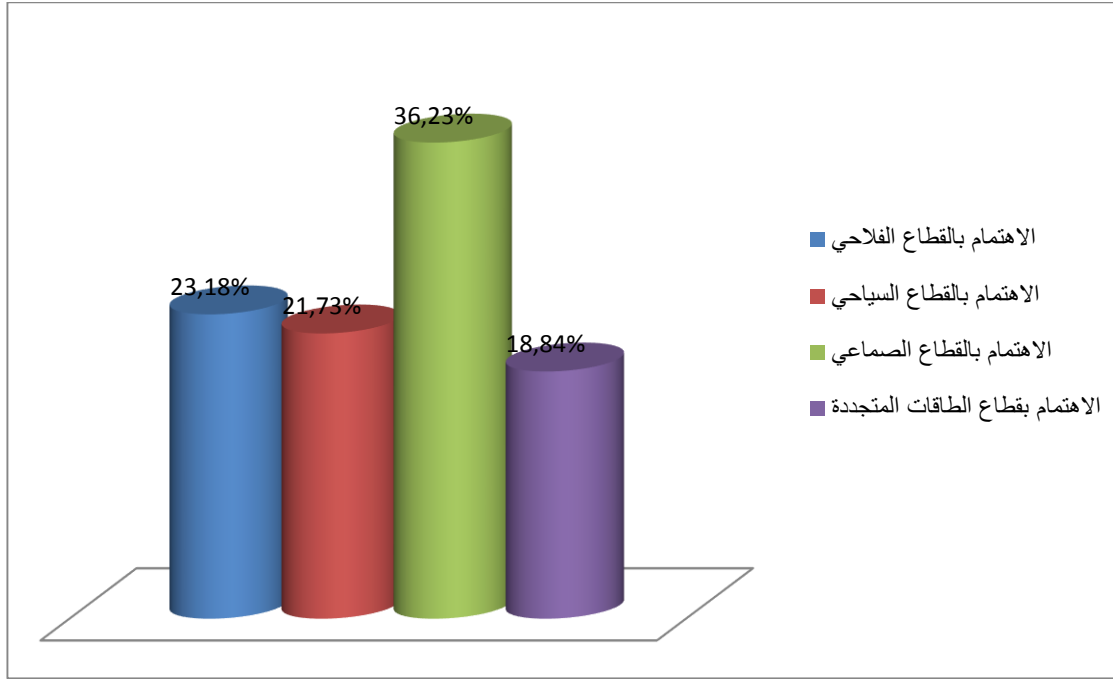
والضريبية، والعمل على تقليص فاتورة الاستيراد من خلال تعليق بعض العمليات التي مست السيارات ، وفرض رخص الاستيراد.

هذه التدابير أدت إلى ارتفاع نسبة البطالة وزيادة التضخم وارتفاع في الأسعار الاستهلاكية ، الأمر الذي انعكس بشكل سلبي على القدرة الشرائية للمواطن الجزائري، كما يمكن تفسير كذلك اهتمام الجريدة بتنويع الاقتصاد وتشجيع الاستثمار إلى محاولة الجزائر بناء اقتصاد وطني خارج قطاع المحروقات، وذلك من خلال إتباع سياسة اقتصادية موجهة لتدعيم الاستثمار في مختلف القطاعات الصناعية والفلاحية والسياحية، ودفعه لأجل خلق أسباب التنمية والنمو، وهذا بهدف خلق مناصب الشغل وتوسيع الوعاء الجبائي.

الجدول(28): يمثل الحلول التي اتخذتها الجزائر لمواجهة أزمة البترول في مجال تنويع الاقتصاد الوطني.

الفئات	التكرار	النسبة المئوية
الاهتمام بالقطاع الفلاحي	16	23,18 %
الاهتمام بالقطاع السياحي	15	21,73 %
الاهتمام بالقطاع الصناعي	25	36,23 %
الاهتمام بقطاع الطاقات المتجددة	13	18,84 %
المجموع	69	100 %

الشكل(26): يمثل الحلول التي اتخذتها الجزائر لمواجهة أزمة البترول في مجال تنويع الاقتصاد الوطني.



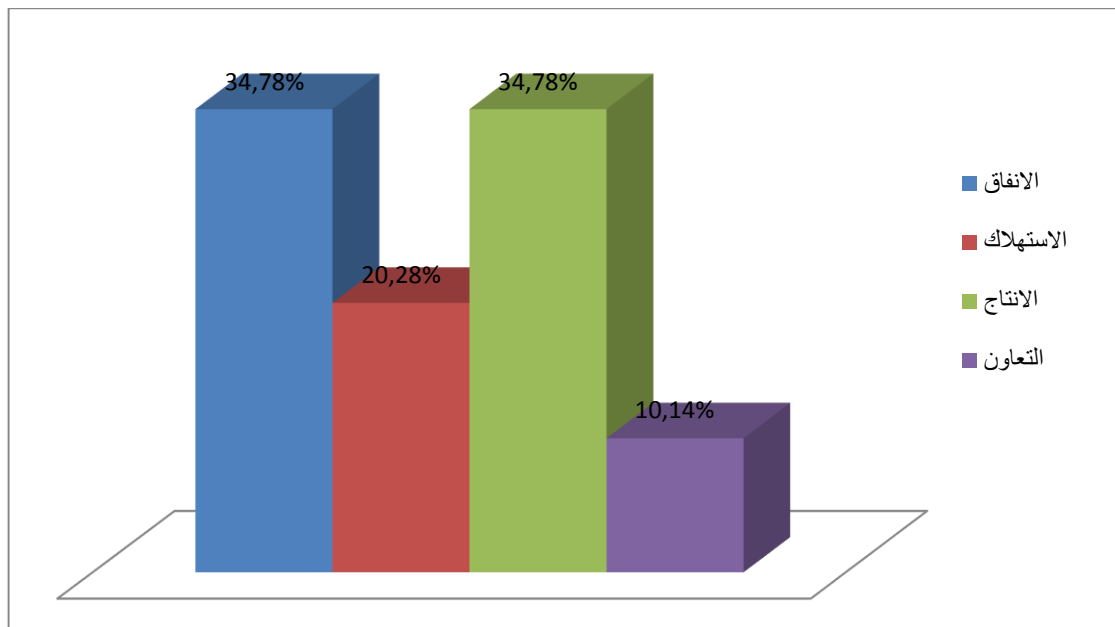
يتضح لنا من خلال الجدول(28) الذي تم توضيحه بشكل دقيق بنسب مئوية على مستوى الشكل البياني (26) الذي يمثل الحلول التي اتخذتها الجزائر لمواجهة الأزمة في مجال تنويع الاقتصاد أن القطاع الصناعي حظي باهتمام كبير من طرف جريدة الخبر، حيث حل في المرتبة الأولى بنسبة 23,36 %، متبوعا بالقطاع الفلاحي الذي حل في المرتبة الثانية بنسبة 23,18 %، أما القطاع السياحي فجاء في المرتبة الثالثة بنسبة 21,73 %، بينما حل قطاع الطاقات المتجددة في المرتبة الأخيرة بنسبة 18,84 %.

هذه البيانات تعطي دلالة على أن تركيز الجريدة على القطاع الصناعي أثناء معالجتها لازمة الاقتصادية الناتجة عن تراجع أسعار النفط راجع إلى مدى عزم الدولة الجزائرية على تحرير الاقتصاد الوطني من التبعية للمحروقات، من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات الرامية إلى تشجيع الاستثمار في القطاع الصناعي، كالسماح للخواص بإقامة مناطق صناعية مقابل تحفييزات ومزايا، زيادة على إجراءات لدعم تركيب السيارات، بالإضافة إلى ذلك قامت الجزائر بالسماح لأرباب العمل من مختلف الجنسيات بالوقوف على الإمكانيات التي تزخر بها الجزائر، ومن ثمة الشروع في بناء الشراكة مع مختلف المؤسسات الوطنية الخاصة والعمومية، وهذا كله بهدف تشجيع الإنتاج الوطني والحد من الاستيراد.

الجدول(29): يمثل فئة القيم الواردة ضمن مواضيع أزمة البترول ضمن جريدة الخبر.

النسبة المئوية	التكرار	الفئات
% 34,78	24	الإنفاق
% 20,28	14	الاستهلاك
% 34,78	24	الإنتاج
% 10,14	07	التعاون
% 100	69	المجموع

الشكل(27): يمثل نسب القيم الواردة في مواضيع أزمة البترول ضمن جريدة الخبر.



من خلال ملاحظتنا للأرقام الموجودة على مستوى الجدول (29) الذي يمثل القيم الواردة ضمن مواضيع أزمة البترول 2015-2016 في جريدة الخبر، ومن خلال النسب المئوية التي تم توضيحها على مستوى الشكل البياني (27)، نلاحظ أن بعض الفئات تقاسمت نفس النسب المئوية، حيث احتل عنصر الإنفاق والإنتاج المرتبة الأولى بنسبة 78,34 % في حين جاءت فئة الاستهلاك في المرتبة الثانية بنسبة 20,28 %، أما فئة التعاون فجاءت في المرتبة الأخيرة بنسبة 10,14 % .

هذه النتائج تدل حسب رأي الباحث على السياسة المالية المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية خلال السنوات الماضية التي شهدت ارتفاعا في أسعار البترول، حيث سطرت برامج انفاقية كبيرة خصصت لها

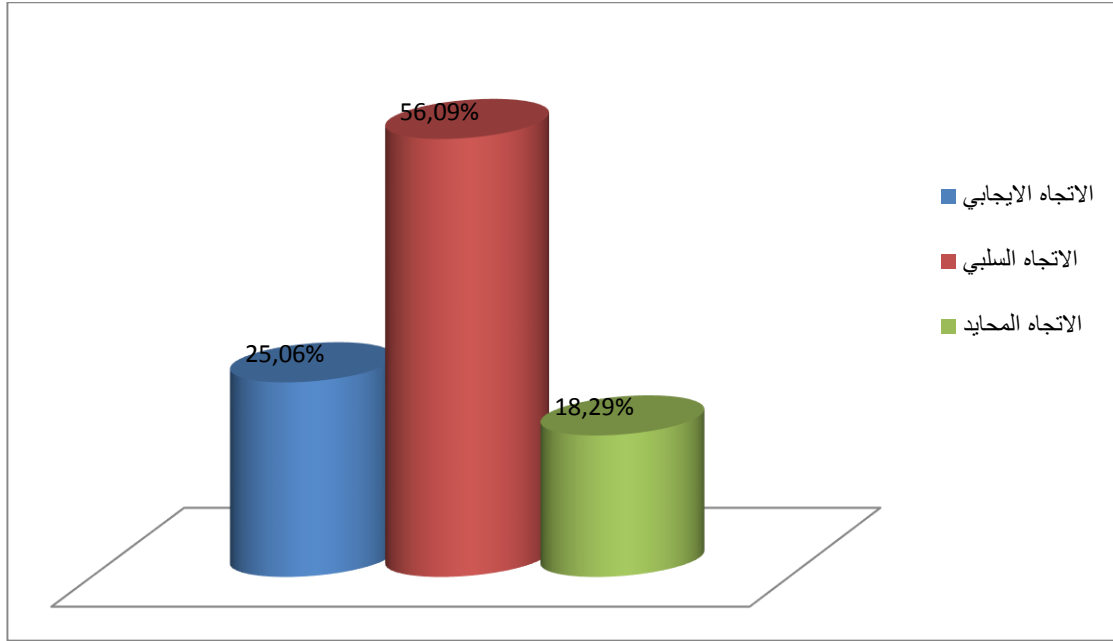
مبالغ مالية ضخمة هدفت من خلالها إلى تحقيق معدلات النمو الاقتصادي، والتقليل من معدلات البطالة والتضخم، بالإضافة إلى تحسين مؤشرات التنمية البشرية كالاهتمام بالرعاية الصحية وإعطاء الحق في التعليم دون تمييز وغيرها من البرامج الأخرى.

غير أن التذبذبات أو الانخفاض الذي عرفته أسعار البترول ابتداء من منتصف 2014، وغياب منظومة اقتصادية منتجة دفع بالجزائر إلى مراجعة سياستها الانفاقية، حيث قللت من الإنفاق العام الذي تمثل أساسا في تجميد العديد من المشاريع التي كانت مبرمجة، والتقليص من فاتورة الاستيراد، وهذا بهدف إعطاء مجال أكبر أمام الإنتاج المحلي الذي بقي ضعيفا مقارنة مع الإمكانيات الكبيرة التي تزخر بها الجزائر، بغية النهوض بالاقتصاد الوطني الذي يعتمد بالدرجة الأولى على تشجيع الإنتاج المحلي في مختلف القطاعات خاصة منها الصناعية والفلاحية، من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي والحد من استهلاك الإنتاج الأجنبي.

الجدول(30): يمثل اتجاه جريدة الخبر نحو أزمة البترول 2015-2016 في الجزائر.

الفئات	التكرار	النسبة المئوية
الاتجاه الايجابي	21	25,06 %
الاتجاه السلبي	46	56,09 %
الاتجاه المحايد	15	18,29 %
المجموع	82	100 %

الشكل (28): يمثل اتجاه جريدة الخبر نحو أزمة البترول 2015-2016 في الجزائر.



تعكس البيانات الرقمية الموجودة على مستوى الجدول (30) والنسب المئوية التي تم عرضها بشكل دقيق على مستوى المخطط الاسطواني رقم (28) الذي يمثل تفسير اتجاهات جريدة الخبر نحو المواضيع المتعلقة بأزمة البترول خلال فترة الدراسة سيطرة الاتجاه السلبي على مضمون المواضيع وذلك بنسبة 56,09 % من النسبة الإجمالية لاتجاهات مضامين ما نشرته الصحيفة، أما الاتجاه الايجابي فجاء في المرتبة الثانية بنسبة بلغت 25,06 %، وهي نسبة ضئيلة مقارنة مع الاتجاه السلبي، بينما تمت معالجة باقي المواضيع التي من خلالها تناولت الجريدة موضوع الأزمة معالجة محايدة بنسبة 18,27 % من النسبة الإجمالية للمواضيع التي استهدفتها الدراسة.

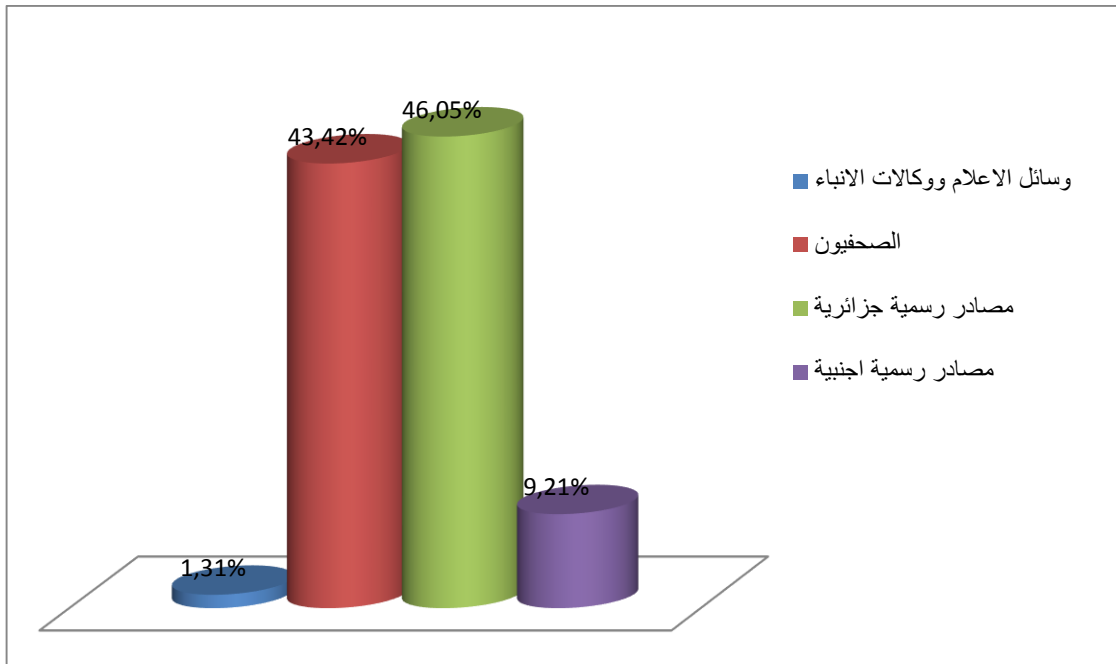
في ظل هذه النتائج واستنادا إلى مجموعة المؤشرات والمحددات التي وضعناها لقياس الاتجاه السائد، يرى الباحث أن سيطرة الاتجاه السلبي على مضمون المواضيع الخاصة بالأزمة محل الدراسة، إنما يدل على تذبذب أسعار النفط وانعكاساتها السلبية على الاقتصاد الوطني الذي عرف تدهورا كبيرا، وذلك نتيجة الاختلال الذي أصاب العديد من المؤشرات الاقتصادية، كضعف الميزان التجاري وميزان المدفوعات، وتراجع احتياطات الصرف من العملة الصعبة مقابل الانخفاض الكبير في قيمة الدينار الجزائري، هذه الاختلالات خلفت من ورائها أثارا وخيمة على المجال الاجتماعي، حيث أدت إلى ارتفاع نسبة البطالة

وزيادة الهجرة غير الشرعية وارتفاع معدلات الفقر بين فئات المجتمع الجزائري، الأمر الذي دفع بجريدة إلى توظيف معظم المصطلحات السلبية أثناء تناولها للازمة محل الدراسة مثل: "السنوات العجاف تبدأ اليوم"، " حياة المواطن في جحيم"، وغيرها من المصطلحات الأخرى التي تدل على نوع من التهويل التضخيم وزيادة الخوف وترهيب الرأي العام الجزائري بانعكاسات وعواقب الأزمة على مختلف القطاعات في الجزائر.

الجدول(31):يمثل مصادر المواد الإعلامية الخاصة بأزمة البترول 2015-2016 ضمن جريدة الخبر.

النسبة المئوية	التكرار	الفئات
1,31 %	01	وسائل الإعلام ووكالات الأنباء
43,42 %	33	الصحفيون
46,05 %	35	مصادر رسمية جزائرية
9,21 %	07	مصادر رسمية أجنبية
100 %	76	المجموع

الشكل(29):يمثل المصادر المعتمدة من طرف جريدة الخبر أثناء معالجتها لموضوع أزمة البترول 2015-2016.



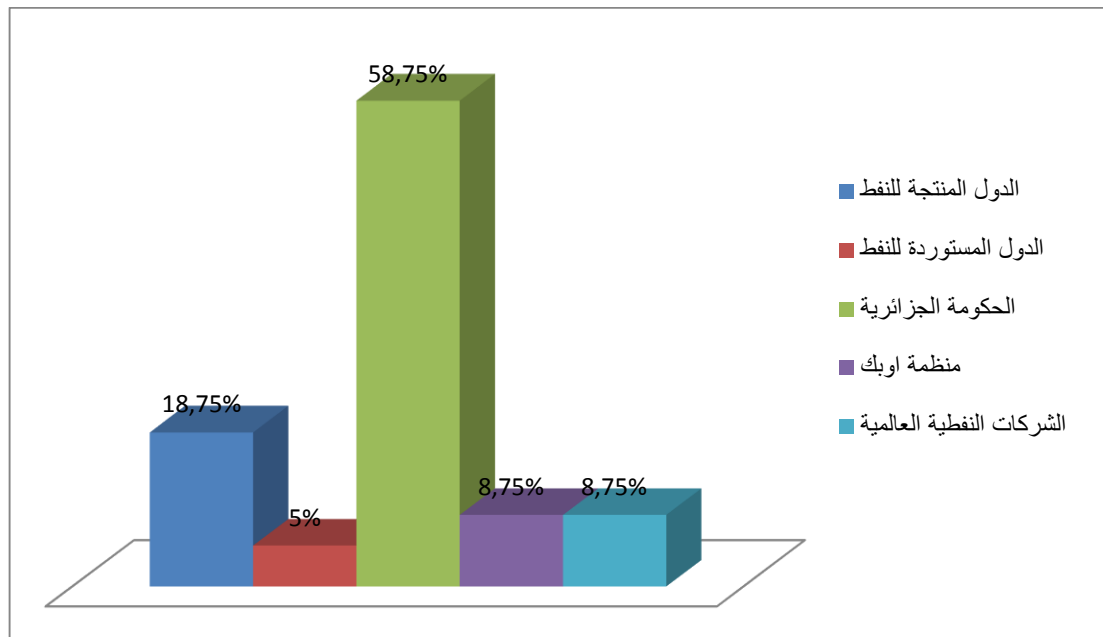
من خلال تفحصنا لمعطيات الجدول (31) والشكل البياني (29) الذي يمثل مصادر المادة الإعلامية التي استندت إليها جريدة الخبر أثناء معالجتها لموضوع أزمة البترول 2015-2016 في الجزائر، يتبين لنا مدى التباين في النسب المئوية الخاصة بعناصر هذه الفئة، حيث سجلنا من خلال دراستنا لعينة البحث أعلى نسبة مئوية التي شغلها عنصر المصادر الرسمية الجزائرية ب 46,05 %، مقابل 43,42 % بالنسبة لعنصر الصحفيين الذي حل في المرتبة الثانية متبوعا بالمصادر الرسمية الأجنبية التي جاءت في المرتبة الثالثة بنسبة 9,21 %، ثم انخفضت النسبة المئوية بشكل كبير بالنسبة لوسائل الإعلام ووكالات الأنباء فقد جاءت في مؤخرة الترتيب بنسبة 1,31 %، وهي نسبة ضعيفة مقارنة ببقية النسب المئوية الخاصة بالمصادر الإعلامية الأخرى.

اعتمادا على البيانات المذكورة أعلاه يمكننا أن نستنتج بان تنوع مصادر جمع المعلومات دليل على مدى الاهتمام الذي أولته جريدة الخبر للموضوع محل الدراسة، حيث يمكن تفسير اعتماد الصحيفة وبشكل كبير على المصادر الرسمية الجزائرية كالوزراء والخبراء الاقتصاديون ومختلف الهيئات الرسمية الأخرى في نقل مضامين المادة الإعلامية المتعلقة بالأزمة، نظرا لما تكتسبه هذه المصادر من درجة عالية من المصداقية لدى الجمهور، ومن ثمة تزيد من فعالية الرسالة الإعلامية هذا من جهة، ومن جهة أخرى تزيد من قيمة الصحيفة وتعزز ثقتها بالقراء، وهذا ما يجعلها تفرض وجودها واستمراريتها على الساحة الإعلامية، كما يمكن تفسير كذلك اعتماد يومية الخبر على الصحفيين كمصدر في إنتاج المادة الإعلامية المتعلقة بالأزمة الاقتصادية الناتجة عن تراجع أسعار البترول في الأسواق العالمية وبدرجة نالت اهتمام اقل من سابقتها، إنما يدل على الاحترافية والكفاءة التي يتمتع بها هؤلاء الصحفيون في كتابة مختلف التحقيقات والمقالات الصحفية المتعلقة بالأزمة محل الدراسة وتداعياتها على مختلف المجالات في الجزائر.

الجدول(32): يمثل فئة الفاعلين في مواضيع أزمة البترول 2015-2016 ضمن جريدة الخبر.

الفئات	التكرار	النسبة المئوية
الدول المنتجة للنفط	15	18,75 %
الدول المستوردة للنفط	04	05 %
الحكومة الجزائرية	47	58,75 %
منظمة أوبك	07	8,75 %
الشركات النفطية العالمية	07	8,75 %
المجموع	80	100 %

الشكل(30): يمثل النسب المئوية الخاصة بالأطراف الفاعلة في موضوع أزمة البترول 2015-2016 ضمن جريدة الخبر.



استنادا إلى البيانات الموجودة في الجدول(32) والذي تم توضيحه بشكل أفضل من خلال النسب المئوية الموجودة على مستوى الشكل البياني (30) الذي يمثل فئة الأطراف الفاعلة ضمن مواضيع الأزمة محل الدراسة، نلاحظ أن العنصر الذي نال القسط الأكبر من الاهتمام أثناء معالجة جريدة الخبر للازمة الاقتصادية الناتجة عن تراجع أسعار النفط، هو عنصر الحكومة الجزائرية الذي حل في صدارة الترتيب بنسبة مئوية هي 58,75 %، بينما جاءت في المرتبة الثانية الدول المنتجة للنفط بنسبة 18,75 %، في

مقابل ذلك تقاسمت كل من الشركات النفطية العالمية ومنظمة أوبك المرتبة الثالثة بنفس النسبة المئوية المقدرة بـ 8,75%، أما الدول المستوردة للنفط فحظيت باهتمام اقل من طرف الجريدة مقارنة مع العناصر الأخرى، حيث سجلت نسبة ضعيفة قدرت بـ 05%.

من خلال هذه النسب المئوية المتعلقة بالأطراف الفاعلة ضمن مواضيع أزمة البترول، يرى الباحث بان تركيز جريدة الخبر بشكل كبير على الحكومة الجزائرية، إنما يدل على التحديات التي أصبحت تواجهها هذه الحكومة نتيجة أزمة انهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية، وانعكاساتها على مختلف المجالات في الجزائر، كتدهور المؤشرات الاقتصادية التي أثرت بشكل سلبي على الاقتصاد الوطني، وكذلك تداعياتها على المجال الاجتماعي، حيث أدت إلى انتشار البطالة وزيادة الهجرة غير الشرعية وارتفاع القدرة الشرائية للمواطن، بالإضافة كذلك إلى غياب سياسة التخطيط والاستشراف بالنسبة للحكومة الجزائرية لإخراج الاقتصاد الوطني من سياسة الريع النفطي والبحث عن منظومة اقتصادية منتجة، والاكتفاء بالحلول الظرفية للتخفيف من أعباء الأزمة على مختلف القطاعات.

في ظل هذه التحديات لجأت الحكومة الجزائرية إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات التقشفية للتخفيف من تداعيات الصدمة الخارجية، هذه الإجراءات نالت اهتمام كبير من طرف جريدة الخبر أثناء معالجتها لازمة الاقتصادية، إذ لا يكاد يخلو عدد من أعداد مفردات العينة محل الدراسة، إلا و نجد جل المواضيع محل التحليل تتطرق إلى الحكومة الجزائرية، وهذا الاهتمام راجع بالدرجة الأولى إلى فشل الحكومات المتعاقبة والحكومة الحالية في فك شفرة الاقتصاد الوطني الذي بقي رهينا لقطاع المحروقات لعقود زمنية طويلة، وغياب رؤية استشرافية يمكن من خلالها وضع خريطة جديدة للنهوض بالاقتصاد الوطني التي تعتمد على خلق اقتصاد بديل وذلك بفتح باب الاستثمار في مختلف القطاعات التي تزخر بها الجزائر، كالقطاع الصناعي والفلاحي والاهتمام بقطاع السياحة.

الجدول(33): يمثل الأهداف التي تسعى جريدة الخبر إلى تحقيقها من خلال المواضيع المنشورة.

النسبة المئوية	التكرار	الفئات
18,29 %	15	تنوير الرأي العام بالوضعية المتأزمة التي آل إليها الاقتصاد الوطني.
10,97 %	09	تهيئة الرأي العام لتقبل الحلول المنتهجة من طرف الحكومة.
19,51 %	16	كشف مواطن ضعف الاقتصاد الوطني.
51,21 %	42	اقتراح تفسيرات وحلول لمواجهة أزمة انهيار أسعار البترول في الجزائر.
100 %	82	المجموع

حسب البيانات الموجودة في الجدول(33) الذي يمثل الأهداف التي تسعى جريدة الخبر إلى تحقيقها من خلال المواضيع المنشورة ضمن أعداد العينة محل الدراسة، نجد أن اقتراح التفسيرات والحلول المتعلقة بمواجهة الأزمة جاءت في المرتبة الأولى بنسبة 51,21 %، في حين لم تتجاوز المواضيع التي تهدف إلى كشف مواطن ضعف الاقتصاد الوطني نسبة 19,51 % محتلة في ذلك المرتبة الثانية، أما المواضيع التي تهدف إلى تنوير الرأي العام بالوضعية المتأزمة التي آل إليها الاقتصاد الوطني فقد حلت في المرتبة الثالثة بنسبة 18,29 %، بينما حلت المواضيع التي تهدف إلى تهيئة الرأي العام لتقبل الحلول المنتهجة من طرف الحكومة في المرتبة الأخيرة بنسبة 10,97 %.

من خلال المعطيات السابقة يمكننا أن نستنتج أن اهتمام جريدة الخبر باقتراح الحلول والتفسيرات الخاصة بمواجهة الأزمة، له دلالة على أن الجريدة كانت تسعى ومنذ بداية الأزمة إلى وضع القارئ في قلب الحدث ومحاولة تزويده بمختلف المعلومات والأخبار التي ألت إليها الأزمة في الجزائر، وذلك من خلال استضافتها للعديد من الخبراء والمحللين الاقتصاديين لتشريح أسباب الأزمة الاقتصادية في الجزائر وتدايها السلبية على مختلف القطاعات لاسيما القطاع الاقتصادي والاجتماعي، ومحاولة تقديم الحلول المناسبة لبناء اقتصاد وطني خارج قطاع المحروقات، والعمل على تنويع مصادر الإنتاج خاصة في ظل الإمكانيات المادية والبشرية التي تتمتع بها الجزائر، وتثمين الجهود الرامية إلى تشجيع الاستثمار في مختلف القطاعات كالصناعة والفلاحة والسياحة وفي مجال الطاقات المتجددة.

2-4- النتائج العامة للدراسة التحليلية الخاصة بجريدة الخبر.

بعد تفريغ البيانات المتحصل عليها من أعداد عينة جريدة الخبر في الجداول وتحليلها وتفسيرها توصلنا إلى النتائج التالية:

- تؤكد النتائج المتوصل إليها حسب المعطيات الموجودة في الجدول (18) أن أزمة البترول 2015-2016 احتلت ما نسبته 4,25 % من المساحة الإجمالية للمواضيع المتناولة من طرف الصحيفة، وهي نسبة معتبرة مقارنة بالمساحة المخصصة لبعض المواضيع الأخرى، خاصة وأن الجريدة في معظم الأحيان تتكون من 24 صفحة مقسمة إلى عدة أركان كالركن الدولي والركن الرياضي والركن الوطني، إضافة إلى صفحات الإشهار والتسليية التي تعد من أهم الصفحات ضمن أي جريدة دورية، وتعد النسبة السابقة لا بأس بها خاصة في ظل الأحداث التي تزخر بها الساحة الوطنية والدولية التي تزامنت والفترة الزمنية لعينة الدراسة كالاحتقان السياسي والاجتماعي الذي تعيشه الجبهة الداخلية في الجزائر، وكذلك تداعيات أحداث الربيع العربي التي أدت إلى زيادة الهجرة غير الشرعية واستفحال ظاهرة الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها، إضافة إلى مختلف التهديدات الأمنية.

- بينت النتائج أن عدد الموضوعات الخاصة بأزمة البترول 2015-2016 التي شملتها مفردات العينة محل الدراسة جاءت تسبها المئوية متباينة من عدد إلى آخر، حيث شغل كل من العدد الثاني من السداسي الثاني من سنة 2015 والعدد التاسع من نفس السداسي من سنة 2016 أعلى قدرات ب 10,97 % مقارنة مع النسب المئوية المتعلقة بالأعداد الأخرى، وذلك نتيجة التدهور الكبير في المؤشرات الاقتصادية، وكذلك الإجراءات التقشفية التي تضمنها قانون المالية لسنة 2016، بالإضافة إلى التحركات الدبلوماسية التي بدلتها الجزائر في المجال الاقتصادي من أجل إعادة الاستقرار لأسعار النفط.

- اهتمت صحيفة الخبر بنشر مواضيع أزمة البترول 2015-2016 في موقع يسمح يجذب انتباه القراء، حيث ركزت على صفحات الركن الوطني بنسبة 53,58 %، وذلك راجع إلى أن موضوع الأزمة محل الدراسة يعتبر من المواضيع الوطنية التي تؤثر مباشرة على حياة المواطن وتثير اهتمامه وتشغل باله، بالإضافة إلى الاهتمام الكبير الذي توليه الجريدة لهذه الأزمة، بحيث اعتبرتها حدثا وطنيا بارزا، لذلك

جاءت مواضيع هذه الأزمة في صفحات هذا الركن التي تحمل الترتيب (2,3,4,5)، فجريدة الخبر لا تنشر في هذه الصفحات إلا المواضيع الرئيسية الأكثر أهمية في أجندتها الإعلامية.

- هناك تجاهل فعلي من طرف الجريدة لعنصر الصورة التي تلفت انتباه القارئ لمواضيع أزمة البترول في الجزائر، وذلك باعتبار أن الصورة ابلغ تعبير عن فعالية ومصادقية النص المكتوب، إلا أن الملاحظ هو أن ما نسبته 40% من المواضيع الخاصة بالأزمة جاءت بدون صور، حيث لم تعط الصحيفة أهمية لعنصر الصورة أثناء معالجتها للآزمة محل الدراسة، ويرجع ذلك إما لقلة الإمكانيات المادية للجريدة خاصة في ظل المضايقات التي تتعرض لها من طرف السلطة السياسية، أو يمكن إرجاع عدم اهتمام الجريدة بعنصر الصورة بمختلف أنواعها إلى طبيعة المواضيع الاقتصادية التي تتناول في أغلب الأحيان مختلف المؤشرات الاقتصادية التي تعتمد على الأرقام والإحصائيات.

- اعتمدت جريدة الخبر على معظم القوالب الصحفية أثناء معالجتها للآزمة محل الدراسة، إلا أن التباين كان من حيث درجة الاستعمال والتركيز على قالب صحفي دون الآخر، وهذا ما أكدته نتائج الدراسة التي توصلت إلى أن توظيف قالب الخبر الصحفي عرف نسبة عالية بلغت 42,68 % معتمدا في ذلك على نقل الوقائع والأحداث بعيدا عن التحليل والتفسير، وذلك راجع إلى أن الصحيفة تقمصت تقمصا كاملا وتبنت تبنيها تاما لمبادئ عنوانها، فالجريدة إخبارية بالدرجة الأولى وتعتمد على رصد الحقائق والمعلومات وعرضها على الرأي العام بهدف اضطراره على آخر المستجدات والأحداث المتعلقة بالآزمة الاقتصادية في الجزائر.

- بينت نتائج الدراسة أن جريدة الخبر ركزت أثناء تحليلها للأسباب الاقتصادية التي أدت إلى تراجع أسعار النفط على قلة الطلب العالمي على الطاقة، بسبب انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة، والطفرة النوعية في مجال النفط الصخري في بعض البلدان المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا، بالإضافة إلى التحولات الإستراتيجية في السياسة النفطية الأمريكية التي أصبحت تعتمد على احتياطاتها الكبيرة من البترول، وكذلك رفع العقوبات الغربية على إيران مما أدى إلى زيادة في العرض وانكماش في الطلب.

- توصلت نتائج الدراسة إلى أن جريدة الخبر ركزت أثناء معالجتها لازمة البترول 2015-2016 على الصراعات الدولية و الاقليمية حول مختلف المصالح، وذلك نتيجة الواقع السياسي والديني المعقد في بعض البلدان الغنية بالنفط كبلدان منطقة الشرق الأوسط، مما جعلها عرضة للعديد من الاهتزازات السياسية والأمنية والاضطرابات الخطيرة، وهو ما انعكس بشكل سلبي على أسعار النفط التي أصبحت تهدد مصالح العديد من القوى الكبرى والإقليمية، الأمر الذي دفع بهذه الأخيرة إلى المتابعة الدائمة لمجريات الأحداث بالمنطقة والتعامل معها بشكل مباشر، وذلك لما لها من أهمية إستراتيجية بالنسبة لهذه القوى من اجل رسم سياساتها وتنفيذ مشاريعها، وكذلك في تعزيز مصالحها الحيوية وتأمين خطوط نقل إمداداتها من النفط على امتداد العالم.

- فيما يتعلق بتداعيات أزمة تراجع أسعار النفط على الاقتصاد الوطني أظهرت نتائج الدراسة أن جريدة الخبر ركزت على تراجع احتياطات الصرف من العملة الصعبة بنسبة مئوية بلغت 23,72 %، مما أدى إلى حدوث اختلالات على مستوى المؤشرات الاقتصادية، كعجز الميزان التجاري، وارتفاع نسبة التضخم، وانخفاض قيمة الدينار مقابل العملات الأجنبية، مما اثر على القدرة الشرائية للمواطن وانعكس بشكل سلبي على الاقتصاد الوطني، خاصة في ظل فشل السياسات والبرامج الحكومية الرامية إلى تنويع الاقتصاد وتقليص تبعيته للمحروقات.

- كشفت لنا نتائج الدراسة أن جريدة الخبر أولت اهتماما بزيادة انتشار الفقر وتهديد السلم الاجتماعي بنسبة مئوية قدرت ب 08,35 %، وذلك نتيجة هشاشة الوضع الاقتصادي في الجزائر المبني أساسا على سياسة الربيع النفطي، حيث استغلت السلطة الجزائرية منذ الاستقلال الثروة النفطية في شراء السلم الاجتماعي من خلال اعتمادها على سياسة الدعم المختلفة الأشكال، وذلك بهدف الحفاظ على استقرار وتماسك الجبهة الداخلية، لكن الأزمات التي أصبح يتعرض لها الاقتصاد الوطني بين الفينة والأخرى نتيجة تدهور أسعار البترول في الأسواق العالمية، ألقت بظلالها على الوضع الاجتماعي في الجزائر، كاتساع رقعة الفقر بين فئات المجتمع، وزيادة الاحتجاجات الاجتماعية في العديد من مجالات الحياة، مما أدى إلى الاحتقان والتذمر الاجتماعي.

- أكدت نتائج الدراسة أن جريدة الخبر ركزت على الإجراءات التقشفية كإحدى الحلول التي اتخذتها الحكومة الجزائرية للتخفيف من أثار الصدمة الخارجية الناتجة عن تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث بلغ هذا الاهتمام ما نسبته 30,48 %، وذلك نتيجة تداعيات هذه الحلول على مختلف المجالات في الجزائر خاصة المجال الاجتماعي.

- فيما يتعلق بالحلول المتخذة لمواجهة الأزمة في مجال تنويع الاقتصاد الوطني، نجد أن النتائج التي تم التوصل إليها على مستوى الدراسة قد بينت أن جريدة الخبر أعطت أهمية كبيرة للقطاع الصناعي على بقية القطاعات الأخرى بنسبة 36,23 %، وهذا راجع إلى مدى عزم الدولة الجزائرية على تحرير الاقتصاد الوطني من التبعية للمحروقات، من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات الرامية إلى تشجيع الاستثمار في مجال القطاع الصناعي، وذلك بهدف تشجيع الإنتاج الوطني والحد من الاستيراد.

- وردت ضمن مواضيع التحليل التي شملتها مفردات العينة العديد من القيم، غير أن قيمة الإنفاق نالت اهتماما كبيرا من طرف الصحيفة، حيث احتلت ما نسبته 34,78 % وهي نسبة تدل على السياسة المالية المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية خلال السنوات الماضية التي شهدت ارتفاعا في أسعار البترول، حيث سطرت برامج انفاقية كبيرة خصصت لها مبالغ مالية ضخمة هدفت من خلالها إلى تحقيق معدلات النمو الاقتصادي، والتقليل من معدلات البطالة والتضخم، بالإضافة إلى تحسين مؤشرات التنمية البشرية.

- كان اتجاه جريدة الخبر من خلال المواضيع التي تم تحليلها سلبيا وهذا ما تؤكدته النسبة المئوية الخاصة بهذا العنصر التي بلغت 56,09 %، وهي نسبة تدل على الانعكاسات السلبية التي خلفتها الأزمة على الاقتصاد الوطني من خلال تدهور العديد من المؤشرات الاقتصادية هذا من جهة، ومن جهة أخرى تداعيات هذه الأزمة على المجال الاجتماعي، الأمر الذي دفع بجريدة الخبر إلى توظيف معظم المصطلحات السلبية التي تدل على التهويل والترهيب أثناء معالجتها لموضوع الأزمة محل الدراسة.

- تنوعت مصادر الصحيفة في استقاء المعلومات الخاصة بأزمة تراجع أسعار البترول، غير أن فئة المصادر الرسمية الجزائرية كانت من بين الفئات البارزة أثناء عملية التحليل وذلك من خلال النسبة المئوية التي شغلتها والتي قدرت بـ 46,05 %، وهي نسبة تدل على الدرجة العالية من المصداقية التي تتمتع بها هذه

المصادر بالنسبة للجمهور، ومن ثمة تزايد من فعالية الرسالة الإعلامية هذا من جهة، ومن جهة أخرى تزايد من قيمة الصحيفة وتعزز ثقتها بالقراء، وهذا ما يجعلها تفرض وجودها واستمراريتها على الساحة الإعلامية.

- نظرا لأهمية الأطراف الفاعلة في الموضوع محل الدراسة، فقد بينت نتائج الدراسة أن الحكومة الجزائرية كانت من بين الفئات التي لاقى اهتماما من طرف الجريدة وهذا ما تؤكدته النسبة المئوية التي احتلتها وهي 58,75 %، وهي نسبة تدل على التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي أصبحت تواجهها الحكومة الجزائرية نتيجة تراجع أسعار البترول في الأسواق العالمية، خاصة في ظل غياب التخطيط والاستشراف بالنسبة للحكومة الحالية والحكومات السابقة التي فشلت في فك شفرة الاقتصاد الوطني الذي بقي أسيرا لقطاع المحروقات، وغياب منظومة اقتصادية منتجة تعتمد على خلق اقتصاد بديل في مختلف القطاعات التي تزخر بها الجزائر.

- بينت نتائج الدراسة أن جريدة الخبر كانت تسعى من وراء معالجتها لازمة محل الدراسة إلى اقتراح التفسيرات والحلول الخاصة بمواجهة الأزمة، وذلك بهدف وضع القارئ في قلب الحدث ومحاولة تزويده بمختلف المعلومات والأخبار التي ألت إليها الأزمة في الجزائر من خلال استضافتها للعديد من الخبراء والمحللين الاقتصاديين لتشرح أسباب الأزمة الاقتصادية في الجزائر وتداعياتها السلبية على مختلف القطاعات في الجزائر.

5- نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات.

لقد حاولنا من خلال دراستنا هذه اختبار خمسة فرضيات أساسية هي:

- الفرضية الأولى: تخصص جريدة الخبر مساحة كبيرة لمواضيع أزمة البترول 2015-2016 عبر صفحاتها.

لقد تبين من خلال معطيات الدراسة أن جريدة الخبر خصصت ما نسبته 4,25 % من المساحة الإجمالية للمواضيع المتعلقة بأزمة البترول، وهي نسبة معتبرة مقارنة بالمساحة المخصصة لبعض المواضيع الأخرى، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الأولى.

- الفرضية الثانية: تركز جريدة الخبر على المقال الصحفي دون غيره من الأشكال الإعلامية الأخرى أثناء معالجتها لازمة البترول في الجزائر.

من خلال نتائج الدراسة تبين لنا صحة هذه الفرضية، حيث احتل قالب الخبر الصحفي ما نسبته 42,68 % من مجموع القوالب الصحفية الأخرى.

- الفرضية الثالثة: تركز جريدة الخبر على صفحات الركن الوطني أثناء معالجتها لازمة محل الدراسة.

من خلال ما توصلنا إليه في دراستنا فإن هذه الفرضية يتم إثباتها، حيث ركزت جريدة الخبر على نشر مواضيع الأزمة في موقع يسمح بجذب انتباه القراء، حيث ركزت على صفحات الركن الوطني بنسبة 53,58 %.

- الفرضية الرابعة: تركز جريدة الخبر على قيمة التضامن أثناء معالجتها لازمة محل الدراسة.

ساهمت النتائج التي توصلنا إليها من خلال دراستنا هذه إلى نفي هذه الفرضية، إذ أنه وبعد القيام بعملية تحليل الموضوعات المتعلقة بالأزمة تبين لنا أن قيمة الإنفاق نالت اهتماما كبيرا من طرف الصحيفة ، حيث احتلت ما نسبته 34,78 %.

- الفرضية الخامسة: تسعى جريدة الخبر من خلال معالجتها لموضوع أزمة البترول في الجزائر إلى تنوير الرأي العام بالوضعية المتأزمة التي آل إليها الاقتصاد الوطني.

أكدت النتائج التي توصلت إليها الدراسة عدم صحة هذه الفرضية، إذ انه وبعد عملية التحليل بينت النتائج النهائية أن اقتراح تفسيرات وحلول لمواجهة أزمة انهيار أسعار البترول في الجزائر، كانت من بين الأهداف التي تسعى جريدة الخبر إلى تحقيقها.

الختمة

خاتمة.

يعتبر موضوع الإعلام والأزمات الاقتصادية من بين المواضيع التي تستدعي القيام بدراسات أكاديمية في هذا المجال، لذلك جاءت دراستنا كمحاولة لفهم طبيعة معالجة الصحف الوطنية لمختلف الأزمات الاقتصادية التي تعرضت لها الجزائر، كالأزمة الاقتصادية الراهنة الناتجة عن تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، متخذين في ذلك جريدتي الشعب والخبر كنموذج باعتبارهما صحيفتين مختلفتين من حيث الملكية والتوجه، حيث أردنا معرفة حجم اهتمامهما بموضوع الأزمة محل الدراسة من خلال عدة مؤشرات تم توظيفها على مستوى الدراسة سواء من ناحية الشكل أو المضمون.

وسعيا منا لفهم الموضوع ومحاولة الإلمام بجميع جوانبه، قمنا بتأطير جميع المفاهيم التي وردت في تساؤل الإشكالية، معتمدين في ذلك على مختلف الأدبيات والدراسات السابقة، بحيث تكلمنا في بداية الأمر عن الإعلام ودوره أثناء الأزمات من خلال التطرق إلى الخلفية التاريخية للأزمة وأهم تعريفاتها المختلفة في العديد من المجالات، والتعمق في شرح أسبابها وأهم مراحل تطورها، ثم عرجنا بعد ذلك على التطور التاريخي الحاصل في مجال بحوث الإعلام الإزماتي وأهم المراحل التي يمر بها الإعلام أثناء حدوث الأزمات.

كما تناولنا أيضا في الفصل الثالث من الدراسة موضوع الصحافة الجزائرية والأزمات الاقتصادية، حيث تطرقنا إلى مسار الصحافة الجزائرية بعد الاستقلال وتطورها عبر مراحل مختلفة كانت حسب طبيعة النظام السياسي السائد وهو ما أكدته جل الدراسات الإعلامية التي أوضحت أن الصحافة الجزائرية شهدت مرحلتين هما مرحلة الأحادية الإعلامية ومرحلة التعددية الإعلامية، كما تطرقنا كذلك إلى الخلفية التاريخية للأزمات الاقتصادية وأنواعها، وأهم الأزمات النفطية التي شهدها العالم على مدار العقود الزمنية الماضية إلى غاية يومنا هذا، إضافة إلى تشخيص الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها الجزائر اليوم نتيجة تراجع أسعار النفط التي عرفت الأسواق العالمية منذ مطلع سنة 2015، حيث قمنا بتشريح أسبابها وانعكاساتها على مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر وأهم الحلول التي انتهجتها هذه الأخيرة في التصدي لها.

وفي النهاية وللتأكد من طبيعة المعالجة الصحفية لازمة البترول 2015-2016 من الناحية الميدانية، قمنا بتحليل مفردات العينة محل الدراسة التي بينت نتائجها النهائية حجم التباين بين الصحيفتين في التعاطي مع موضوع الأزمة محل الدراسة، حيث كانت في مجملها معالجة ناقصة تعتمد على إستراتيجية إعلامية بعيدة عن الالتزام بالمهنية وقواعد

الاحترافية، وذلك من خلال تركيزها على الجانب الإخباري القائم على سياسة التهوين والتهويل، وعدم تناول الأزمة من كل جوانبها بطريقة شاملة ومنصفة، حيث تبقى المعالجة المتكاملة التي تفتقد إليها الصحافة الجزائرية في عصرنا هذا بمثابة الطريقة المثلى التي يمكن الاعتماد عليها في معالجة مختلف الأزمات، وهذا ما أكدته بعض النتائج التي توصلنا إليها على مستوى الدراسة الميدانية التي كانت على النحو التالي:

- أكدت نتائج الدراسة أن جريدة الشعب أولت اهتماما كبيرا للمواضيع المتعلقة بأزمة البترول 2015-2016 في الجزائر، حيث شغلت هذه المواضيع ما نسبته 47,7%، في حين شغلت الأزمة محل الدراسة ما نسبته 4,25% من المساحة الإجمالية للمواضيع المتناولة من طرف جريدة الخبر، وهي نسبة معتبرة مقارنة بالمساحة المخصصة لبعض المواضيع الأخرى.

- أوضحت نتائج الدراسة التحليلية الخاصة بكلا الجريدتين أن اغلب المواضيع الخاصة بالأزمة محل الدراسة جاءت ضمن صفحات الركن الوطني، باعتبارها صفحات مهمة للغاية يتم من خلالها وضع أهم المواضيع التي تحتل الصدارة في الأجندة الإعلامية الخاصة بكل جريدة بهدف التركيز عليها وجذب انتباه القارئ.

- على الرغم من استخدام الجريدتين لعدة قوالب صحفية أثناء معالجتهما للأزمة محل الدراسة، إلا أن الخبر الصحفي كان من أكثر أكثر القوالب الصحفية استخداما، وهذا ما يدل على قلة صحافة العمق والتحليل والشرح والتفسير أثناء تناول مختلف القضايا الاقتصادية.

- أظهرت بيانات الدراسة أن جريدة الشعب ركزت على الاضطرابات الأمنية والسياسية التي تعيشها بعض البلدان النفطية كأحد الأسباب السياسية التي أدت إلى تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، في حين ركزت جريدة الخبر على الصراعات الدولية و الإقليمية حول مختلف المصالح، وذلك نتيجة الواقع السياسي والديني المعقد في بعض البلدان النفطية.

- أثبتت نتائج الدراسة اهتمام كلا الجريدتين بعنصر تهديد السلم الاجتماعي وهذا راجع إلى الظروف الاجتماعية التي أفرزتها تداعيات الأزمة الاقتصادية الناتجة عن تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث أصبحت غالبية الشعب الجزائري تعاني من عدة مشاكل اجتماعية كال فقر والسكن وارتفاع نسبة البطالة.

- أظهرت نتائج الدراسة سيطرة الاتجاه الإيجابي ضمن المواضيع التي تم تحليلها بجريدة الشعب، في حين كان اتجاه جريدة الخبر من خلال المواضيع التي تم تحليلها سلبيا.

- اعتمدت جريدة الشعب على الصحفيين كأحد المصادر الأساسية في الحصول على المعلومات المتعلقة بأزمة البترول، أما جريدة الخبر فقامت باستقاء المعلومات المتعلقة بالأزمة محل الدراسة باعتمادها على المصادر الرسمية الجزائرية.
- بينت نتائج الدراسة أن الحكومة الجزائرية كانت من بين الأطراف الفاعلة ضمن المواضيع التي تم تحليلها في كلتا الجريدتين.
- بينت نتائج الدراسة أن من بين الأهداف التي تسعى كل جريدة إلى تحقيقها من خلال تناولها للمواضيع المتعلقة بالأزمة محل الدراسة هي اقتراح تفسيرات وحلول لمواجهة الأزمة الاقتصادية في الجزائر .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع.

المراجع باللغة العربية:

أولاً: المعاجم.

- 1- أحمد زكي بدوي: معجم مصطلحات الإعلام، (لبنان: دار الكتاب اللبناني، ط2، 1994).
 - 2- مجمع اللغة العربية: المعجم الوجيز، (القاهرة: المطبعة الأميرية، 1998).
 - 3- حسن النجفي: القاموس الاقتصادي، (بغداد: د،د، 1977).
 - 4- سهيل إدريس: المنهل القاموس العربي الفرنسي، (بيروت: دار الأدب، 2005).
 - 5- الطاهر أحمد الزاوي: ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير وأساس البلاغة، (د،ب: دار الفكر، ط3، ج3، د،س).
 - 6- حسان جعفر وعصام حداد: المنبع الموسع، قاموس، عربي-عربي، (لبنان: دار صبح، ط1، 2011).
- ثانياً: الكتب.
- 7- أرمان وميشال ما تالار: تاريخ نظريات الاتصال، ترجمة نصر الدين العياضي والصادق رابح، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ط1، 2005).
 - 8- سمير محمد وهبي: بحوث جامعية في الصحافة والإعلام، (د،ب: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، 2004).
 - 9- محمد عبد الحميد: نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، (القاهرة: د،د، ط2، 2000).
 - 10- عبد الرزاق محمد الدليمي: إشكاليات الإعلام والاتصال في العالم الثالث، (عمان: مكتبة الرائد العلمية، ط1، 2004).
 - 11- محمد رشاد الحمالاوي: إدارة الأزمات تجارب محلية وعالمية، (القاهرة: مكتب عين الشمس، ط2، 1995).
 - 12- سيد فتحي أحمد: اقتصاد النفط، (المملكة العربية السعودية: دار زهوان للنشر والتوزيع، ط5، 1997).
 - 13- محمد منير حجاب: أساسيات البحوث العلمية والاجتماعية، (القاهرة: دار الفجر، ط3، 2002).
 - 14- أحمد بن مرسل: مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1998).

- 15- سمير محمد حسين: بحوث الإعلام: الأسس والمبادئ، (القاهرة: عالم الكتب، 1976).
- 16- عاطف عدلي العبد: بحوث الإعلام والرأي العام تصميمها وتنفيذها، (القاهرة: دار الفكر العربي، ط4، 2007).
- 17- رشدي طعيمة: تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية: مفهومه، أسسه، استخداماته، (القاهرة: دار الفكر العربي، د،س).
- 18- يوسف تمار: تحليل المحتوى للباحثين والطلبة الجامعيين، (الجزائر: طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2007).
- 19- فاروق أبو زيد: فن الخبر الصحفي، (القاهرة: عالم الكتب، ط1، 2000).
- 20- إجلال خليفة: اتجاهات حديثة في فن التحرير الصحفي، (مصر: دار الهنا للطباعة، ط1، 1976).
- 21- فاروق أبو زيد: فن الكتابة الصحفية، (القاهرة: عالم الكتب، د،س).
- 22- عامر مصباح: منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، ط2، 2010).
- 23- محمد عبد الحميد: تحليل المحتوى في بحوث الإعلام، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1979).
- 24- شيماء ذو الفقار زغيب: مناهج البحث والاستخدامات الإحصائية في الدراسات الإعلامية، (مصر: الدار المصرية اللبنانية، ط1، 2009).
- 25- إبراهيم عبد الله المسلمي: مناهج البحث في الدراسات الإعلامية، (القاهرة: دار الفكر العربي، د،س).
- 26- محمد عبد الحميد: البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، (القاهرة: عالم الكتب، ط1، 2000).
- 27- خالد حامد: مدخل إلى علم الاجتماع، (الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، ط2، 2012).
- 28- علي الحوات: النظرية الاجتماعية اتجاهات أساسية، (مالطا: منشورات شركة إلجا، 1998).
- 29- عبد الله عبد الرحمان: الإعلام المبادئ والأسس النظرية والمنهجية، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2006).
- 30- مرفت الطرابيشي وعبد العزيز السيد: نظريات الاتصال، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2006).
- 31- مي العبد الله: نظريات الاتصال، (بيروت: دار النهضة العربية، ط1، 2010).
- 32- فريال مهنا: علوم الاتصال والمجتمعات الرقمية، (دمشق: دار الفكر، ط1، 2002).

- 33- إبراهيم مذكور : معجم العلوم الاجتماعية، (القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 1957).
- 34- ناصر قاسيمي: دليل مصطلحات علم اجتماع التنظيم والعمل، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2001).
- 35- محمد عمر الطنوبي: نظريات الاتصال، (الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ط1، 2001).
- 36- ملفين ديفلير وساندا بول روكتيش: نظريات وسائل الإعلام، ترجمة: كمال عبد الرؤوف، (القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1993).
- 37- عادل صادق: الصحافة وإدارة الأزمات مدخل نظري تطبيقي، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2007).
- 38- عبد العزيز عطا الله المعاينة: الإدارة المدرسية في ضوء الفكر الإداري المعاصر، (عمان: دار الحامد، د، ط، 2007).
- 39- عباس رشدي العماري: إدارة الأزمات في عالم متغير، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط1، 1993).
- 40- السيد عليوة: إدارة الأزمات والكوارث، مخاطر العولمة والإرهاب الدولي، (القاهرة: دار الأمين، ط2، 2002).
- 41- عبوي زيد منير: إدارة الأزمات، (عمان: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، 2008).
- 42- حسن عماد مكاوي: الإعلام ومعالجة الأزمات، (القاهرة: عالم الكتب، ط1، 2003).
- 43- علي بن هلهول الرويلي: الأزمات، تعريفها، أبعادها، أسبابها، الحلقة العلمية الخاصة بمنسوبي وزارة الخارجية حول إدارة الأزمات، (جامعة نايف للعلوم الأمنية: قسم البرامج الخاصة، 2001).
- 44- حمدي محمد شعبان: الإعلام الأمني وإدارة الأزمات والكوارث، (القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2005).
- 45- خالد بن مسفر آل مانع: دور المواطن في مواجهة الكوارث والأزمات في عصر المعلومات، (الرياض: دار النحوي للنشر والتوزيع، 2010).
- 46- محمد شومان : الإعلام والأزمات مدخل نظري وممارسات عملية، (القاهرة: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، 2002).
- 47- السيد عليوة: إدارة الوقت والأزمات والإدارة بالأزمات، (القاهرة: دار الأمين، ط1، 2003).
- 48- محسن أحمد الخضير: إدارة الأزمات، (القاهرة: مكتبة مدبولي، دس).

- 49- حسين قادري: النزاعات الدولية، (الجزائر: منشورات خير جليس، ط1، 2007).
- 50- سامي محمد هشام حريز: المهارة في إدارة الأزمات وحل المشكلات، (عمان: دار البادية، ط1، 2007).
- 51- أديب خضور: الإعلام والأزمات، (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، 1999).
- 52- ماجد سلام المهدي وجاسم محمد: إدارة الأزمات الإستراتيجية والحلول، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2008).
- 53- علي عجوة وكريمان فريد: إدارة العلاقات العامة بين الإدارة الإستراتيجية وإدارة الأزمات، (القاهرة: عالم الكتب، ط2، 2008).
- 54- أحمد جلال عز الدين: إدارة الأزمة في الحدث الإرهابي، (الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1990).
- 55- هويدا مصطفى: الإعلام والأزمات المعاصرة، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2009).
- 56- زيد منير عبوي: إدارة الأزمات، (عمان: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، 2007).
- 57- قدري علي عبد المجيد: اتصالات الأزمة وإدارة الأزمات، (القاهرة: دار الجامعة الجديدة، د، ط، 2008).
- 58- إسماعيل عبد الفتاح: الإعلام وإدارة الأزمات، (القاهرة: دار العالم العربي، ط1، 2012).
- 59- عبد المجيد شكري: التخطيط الإعلامي، أسسه، نظرياته، تطبيقاته، (القاهرة: دار الفكر العربي، ط1، 2009).
- 60- محمد عبد الوهاب حسن ع شماوي: دور الصحف في إدارة الأزمات الأمنية، (القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، ط1، 2013).
- 61- علي فلاح الضلاعين وآخرون: الإعلام وإدارة الأزمات، (عمان: دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، د، ط، 2014).
- 62- عبد الرزاق محمد الدليمي: الإعلام وإدارة الأزمات، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، 2012).
- 63- هزوان الوز: الإعلام أدوار وإمبراطوريات، (دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2012).
- 64- صديق محمد عفيفي: تسويق البترول، (القاهرة: مكتبة عين شمس، 2003).
- 65- زهير احدادن: الصحافة المكتوبة في الجزائر، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2012).
- 66- نبيل جعفر عبد الرضا: اقتصاد النفط، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 2011).
- 67- عمر بلخير: الخطاب الصحافي الجزائري المكتوب، (الجزائر: دار الحكمة للنشر، د، ط، 2009).
- 68- أديب خضور: الإعلام والأزمات، (القاهرة: دار الأيام للنشر، د، ط، 1999).

ثالثا: الأطروحات والرسائل الجامعية:

69- بن يحي سهام: الصحافة المكتوبة وتنمية الوعي البيئي في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع والتنمية، (جامعة قسنطينة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2004-2005).

70- صالح بن بوزة: السياسة الإعلامية الجزائرية من سنة 1962 إلى سنة 1988 ، دراسة تحليلية للأخبار الخارجية في جريدة الشعب والمجاهد، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، (جامعة الجزائر: معهد الإعلام والاتصال، 1992).

71- بوعمره الهام: المعالجة الإعلامية للآزمة المالية العالمية من خلال الصحافة الجزائرية المكتوبة، دراسة تحليلية من الصحف اليومية، الشعب، المساء، الشروق اليومي، ELWATAN، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم الإعلام والاتصال، 2013-2014).

72- جميلة سعيد: المعالجة الصحفية للآزمة المالية العالمية سنة 2008 من خلال صحفيي "الخبر" و"المجاهد"، دراسة تحليلية مقارنة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم الإعلام والاتصال، 2011-2012).

73- علي رجب حسين الحمداني: تغطية الأزمة المالية العالمية في الصحف العربية " دراسة تحليلية لصحف الرأي الأردنية والزمان العراقية والبيان الامارتية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الإعلام ، (جامعة الشرق الأوسط: قسم الإعلام والاتصال، 2010-2011).

74- محمد شحدة علي الحروب: معالجة الصحافة السعودية اليومية للشأن الاقتصادي " دراسة تحليلية لصحف عكاظ، الرياض، اليوم"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الإعلام، (جامعة الشرق الأوسط: قسم الإعلام والاتصال، 2012).

75- باديس لونيس: جمهور الطلبة الجزائريين والانترنت، دراسة في استخدامات واشباكات طلبة جامعة منتوري، مذكرة مكملّة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال،(جامعة قسنطينة: قسم الإعلام والاتصال، 2007-2008).

- 76- مختار جلوي: الإدارة الإعلامية للآزمات الداخلية في الصحافة الجزائرية، دراسة تحليلية مقارنة بين جريدتي الخبر والشروق حول أزمة غرداية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، (جامعة باتنة1: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علوم الإعلام والاتصال والمكتبات، 2016-2017).
- 77- ليلي حرشب: تسيير المؤسسة في حالة أزمة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، (جامعة أحمد بوقرة بومرداس: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006-2007).
- 78- بوعزيز بوبكر: الإعلام وإدارة الأزمات، إدارة أزمة القبائل من خلال جريدة الخبر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم الإعلام والاتصال، 2004-2005).
- 79- هامل مهديّة: اتصال الأزمة في المؤسسة الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تنمية وتسيير الموارد البشرية، (جامعة منتوري قسنطينة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2008-2009).
- 80- عبدلي لطيفة: دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأفراد وحوكمة الشركات، (جامعة تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2011-2012).
- 81- عبد المحسن سليمان الفهيد: التنسيق بين الأجهزة الأمنية ودوره في مواجهة الأزمات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإدارية، (جامعة نايف للعلوم الأمنية: قسم العلوم الإدارية، 2006).
- 82- وسام صبحي مصباح إسلیم : سمات إدارة الأزمات في المؤسسات الحكومية الفلسطينية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، (جامعة غزة: كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال، 2007).
- 83- نايلي خالد: إدارة الاتصال لازمة فيفري 2012 بمؤسسة سونلغاز - قسنطينة2-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، (جامعة عنابة: كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم الإعلام والاتصال، 2012-2013).
- 84- محمد مالك: مقاربة تحليلية وصفية لدور الاتصال في إدارة وتسيير الأزمات بالمؤسسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم الإعلام والاتصال، 2006-2007).

- 85- فتح الرحمن ناصر احمد عبد المولى: ضوابط الاقتصاد الإسلامي ودورها في علاج الأزمات الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي، (جامعة أم درمان الإسلامية: معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، 2009-2010).
- 86- إدريس أميرة: تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية- دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، (جامعة تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2015-2016).
- 87- موري سمية: أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية- دراسة حالة الجزائر - مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، (جامعة أبي بكر بلقايد: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2009-2010).
- 88- ذهبية سيدهم: الأساليب الإقناعية في الصحافة المكتوبة- دراسة تحليلية للمضامين الصحية في جريدة الخبر - رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، (جامعة قسنطينة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2004-2005).
- 89- أسماء عبادي: المعالجة الإعلامية للتلوث الصناعي في الصحافة الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، (جامعة قسنطينة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علوم الإعلام والاتصال، 2010-2009).
- 90- غروية دليلة: دور الصحافة المستقلة في ترسيخ الديمقراطية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، (جامعة عنابة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علوم الإعلام والاتصال، 2010).
- 91- حياة قزادري: دور السياسة في الممارسة الإعلامية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، (جامعة الجزائر: معهد علوم الإعلام والاتصال، 2001).
- 92- يمينة بلعالي: الصحافة الالكترونية في الجزائر بين تحدي الواقع والتطلع نحو المستقبل، مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، (جامعة الجزائر: معهد علوم الإعلام والاتصال، 2006).
- 93- إسماعيل مرازقة: الاتصال السياسي في الجزائر في ظل التعددية السياسية والإعلامية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، (جامعة الجزائر: معهد علوم الإعلام والاتصال، 1998).
- 94- جميلة قادم: الصحافة المستقلة بين السلطة والإرهاب، مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، (جامعة الجزائر: معهد علوم الإعلام والاتصال، 2003).

- 95- شبري محمد: ممارسة الصحفيين الجزائريين للمهنة خلال فترة حالة الطوارئ 1992-1994، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم الإعلام والاتصال، 2005-2006).
- 96- صفوان عيصام حسيني: الصحافة المكتوبة وظاهرة العنف في الجزائر خلال سنة 1999، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في علوم الإعلام والاتصال، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم الإعلام والاتصال، 2005).
- 97- نصيرة سبيات: التناول الإعلامي للوثام المدني، دراسة حالة صحيفة الخبر 1990-2000، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، (جامعة الجزائر: معهد علوم الإعلام والاتصال، 2003).
- 98- سمير بلعربي: استفتاء 29 سبتمبر 2005 من خلال الصحافة الوطنية، دراسة مقارنة ليوميتي "الخبر" و" المجاهد" من 15 أوت-29 سبتمبر 2005، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، (جامعة الجزائر، معهد علوم الإعلام والاتصال، 2006-2007).
- 99- نوال وسار: المعالجة الإعلامية للجريمة غير المنظمة في الصحافة المكتوبة الجزائرية الخاصة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، (جامعة بسكرة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، 2001-2012).

رابعا: الوثائق الرسمية والتقارير:

- 100- تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك: العدد 28، سنة 2001.
- 101- تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك: العدد 34، سنة 2007.
- 102- تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك: العدد 36، سنة 2009.
- 103- قانون الإعلام: قانون عضوي رقم 12-05 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بالإعلام.
- 104- القانون الأساسي للصحيفة المؤرخ في 01 سبتمبر 1990.
- 105- التقرير التمهيدي عن مشروع قانون المالية لسنة 2016.
- 106- التقرير التمهيدي عن مشروع قانون المالية لسنة 2016.

خامسا: المجلات والجرائد.

- 107- رضوان سلامن: الإعلام البيئي ودوره في إدارة الكوارث الطبيعية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 24، مارس 2012.
- 108- ادريس الكريني: دور المعلومات والاتصال في إدارة الأزمات الدولية، مجلة رؤى إستراتيجية، مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، يناير، المجلد 2، العدد 5، الإمارات، 2014.
- 109- هيكل عجمي جميل: الأزمات المالية: مفهوما ومؤشراتها وإمكانية التنبؤ بها في بلدان مختارة، مجلة جامعة دمشق، المجلد التاسع عشر، العدد الأول، 2003.
- 110- نور الدين هرمز وآخرون: تغيرات أسعار النفط وعوائده، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد الأول، 2007.
- 111- فوقة فاطمة ومرقوم كلتوم: تقلبات أسعار النفط، أي بدائل متاحة للاقتصاد الجزائري، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد الثالث، 2016.
- 112- حيدر كاظم مهدي: انخفاض أسعار النفط والإجراءات اللازمة لتقليل تأثيرها على الموازنة العامة في العراق، مجلة المثني للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القادسية، العدد الأول، 2015.
- 113- مجلة الجيش الوطني الشعبي: جانفي 1979، عدد 178.
- 114- جريدة الخبر: العدد (8479)، 13 افريل 2017.
- 115- جريدة الخبر: العدد (8265)، 08 سبتمبر 2016.
- 116- جريدة الخبر: العدد (8237)، 11 أوت 2016.
- 117- جريدة الخبر: العدد (8546)، 20 جوان 2017.
- 118- جريدة الشعب: العدد (17221)، 29 ديسمبر 2016.
- 119- جريدة الخبر: العدد (8331)، 15 نوفمبر 2016.
- 120- جريدة الخبر: العدد (8259)، 02 سبتمبر 2016.
- 121- جريدة الشعب: العدد (17206)، 12 ديسمبر 2016.
- 122- جريدة الخبر: العدد (7858)، 22 جويلية 2015.

- 123- جريدة الشعب: العدد (17197)، 01 ديسمبر 2016.
- 124- جريدة الخبر: العدد(7981)، 24 نوفمبر 2015.
- 125- جريدة الشعب: العدد(17123)، 01 سبتمبر 2016.
- 126- جريدة الخبر: العدد(8263)، 06 سبتمبر 2016.
- سادسا: الندوات والملتقيات.
- 127- قحطان عبد سعيد السامرائي: دراسة في جذور الأزمة في الاقتصاد الرأسمالي، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم الإدارية والمالية في جامعة الإسرائ، عمان، 28-29 افريل 2009.
- 128- مهداوي هند وآخرون: الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على أسعار النفط- حالة الجزائر- مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني بسطيف بعنوان: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية بتاريخ 20-21 أكتوبر 2009.
- المراجع باللغة الأجنبية:
- 129- Hachette : dictionnaire de français, Algérie,(ENAG, 1993)
- 130-Henriette walter :dictionnaire hachette, (France :edition illustrée,2009).
- 131- Madeleine grawitz : lexique des science sociales, (paris :daloz,1988).
- 132- Michele gabay : la nouvelle communication de crise , concepts et outille, (paris :édition stratégie,2001).
- 133- Philip K. Verleger, Jr : “Third Oil Shock Real or Imaginary? Consequences and Policy Alternatives”. Institute for International Economics, Number 00-4, April 2000.
- 134- Maurice du rousset : Le marché du pétrole, (Edition ellips 1999) .
- 135-Chems Eddine Chitour : La politique et le nouvel ordre pétrolière international, (Edition Dahleb 1995.)
- 136- Thomas Friedman: a Pump War ,The New York Times, USA, October, 2014.

137- B, Brahimi(1997) : le pouvoir, la press et les droits de Lhomme en Algérie, Edition marinoor

المواقع الالكترونية:

- 138- الموقع الالكتروني: <http://www.acrseg.org/39610>
- 139- الموقع الالكتروني: http://orient-news.net/ar/news_show/104496/0
- 140- الموقع الالكتروني: <http://www.dw.com/ar>
- 141- الموقع الالكتروني: <http://rawabetcenter.com/archives/901>
- 142- الموقع الالكتروني: http://orient-news.net/ar/news_show/104496/0
- 143- <https://www.alaraby.co.uk/economy/2017/1/30>
- 144- <http://elraaed.com/ara/watan>

الملاحق

جامعة باتنة-1-

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم الإعلام والاتصال وعلم المكتبات

نقدم هذه الاستمارة في إطار انجاز أطروحة دكتوراه في علوم الإعلام والاتصال التي تحمل عنوان:
المعالجة الإعلامية للالتزامات الاقتصادية في الجزائر.

"دراسة أزمة البترول (2015-2016) في جريدتي الشعب والخبر".

مستعملا بذلك أسلوب تحليل المحتوى كأداة للتحليل، ومعتمدا على الفكرة كوحدة للتسجيل في
ظل سياق الفقرة، لذا نطلب من سيادتكم:

- التمعن في الاستمارة والاطلاع على دليلها.

- كتابة الملاحظات التي ترونها في المكان المخصص لها، أو في أي ورقة مستقلة.

إشراف الأستاذ:

أ.د.قادي حسين

إعداد الطالب:

بلال بوفينزة

الموسم الجامعي 2018/2019

❖ المحور الأول: البيانات الخاصة بالجريدة: 1

❖ 01- اسم الجريدة:

4 3 2

❖ 02- تاريخ الصدور:

5

❖ 03- رقم العدد :

❖ المحور الثاني: فئات الشكل (كيف قيل؟).

6

❖ 04- المساحة الإجمالية للجريدة:

7

❖ 05- المساحة الخاصة بالتحليل:

8

❖ 06- عدد الموضوعات الخاصة بأزمة البترول:

❖ 07- توزيع الموضوعات الصحفية الخاصة بأزمة البترول حسب الموقع عبر الجريدة.

13 12 11 10 9

17 16 15 14

❖ 08- طبيعة الصور المستخدمة في أزمة البترول:

19 18

❖ 09- نوع القوالب الصحفية المستخدمة في تحرير مواضيع أزمة البترول:

24 23 22 21 20

❖ المحور الثالث: فئات المضمون (ماذا قيل؟).

❖ 10- فئة الموضوعات:

❖ 10-1 أسباب أزمة انهيار أسعار البترول حسب المعالجة الإعلامية.

❖

❖ 10-1-1- أسباب اقتصادية:

28	27	26	25

❖ 10-1-2- أسباب سياسية:

31	30	29

❖ 10-2- تداعيات أزمة انهيار أسعار البترول في الجزائر.

❖ 10-2-1- تداعيات الأزمة على المجال الاقتصادي:

36	35	34	33	32

❖ 10-2-2- تداعيات الأزمة على المجال الاجتماعي:

40	39	38	37

❖ 10-3- الحلول المتخذة لمواجهة الأزمة في الجزائر حسب المعالجة الإعلامية.

46	45	44	43	42	41

❖ 10-3-1- الحلول المتخذة لمواجهة الأزمة في مجال تنويع الاقتصاد الوطني.

4/42	3/42	2/42	1/42

❖ 11- فئة القيم:

50	49	48	47

❖ 12- فئة اتجاه الجريدة نحو معالجتها لازمة البترول:

53	52	51

❖ 13- فئة المصادر الخاصة بمواضيع أزمة البترول:

57	56	55	54

❖ 14- فئة الفاعلين:

62	61	60	59	58

❖ 15- فئة الأهداف التي تسعى الجريدة إلى تحقيقها من خلال المعالجة الإعلامية.

66	65	64	63

❖ الملاحظات العامة:.....

.....

.....

.....

.....

دليل التعريفات الإجرائية.

أولاً: فئات الشكل.

- 1- فئة المساحة: هي الفئة التي تسمح لنا بقياس المساحة التي تحتلها مواضيع أزمة البترول في جريدتي الشعب والخبر، أو هي الحيز العام الذي خصصته كل جريدة لموضوع الأزمة.
- 2- فئة الموقع: هي الفئة التي تهتم بموقع مواضيع أزمة البترول ضمن صفحات جريدتي الشعب والخبر، ومن أهم هذه الصفحات ما يلي:
 - الصفحة الأولى: هي الصفحة رقم (01) من الجريدة.
 - الصفحات من 2-5: هي التي يطلق عليها بصفحات الركن الوطني
 - الصفحات من 9-12: هي التي يطلق عليها بصفحات الركن الاقتصادي.
 - الصفحة الأخيرة: هي الصفحة الخلفية من كل جريدة.
 - الصفحات الأخرى: هي باقي الصفحات المتبقية من الجريدة.
- 3- فئة الصور: هي الفئة التي تسمح لنا بمجرد وتحليل الصور المصاحبة لمواضيع أزمة البترول في جريدتي الشعب والخبر، وتحتوي على أربعة فئات فرعية:
 - الصور الموضوعية: هي الصور التي تعبر عن موضوع معين.
 - الصور الشخصية: هي التي تعبر عن الشخصية الفاعلة في الحدث أو شخصية المادة الصحفية.
 - الصور التوضيحية: هي التي تستخدم مختلف الرسومات والأعمدة البيانية لتوضيح مضمون المادة محل التحليل.
 - بدون صور: هي المواضيع التي لا تحتوي على صور.
- 4- فئة القوالب الصحفية: وتعني نوع القالب الصحفي الذي ورد فيه الموضوع محل الدراسة، وتنقسم هذه الفئة إلى عدة فئات فرعية منها:
 - الخبر الصحفي: هو الوصف الدقيق لحادثة أو واقعة أو فكرة صحيحة ترتبط بحياة الناس وتثير اهتماماتهم.
 - التحقيق الصحفي: هو جمع الوقائع الحقيقية لحدث معين واستقصاء المعلومات حوله بالاستعانة بمختلف الأطراف.
 - المقال الصحفي: هو الذي يقوم على التحليل العميق للأحداث والقضايا التي تشغل الرأي العام بشيء من التحليل والتفصيل.
 - العمود الصحفي: هو عبارة عن مقال قصير يكتبه صحفي معروف بانتظام، يعبر من خلاله عما

يراه من أراء وأفكار وقضايا بأسلوب متميز، وغالبا ما يحتل العمود الصحفي مكانا ثابتا على إحدى صفحات الجريدة.

- الحديث الصحفي: هو احد الأنواع الصحفية، يقوم بإجرائه صحفي يتمتع بالكفاءة والاختصاص مع شخصية هامة حول موضوع الأزمة الاقتصادية الناتجة عن انهيار أسعار البترول.
- الروبورتاج الصحفي: هو مجموعة مواد صحفية إخبارية، ينتقي الصحفي عناصرها من المكان التي جرت فيه الحادثة، حيث يكتفي الصحفي بالنقل الموضوعي والابتعاد عن التعليق الشخصي.
- التقرير الصحفي: هو الذي يقوم بتقديم الحقائق والمعلومات حول قضية أو حدث أو شخصية، ويعتمد على عنصرين هما: عنصر الذاتية بحيث يكون الصحفي في موقع الحدث، وعنصر الموضوعية الذي يتضمن المعلومات والحقائق.

ثانيا: فئات المضمون.

- 1- فئة الموضوع: هي الفئة التي تسمح لنا بتحديد نوع المواضيع المتعلقة بأزمة البترول في جريدي الشعب والخبر، وقد تضمنت هذه الفئة مجموعة من الفئات الفرعية:
- 1-1- أسباب انهيار أسعار البترول: وهي مختلف الأسباب التي تقف وراء تدهور وانخفاض أسعار النفط ومنها:

- الأسباب الاقتصادية: وتعلق بزيادة العرض وقلة الطلب وارتفاع مخزون النفط الأمريكي، واستغلال الغاز الصخري.
- الأسباب السياسية: وتعلق بالاضطرابات الأمنية والسياسية في بعض البلدان النفطية، وكذلك خدمة بعض الأجندة والمصالح السياسية، إضافة إلى الصراعات الدولية والإقليمية حول مختلف المصالح.

- 2-1- تداعيات أزمة البترول في الجزائر: ونقصد بها الانعكاسات أو مآلات الأزمة على مختلف القطاعات في الجزائر، ومن بين هذه القطاعات نجد:

- 1-2-1- تداعيات الأزمة على المجال الاقتصادي: وهي مختلف الانعكاسات التي أفرزتها الأزمة على بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر وقد تضمنت هذه الفئة مجموعة من الفئات الفرعية منها:
- عجز الميزان التجاري: هو تراجع قيمة الصادرات النفطية مقابل ارتفاع في تكلفة الواردات.
- عجز ميزان المدفوعات: هو سجل محاسبي يبين جميع المبادلات الاقتصادية التي تحدث بين الدولة والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة.

- ارتفاع التضخم: هو ارتفاع في الأسعار مقابل انخفاض قيمة الدينار.
- تراجع احتياطات الصرف: هو تراجع المدخرات الوطنية من العملة الصعبة نتيجة الانخفاض الحاد

في أسعار البترول.

- تحاوي قيمة الدينار الجزائري: هو تراجع قيمة العملة الوطنية مقابل أهم العملات العالمية، وهذا بسبب هشاشة الاقتصاد الوطني وتراجع موارده الأساسي المتمثل في مداخيل المحروقات.

1-2-2- تداعيات الأزمة على المجال الاجتماعي في الجزائر: هي الانعكاسات السلبية التي مست بعض مظاهر الحياة الاجتماعية في الجزائر نتيجة انخفاض أسعار البترول، وتحتوي هذه الفئة على مجموعة من الفئات الفرعية هي:

- البطالة: هي عدم توفر مناصب العمل مما يؤثر على مداخيل الفرد والعائلة.
- الهجرة غير الشرعية: هي الهجرة التي تحدث خارج الأطر القانونية المعمول بها.
- الفقر: هو زيادة عدد الأسر الفقيرة نتيجة تدهور الوضع الاقتصادي في الجزائر.
- تهديد السلم الاجتماعي: هو التأثير المباشر على الجبهة الاجتماعية في الجزائر نتيجة الإجراءات التقشفية التي اتخذتها السلطة لمواجهة الأزمة الاقتصادية.

1-3- الحلول المتخذة لمواجهة أزمة البترول في الجزائر: هي مختلف الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الحكومة الجزائرية لاحتواء الأزمة وتجاوزها، وتتضمن هذه الفئة مجموعة من الفئات الفرعية هي:

- قانون المالية لسنة 2016: وهو مجموعة من المواد القانونية التي أعلن بموجبها عن سياسة التقشف.
- تنويع الاقتصاد الوطني: وهو اقتراح بدائل لسياسة الربيع النفطي في بناء الاقتصاد الوطني وتحتوي هذه الفئة على الفئات الفرعية التالية:

✓ الاهتمام بالقطاع الفلاحي.

✓ الاهتمام بالقطاع السياحي.

✓ الاهتمام بالقطاع الصناعي.

✓ الاهتمام بقطاع الطاقات المتجددة.

- الإجراءات التقشفية: وهي مختلف التدابير التي تم اتخاذها لتقليل من حجم الأزمة، كالزيادة في بعض المواد الطاقوية مثل: أسعار الوقود، أسعار الكهرباء، الخ... وغيرها من التدابير الأخرى.
- تشجيع الاستثمار: ويتعلق بفتح المجال أمام رجال المال والأعمال المحليين والأجانب للاستثمار في مختلف القطاعات في الجزائر.

- تقليص الاستيراد: وهو تقليص فاتورة الاستيراد مقابل تدعيم المنتج المحلي.
- الدبلوماسية الاقتصادية: هي مختلف الجهود التي بذلتها الدبلوماسية الجزائرية في المجال الاقتصادي من أجل إعادة التوازن لأسعار النفط.

2- فئة القيم: هي الفئة التي تمكنا من تصنيف محتوى الرسالة من حيث القيم التي يريد المرسل

إيصالها إلى الجمهور ومنها: قيمة الإنفاق، الاستهلاك، الإنتاج، التعاون.

3- فئة الاتجاه: هي مختلف الاتجاهات والمواقف الايجابية والسلبية والمحايدة تجاه الموضوع محل الدراسة، ولقياس هذا الاتجاه قمنا بتحديد مجموعة من المؤشرات التي تعكس الاتجاه السائد منها:

- عبارات الإثارة والتهويل.

- العبارات التشاؤمية.

- العبارات التفاؤلية.

- استخدام الأرقام والإحصائيات.

4- فئة المصدر: هي الفئة التي نستطيع من خلالها تحديد مصدر المعلومات المتعلقة بمواضيع أزمة البترول عبر صفحات الجريدتين وتضم هذه الفئة أربع فئات فرعية:

- وسائل إعلام ووكالات الأنباء: هي مختلف الوسائل الإعلامية ووكالات الأنباء الوطنية والدولية.

- الصحفيون: هم الذين يقومون بكتابة مختلف المقالات التحليلية وأعمدة الرأي، يتميزون بالخبرة والتمرس وعادة ما يعملون بمقر الجريدة.

- مصادر رسمية جزائرية: هي مختلف المعلومات الصادرة عن مصادر جزائرية كالوزراء والإطارات والخبراء الجزائريين.

- مصادر رسمية أجنبية: هي مختلف المعلومات الصادرة عن مصادر بعض البلدان العربية والدولية.

5- فئة الفاعلين: هي الفئة التي تسمح لنا بتحديد مجموعة الأشخاص أو الهيئات أو الدول التي تصنع الحدث في المضمون محل الدراسة، وتتشكل هذه الفئة من الفئات الفرعية التالية:

- الدول المنتجة للنفط: هي التي تعتمد على تصدير النفط كمادة أساسية في بناء اقتصادها.

- الدول المستوردة للنفط: هي الدول المستهلكة، أي الدول التي لا تتوفر على القدر الكافي من النفط.

- الحكومة الجزائرية: هي السلطة التنفيذية التي تتولى إدارة شؤون الشعب الجزائري في مختلف المجالات.

- منظمة أوبك: هي مجموعة من الدول المصدرة للنفط تأسست في مؤتمر بغداد يوم 14 سبتمبر 1960 هدفها توحيد السياسات النفطية بين الدول الأعضاء والعمل على استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية.

- الشركات النفطية العالمية: هي الشركات العالمية الكبرى العاملة في مجال النفط.

6- فئة الأهداف: هي الفئة التي تسمح لنا بتحديد الهدف أو الغرض الذي يريد صاحب الموضوع المنشور إيصاله من خلال جريدتي الشعب والخبر، وتنقسم هذه الفئة إلى عدة فئات فرعية:

- تنوير الرأي العام بالوضع المتأزمة التي آل إليها الاقتصاد الوطني.
- تهيئة الرأي العام لتقبل الحلول المنتهجة من طرف الحكومة.
- كشف مواطن ضعف الاقتصاد الوطني.
- اقتراح تفسيرات وحلول لمواجهة أزمة انخيار أسعار البترول في الجزائر.

دليل الاستمارة.

❖ المحور الأول: بيانات خاصة بالوثيقة.

- ❖ 01-المربع رقم (01): يشير إلى اسم الجريدة.
- ❖ 02-المربع رقم (2-4): يشير إلى تاريخ صدور الجريدة (اليوم-3: الشهر-4: السنة).
- ❖ 03-المربع رقم (05): يشير إلى عدد الجريدة.
- ❖ المحور الثاني: فئات الشكل (كيف قيل؟).
- ❖ 04-المربع رقم (06): يشير إلى المساحة الكلية للجريدة .
- ❖ 05-المربع رقم (07): يشير إلى المساحة الخاصة بالتحليل .
- ❖ 06-المربع رقم (08): يشير إلى عدد الموضوعات الخاصة بأزمة البترول.
- ❖ 07-المربع رقم (09-13): يشير إلى توزيع الموضوعات الصحفية الخاصة بأزمة البترول حسب الموقع عبر الجريدة (09: الصفحة الأولى-10: صفحات الركن الوطني-11: صفحات الركن الاقتصادي-12: الصفحة الأخيرة-13: الصفحات الأخرى).
- ❖ 08-المربع رقم (14-17): يشير إلى طبعة الصور المستخدمة في أزمة البترول (14: صور موضوعية-15: صور شخصية-16: صور توضيحية-17: دون صور).
- ❖ 09-المربع رقم (18-24): يشير إلى نوع القوالب الصحفية المستخدمة في تحرير مواضيع أزمة البترول (18: الخبر الصحفي-19: التحقيق الصحفي-20: المقال التحليلي-21: العمود الصحفي-22: الحديث الصحفي-23: الروبورتاج الصحفي-24: التقرير الصحفي).
- ❖ 10-1-1-المربع رقم (25-28): يشير إلى الأسباب الاقتصادية لانخيار أسعار البترول حسب المعالجة الإعلامية (25: زيادة العرض-26: قلة الطلب-27: ارتفاع مخزون النفط الأمريكي-28: استغلال الغاز الصخري).
- ❖ 10-1-2-المربع رقم (29-31): يشير إلى الأسباب السياسية لانخيار أسعار البترول حسب المعالجة الإعلامية (29: الاضطرابات الأمنية والسياسية في بعض البلدان النفطية-30: خدمة بعض الأجندة والمصالح السياسية-31: الصراعات الدولية والإقليمية حول مختلف المصالح).
- ❖ 10-2-1-المربع رقم (32-36): يشير إلى تداعيات أزمة البترول على المجال الاقتصادي (32: عجز

- الميزان التجاري -33:عجز ميزان المدفوعات-34: ارتفاع التضخم-35: تراجع احتياطات الصرف-36: تهاوي قيمة الدينار الجزائري).
- ❖ 10-2-2- المربع رقم(37-40): يشير إلى تداعيات أزمة البترول على المجال الاجتماعي (37: البطالة-38: الهجرة غير الشرعية-39: الفقر-40: تهديد السلم الاجتماعي).
- ❖ 10-3- المربع رقم(41-46): يشير إلى الحلول المتخذة لمواجهة أزمة البترول في الجزائر(41:قانون المالية لسنة2016-42: تنويع الاقتصاد الوطني-43: الإجراءات التقشفية -44: تشجيع الاستثمار-45: تقليص الاستيراد-46: الدبلوماسية الاقتصادية).
- ❖ 10-3-1- المربع رقم(42/42-4/1): يشير إلى الحلول المتخذة لمواجهة الأزمة في مجال تنويع الاقتصاد الوطني (1/42: الاهتمام بالقطاع الفلاحي-2/42: الاهتمام بالقطاع السياحي-3/42: الاهتمام بالقطاع الصناعي-4/42: الاهتمام بالطاقات المتجددة).
- ❖ 11- المربع رقم(47-50): يشير إلى فئة القيم الواردة ضمن مواضيع أزمة البترول(47: قيمة الإنفاق-48: قيمة الاستهلاك-49:قيمة الإنتاج-50: قيمة التعاون).
- ❖ 12- المربع رقم (51-53): يشير إلى اتجاه الجريدتين نحو معالجتهما لمواضيع أزمة انهيار أسعار البترول(51: اتجاه مؤيد-52: اتجاه معارض-53: اتجاه محايد).
- ❖ 13- المربع رقم(54-57): يشير إلى فئة المصادر الخاصة بمواضيع أزمة البترول(54: وسائل إعلام ووكالات أنباء-55: الصحفيون-56: مصادر رسمية جزائرية-57: مصادر رسمية أجنبية).
- ❖ 14- المربع رقم(58-62): يشير إلى فئة الفاعلين في أزمة البترول(58: الدول المنتجة للنفط-59: الدول المستوردة للنفط-60: الحكومة الجزائرية-61: منظمة أوبك-62: الشركات النفطية العالمية).
- ❖ 15- المربع رقم(63-66): يشير إلى فئة الأهداف التي تسعى الجريدتين إلى تحقيقهما من خلال المعالجة الإعلامية(63: تنوير الرأي العام بالوضعية المتأزمة التي آل إليها الاقتصاد الوطني-64: تهينة الرأي العام لتقبل الحلول المنتهجة من طرف الحكومة-65: كشف مواطن ضعف الاقتصاد الوطني-66: اقتراح تفسيرات وحلول لمواجهة أزمة انهيار أسعار البترول في الجزائر).